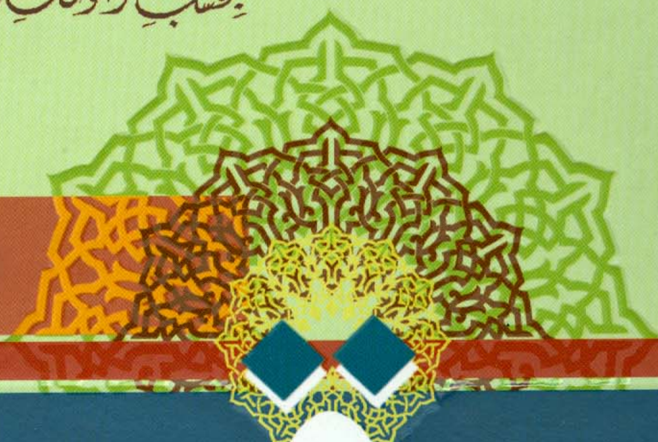
النحو العربي

أحكام ومعانٍ

كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو
بحسب موضوعات الألفية





الدكتور محمد فاضل السامرائي

دار ابن كثير

النَّحْوُ العَرَبِيُّ

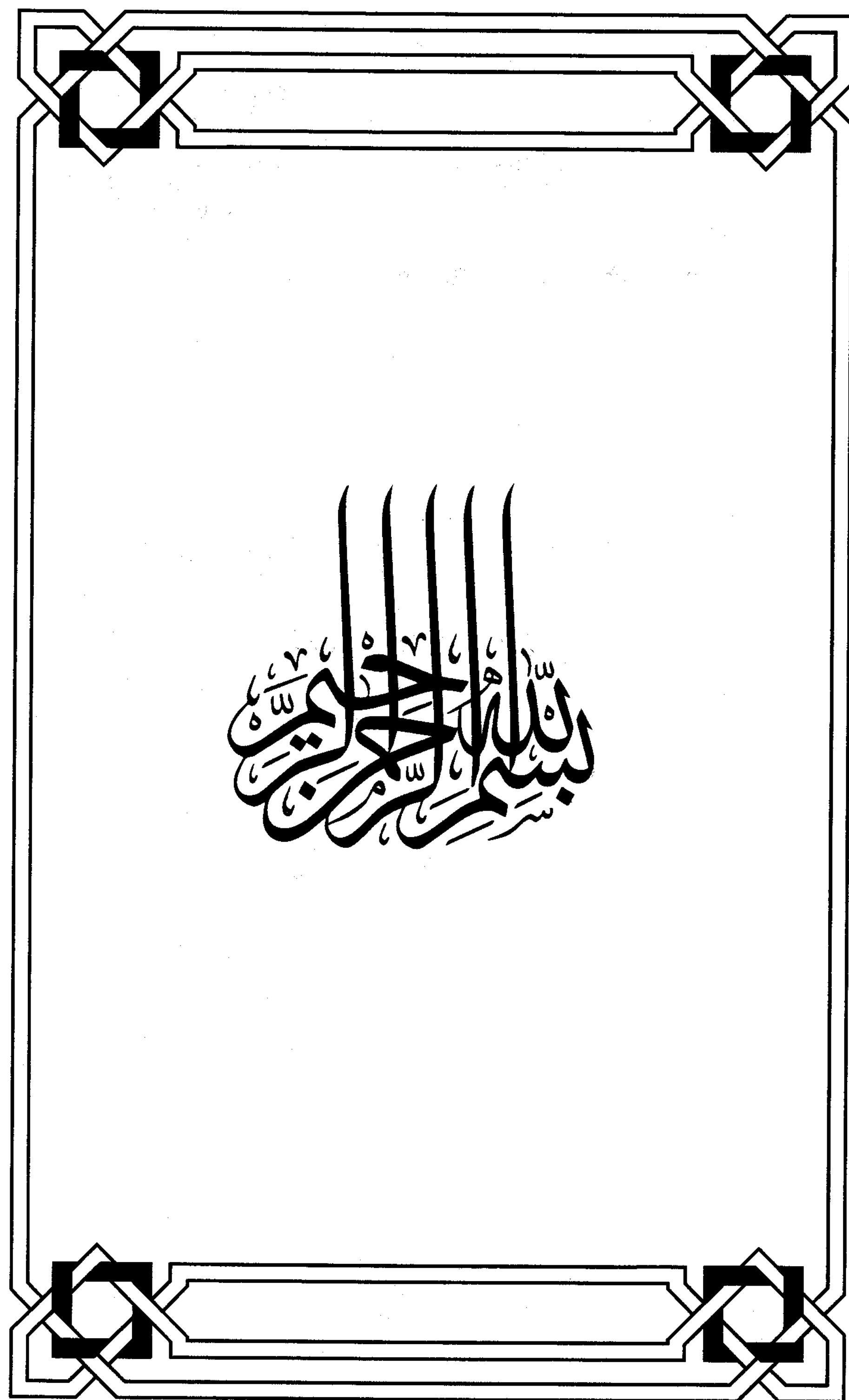
أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

كِتَابٌ مَنْهَجِيٌّ يَجْمَعُ بَيْنَ الأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ وَمَعَانِي النَّحْوِ
بِحَسَبِ مَوْضُوعَاتِ الأَلْفِيَّةِ

تأليف
الدكتور محمد فاضل السامرائي
جامعة الشارقة - كلية الآداب

الجُزْءُ الأَوَّلُ

دار ابن كثير


بسم الله الرحمن الرحيم

النَّحْوُ العَرَبِيُّ

أَحْكَامٌ وَمَعَانٍ

الجُزْءُ الأَوَّل

● الموضوع: لغة عربية
العنوان: النحو العربي أحكام ومعان
تأليف: الدكتور محمد فاضل السامرائي

الطبعة الأولى

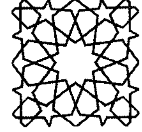
1435 هـ - 2014 م
ISBN 978-614-415-119-8

ISBN 978-614-415-119-8


● الطباعة: مطبعة IPEX - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
● الورق: أبيض / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
● القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1016 / الوزن: 1600 غ



دمشق - سوريا - ص.ب : 311
حلبوني . جادة ابن سينا . بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541
بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318
برج أبي حيدر . خلف دبوس الأصلي . بناء الحديقة - تلفاكس : 817857 01 - جوال : 204459 03
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com



المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فهذا كتاب (النحو العربي أحكام ومعانٍ) جمعت فيه بين الأحكام النحوية ومعاني النحو، إذ رأيت أن المكتبة النحوية لا تزال تفتقر إلى كتاب يجمع بينهما.

فمن المعروف أن كتب النحو تعنى كل العناية بالأحكام النحوية، وفي أثناء عرضها للأحكام قد تتعرض لمعاني بعض التراكيب النحوية، وأما ما يخص معاني النحو فقد أفرد الدكتور فاضل السامرائي كتابًا فيه.

ولذا أقول: إني لم أقف على كتاب نحو جمع بين الأحكام والمعاني. ولا يفهم من قولي هذا أن كتب النحو تخلو من المعاني، وأن كتاب (معاني النحو) لم يتعرض للأحكام ألبتة، بل المقصود أن كتب النحو قديمها وحديثها صبّت جلّ اهتمامها على الأحكام، وأما ما يتعلق بالمعنى فلم تعنَ به العناية اللازمة. وأما كتاب (معاني النحو) فإن اهتمامه بالمعاني يفوق اهتمامه بالأحكام، فما ذكره من الأحكام ليس قليلاً، لكن أكثر اهتمامه كان منصبًّا على ما يتعلق بالمعنى.

ولذا فقد رأيت أن المكتبة النحوية بها حاجة إلى كتاب يجمع بين الأحكام والمعاني، فارتأيت أن أقوم بهذا الأمر لأضيف لبنة أراها مهمة في صرح النحو العربي.

وليس لي جهد في هذا الكتاب سوى الجمع من المصادر النحوية القديمة والمعاصرة.

وليس من منهجي في هذا الكتاب الإحالة إلى المصادر التي استقيت منها إلا في حالات قليلة؛ لأن الأحكام النحوية لا تختلف باختلاف المصادر، لكن التباين في أسلوب عرضها.

وسأذكر في هذه المقدمة المصادر النحوية القديمة والحديثة التي اعتمدتها ليغني ذكرها عن الإعادة في متن الكتاب.

فمن المصادر القديمة:

- أوضح المسالك لابن هشام.
- شرح ابن عقيل.
- شرح الأشموني.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري.
- شرح شذور الذهب لابن هشام.
- شرح قطر الندى لابن هشام.

ومن المصادر المعاصرة:

- جامع الدروس العربية ـ الشيخ مصطفى الغلاييني.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ـ الدكتور عبد الله بن صالح الفوزان.
- معاني النحو ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي.
- النحو التعليمي ـ الدكتور محمود ياقوت.
- النحو الواضح ـ للأستاذين علي الجارم ومصطفى أمين.
- النحو الوافي ـ الأستاذ عباس حسن.

والجدير بالذكر أن جميع ما يتعلق بالمعنى استقيته من كتاب (معاني

النحو)، وقد جعلته إما في أثناء عرضي الأحكام، أو على صورة فوائد بعد عرضي الأحكام النحوية. وقد رمزت إلى الكتاب بالحرف (م).

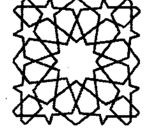
وقد قمت بشرح معاني أبيات الألفية شرحًا موجزًا، وعرضت معاني أكثر الشواهد الشعرية بصورة موجزة أيضًا. واعتمدت في أكثرها على شرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في أثناء تحقيقه شرح ابن عقيل وأوضح المسالك وشرح قطر الندى وشرح شذور الذهب، وإذا كان هنالك دواوين مشروحة فقد اعتمدت ما استطعت الوقوف عليه.

وقد حرصت على أن ألتزم موضوعات الألفية وترتيبها، وقد أجتهد برأيي فأخالف ترتيب بعض الموضوعات في الألفية، أو أتناول موضوعات لم يرد ذكرها فيها.

أسأل الله تعالى أن يتقبل عملي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

محمد فاضل السامرائي





الكلام وما يتألف منه

أولاً: الكلمة:

تعريفها: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

ومعنى هذا التعريف أن الكلمة هي اللفظ الواحد المركب من بعض الحروف الهجائية ويدل على معنى مفرد نحو: زيد، كتاب، جبل.

فإن لم يدل على معنى فليس بكلمة نحو (ديز) مقلوب (زيد).

وإن لم يكن المعنى مفردًا فليس بكلمة أيضًا نحو (جاء محمد).

وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام على سبيل المجاز المرسل، من باب تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إله إلا الله، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ٩٩] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، وفي الحديث: «الكلمةُ الطيبةُ صدقةٌ».

يقول ابن مالك:

وكِلْمَة بها كلام قد يُؤَم

والمعنى أن الكلمة قد تطلق ويقصد بها الكلام.

ثانيًا: الكلام:

هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

ومعنى هذا التعريف أن الكلام هو ما تركب من كلمتين ـ أو أكثر ـ وله

معنى مفيد مستقل بحيث لا يكون السامع منتظرًا لشيء آخر نحو (أقبلت الطالبة) و(الحمد لله).

فإذا لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها فليس بكلام نحو (إنْ جاء زيد) فهذه العبارة ليست كلامًا؛ لأنه غير مفيد فائدة يكتفي المتكلم بها. وكذلك نحو (إنْ تجتهد في دراستك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة لأن جواب الشرط فيها غير مذكور وغير معلوم فلا تسمّى كلامًا، فإن ذكرت الجواب وقلت: (تنجحْ) صار كلامًا.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو (سعيد نائم) فتكون الجملة اسمية، أو من فعل واسم نحو (نام سعيد) فتكون الجملة فعلية.

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق، بل قد تكون إحداهما ظاهرة والأخرى مستترة، فقولك لشخص ما: (تفضّلْ) مركب من كلمتين إحداهما ظاهرة وهي الفعل (تفضّلْ) والأخرى مستترة وهي الضمير المستتر (أنت) وعلى هذا فهو كلام. ونحوه (أذاكر) و(نجلس) وغيرهما.

كلامنا لفظ مفيد كاستقمْ

ثالثًا: الكَلِم:

وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر سواء كان التركيب مفيدًا أم غير مفيد. فقولك: (حضر اليوم محمد) كلام وكلم، وقولك: (إنْ حضر محمد) كلم وليس كلامًا، وقولك: (حضر محمد) كلام وليس كلمًا. وقولك: (إن ذهب أخوك إلى المسجد) كلم وليس كلامًا، فإن قلت: (إن ذهب أخوك إلى المسجد فاذهب معه) كان كلمًا وكلامًا.

وهو اسم جنس جمعي واحده (كلمة). أي: يفرّق بينه وبين مفرده

بزيادة تاء التأنيث في آخره، كما في نحو (شجرة وشجر، وتفّاحة وتفّاح، وتمرة وتمر، وكلمة وكلم).

رابعًا : القول:

هو اللفظ الدال على معنى سواء أكان لفظًا مفردًا أم مركبًا، وسواء أكان تركيبه مفيدًا أم غير مفيد. فهو يعمّ الكلام والكلم والكلمة، فكل ذلك قول. كما ينطبق أيضًا على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة نحو (إنّ خالدًا) و(هل أنت) و(قد حضر). يقول ابن مالك:

..... والقول عمّ ....

بل إن القول يطلق على ما هو أعم من ذلك، فقد يطلق على حديث النفس فتقول: (قلت في نفسي كذا وكذا)، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾ [المجادلة: ٨].

وقد يطلق على الاعتقاد والرأي فيقال (فلان يقول بقول أبي حنيفة) و(فلان يذهب إلى قول مالك) أي يعتقد ما كانا يريانه ويقولان به.

خامسًا : اللفظ:

هو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى أم لم يدل نحو (ديز) مقلوب (زيد).

كلامنا لفظ مفيد كاستقمْ واسم وفعل ثم حرف الكلمْ

واحده كلمة والقول عمْ وكِلْمة بها كلام قد يُؤَمْ

المعنى: الكلام عند النحاة هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليه، ولا يكون مفيدًا إلا إذا كان مركبًا مثل (استقم). والكلم ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وواحده كلمة، و(القول) يعمّ ويشمل بمعناه كل الأقسام، وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام.

أقسام الكلمة:

تنقسم الكلمة على ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف.

القسم الأول: الاسم:

تعريفه: هو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، أي ليس الزمن جزءًا منه مثل: محمد، غزال، جبل، شجاعة، مروءة.

علاماته:

للاسم علامات عديدة يتميز بها عن الفعل والحرف أهمها:

١ ـ الجر:

ويشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية نحو قولك: (نظرتُ في رسالةِ سعيدٍ الكاتبِ)، فـ (رسالة) مجرورة بالحرف، و(سعيد) مجرور بالإضافة، و(الكاتب) مجرور بالتبعية، إذ إنه نعت لسعيد.

ونحوه قولك: (كنت في زيارةِ صديقٍ كريمٍ)، فـ (زيارة) مجرورة بـ (في)، و(صديق) مجرور بالإضافة، و(كريم) مجرور بالتبعية، فهو نعت لصديق.

٢ ـ التنوين:

التنوين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا لغير توكيد، والمعنى أنه يلحق آخر الاسم في النطق لا في الكتابة، فكلمة (كتابٌ) مثلاً تنطق (كتابُنْ).

وهو على أنواع:

النوع الأول: تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة، ولذا يسمى (تنوين الصرف) أيضاً نحو (رجلٌ، وكتابٌ).

وهذا القسم يتغير آخره بحسب موقعه من الجملة ويدخله التنوين فتقول: (جاء رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ).

وسمي بذلك لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية، فهو لا يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

النوع الثاني: تنوين التنكير: وهو ما يلحق بعض الأسماء المبنية كاسم الفعل والعلم المختوم بـ (ويه) ليفرق به بين المعرفة والنكرة، فما نوّن كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة.

مثال ذلك أنك تقول: (سيبويهِ) بغير تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك.

وتقول: (سيبويهٍ) بالتنوين إذا أردت شخصًا غير معين، أي أنك تقصد شخصًا ما اسمه سيبويه.

فإذا قلت: (مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر) كان الأول معرفة لعدم التنوين والثاني نكرة لتنوينه.

ومثلها: خالويه، ونفطويه.

ومن أمثلتها اسم الفعل (صهْ)، فإذا كان شخص ما يحدثك في أمر معين وقلت له: (صهْ) بالسكون، فأنت تطلب منه أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه وله أن يتكلم في أمر آخر إن شاء، ولكن إذا قلت له: (صهٍ) بالتنوين، فأنت تطلب منه السكوت عن كل حديث.

وتقول: (إيهِ يا صاحبي) بالكسر من غير تنوين، إذا طلبت من مخاطبك الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه، ولكن إذا قلت له: (إيهٍ) بالتنوين فإنك تطلب منه الاستزادة من أي حديث كان.

النوع الثالث: تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو (مؤمناتٍ) ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كـ (مؤمنين).

النوع الرابع: تنوين العوض: وهو ما كان عوضًا عن محذوف. وهو على ثلاثة أقسام:

ـ القسم الأول: عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) عوضًا عن جملة محذوفة بعدها كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف جملة (بلغت الروح الحلقوم) وأتى بالتنوين عوضًا عنه؛ لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل.

ومنه قوله سبحانه: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤] أي: يوم إذ غَلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذف جملة (غَلبت الروم) وجيء بالتنوين عوضًا عنها.

وسبب الكسر التقاء الساكنين: (إذْ) والتنوين.

ـ القسم الثاني: عوض عن اسم: وهو الذي يلحق الكلمات (كل، وبعض، وأي) عوضًا عما تضاف إليه، فمثال (كل) قولك: (كلٌّ قائم) أي: (كلُّ إنسانٍ قائم)، فحذف (إنسان) وأتى بالتنوين عوضًا عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحديد: ١٠].

ومثال (بعض) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي: على بعض الرسل، وقوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ﴾ [البقرة: ٨٥]، أي: تكفرون ببعض الكتاب، وقولك: (قرأت الصحف اليومية غير بعضٍ) أي: غير بعض الصحف.

ومثال (أي) قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أيَّ اسم تدعوا.

ـ القسم الثالث: عوض عن حرف: وهو ما يلحق الأسماء المنقوصة الممنوعة من الصرف في حالتي الرفع والجر عوضًا عن آخرها المحذوف

كـ (غواشٍ، وليالٍ، وراجٍ [علم على مؤنث]) ونحوها من كل اسم منقوص ممنوع من الصرف، فالتنوين في هذه الأسماء ونحوها ليس تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنها ممنوعة من الصرف لكون الأولى والثانية على صيغة منتهى الجموع، والثالثة علم مؤنث، وإنما هو تنوين عوض عن الياء المحذوفة، والأصل (غواشي، وليالي، وراجي) فحذفت الياء وعوض عنها التنوين، فمن أمثلة الرفع قوله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤١] فـ (غواشٍ) جمع (غاشية) وهي الغطاء، وقولك: (هذه جوارٍ تشق عباب البحر) فـ (جوارٍ) جمع (جارية) وهي السفينة، وقولك: (فازتْ راجٍ). ومن أمثلة الجر قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[الفجر: ٢]. فالواو حرف جر وقسم، و(ليالٍ) اسم مجرور بالواو وعلامة جره الفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه ممنوع من الصرف.

وعند الإعراب نقول: إنها مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة لأنها ممنوعة من الصرف.

٣ ـ النداء: كقوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨]، وقوله: ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣].

٤ ـ أل: كقول المتنبي:

الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم

المعنى: يصف المتنبي نفسه بالشجاعة والفصاحة وأن هذه الأشياء ليست تنكره لطول صحبته إياها.

فالكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها.

٥ ـ الإسناد إلى الاسم:

ومعنى الإسناد إلى الاسم هو أن تنسب إليه حكمًا تحصل به الفائدة، وذلك كما في إسناد القيام إلى التاء في (قمتُ)، وكما في إسناد الإيمان

إلى الضمير (أنا) في قولك: (أنا مؤمن). والإسناد هو الذي يدل على أن الضمائر أسماء نحو قولك: (أنا أكتب). فالإسناد يكون إلى الاسم، ولا يسند إلى الفعل، فالفعل لا يأتي إلا مسندًا، أما الاسم فيأتي مسندًا ومسندًا إليه.

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

معنى البيت: حصل تمييز للاسم عن الفعل والحرف بالجر والتنوين والنداء و"أل» التعريف والإسناد إلى الاسم.

وهناك علامات أخرى للاسم لم يرد ذكرها في الألفية أهمها أن يكون مضافًا نحو (كتاب الأدب) وأن يكون مجموعًا نحو (رجال) ومصغّرًا نحو (رُجَيل).

القسم الثاني: الفعل:

الفعل: هو ما دل على معنى في نفسه مع اقترانه بزمن، أي أن الزمن جزء منه. وهو على ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر.

أنواع الفعل وعلاماته:

١ ـ الفعل الماضي:

تعريفه: ما دل على حدث مقترن بزمن قبل زمن التكلم، فإذا قلت لصاحبك: (سافرَ سعيدٌ) دلّ الفعل (سافرَ) على حدث وقع في الزمن الماضي، أي أن الحدث وقع قبل زمن الإخبار به.

علاماته:

للفعل الماضي علامتان:

١ - يقبل في آخره تاء التأنيث الساكنة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢].

فالأفعال (أحصنتْ، صدّقتْ، كانتْ) أفعال ماضية لقبولها تاء التأنيث الساكنة.

وقد تتحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].

٢ - يقبل تاء الضمير المتحركة التي تكون فاعلاً كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ٧٧].

فالفعلان: كتبْتَ، وأخّرْتَ، فعلان ماضيان لقبولهما تاء الضمير المتحركة.

فإن دل على ما يدل عليه الفعل الماضي ولم يقبل علامته فليس بفعل ماض وإنما هو (اسم فعل ماض) نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦].

فـ (هيهات) اسم فعل ماض وليس فعلاً ماضيًا؛ لأنه لا يقبل تاء التأنيث ولا تاء الضمير المتحركة.

ومما تقدم نعلم أن (نعم وبئس) فعلان ماضيان وليسا اسمين كما نسب ذلك إلى الكوفيين، لقبولهما تاء التأنيث الساكنة. تقول: (نعمتْ شهادة الحق وبئستْ شهادة الزور)، وفي الحديث الشريف (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمتْ).

كما نعرف أن (ليس وعسى) فعلان ماضيان وليسا حرفين كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة، وذلك لقبولهما التاءين، فتقول: (ليستْ هند مفلحةً) و (لستُ متوانيًا) و(عستْ فاطمة أن تزورنا).

٢ ـ الفعل المضارع:

تعريفه: هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمن يحتمل الحال والاستقبال مثل: يكتب، يدرس.

علاماته:

١ ـ يقبل دخول «لم» كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

٢ ـ يقبل دخول «لن» كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦].

٣ ـ يقبل دخول «السين» كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢].

٤ ـ يقبل دخول «سوف» كقوله تعالى: ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف: ٩٨].

فإن دل على ما يدل عليه الفعل المضارع ولم يقبل علامته فليس بفعل مضارع وإنما هو (اسم فعل مضارع) نحو (أفّ) بمعنى: أتضجر، و(آه) بمعنى: أتوجع.

٣ ــ فعل الأمر:

تعريفه: ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

علاماته:

١ ـ أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبوله ياء المخاطبة نحو (اجتهدي)، وقوله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

٢ ـ أن يدل على الطلب بالصيغة مع قبوله نون التوكيد نحو (ذاكرَنَّ بجدّ).

فإن دل على الطلب ولم يقبل نون التوكيد أو ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو (صهْ يا محمد) أي: اسكتْ، و(حيَّهَل يا خليل) أي: أقبلْ. فصهْ وحيَّهلْ اسمان وإن دلّا على الأمر، لعدم قبولهما نون التوكيد أو ياء

المخاطبة، فلا تقول: صهَنَّ ولا حيَّهَلَنَّ، كما لا تقول صهي بمعنى اسكتي، ولا حيَّهَلي بمعنى أقبلي.

بخلاف اسكتْ وأقبلْ، فهما فعلا أمر إذ يقبلان نون التوكيد فيقال: اسكتَنَّ وأقبلَنَّ، كما يقبلان ياء المخاطبة فيقال: اسكتي وأقبلي.

بتا فعلْتَ وأتَتْ ويا افعلي ونون أقبلَنَّ فعل ينجلي

المعنى: الفعل ينجلي ويتميز عن غيره بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد.

وماضي الأفعال بالتا مِزْ، وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

المعنى: يختص الماضي بقبوله التاء المتحركة والساكنة. ويختص الأمر بقبوله نون التوكيد مع دلالته على الطلب.

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صهْ وحَيَّهَل

المعنى: إن دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر مثل صهْ وحيَّهَل.

القسم الثالث: الحرف:

تعريفه: هو ما دل على معنى في غيره ولا يدل على معنى في نفسه. مثال ذلك الحرفان (من) و(إلى) لا يدلان على معنى في أنفسهما، ولكن إذا وضعناهما في جملة وقلنا مثلاً: (سافرت من العراق إلى مصر) اتضح أن معنى (من) ابتداء الغاية، ومعنى (إلى) انتهاء الغاية.

والحرف ينقسم قسمين: مختص وغير مختص، فغير المختص هو الذي يدخل على الاسم والفعل نحو (هل). فمثال دخوله على الفعل قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَـٰشِيَةِ﴾ [الغاشية: ١]، ومثال دخوله على الاسم قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠].

ومثله الهمزة وحروف العطف.

والمختص قسمان:

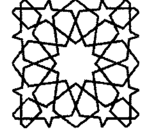
١ ـ مختص بالأسماء كحروف الجر وإنّ وأخواتها.

٢ ـ مختص بالأفعال كـ (لم) والسين وسوف وقد.

سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشمْ

المعنى: علامة الحرف مثل: هل وفي ولم، هي عدم قبوله علامة من علامات الأسماء أو الأفعال. وعلامة الفعل المضارع صحة مجيئه بعد (لم) الجازمة نحو (لم يشمَّ) وهو فعل مضارع مجزوم بالسكون المقدر منع من ظهوره الفتح العارض حتى لا يلتقي ساكنان.





الإعراب والبناء

الإعراب (لغةً):

هو الإبانة عما في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب). ومعنى (أعرب): أبان. يقال: (أعرب الرجل عن حاجته) أي: أبان عنها. وفي الحديث (البِكر تُستأمر وإذنها صماتها، والأيّم تُعرب عن نفسها) أي تبين رضاها بصريح النطق.

وهذا المعنى اللغوي للإعراب هو الأصل لمعنى الإعراب في النحو. فالإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول.

والإعراب علم على المعاني، ومن أوضح الأمور على هذا أنه لو قرأ أحد قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] بجر (الرسول) لاختل المعنى وفسد.

وكذلك فإن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨] لو أبدلت فيه حركة (الله) إلى الرفع، وحركة (العلماء) إلى النصب لاختل المعنى وتغير إلى العكس تمامًا.

والجملة الآتية إذا كانت غفلاً احتملت معاني عدة، فإن شكّلت نصت على معنى واحد:

(أكرم الناس أحمد): فإذا قلت: (أكرم الناسُ أحمدَ) فالناس هم

الذين أكرموا أحمد، وإذا قلت: (أكرم الناسَ أحمدُ) فأحمد هو الذي أكرمهم، وإذا قلت: (أكرمُ الناسِ أحمدُ) فأحمد يفضلهم في الكرم، وإذا قلت: (أكرمِ الناسَ أحمدُ) فالمعنى: يا أحمد أكرمِ الناسَ. (م).

فائدة:

للإعراب أغراض وفوائد أهمها:

١ ـ الإبانة عن المعاني: ذلك لأن الأصل في الإعراب أن يكون للإبانة عن المعاني كما ذكرنا، فإنه إذا كانت الجملة غفلاً من الإعراب احتملت معاني عدة، فإن أعربت تعيّن معناها. يدلك على ذلك أنك لو قلت: (ما أحسنَ زيدًا) لكنت متعجبًا، ولو قلت: (ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافيًا، ولو قلت: (ما أحسنُ زيدٍ؟) لكنت مستفهمًا عن أي شيء منه حسن. ولولا الإعراب لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] بنصب (كل) إذ لو تغيرت علامة إعرابها لتغير المعنى، وتوضيح ذلك أن قوله تعالى (كل) بالنصب معناه: إنّا خلقنا كل شيء بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء، و(بقدر) خبرًا لكل، فيكون المعنى: إن الشيء الذي خلقناه كان بقدر. ومعنى ذلك أن في الكون أشياء لم يخلقها الله وإنما خلقها غيره سبحانه.

٢ ـ السعة في التعبير: وذلك أن يكون للمتكلم سعة في التقديم والتأخير، إذ إن الكلمة تحمل معها مركزها في الجملة بعلامتها الإعرابية. فالجملة الآتية مثلاً يمكن صوغها في عدة صور مع بقاء المعنى العام واحدًا:

أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا.

محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا.

خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا .

كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا .

كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ .

أعطى خالدًا كتابًا محمدٌ .

أعطى خالدًا محمدٌ كتابًا .

إلى غير ذلك من الصور الأخرى دون أن يحصل لبس بين المعطي والآخذ، فالمعطي في كل هذه الجمل هو محمد والآخذ خالد، وهو معلوم من حركة الاثنين، فالرفع يشير إلى الفاعل، والنصب إلى المفعول، في حين أنك لا تستطيع مثل هذا في اللغات المبنية، بل أنت مقيد بصورة واحدة ضيقة لا تتعداها .

فهذه الجملة يقابلها في الإنجليزية :

Mohammad gave Khalid a book

ولا نستطيع أن نصوغ لها صورة ثانية إلا بتغير أساسي في الجملة، أو بتغير في المعنى، في حين أننا ذكرنا لهذا التعبير سبع صور في العربية .

٣ ـ الدقة في المعنى : إن الإعراب يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني، ويُمكّن المتكلم من التعبير بدقة عن المعاني التي يريدها، مما لا نجد نظيره في اللغات المبنية .

لنعد إلى الجملة التي ذكرناها آنفًا، وهي (أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا) نجد أن لكل صورة ذكرناها معنى جديدًا لا نجده في الجمل الأخرى، مع أن المعنى العام واحد. وتوضيح هذا الأمر بصورة مختصرة أنك تقول :

١ ـ أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا ـ هذه الجملة الفعلية تقال والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئًا .

٢ ـ محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا ـ المخاطب يعلم أن شخصًا ما أعطى

خالدًا كتابًا، ولكنه لا يعلم المعطي، أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقد أنه سعيد مثلاً، فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه.

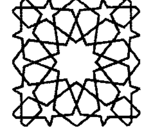
٣ ـ خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا ـ المخاطب يعلم أن محمدًا أعطى كتابًا شخصًا ما، ولكنه يجهل هذا الشخص، أو يظن أنه غير خالد، فتقدم (خالدًا) لإزالة هذا الوهم من ذهنه.

٤ ـ كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا ـ المخاطب يعلم أن محمدًا أعطى خالدًا شيئًا ما ولكنه لا يعلم الشيء الذي أعطي، أو يظن أنه أعطاه دفترًا مثلاً، فقدمنا الكتاب لإزالة هذا الوهم، أي أعطاه كتابًا لا شيئًا آخر.

٥ ـ كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ ـ المخاطب يعلم أن محمدًا أعطى شيئًا ما شخصًا ما ولكنه لا يعلم الشيء ولا الشخص، أو يظن أنهما غير المذكورَين، فقدمنا المفعولين لإزالة الوهم.

إلى غير ذلك من الصور. (م).





تعريف الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلمات في جملة فمنها ما يتغير آخره باختلاف موقعه فيها لاختلاف العوامل التي تسبقه، ومنها ما لا يتغير آخره وإن اختلفت العوامل التي تتقدمه. فالأول يسمى معربًا والثاني مبنيًا. والتغير بالعامل يسمى (إعرابًا)، وعدم التغير به يسمى (بناءً).

فالإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع.

فالأثر الظاهر في الاسم المتمكن: الضمة والفتحة والكسرة في قولك: (جاء زيدٌ ـ رأيت زيدًا ـ مررت بزيدٍ).

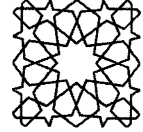
وفي الفعل المضارع: الضمة والفتحة والسكون في قولك: (يكتبُ ـ لن يكتبَ ـ لم يكتبْ).

والأثر المقدّر: ما كان منويًا في آخر الكلمة نحو (الفتى) من قولك: (جاء الفتى ـ رأيت الفتى ـ مررت بالفتى).

والبناء: لزوم آخر اللفظة علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل.

مثاله كلمة (هؤلاء) فإنها تلزم علامة واحدة هي الكسرة، وهذه العلامة لا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، فتقول: (حضر هؤلاءِ الطلبة ـ صافحت هؤلاءِ الطلبة ـ مررتُ بهؤلاءِ الطلبة).



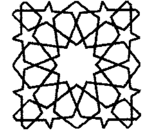


بناء الحروف

الحروف كلها مبنية؛ لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب، إذ إن الحرف لا يؤدي معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره، أي: بعد وضعه في جملة، فـ (من) لا يؤدي معنى في نفسه، ولكن إذا وضعناه في جملة وقلنا: (أخذت من الدراهم) أفادت معنى التبعيض، فالتبعيض مستفاد من لفظ (من) بدون الإعراب.

وكل حرف مستحق للبنا ....





المعرب والمبني من الأسماء

الاسم المعرب: هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه نحو (جاء ضيفٌ فأقريتُ الضيفَ وأكلتُ مع الضيفِ).

والاسم المبني: هو الاسم الذي يلزم علامة واحدة لا تتغير بتغير العوامل، مثل الاسم الموصول (الذينَ) فإنه يلزم الفتحة في الحالات الإعرابية الثلاث كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ﴾ [إبراهيم:١٣]، وقوله: ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأنعام:١٥٧]، وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١]. فـ (الذينَ) في الآية الأولى فاعل مبني على الفتح، وفي الآية الثانية مفعول به مبني على الفتح، وفي الثالثة اسم موصول مبني على الفتح في محل جر باللام.

وأشهر الأسماء المبنية ما يأتي:

١ ـ الضمائر نحو (هيَ ـ همْ ـ نحنُ ـ أنتِ).

٢ ـ أسماء الشرط وأسماء الاستفهام نحو (أينَ توجدْ أكرمْك) و(أينَ أراكَ؟) و(منْ يعملْ سوءًا يُجزَ به).

٣ ـ أسماء الإشارة التي ليست مثناة نحو (هذا كريمٌ ـ هذهِ محسنةٌ).

٤ ـ الأسماء الموصولة غير المثناة نحو (الذينَ ـ الذي).

٥ ـ أسماء الأفعال نحو (هيهاتَ الأملُ) أي: بعُدَ، و(أُفٍّ) أي: أتضجر.

٦ ـ الأسماء المركبة، ومنها بعض الأعداد مثل (أحدَ عشرَ ـ ثلاثة عشرَ. . . تسعةَ عشرَ) فهذا الأعداد مبنية على فتح الجزأين. ما عدا اثني عشرَ واثنتَي عشرةَ، فإنهما يعربان إعراب المثنى. ومنها الظروف المركبة نحو (محمد يأتينا صباحَ مساءَ) و (سقط القتلى في المعركة بينَ بينَ) أي: بين هؤلاء وبين هؤلاء.

٧ ـ اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا، أي: ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف نحو (لا طالبَ في القاعة).

٨ ـ المنادى المفرد المعرفة، والمنادى إذا كان نكرة مقصودة نحو (يا محمدُ أقبلْ، ويا طالبُ ذاكر دروسَك).

٩ ـ بعض متفرقات أخرى، منها ما هو مبني على الكسر مثل العلم المختوم بـ (ويه) نحو (سيبويهِ) واسم الفعل إذا كان على وزن (فَعالِ) نحو (حذارِ)، وما كان سبّاً للمؤنث على وزن (فَعالِ)، ولا يستعمل إلا في النداء نحو (يا خَباثِ) أي: يا خبيثة، و(يا لَكاعِ) بمعنى: يا لئيمة، وما كان علمًا مؤنثًا على وزن (فَعالِ) نحو (حَذامِ، وقطامِ)، وكلمة (أمسِ) إذا أريد بها اليوم الذي قبل يومنا، أما إذا أريد به يومًا ما من الأيام الماضية فإنه يعرب.

ومنها ما هو مبني على الفتح مثل (الآنَ) و(ثَمَّ). ومنها ما هو مبني على الضم مثل (حيثُ). ومنها ما هو مبني على السكون مثل (إذْ) و(كمْ).

علة بناء الاسم:

ينقسم الاسم على قسمين: أحدهما المعرب وهو الأكثر: وهو ما سلم من شبه الحروف. والثاني المبني وهو ما أشبه الحروف. فعلّة البناء منحصرة في مشابهته الحرف شبهًا قويًّا يقرّبه منه.

والاسم منه معرب ومبني ... لشَبَهٍ من الحروف مُدْني

المعنى: الاسم قسمان: معرب ومبني، وسبب بنائه شبه يقرّبه من الحروف.

أوجه الشبه:

١ ـ **الشبه الوضعي:** وذلك بأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد أو على حرفين، فمثال الأول: التاء من (قمتُ) فإنها شبيهة بالحرف الأحادي كباء الجر وواو العطف. ومثال الثاني: (نا) في (قمنا) فإنها شبيهة بالحروف الثنائية نحو في وهل وقد ولم وغيرها، وهذا سبب بناء الضميرين.

ومعنى ما سبق أن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل.

وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدًا، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء.

والكلام هنا على الضمائر، فالضمائر بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين.

وأما نحو (أب وأخ) فهو معرب؛ لأنه في الأصل ثلاثة أحرف (أبَوٌ وأخَوٌ).

٢ ـ **الشبه المعنوي:** وذلك بأن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، وهو قسمان:

القسم الأول: ما تضمن معنى وضع له حرف وذلك نحو (متى) فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى، فإذا كانت استفهامية نحو (متى تأتي؟) فإنها مبنية لشبهها بهمزة الاستفهام، وإذا كانت شرطية نحو (متى تقمْ أقمْ) فإنها مبنية لشبهها بـ (إنْ) الشرطية نحو (إن تقمْ أقمْ).

القسم الثاني: ما تضمن معنى لم يوضع له حرف نحو (هنا) وغيرها من أسماء الإشارة، فإنها متضمنة معنى هو الإشارة، وهذا المعنى الذي هو

الإشارة لم تضع له العرب حرفًا يدل عليه، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدى بالحروف، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا.

ومنها (ما) التعجبية، فإنها دالّة على التعجب ولم تضع العرب للتعجب حرفًا.

٣ ـ الشبه في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل (وهو ما يسمى بالشبه الاستعمالي): وهو نوعان:

نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال كأسماء الأفعال نحو (هيهات وصه) فإنهما نائبتان عن الفعلين بعُد واسكتْ، فهي تستعمل مؤثرة غير متأثرة، لأنها تعمل عمل الفعل ولا يعمل فيها غيرها، فهي كحروف الجر وغيرها من الحروف العوامل تؤثر في غيرها ولا يؤثر غيرها فيها. فـ (دراكِ) في قولنا: (دراكِ زيدًا) مثلاً مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، كما أن الحرف كذلك.

ونوع يشبه الحرف العاطل (أي غير العامل) في الاستعمال من حيث إنه مثله لا يؤثر ولا يتأثر، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العواطل لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

فإذا كان نائبًا عن الفعل وهو متأثر بالعامل فإنه ليس مبنيًّا نحو (إكرامًا بكرًا) فإنه نائب مناب الفعل (أكرمْ)، وليس بمبني لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف (دراكِ) فإنه وإن كان نائبًا عن (أدركْ) فليس متأثرًا بالعامل.

وعلى هذا فالمصدر النائب عن الفعل معرب لأنه متأثر بالعامل، فهو غير مشابه الحرف. وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل، فبنيت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

٤ ـ الشبه الافتقاري:

وذلك بأن يفتقر الاسم افتقارًا لازمًا إلى جملة بعده، وذلك كالأسماء الموصولة، فإنها تفتقر بعدها إلى جملة الصلة. وكذلك بعض الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة.

فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتمم معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه.

ومنها الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كـ (حيث، وإذ) الظرفيتين، فإنهما بنيتا لافتقارهما إلى جملة تضافان إليها كافتقار الحرف إلى ما بعده.

كالشبه الوضعي في اسمي (جئتنا) والمعنوي في (متى) وفي (هنا)

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

معنى البيتين: أن وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

١ ـ شبهه له في الوضع بأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد أو حرفين كالتاء و(نا) في جملة (جئتَنا).

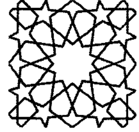
٢ ـ شبهه له في المعنى في (متى) وفي (هنا).

٣ ـ شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل كأسماء الأفعال.

٤ ـ شبهه له في الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة.

وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.





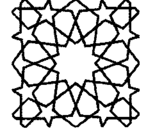
الاسم المعرب

إذا كان الاسم المبني هو ما أشبه الحرف فإن الاسم المعرب هو ما لم يشبه الحرف. وينقسم إلى صحيح: وهو ما ليس آخره حرف علة كـ (أرض)، وإلى معتل: وهو ما آخره حرف علة كـ (سُما) - وهي لغة في الاسم - وكـ (الفتى). تقول: (هذه أرضٌ - رأيت أرضًا - مررت بأرضٍ)، وتقول: (جاء الفتى - شاهدت الفتى - نظرت إلى الفتى).

ومعرب الأسماء ما قد سلما　　　من شبه الحرف كأرض وسُما

المعنى: المعرب من الأسماء ما سلم من شبه الحرف كأرض وسُما (لغة في اسم).





المعرب والمبني من الأفعال

أولاً: الفعل الماضي:

الفعل الماضي مبني دائمًا، وأحوال بنائه ثلاثة:

أ ـ يبنى الماضي على الفتح ـ وهو الأصل في بنائه ـ إذا لم يتصل به شيء نحو (كتبَ محمد درسه)، فإن كان معتل الآخر بالألف كـ (رمى، ودعا) بني على فتح مقدر على آخره.

ويبنى على الفتح أيضًا إذا اتصلت به تاء التأنيث الساكنة نحو قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَتْهُ فَٱنتَبَذَتْ بِهِۦ مَكَانًا قَصِيًّا﴾[مريم: ٢٢].

وكذلك إذا اتصلت به ألف الاثنين نحو قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[الأعراف: ٢٣]، وقوله: ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾[الأعراف: ١٨٩].

وإذا كان الفعل الماضي معتل الآخر بالألف واتصلت به تاء التأنيث الساكنة حذف آخره لالتقاء الساكنين (الألف والتاء) نحو (رمَتْ ودعَتْ) والأصل (رماتْ ودعاتْ) ويكون بناؤه على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

ملاحظة: ليست حركة ما قبل تاء التأنيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء ـ كحركة الإعراب ـ لا تكون إلا على الحرف الأخير من الكلمة، والحرف الأخير هنا محذوف كما رأينا.

ب ـ يبنى الماضي على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك. وهو

يشمل التاء المتحركة ونون النسوة والضمير «نا»، نحو ذهبْتُ (بضم التاء وفتحها وكسرها) ونجحْنَ وخرجْنا.

ملاحظة: إذا اتصل الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف بضمير رفع متحرك قلبت ألفه ياء إن كانت رابعة فصاعدًا نحو (أبلى أبليْتُ ـ انحنى انحنيْتُ ـ استولى استوليْتُ).

وكذلك تقلب ياء إن كانت ثالثة أصلها الياء نحو (أتى أتيْتُ).

فإن كانت ثالثة أصلها الواو ردت إليها نحو (دنا دنوْتُ).

فإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء بقي على حاله نحو (سروْتُ ـ رضيْتُ).

ج ـ **يبنى الماضي على الضم** إذا اتصلت به واو الجماعة نحو (الطلاب كتبُوا دروسهم).

فإن كان معتل الآخر بالألف حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الواو مفتوحًا كـ (رمَوا، ودعَوا)، والأصل(رماوا، ودعاوا) ويكون حينئذ مبنيًّا على الضم المقدر على الألف المحذوفة. ونحوه قوله تعالى: ﴿سَعَوْا فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: ٥].

ملاحظة: ليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح، لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم، ولأن حركة البناء ـ كما قدمنا ـ إنما تكون على الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمنا.

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء حذف آخره وضم ما قبله بعد حذفه ليناسب واو الجماعة نحو (بقُوا، ورضُوا)، والأصل (بقِيُوا، ورضِيُوا) استثقلت الضمة على الياء فحذفت دفعًا للثقل، فاجتمع ساكنان (حرف العلة وواو الجماعة) فحذف حرف العلة منعًا لالتقاء الساكنين، ثم حرّك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناؤه مثل ما ذكر، إنما هو ضم

مقدر على حرف العلة المحذوف لالتقاء الساكنين. فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم، وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو بعد حذف الحرف الأخير الذي يحمل ضمة البناء.

ثانيًا: فعل الأمر:

فعل الأمر مبني دائمًا، وأحوال بنائه أربعة:

أ ـ يبنى الأمر على السكون ـ وهو الأصل في بنائه ـ إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]، وكذلك إذا اتصلت به نون النسوة نحو قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فالأفعال (قَرْنَ) و(أقِمْنَ) و(آتينَ) و(أطعْنَ) أفعال أمر اتصلت بها نون النسوة.

ب ـ يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو (اكتبَنَّ دروسكَ ـ اجتهدَنْ في دراستكَ).

ج ـ يبنى على حذف آخره إذا كان معتل الآخر، فمثال ما كان معتل الآخر بالألف الفعل (ارضَ) في قولك: (ارضَ بما قسمه الله لك)، ومثال ما كان معتل الآخر بالواو الفعل (ادعُ) في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ﴾[النحل: ١٢٥]، ومثال ما كان معتل الآخر بالياء الفعل (اقضِ) في قوله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[طه: ٧٢].

د ـ يبنى على حذف النون إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فمثال ما اتصلت به ألف الاثنين الفعل (اذهبا) في قوله تعالى: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾[طه: ٤٣]، ومثال ما اتصلت به واو الجماعة الفعل (اذهبوا) في قوله: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِن يُوسُفَ

وَأَخِيهِ﴾[يوسف: ٨٧]، ومثال ما اتصلت به ياء المخاطبة الفعل (ادخلي) في قوله: ﴿فَٱدْخُلِي فِي عِبَٰدِي ۝٢٩ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٩ ـ ٣٠].

وإذا اتصلت نون التوكيد الثقيلة بالفعل المتصل بألف الاثنين ثبتت الألف معها وكسرت النون نحو (اكتبانِّ)، وإذا اتصلت بالفعل المتصل بواو الجماعة أو ياء المخاطبة حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين نحو (اكتبُنَّ) و(اكتبِنَّ)، أي أن الأصل (اكتبونَّ) و(اكتبينَّ) فالتقى ساكنان الواو في الفعل الأول، والياء في الفعل الثاني، مع النون الأولى من النون الثقيلة، فحذفت الواو والياء لكي لا يلتقي ساكنان، وبقيت الضمة والكسرة دليلين على المحذوف فصارت (اكتبُنَّ) و (اكتبِنَّ).

ويبقى الأمر مبنيًّا على حذف النون، والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين نحو (اكتُبُنَّ، اكتُبِنَّ) هو الفاعل. ويكون الإعراب على النحو الآتي:

اكتبانِّ: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

اكتبُنَّ واكتبِنَّ: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو ـ أو الياء ـ المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

ثالثًا: الفعل المضارع:

للفعل المضارع حالتان: حالة إعراب وحالة بناء.

الحالة الأولى: حالة الإعراب: يعرب الفعل المضارع إذا لم تتصل به نون النسوة، أو لم تتصل به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا.

وفي إعرابه تفصيل:

فهو إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا. فإذا كان مرفوعًا فعلامة رفعه إما الضمة الظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾

[النساء:٨١]، أو المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ﴾ [البقرة:٢٢١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ﴾ [فاطر: ٢٨]. فالفعلان (يدعو) و (يخشى) مرفوعان بالضمة المقدرة.

وإذا كان منصوبًا فعلامة نصبه إما الفتحة الظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَا حَتَّىٰ يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا﴾ [المائدة: ٢٢]،أو المقدرة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡۗ﴾ [البقرة: ١٢٠]. فالفعل (ترضى) منصوب بالفتحة المقدرة.

وعلامة جزمه السكون نحو (لم يذهبْ).

فإذا كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، وقوله: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ﴾ [غافر: ٢٦]، فالأفعال (يخشَ) و(يقضِ) و(يدعُ) مجزومة وعلامة جزمها حذف حرف العلة.

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالسكون جزمًا إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل بآخره شيء.

وإذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو معرب بالحرف، بثبوت النون رفعًا نحو (يكتبان ويكتبون وتكتبين)، وبحذفها جزمًا ونصبًا نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

الحالة الثانية ـ حالة البناء:

أ ـ يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو (يكتبْنَ) وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقوله:

﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤].

ب - يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة اتصالاً مباشرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقوله: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤].

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرة بل فصل بينهما بضمير التثنية أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة لم يكن مبنيًا، بل يكون معربًا بالنون رفعًا وبحذفها نصبًا وجزمًا.

ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظيًّا نحو (يكتبانِّ) أو تقديريًّا نحو (يكتُبُنَّ وتكتبِنَّ). فأصل (يكتبانِّ): يكتبانِنَّ، حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة (توالي الأمثال)، ثم كسرت النون المشددة فصارت (يكتبانِّ).

وأصل (يكتبُنَّ): (يكتبونَنَّ) حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة (توالي الأمثال) فصارت (يكتبونَّ)، فالتقى ساكنان واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين. وإنما وقع الحذف عليها لوجود علامة قبلها تدل عليها وهي الضمة، ولم تحذف نون التوكيد الثقيلة ولم تخفف؛ لأنها جاءت لغرض بلاغي وهو التوكيد، وحذفها ينافي ذلك، ولعدم وجود ما يدل عليها عند حذفها. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩].

وأصل (تكتبِنَّ): (تكتبينَنَّ)، حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات: نون الرفع ونون التوكيد المشددة (توالي الأمثال) فصارت (تكتبينَّ)، فالتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة،

فحذفت ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين، ولوجود كسرة قبلها تدل عليها، ولم تحذف نون التوكيد ولم تخفف للحاجة إليها كما سلف.

ملاحظة:

يكتبانِّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والألف فاعل.

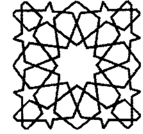
يكتبُنَّ وتكتبِنَّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة من (يكتبُنَّ)، والياء المحذوفة من (تكتبِنَّ) لالتقاء الساكنين هما ضمير الفاعل.

وفعل أمر ومُضيٌّ بنيا وأعربوا مضارعًا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعْنَ من فُتِن

المعنى: بني فعل الأمر والماضي، وأعرب المضارع إن عري من نون توكيد مباشر ومن نون النسوة كقولنا: (يرعْنَ من فُتنَ).





علامات البناء

١ ـ السكون: يكون في الاسم نحو (كَمْ ـ مَنْ)، والفعل نحو (اجلسْ)، والحرف نحو (هلْ ـ قدْ). وهو أصل البناء لأنه أخف من الحركة.

٢ ـ الفتح: يكون في الاسم نحو (كيفَ ـ أينَ)، والفعل نحو (قامَ)، والحرف نحو (إنَّ ـ ثمَّ).

٣ ـ الضم: يكون في الاسم نحو (حيثُ)، والحرف نحو (منذُ). ويدخل على الفعل الماضي إذا اتصلت به واو الجماعة نحو (كتبُوا).

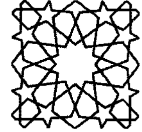
٤ـ الكسر: يكون في الاسم نحو (هؤلاءِ ـ أمسِ)، والحرف نحو (لام لِمحمدٍ ـ باء بِك)، ولا يكون في الفعل.

وكل حرف مستحق للبنا والأصل في المبني أن يسكّنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضمْ كأينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

المعنى: الحروف كلها مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون. وقد تكون الحركة فتحة كأينَ، وقد تكون كسرة كأمسِ، وقد تكون ضمة كحيثُ، وأما السكون فنحو كمْ.





أنواع الإعراب وعلاماته

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم.

١ ـ **الرفع**: يكون في الاسم والفعل المضارع المعربين نحو قوله تعالى: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣].

٢ ـ **النصب**: ويكون في الاسم والفعل المضارع المعربين أيضًا نحو (إنّ سعيدًا لن يقبلَ الهوان).

٣ ـ **الجر**: يختص بالاسم المعرب نحو (مررت بمحمدٍ).

٤ ـ **الجزم**: يختص بالفعل المضارع المعرب نحو (لم أتأخرْ عنك).

وعلى هذا فالفعل المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجزم نحو (يكتبُ ـ لن يكتبَ ـ لم يكتبْ)، والاسم المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجر نحو (جاء عليٌّ ـ رأيت عليًّا ـ مررت بعليٍّ).

والرفعَ والنصبَ اجعلنْ إعرابا لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

المعنى: يشترك الاسم والفعل في أن كليهما يعربان بالرفع والنصب مثل (لن أهابَ). ويختص الاسم بالجر، والفعل بالجزم.

والعلامات الأصلية للإعراب هي الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، والسكون في حالة الجزم.

وهناك علامات فرعية للإعراب تتلخص فيما يأتي:

أ ــ ينوب عن الضمة ثلاث علامات:

١ ـ الواو في جمع المذكر السالم المرفوع والأسماء الستة المرفوعة.

٢ ـ الألف في المثنى في حالة الرفع.

٣ ـ النون في رفع الأفعال الخمسة.

وعلى هذا فللرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون، والضمة هي الأصل.

ب ــ ينوب عن الفتحة أربع علامات:

١ ـ الكسرة في جمع المؤنث السالم المنصوب.

٢ ـ الألف في الأسماء الستة المنصوبة.

٣ ـ الياء في جمع المذكر المنصوب والمثنى المنصوب.

٤ ـ حذف نون الأفعال الخمسة في حالة نصبها.

وعلى هذا فللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون. والفتحة هي الأصل.

ج ــ ينوب عن الكسرة علامتان:

١ ـ الفتحة في الممنوع من الصرف المجرور.

٢ ـ الياء في جمع المذكر المجرور والمثنى المجرور والأسماء الستة المجرورة.

وعلى هذا فللجر ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة. والكسرة هي الأصل.

د ــ ينوب عن السكون علامتان:

١ ـ حذف حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر.

٢ ـ حذف نون الأفعال الخمسة في حالة جزمها.

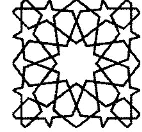
وعلى هذا فللجزم ثلاث علامات: السكون وحذف الآخر وحذف النون. والسكون هو الأصل.

فارفعْ بضم وانصبَنْ فتحًا وجُرْ كسرًا كـ (ذكر الله عبده يسرْ)

واجزم بتسكين وغير ما ذكرْ ينوب نحو (جا أخو بني نمرْ)

المعنى: ارفع بالضم وانصب بالفتح واجرر بالكسر نحو (ذكرُ اللهِ عبدَه يسرٌ)، واجزم بالسكون، وغير ماذكرناه يكون نائبًا عن الحركات مثل (جاء أخو بني نمر).





الإعراب التقديري

هناك مواضع تقدر فيها العلامة الإعرابية، منها ما يأتي:

١ ـ الاسم المقصور: تقدر عليه الضمة والفتحة والكسرة نحو (مصطفى) فتقول: (أقبل مصطفى) و(هنأتُ مصطفى بالجائزة) و (مررت بمصطفى).

٢ ـ الاسم المنقوص: تقدر عليه الضمة والكسرة نحو (الداعي) فتقول: (الداعي يدعو بالحكمة) و(سمعت كلام الداعي).

٣ ـ كسرة المناسبة: وهي التي تلحق الاسم عند إضافته إلى ياء المتكلم، وتكون الحركات الإعرابية الثلاث مقدرة على آخر الاسم لاشتغال المحل بكسرة المناسبة نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ [طه: ٩٦]، فـ (نفسي) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وقوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ﴾ [يوسف: ٥٣]، فـ (نفسي) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وقوله: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي﴾ [سبأ: ٥٠] فـ (نفسي) اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها كسرة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

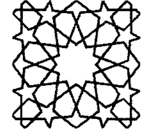
٤ ـ الفعل المضارع: إذا كان معتل الآخر بالألف قدر عليه الضمة والفتحة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾ [الليل: ٢١]، فـ (يرضى) فعل

مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وقوله: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فـ (ترضى) فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة.

وإذا كان معتل الآخر بالواو أو الياء قدرت عليه الضمة فقط، فمثال المعتل الآخر بالواو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فـ (يدعو) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. ومثال الياء قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، فـ (يقضي) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة.

٥ ـ حروف الجر الزائدة: فقد يؤدي استعمالها إلى تقدير الحركة الإعرابية كقولك: (ما زارني من أحدٍ)، فـ (أحدٍ) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهرها حركة حرف الجر الزائد، وقولك: (ما رأيت من أحدٍ)، فـ (أحد) مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد.





الأسماء الستة

الأسماء الستة هي (أبو - أخو - حمو - هنو - فو - ذو [بمعنى صاحب]).

وهي ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقوله: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]. وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، وقوله: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، وقوله: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٣]. وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤]، وقوله: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥].

وارفع بواو وانصبنَّ بالألفْ ... واجرر بياء ما من الأسما أصفْ

المعنى: الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

شروط الإعراب:

١ - الشروط العامة:

أ - أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثنى والمجموع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٠] وقوله: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقوله: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤].

ب ـ أن تكون مكبرة، فإذا صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو (هذا أُبَيُّ زيد ـ رأيت أُخَيَّك).

ج ـ أن تكون مضافة، فإن لم تضف أعربت بالحركات الأصلية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله: ﴿قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩]، وقوله: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨].

د ـ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإذا أضيفت إلى ياء المتكلم فإنها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]، وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى﴾ [الأعراف: ١٥١].

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كـ (جا أخو أبيك ذا اعتلا)

المعنى: شرط الإعراب في الأسماء الستة الإضافة إلى غير ياء المتكلم نحو (جاء أخو أبيك ذا اعتلاء)، وإن لم تكن كذلك أعربت بالحركات الظاهرة.

٢ ـ الشروط الخاصة:

أ ـ شرط خاص بكلمة (ذو): وهو أن تكون بمعنى صاحب، وأن تكون إضافتها إلى اسم ظاهر دالّ على الجنس نحو (ذو علم ـ ذو أدب ـ ذو مال). ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، وقوله: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]، وقوله: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

فإن لم تكن (ذو) بمعنى صاحب كانت اسمًا موصولاً بمعنى (الذي)

وكانت مبنية على السكون وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (أقبل ذو فاز ـ هنأتُ ذو فاز ـ مررت بذو فاز).

ب ـ شرط خاص بكلمة (فم): وهو حذف الميم من آخرها والاقتصار على الفاء وحدها مثل (ينطق فوك بالحكمة ـ نظّفْ فاكَ ـ تجري كلمة الحق على فيك). فإن لم تحذف الميم من آخرها أعرب بالحركات الأصلية نحو(ينطق فمُك بالحكمة ـ لخلوف فمِ الصائم أطيب عند الله من ريح المسك).

من ذاك (ذو) إن صحبة أبانا والفم حيث الميم منه بانا

المعنى: من الأسماء الستة (ذو) إذا كان بمعنى صاحب، ومنها الفم، بشرط أن ينفصل منها الميم.

لغة النقص:

الفصيح في كلمة (هن) أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو (هذا هنُ زيد ـ رأيت هنَ زيد ـ نظرت إلى هنِ زيد) وهذه اللغة يسمونها لغة النقص لكونها استعملت على حرفين فقط.

وهناك لغة أخرى وهي لغة الإتمام، وذلك بأن تعربها إعراب الأسماء الستة فتقول: (هذا هَنو زيد ـ رأيت هَنا زيد ـ نظرت إلى هَني زيد).

والنقص في (هن) أحسن وأفصح من الإتمام، والإتمام جائز ولكنه قليل جدًّا.

والهنُ يكنى به عما يستقبح التصريح به.

ومن العرب من يستعمل لغة النقص في أب وأخ وحم فيقول: (جاء أبُك وأخُك وحمُك، وقابلتُ أبَك وأخَك وحمَك، وسلمت على أبِك وأخِك وحمِك). وهي لغة نادرة. ومنه قول رؤبة:

بـأبِـهِ اقـتـدى عـدي فـي الـكـرمْ   ومـن يـشـابـه أبَـه فـمـا ظـلـمْ

المعنى: إن عديًّا سار على خطى أبيه في الجود والكرم، ومن شابه أباه في صفة من الصفات فما ظلم أحدًا.

والشاهد: قوله: (بأبِهِ ـ يشابه أبَه) حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة.

ومن قال: (هذا أبُك) قال في التثنية: (هذان أبان). ومن قال: (هذا أبوك) قال: (هذان أبوان).

لغة القصر:

هناك لغة أخرى في (أب ـ أخ ـ حم) وهي لغة القصر، بمعنى أن تكون بالألف رفعًا ونصبًا وجرًّا نحو (هذا أباه وأخاه وحماها ـ قابلتُ أباه وأخاه وحماها ـ أثنيتُ على أباه وأخاه وحماها) ومنه قول أبي النجم العجلي:

إن أبــاهــا وأبــا أبــاهــا   قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا

المعنى: إن أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا الذروة في المجد.

والشاهد أن (أباها) الثالثة قد جاءت مجرورة بإضافة ما قبلها إليها ومع ذلك لزمت الألف.

ويعرب إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف. ومنه المثل: (مُكرَهٌ أخاك لا بطل) [يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه ولا في مقدوره القيام به] فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة.

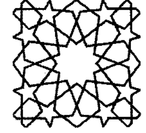
أبٌ أخٌ حـــمٌ كـــذاك وهـــنُ   والنقص في هذا الأخير أحسنُ

وفـي أبٍ وتـالـيـيـه يـنـدرُ   وقـصـرهـا مـن نـقـصـهـنّ أشـهـرُ

المعنى: من الأسماء الستة (أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهنٌ)، ولغة النقص في (هن) أحسن من الإتمام بالحروف.

ويندر النقص في (أبٍ) وتالييه وهما (أخٌ، حمٌ). ولغة القصر في هذه الثلاثة أحسن من لغة النقص.





المثنى

تعريفه: اسم يدلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون مكسورة في آخره رفعًا، أو ياء ونون مكسورة نصبًا وجرًّا، صالح للتجريد منهما، وعطف مثله عليه.

وجاء القيد (صالح للتجريد منهما) ليخرج نحو (اثنان) فإنه لا يصح إسقاط الزيادة منه فنقول (اثن).

وجاء القيد (وعطف مثله عليه) ليخرج ما صلح للتجريد وعُطفَ غيره عليه نحو (القمران) فإنه صالح للتجريد فنقول (قمر) ولكن يعطف عليه مغايره لا مثيله، فالقمران هما الشمس والقمر.

حكمه:

يرفع بالألف نيابة عن الضمة وبعدها نون مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ [المائدة: ٢٣]، وقوله: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣].

وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، وهذه الياء مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها نحو (شاهدت الكوكبَينِ)، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣].

ويجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا﴾ [آل عمران: ١٣].

وإذا أضيف المثنى حذفت نونه نحو قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] وقوله: ﴿يَصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

الملحق بالمثنى:

يلحق بالمثنى في إعرابه ما جاء على صورة المثنى ولم يكن صالحًا للتجريد من علامته مثل (كلا وكلتا) مضافين إلى الضمير.

ومثله اثنان واثنتان كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [يس: ١٤].

وكذلك ما ثني من باب التغليب كالعُمرَين في قول النبي ﷺ: (اللهم أعزّ الإسلام بأحب العُمرين إليك).

ومثله (القمران) للشمس والقمر، و(الأبوان) للأب والأم.

وكذلك ما سمي به من الأسماء المثناة كحسنين.

كلا وكلتا:

لا يلحقان بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى ضمير دال على التثنية نحو (زارني كلاهما وكلتاهما ـ هنّأتُ كليهما وكلتيهما ـ أثنيت على كليهما وكلتيهما).

فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف في الرفع والنصب والجر كما يعرب الاسم المقصور نحو (فاز كلا المجتهدَين وكلتا الماهرتين ـ هنأتُ كلا الفائزَين وكلتا الماهرتين ـ سألت عن كلا المجتهدَين وكلتا الماهرتين)، ومنه قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

والجدير بالذكر أنه يجوز الإخبار عنهما على أساس اعتبار اللفظ فنقول: (كلا الطالبين حاضر)، وعلى أساس المعنى فنقول: (كلا الطالبين

حاضران)، لكن مراعاة اللفظ أكثر، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، ولم يقل: آتتا.

ما لا يثنى من الكلمات:

لا يثنى المركب المزجي كـ (بعلبك وسيبويه) ولا الإسنادي كـ (جاد الحق وتأبط شرًّا) ولا المثنى ولا الجمع. فإذا ثني المركب الإضافي ثني جزؤه الأول فيقال في تثنية: (عبد الله، وخادم الدار): (عبدا الله، وخادما الدار).

وإذا أريد تثنية المركب المزجي أو ما سمي به من المركب الإسنادي أو المثنى أو الجمع جئت قبلهما بكلمة (ذوا) رفعًا، و(ذوَي) نصبًا وجرًّا، فتقول في تثنية سيبويه وتأبط شرًّا وحسنين وعابدين أعلامًا: ذوا سيبويه، وذوا تأبط شرًّا، وذوا حسنين، وذوا عابدين، أي صاحبا هذا الاسم.

تثنية الجمع:

قد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النوعين وذلك كقولهم: (إبلان، ورِماحان، وجِمالان، وبِلادان).

الجمع مكان المثنى:

قد تجعل العرب الجمع مكان المثنى إذا كان الشيئان كل واحد منهما متصلٌ بصاحبه، تقول: (ما أحسن رؤوسَهما)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤].

ولم يقولوا في المنفصلين: أفراسهما ولا غلمانهما، بمعنى: فرسيهما وغلاميهما.

تثنية المحذوف الآخر:

إذا كان ما يراد تثنيته محذوف الآخر، فإن كان ما حذف منه يرد إليه

عند الإضافة ردّ إليه عند التثنية، فتقول في تثنية: أب وأخ وحم (وأصلها أبَوٌ وأخَوٌ وحَمَوٌ): (أبَوان وأخَوان وحَمَوان)، وفي تثنية قاضٍ وداعٍ وشجٍ: (قاضيان وداعيان وشجيان)، كما تقول في الإضافة: (أبوكَ وأخوكَ وحموك وقاضيك وداعيك وشجيك).

وإن لم يكن يردّ إليه المحذوف عند الإضافة لم يردّ إليه عند التثنية، بل يثنى على لفظه، فتقول في تثنية: يد وغد ودم وفم واسم وابن وسنة ولغة [وأصلها: يدْيٌ وغدْوٌ ودمَوٌ وفوه وسمْوٌ وبنَوٌ وسنَوٌ ولغَوٌ أو لغَيٌ]: يدان وغدان ودمان وفمان واسمان وابنان وسنتان ولغتان، كما تقول في الإضافة: يدك وغدك ودمك وفمك واسمك وابنك وسنتك ولغتك.

بالألف ارفع المثنى وكلا　　　إذا بمضمر مضافًا وصلا

المعنى: يرفع المثنى بالألف وكذلك (كلا) ترفع بالألف إذا وصلت بضمير وأضيفت إليه.

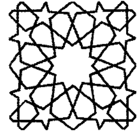
كلتا كذاك، اثنان واثنتان　　　كابنين وابنتين يجريان

المعنى: وكذلك (كلتا). وأيضًا اثنان واثنتان ملحقان بالمثنى، ويعربان إعراب ابنين وابنتين.[مع ملاحظة أن (اثنان واثنتان) ملحقان بالمثنى، وابنان وابنتان مثنيان حقيقة].

وتخلف اليا في جميعها الألفْ　　　جرًّا ونصبًا بعد فتح قد ألفْ

المعنى: تخلف الياءُ الألفَ في المثنى والملحق به في حالتي النصب والجر، ولا يكون ما قبلهما إلا مفتوحًا.





جمع المذكر السالم

الجمع اسم ناب عن ثلاثة فأكثر بزيادة في آخره مثل (كاتِبِين وكاتبات) أو تغيير في بنائه مثل (رجال وكتب وعلماء).

وهو قسمان: سالم ومكسر.

فالجمع السالم هو ما سلم بناء مفرده عند الجمع. وإنما يزاد في آخره واو ونون أو ياء ونون مثل (عالمون وعالمين) أو ألف وتاء مثل (عالمات وفاضلات).

وهو قسمان: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم.

فجمع المذكر السالم: هو ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون مفتوحة في حالة الرفع، وياء ونون مفتوحة في حالتي النصب والجر.

حكمه:

يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وبعدها النون مفتوحة، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها، وبعدها النون مفتوحة، فمثال النصب قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. ومثال الجر قوله تعالى: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ﴾ [النور: ٢٦].

وتحذف نونها للإضافة كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ

مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ [سبأ: ٣٤]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِٱلْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْـَٔرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٤].

ما يجمع جمع مذكر سالمًا:

وهو قسمان: جامد وصفة:

الأول: الجامد: ويشترط أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب الإسنادي والمزجي ومن علامتي التثنية والجمع.

فإن لم يكن علمًا لم يجمع بالواو والنون نحو (رجل وغلام وطفل وفتى).

وإن كان علمًا لمؤنث لم يجمع أيضًا نحو (زينب وسعاد).

وكذلك إن كان علمًا لمذكر غير عاقل، فلا يجمع نحو (هلال) علم على حصان، و(نسيم) علم على زورق، و(لاحق) علم على فرس.

ولا يجمع أيضًا إن كان علمًا على مذكر عاقل فيه تاء التأنيث نحو حمزة وطلحة ومعاوية.

ولا يجمع كذلك إن كان مركبًا تركيب إسناد نحو (فتَحَ اللهُ ـ جادَ الحقُّ)، أو تركيب مزج نحو (سيبويه ـ معد يكرب).

أما المركب الإضافي كعبد الرحمن وعبد العزيز فيجمع صدره المضاف ويبقى العجز (وهو المضاف إليه) على حاله من الجر، تقول: (أقبل عبدو الرحمن ـ صافحت عبدِي الرحمن).

وإذا أريد جمع المركب المزجي أو ما سمي به من المركب الإسنادي أو الجمع جئت قبلها بكلمة (ذوو) رفعًا، و(ذوي) نصبًا وجرًا، فتقول في جمع سيبويه وتأبط شرًّا أعلامًا: ذوو سيبويه، وذوو تأبط شرًّا، أي أصحاب هذا الاسم.

الثاني: الصفة: ويشترط أن تكون لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث،

ليست على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، ولا على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى)، ولا على وزن صيغة يشترك فيها المذكر والمؤنث.

فإن كانت الصفة خاصّة بالمؤنث فلا تجمع جمع مذكر نحو (مرضع، وحائض).

ولا تجمع أيضًا إن كانت صفة لمذكر غير عاقل نحو (صاهل) صفة للفرس.

ولا تجمع كذلك إن كانت صفة لمذكر عاقل فيها تاء التأنيث نحو (علّامة وراوية ورحّالة).

ولا يجمع جمع مذكر ما كان على وزن (أفعل فعلاء) كـ (أحمر حمراء، وأعمى عمياء)، ولا ما كان على وزن (فَعْلان فَعْلى) كـ (سكران سَكْرى، وظمآن ظمأى)، ولا ما كان على صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث كصيغة (مِفْعال) كمِهْذار [الكثير الهذر، وهو الكلام بما لا يليق]، ومِعْطار [من تكون عادته التطيب والتعطر]، ومِقْوال [الحسن القول]، وصيغة (مِفْعَل) كمِغْشَم [الذي لا يثنيه شيء] ومِقْوَل [الحسن القول]، وصيغة (مِفْعيل) كمِعْطير ومِسْكير، وصيغة (فَعول) بمعنى (فاعل) كصَبور وشَكور وغَيور، وصيغة (فَعيل) بمعنى مفعول كجريح وقتيل وصريع وأسير.

وارفع بواو وبيا اجرر وانصبِ ... سالم جمع عامر ومذنبِ

المعنى: ارفع جمع المذكر السالم بالواو، وانصبه واجرره بالياء مثل عامر ومذنب.

ملاحظة:

إذا كان (فعيل) بمعنى (فاعل) لحقته التاء ككريمة ورحيمة وظريفة. وقد يجرّد منها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

الملحق بجمع المذكر السالم:

يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه ما ورد عن العرب مجموعًا هذا الجمع غير مستوف للشروط، ومن ذلك ما يأتي:

١ ـ **ألفاظ العقود**: وهي عشرون إلى تسعين، وقد ألحقت لأنه لا واحد لها من لفظها إذ لا يقال (عِشْر) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] وقوله: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وقوله: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

٢ ـ **أهلون**: لأن مفرده (أهل) اسم جنس جامد مثل رجل، نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، وقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقوله: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

٣ ـ **أولو**: لأنه لا واحد لها من لفظها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١].

٤ ـ **عالَمون**: جمع (عالَم)، و(عالَم) اسم جنس جامد كرجل.

٥ ـ **عليّون**: وهو جمع لما لا يعقل، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨ ـ ١٩].

٦ ـ **أرضون**: جمع (أرْض)، وأرض اسم جنس جامد مؤنث. وفي الحديث: «من اغتصب قِيدَ شبر من أرض طوّقه الله من سبع أرَضين يوم القيامة». كما جمعت جمع مذكر في قول كعب بن معدان الأشقري:

لقد ضجّت الأرْضون إذ قام من بني ... سدوس خطيب فوق أعواد منبر

المعنى: يهجو الشاعر قومًا بأنهم ليسوا أهلاً للتقدم ولا للرياسة،

وأنهم لا يحسنون الكلام، وذكر أن الأرض اضطربت وضج أهلها حين قام من هؤلاء خطيب يخطب الناس.

والشاهد: جمع (أرض) جمع مذكر سالمًا شذوذًا، إذ إن جمع المذكر لا يكون إلا للمذكر العاقل، والأرض مؤنث غير عاقل.

٧ ـ سنون: مفردها اسم جنس مؤنث مفتوحة السين (سَنة)، في حين أن الجمع مكسور السين. وأصلها (سَنَهٌ) أو (سَنَوٌ) بدليل جمعها على (سَنَهات) أو (سَنَوات) ثم حذفت لام الكلمة وعوّض عنها تاء التأنيث المربوطة، قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥].

وقال أبو تمام:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها ... فكأننا وكأنهم أحلامُ

المعنى: يصف أيام سروره بأنها قصيرة، ويشبهها بعد أن مضت بحلم يراه النائم في نومه.

والشاهد: ورود كلمة (سنون) مرفوعة بالواو لكونها ملحقة بجمع المذكر السالم.

ويلحق بجمع المذكر باب (سنة) وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها تاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير، وذلك نحو (عِضة) وجمعها (عِضون)، وأصلها (عِضَوٌ) أو (عِضَهٌ). قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] أي: جعلوا القرآن فرقًا فقال فريق: سحر، وقال فريق ثانٍ: شعر، وقال فريق ثالث: أساطير الأولين. أو بمعنى: جعلوا القرآن كذبًا وبهتانًا.

ومثله (عِزين) ومفردها (عِزَةٌ) بمعنى الفرقة من الناس، نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

فإن جمع جمع تكسير لم يجمع جمع مذكر نحو شفة وشِفاه.

وسنون وبابه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون كما نفعل في كلمة (حين). نقول: (هذه سنونٌ) بالرفع بالضمة، كما وردت كلمة (حين) مرفوعة بالضمة في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]. وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف» بجر (سنين) بالكسرة، كما ترد كلمة (حين) مجرورة بالكسرة في قولك: (على حينِ غفلة منه). ومنه قول الصمة بن عبد الله القشيري:

دعاني من نجد فإن سنينَه ... لعبْنَ بنا شِيبًا وشيّبنَنا مُردا

المعنى: اتركاني من ذكر نجد، لأن الأيام التي قضاها هنا الشاعر شيّبته رغم صغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان.

الشاهد: نصب (سنين) بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير.

وهذا كما تقول (ما رأيته حينًا من الدهر).

وشبه ذين وبه عشرونا ... وبابه ألحق والأهلونا

أولو وعالمون علّيّونا ... وأرضون شذ والسنونا

وبابه ومثل حين قد يردْ ... ذا الباب وهو عند قوم يطّردْ

المعنى: يعامل معاملة (عامر ومذنب) ما أشبههما من الأسماء والصفات إن كانت مستوفية للشروط. وأُلحق به عشرون وبابه من ألفاظ العقود، وأهلون، وأولو، وعالَمون، وعلّيّون، وشذّ أَرَضون وسنون وبابه. وقد يطّرد عند قوم إعرابه إعراب (حين)، أي بالحركات الظاهرة.

ملاحظة:

حق نون الجمع وما أُلحق به الفتح، وقد تكسر شذوذًا كقول جرير:

عرفنا جعفرًا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرينِ

المعنى: عرفنا جعفرًا وبني أبيه وهم أولاد ثعلبة بن يربوع وأنكرنا الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدًا.

الشاهد: كسر نون الجمع في قوله: (آخرينِ).

وقول سحيم بن وثيل الرياحي:

أكلَّ الدهر حلٌّ وارتحالٌ أما يُبقي عليّ ولا يقيني

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزتُ حدّ الأربعينِ

المعنى: كيف يطلب الشعراء خديعتي وقد جاوزت سن الأربعين، وهي سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور، يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الشاهد: كسر نون الجمع في قوله: (الأربعينِ).

ونون مجموع وما به التحقْ فافتح وقلّ من بكسره نطقْ

المعنى: تفتح نون جمع المذكر السالم والملحق به، وقلّ من يكسرها من العرب.

وحق نون المثنى والملحق به الكسر، وفتحها لغة. قال حميد بن ثور الهلالي:

على أحوذيَّينَ استقلّت عشية فما هي إلا لمحةٌ وتغيب

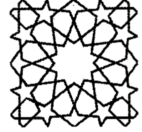
المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهمّ بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الشاهد: فتح نون المثنى من قوله: (أحوذيَّين) وهي لغة، وليست بالضرورة.

ونـون مـا ثـنـي والـمـلـحـق بـهْ بعـكـس ذاك استـعـمـلـوه فـانـتـبهْ

المعنى: بعكس ذلك في المثنى والملحق به، حيث تكسر النون، وقليل من العرب من يفتحها.





جمع المؤنث السالم

تعريفه: ما دل على أكثر من اثنين بألف وتاء زائدتين مثل (هندات وفاضلات).

فإن كانت الألف زائدة والتاء أصلية لم يكن جمع مؤنث سالمًا نحو (بيت وأبيات، وصوت وأصوات، ووقت وأوقات) وإنما هو جمع تكسير.

وكذلك نحو (قُضاة وهُداة) هو من جموع التكسير وليس بجمع مؤنث سالم، لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل (قُضَية وهُدَية) بوزن (فُعَلة). وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة وتاء (قُضاة وهُداة) ونحوهما مربوطة.

حكمه:

يرفع بالضمة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، ويجر بالكسرة نحو قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا

المعنى: ما يجمع بتاء وألف يكسر في حالتي الجر والنصب، أي: ينصب ويجر بالكسرة.

الأسماء التي تجمع هذا الجمع:

يطّرد هذا الجمع في عدة أشياء هي:

الأول: علم المؤنث: كمريم وفاطمة وزينب.

الثاني: ما ختم بتاء التأنيث: كشجرة وثمرة وطلحة وحمزة. ويستثنى من ذلك (امرأة وشاة وأَمَة وأُمّة وشفة ومِلّة) فلا تجمع بالألف والتاء، وإنما تجمع على نساء وشياه وإِماء وأمم وشِفاه ومِلَل.

الثالث: صفة المؤنث مقرونة بالتاء كمرضعة ومرضعات، أو دالة على التفضيل كفضلى (مؤنث أفضل) وفضلَيات.

الرابع: صفة المذكر غير العاقل كجبل شاهق وشامخ، وجبال شاهقات وشامخات، وفرس سابق وأفراس سابقات، ويوم جميل وأيام جميلات.

الخامس: المصدر المجاوز ثلاثة أحرف غير المؤكد لفعله كإكرامات وإنعامات وتعريفات.

السادس: مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم ودريهمات، وكتيّب وكتيّبات، ونُهَير ونُهَيرات، وجُبَيل وجُبَيلات.

السابع: ما ختم بألف التأنيث الممدودة سواء أكان علمًا أم غير علم كزهراء وزهراوات، وصحراء وصحراوات، وعذراء وعذراوات، وحرباء وحرباوات، إلا ما كان على وزن (فعلاء) مؤنث (أفعل) فلا يجمع هذا الجمع كـ (حمراء) مؤنث (أحمر)، وإنما يجمع هو ومذكره على وزن (فُعْل) كحُمْر.

الثامن: ما ختم بألف التأنيث المقصورة سواء أكان علمًا أم غير علم كسُعدى وسُعدَيات، وذكرى وذكريات، وفُضلى وفضليات، وحبلى وحبليات، وكبرى وكبريات، إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مؤنث (فَعْلان)

فلا يجمع هذا الجمع كسَكْرى (مؤنث سكران) وريّا (مؤنث ريّان) وعطشى (مؤنث عطشان)، وإنما يقال قي جمع (سَكرى) ومذكرها: (سُكارى)، وفي جمع (ريّا) ومذكرها: (رِواء)، وفي جمع (عطشى) ومذكرها: (عِطاش).

التاسع: الاسم لغير العاقل المصدّر بابن أو ذي: كابن آوى وبنات آوى، وذي القعدة وذوات القعدة.

العاشر: كل اسم أعجمي لم يعهد له جمع آخر كالتلغراف والتلغرافات، والتلفون والتلفونات.

حادي عشر: كل خماسي لم يسمع له جمع تكسير مثل سرادق وسرادقات، وحمّام وحمّامات، وإصطبل وإصطبلات.

جمع المختوم بالتاء:

إذا جمعت المختوم بالتاء هذا الجمع حذفتها وجوبًا، فتقول في فاطمة وشجرة: فاطمات وشجرات.

جمع الثلاثي الساكن الثاني:

إذا جمعت هذا الجمع اسمًا ثلاثيًا [أي: ليس صفة] مفتوح الفاء، ساكن العين، صحيحها، خاليًا من الإدغام، وجب فتح عينه إتباعًا لفائه، فتقول في نحو سجْدة وظبْية وحمْلة: سَجَدات وظَبَيات وحَمَلات. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] فجمع (حَسْرة) بسكون السين على (حَسَرات) بفتحها، وقال: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٩٣] فجمع (غَمْرة) بسكون السين على (غَمَرات) بفتحها.

وإن جمعت اسمًا ثلاثيًا مضموم الفاء أو مكسورها، ساكن العين، صحيحها، خاليًا من الإدغام مثل (خُطْوة وقِطْعة وفِقْرة) جاز في عينه ثلاثة أوجه:

الأول: إتباع حركة عينه لحركة فائه في الضم والكسر، فمن إتباع حركة العين لحركة الفاء في الضم (خُطُوات) قال تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ [النور: ٢١]، ونحوه (غُرُفات)، قال تعالى: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، ونحوه حُجُرات، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤].

ومن إتباع حركة العين لحركة الفاء في الكسر (قِطِعات وفِقِرات).

الثاني: فتح ثانيه كـ (خُطَوات وغُرَفات وحُجَرات وفِقَرات وقِطَعات).

الثالث: إبقاء ثانيه على حاله من السكون كـ (خُطْوات وغُرْفات وحُجْرات، وفِقْرات وقِطْعات).

أما الاسم فوق الثلاثي كـ (زينب وسعاد)، والصفة كـ (ضَخْمة وعَبْلة)، والاسم الثلاثي المحرك الثاني كـ (شجَرة وعنَبة)، والاسم الثلاثي الذي ثانيه حرف علة كـ (جَوْزة وبَيضة وسورة)، والاسم الثلاثي الذي فيه إدغام كـ (حِجّة ومَرّة وجَرّة ودَلّة) فكل ذلك لا تغير فيه، بل يقال: (زينبات وسعادات وضَخْمات وعَبْلات وشَجَرات وعِنَبات وجَوْزات وبَيْضات وسُورات وحِجّات ومَرّات وجَرّات ودَلّات).

قال ابن مالك:

والسالم العين الثلاثي اسمًا أنلْ ... إتباع عين فاءه بما شكلْ

إن ساكن العين مؤنثًا بدا ... مختتمًا بالتاء أو مجرّدا

وسكّن التالي غير الفتح أو ... خففه بالفتح فكلّاً قد رووا

المعنى: امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين إتباع عينه الساكنة الحركةَ التي شكلت بها الفاء، وهي الفتحة، بشرط أن يكون الاسم ساكن العين مؤنثًا سواء كان مختومًا بالتاء أم مجردًا منها، أما الفاء المضمومة أو

المكسورة فيجوز في تاليها وهو العين ـ مع الإتباع ـ التسكين أو التخفيف بالفتح، فهذه لغات ثلاث كلها منقولة عن العرب.

الملحق بجمع المؤنث:

يلحق بهذا الجمع في إعرابه ما يأتي:

١ ـ (أولات) بمعنى صاحبات، وهذه الكلمة لها معنى الجمع ولكن لا مفرد لها من لفظها وإنما لها مفرد من معناها وهو (ذات) بمعنى صاحبة. قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] وقولك: (اعرف قدر أولاتِ الفضل).

٢ ـ ما سمي به من هذا الجمع والملحق به وصار علمًا لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية نحو (عرفات ـ سعادات ـ عنايات ـ أذرعات ـ نعمات). تقول: (هذه أذرعاتٌ [بلد في الشام] وعرفاتٌ ـ زرتُ أذرعاتٍ وعرفاتٍ ـ مكثنا في عرفاتٍ إلى غروب الشمس) هذا هو الفصيح، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِۖ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ويجوز فيه مذهبان آخران:

أحدهما: أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ويمتنع حينئذ من التنوين، فتقول: (هذه عرفاتُ ـ زرتُ عرفاتَ ـ مكثتُ في عرفاتَ).

والثاني: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة كجمع المؤنث السالم، غير أنه يزال منه التنوين فتقول: (هذه عرفاتُ ـ زرتُ عرفاتِ ـ صليت في عرفاتِ). يقول امرؤ القيس:

تنوّرتها من أذرعات وأهلها ... بيثرب، أدنى دارها نظر عالي

المعنى: يتوهّم الشاعر أنّه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها ويتمنّى لقاءها. فهو في أذرعات في الشام ومحبوبته في يثرب.

وهذا البيت يروى بالأوجه الثلاثة: كسر التاء منوّنة، وكسرها بلا تنوين، وفتحها غير منوّنة.

كذا أولات والذي اسمًا قد جعلْ كـأذرعـات فـيـه ذا أيـضًـا قُـبِـلْ

المعنى: يلحق بجمع المؤنث (أولات)، ويلحق به أيضًا ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو (أذرعات).

فائدة:

يقول النحاة إن الجمع السالم بنوعيه يفيد القلة (من الثلاثة إلى العشرة)، وجمع التكسير يفيد الكثرة. قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

فأنت ترى أن العدد واحد هو (سبع) ولكنه استعمل معه جمع الكثرة مرة والقلة مرة أخرى، والسبب في ذلك أن الآية الأولى سيقت في مقام التكثير والمضاعفة فجيء بها على (سنابل) لبيان التكثير، وأما قوله: (سبع سنبلات) فجاء بها على لفظ القلة لأن السبعة قليلة ولا مقتضى للتكثير.

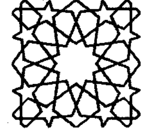
ومن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

وفـي الأعـراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ

شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٦١].

فجاء بالأولى على الكثرة وبالثانية على القلة والقصة واحدة. والسبب أن المقام في البقرة يقتضي التكثير والتفصيل، إذ إنه لما أضاف ذلك القول إلى نفسه فقال: ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ قرن به ما يليق بجوده وكرمه وهو غفران الذنوب الكثيرة فذكر بلفظ الجمع الدالّ على الكثرة. وفي (الأعراف) لما لم يضف ذلك إلى نفسه بل قال: ﴿وَإِذْ قِيلَ﴾ ذكر ذلك بجمع القلة.





الاسم الممنوع من الصرف

الاسم المعرب نوعان: نوع يعرب بالحركات الظاهرة أو المقدرة فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة مع وجود التنوين في الحالات الثلاث نحو (تعلم محمودٌ، ناقشت محمودًا، أثنيت على محمودٍ) وهذا النوع المعرب يسمى (الاسم المنصرف) أي الاسم المنوّن.

وهناك نوع آخر يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة أيضًا نيابة عن الكسرة، ولكن من غير تنوين في الحالات الثلاث. وهذا النوع المعرب يسمى الاسم الذي لا ينصرف (الممنوع من الصرف)، أي لا ينوّن، ولا فرق في هذا النوع بين أن تكون حركة آخره ظاهرة أو مقدرة، تقول: (جاء أحمدُ ـ رأيت أحمدَ ـ سلمت على أحمدَ). وتقول: (أقبلت ليلى ـ إن ليلى مجدة ـ هذه كتب ليلى). ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقوله: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، وقوله: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣].

وهذا الحكم يتحقق إذا لم يكن مضافًا أو مبدوءًا بـ (أل). فإن كان مضافًا أو دخله الألف واللام جرّ بالكسرة كما في كلمة (أحسن) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وكما في كلمة (المساجد) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ومن الأعلام الممنوعة من الصرف العلم المؤنث سواء كان مؤنثًا لفظًا ومعنى مثل (فاطمة وزينب)، أم لفظًا دون معنى مثل (معاوية وطلحة).

وكذلك العلم الأعجمي مثل (إبراهيم وموسى وعيسى)، والعلم المركب تركيب مزج على أن لا يكون مختومًا بويه مثل حضرموت وبعلبك، والعلم المزيد بالألف والنون مثل عثمان ورمضان، والعلم على وزن الفعل مثل أحمد ويزيد، والعلم المعدول إلى وزن (فُعَل) مثل عُمَر وزُحَل.

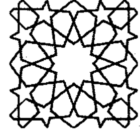
ومن الصفات الممنوعة من الصرف الصفة على وزن فعلان مثل عطشان وغضبان، والصفة على وزن أفعل مثل أحمر وأجمل وأحسن، مما لا يؤنث فيهما بالتاء.

ويمنع من الصرف أيضًا (أُحاد ومَوحد، وثُناء ومَثنى... عُشار ومَعشَر)، وكلمة (أُخَر)، وصيغة منتهى الجموع نحو (مساجد، ومصابيح)، وما كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة سواء كان علمًا أم اسمًا أم صفة مثل (شكوى وذكرى وفضلى وصغرى وكبرى وسلوى)، وما كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة سواء كان اسمًا جامدًا أم صفة نحو (صحراء وبيداء وحسناء وصفراء وزكرياء).

وجُرَّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ما لم يضف أو يك بعد أل ردفْ

المعنى: يجر بالفتحة الاسم الممنوع من الصرف إذا لم يكن مضافًا ولم يأت بعد (أل) التعريف.





الأفعال الخمسة

إذا اتصل بآخر الفعل ألف اثنين (وله معه صورتان، إحداهما أن يكون مبدوءًا بتاء المخاطب، والأخرى أن يكون مبدوءًا بياء الغائب نحو يفعلان وتفعلان) أو اتصل بآخره واو الجماعة (وله معه صورتان كذلك: أن يكون مبدوءًا بياء الغائب أو تاء المخاطب نحو يفعلون وتفعلون) أو اتصل آخره بياء المخاطبة نحو (تفعلين) فإنه في هذا الصور الخمس التي يسميها النحاة الأفعال الخمسة يرفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وينصب بحذفها نيابة عن الفتحة، ويجزم بحذفها أيضًا نيابة عن السكون.

فالأفعال الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

وحكمها: أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. مع ملاحظة أن تلك النون عند ظهورها تكون مكسورة بعد ألف الاثنين، ومفتوحة في باقي الصور.

ومن أمثلة الرفع قوله تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ٢٠]، وقوله: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]، وقوله: ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ يَلْعَبُونَ﴾ [الدخان: ٩]، وقوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣].

ومن أمثلة النصب والجزم قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

واجعل لنحو (يفعلان) النونا رفعًا و(تدعين) و(تسألونا)
وحذفها للجزم والنصب سمهْ كـ (لم تكوني لِترومي مظلمهْ)

المعنى: اجعل ثبوت النون علامة للرفع في (يفعلان، وتدعين، وتسألون). واجعل حذف النون سمة لنصبها وجزمها كقولنا: (لم تكوني لِترومي مظلمة).

ملاحظة:

ـ إذا قلت: (هنَّ لن يعفونَ عن المسيء) فالنون هنا نون النسوة وليست نون الرفع التي تلحق بآخر الأفعال الخمسة، كما أن الواو أصلية لأنها لام الفعل. إذ أصله (عفا ـ يعفو). تقول: (الأمهات يعفونَ عن أخطاء أطفالهن)، فـ (يعفو): فعل مضارع مبني على السكون الذي على الواو لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع.

وتقول: (هنّ لن يعفونَ) فيكون (يعفو) فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب. والنون فاعل. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [النور: ٦٠]، وقوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

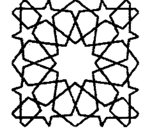
وتقول: (هنّ لم يعفونَ) فيكون (يعفو) فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل جزم بلم. والنون فاعل.

بخلاف قولك: (الرجال يعفون) فإن النون هنا علامة الرفع، والواو ضمير الجمع فاعل مبني على السكون في محل رفع. وأصله (الرجال يعفُوُون) على وزن (يفعُلُون) استثقلت الضمة على الواو الأولى (التي هي حرف علة ولام الفعل أيضًا) فحذفت الضمة فالتقى ساكنان هما الواوان. حذفت الواو الأولى لأنها حرف علة، ولم تحذف الثانية لأنها كلمة تامة.

إذ هي ضمير فاعل يحتاج إليه الفعل، فصار الكلام (الرجال يعفون) على وزن (يفعُون). وفي النصب والجزم نقول : (الرجال لن يعفوا) و (لم يعفوا).

- تحذف نون الرفع جوازًا عند اتصالها بنون الوقاية نحو (الصديقان يكرمانني - يكرماني) (الأصدقاء يكرمونني - يكرموني) (أنتِ تكرمينني - تكرميني).





الفعل المضارع المعتل الآخر

الفعل المضارع قسمان:

١ ـ مضارع صحيح الآخر مثل: يشكر، يصعد، وهذا يعرب بحركات ظاهرة على آخره في جميع أحواله.

٢ ـ مضارع معتل الآخر، وهو على ثلاثة أنواع:

أ ـ معتل الآخر بالألف، نحو: يخشى ـ يرضى ـ يرقى.

حكمه:

تقدر الضمة على آخره في حالة الرفع نحو (يخشى الصالح ربه)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، والفتحة على آخره في حالة النصب نحو قولك: (لن يرضى المؤمنُ بالهوان)، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وسبب التقدير في الرفع والنصب تعذر ظهور الحركة على الألف واستحالتها.

ومعنى التعذر أنه لا يستطاع أبدًا إظهار علامات الإعراب.

أما في حالة الجزم فتحذف الألف، وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها مثل (لم يرقَ العاجز) فكلمة (يرقَ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨] فكلمة (يخشَ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

ب ـ معتل الآخر بالواو مثل: يبدو ـ يصفو ـ يرجو.

حكمه:

يرفع بالضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها ثقلها على الواو مثل (يسمو العالم بعلمه) وقوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ [الحج: ١٢].

وينصب بالفتحة الظاهرة على الواو لخفتها نحو قولك: (لن يصفوَ الماء إلا بالتنقية) وقوله تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤].

ويجزم بحذف الواو وتبقى الضمة قبلها دليلاً عليها مثل (لم يتلُ زيد القرآن تلاوة جيدة) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فالفعلان (يتلُ) و(تقفُ) مضارعان مجزومان وعلامة جزمهما حذف الواو.

ج ـ معتل الآخر بالياء مثل (يمشي ـ يبني ـ يقضي).

حكمه:

كسابقه، يرفع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُۥ﴾ [طه: ٤٠]، وقوله: ﴿وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وينصب بفتحة ظاهرة نحو (لن يبغيَ أخٌ على أخيه) وقوله تعالى: ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠].

ويجزم بحذف الياء، وتبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقوله: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وملخص ما سبق في أنواع الفعل المضارع الثلاثة المعتلة الآخر أنها

متفقة في حالتي الرفع والجزم، مختلفة في حالة النصب فقط. فجميعها يرفع بضمة مقدرة، ويجزم بحذف حرف العلة مع بقاء الحركة التي تناسبه لتدل عليه (وهي الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء). أما في حالة النصب فتقدّر الفتحة على الألف وتظهر على الواو والياء.

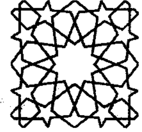
وأي فعل آخر منه ألفْ أو واو او ياء فمعتلّاً عرفْ

فالألف انو فيه غير الجزمِ وأبد نصب ما كيدعو يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكمًا لازما

المعنى: أي فعل ينتهي بحرف الألف أو الواو أو الياء يسمى فعلاً معتلّاً. فالأول (وهو المعتل بالألف) تقدر عليه الحركات ما عدا الجزم. وأظهر النصب على ما كان معتل الآخر بالواو أو الياء، في حين يقدر فيهما علامة الرفع. واحذف أحرف العلة الثلاثة في حالة جزمك أفعالها.





الاسم المعتل الآخر

من الأسماء المعربة نوع صحيح الآخر نحو زيد، وسعاد، وقمر، وهي تعرب بالحركات الظاهرة.

ومنها نوع معتل الآخر جارٍ مجرى الصحيح، وهو ما آخره واو أو ياء، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن نحو (ظَبْيٌ، ودلْوٌ) وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم الصحيح الآخر، فهو شبيه به في الحكم.

ومنها نوع معتل الآخر، ومن أمثلته (الرضا، العُلا، الهدى، المهتدي، الداعي)، وهو على قسمين:

القسم الأول: المقصور: وهو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة. والقصر: الحبس، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢] وسمي بذلك لأنه محبوس عن ظهور الإعراب.

وقد تكتب الألف واقفة كالعصا، أو على صورة الياء كموسى.

حكمه:

يعرب بحركات مقدرة على هذه الألف في جميع صوره رفعًا ونصبًا وجرًّا، إذ لا يمكن أن تظهر الضمة أو الفتحة أو الكسرة على الألف. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٢٠] فـ (الهدى) الأولى اسم (إنّ) منصوب بالفتحة المقدرة، و(هدى) الثانية خبر (إنّ) مرفوع بالضمة المقدرة. وقولك: (اتبع سبيل الهدى) تكون فيه (الهدى) مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وسمِّ معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

المعنى: سمّ الأسماء المقصورة كـ (المصطفى) والمنقوصة كـ (المرتقي) بالمعتلة .

فالأول الإعراب فيه قدّرا جميعه وهو الذي قد قصرا

المعنى: فالأول مما سبق (وهو المصطفى) تقدّر جميع الحركات عليه. وهذا في كل اسم مقصور.

القسم الثاني: المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها مثل: العالي، الباقي، المرتقي. وسمي بذلك لحذف لامه عندما يكون نكرة في حالتي الرفع والجر.

حكمه:

يرفع بضمة مقدرة على الياء نحو (حكمَ القاضي)، ويجر بكسرة مقدرة نحو (ذهبت إلى القاضي)، وينصب بفتحة ظاهرة نحو قولك: (رأيت القاضيَ) وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، وقوله: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وإذا تجرد من (أل) والإضافة حذفت ياؤه لفظًا وخطًّا في حالتي الرفع والجر نحو قولك: (حكم قاضٍ على جانٍ)، فـ (قاضٍ) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة، و(جانٍ) اسم مجرور بـ (على) وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. ومن أمثلته أيضًا قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقوله: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرحمن: ٥٤] فـ (قاضٍ) و(دانٍ) خبران مرفوعان بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة.

وثبتت الياء في حال النصب نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

أما مع (أل) والإضافة فتثبت في جميع الأحوال نحو (حكم القاضي على الجاني) و(جاء قاضي القضاة).

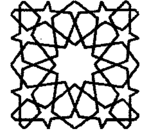
وترد إليه ياؤه المحذوفة عند تثنيته، فتقول في قاضٍ: (قاضيان).

وإنما حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين في حالتي الرفع والجر، إذ أصل عالٍ: (عاليُنْ) في الرفع، و(عالِينْ) في الجر، استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت الكلمة (عالٍ) في حالتي الرفع والجر.

والثاني منقوص ونصبه ظهرْ ورفعه ينوى، كذا أيضًا يُجَرّ

المعنى: الثاني (وهو المرتقي) يسمى منقوصًا، ويظهر نصبه، وينوى (أي يقدّر) رفعه وجره.





النكرة والمعرفة

تمهيد:

ينقسم الاسم من حيث تنكيره وتعريفه قسمين: النكرة والمعرفة.

النكرة: وهي ما لا تدل على شيء محدد أو معين. أو هي ما شاع في جميع أفراد جنسه مثل (كتاب، رجل، حائط).

ولتوضيح معنى النكرة نقول:

إذا قلت: (قرأت كتابًا) فإن لفظ (كتاب) اسم شائع الدلالة غامض التعيين، إذ لا يدل على كتاب خاص يتجه إليه الفكر مباشرة دون غيره من الكتب.وكذلك يقال هذا الأمر في قولنا (مصر يخترقها نهر) فأي نهر هو؟ قد يكون نهر دجلة أو الفرات أو النيل أو غيرها من مئات الأنهار التي يصدق على كل منها أنه (نهر) لأن الاسم غامض الدلالة لانطباقه على كل فرد من أمثاله.فإذا قلنا (مصر يخترقها نهر النيل) زال الشيوع واختفى الغموض بسبب الكلمة التي جاءت بعد ذلك وهي (النيل).

فكلمة (كتاب ـ نهر) وأشباههما تسمّى نكرة،وهي اسم يدل على شيء واحد ولكنه غير معين بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته ويصدق على كل منها اسمه. وهذا معنى قولهم (النكرة شيء شائع بين أفراد جنسه).

وفي (شرح ابن عقيل) النكرة: ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل).

ومعنى هذا التعريف أن للنكرة علامة تعرف بها هي أنها تقبل دخول (أل) التي تؤثر فيها فتفيدها التعريف، أي التعيين وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع. وبهذه العلامة ندرك أن الكلمات (رجل ـ طالب ـ كتاب) نكرات، لأنها تقبل دخول (أل) التي تكسبها التعريف. تقول: (الرجل شجاع ـ الطالب مجتهد ـ الكتاب نفيس) وقد صارت هذه الكلمات معارف بعد دخول (أل).

واحترز ابن عقيل بقوله: (وتؤثر فيه التعريف) مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف كعبّاس علمًا، فإنك تقول فيه (العبّاس) فتدخل عيه (أل) لكنها لم تؤثر فيه التعريف، لأنه معرفة قبل دخولها عليه.

ومثال ما وقع موقع ما يقبل (أل): (ذو) التي بمعنى صاحب نحو (جاءني ذو مال) أي صاحب مال. فـ (ذو) نكرة وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع (صاحب)، و(صاحب) يقبل (أل) فتقول: (الصاحب).

نكرة قابل (أل) مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

المعنى: النكرة هي الاسم الذي يقبل (أل) ويؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل (أل) مثل (ذو).

فائدة:

إذا أطلقت النكرة دلت على أحد أمرين: إرادة الوحدة أو إرادة الجنس. فإرادة الوحدة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] ونحو: (زارني اليوم رجل غريب). وإرادة الجنس نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖ﴾ [النور: ٤٥]، وقوله: ﴿وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ﴾ [البقرة: ٢٢١].

وقد تحتمل الجنس والوحدة معًا كقولك: (جاءني اليوم رجل) فهذا يحتمل أنه جاءك رجل واحد، ويحتمل أنه جاءك رجل لا امرأة.

فإذا كانت النكرة في حيز النفي أو شبهه كانت دلالتها على العموم أرجح وذلك نحو قولك (ما جاءني رجل) فالراجح أنك تريد: لم يجئك أحد من هذا الجنس. وربما دل بوجه مرجوح على أن المعنى: لم يجئك رجل واحد بل أكثر. فإن قلت (ما جاني رجل بل رجال) دل ذلك على إرادة نفي الواحد نصًّا. (م).

أغراض التنكير:

للتنكير أغراض أهمها:

١ ـ إرادة الواحد نحو قوله تعالى: ﴿ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩].

٢ ـ إرادة الجنس نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة: ٢]، وقوله: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

٣ ـ التعظيم نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦].

٤ ـ التهويل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

٥ ـ التكثير نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣] أي كثيرًا غير منقطع.

٦ ـ التقليل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤].

٧ ـ التخصيص نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ﴾ [النساء: ٤٧] والمراد بالوجوه هنا وجوه الكفرة.

٨ ـ التحقير نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بمعنى أي حياة كانت ولو كانت حقيرة مهينة.

٩ ـ التجاهل والاستهزاء نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧]. (م).

المعرفة:

المعرفة: ما وضع لشيء معيّن. وأنواع المعارف هي:

١ ـ الضمير مثل: أنا ـ أنت ـ هو...

٢ ـ العلم مثل: محمد ـ مكة ـ فاطمة...

٣ ـ اسم الإشارة مثل: هذا ـ هذه ـ هؤلاء...

٤ ـ الاسم الموصول مثل: الذي ـ التي ـ الذين...

٥ ـ المعرّف بأل مثل: الكتاب ـ الرجل...

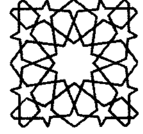
٦ ـ المضاف إلى معرفة مثل: نهر النيل ـ ابني...

٧ ـ المعرّف بالنداء مثل: يا رجلُ.

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي

المعنى: غير النكرة المعرفة مثل: الضمير (هم) واسم الإشارة (ذي) والعلم (هند) والمضاف إلى المعرفة (ابني) والمعرف بـ (أل) نحو (الغلام) والاسم الموصول (الذي).





الضمير

الضمير فعيل بمعنى اسم المفعول من (أضمرت الشيء في نفسي) إذا أخفيته وسترته فهو مضمر، كالحكيم بمعنى المُحكَم.

والنحاة يقولون إنما سمي بذلك لكثرة استتاره، فإطلاقه على البارز توسع، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة.

والثاني هو الراجح فيما نرى، وذلك لأنك بالضمير تستر الاسم الصريح فلا تذكره، فإنك إذا قلت: (أنا) فأنت لم تذكر اسمك وإنما سترته بهذه اللفظة. وكذا إذا قلت: (أنت وهو وهي). ألا ترى أنك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا، ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان. فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (أنا) فطلب منك ذكر اسمك الصريح. فأخذ مصطلح الضمير من هذا لأنه يُستر به الاسم الصريح. (م).

وتعريفه: ما يُكنى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب.

فالضمير هو ما يدل على غيبة كـ (هو) وما يتفرع منه، ومخاطب كـ (أنت) وما يتفرع منه، ومتكلم نحو (أنا) و (نحن).

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب (ضمير الحضور) لأن صاحبه لا بد أن يكون حاضرًا وقت النطق به.

فما لذي غَيبة او حضورِ كأنت وهو سمّ بالضميرِ

المعنى: الضمير ما دل على غيبة مثل (هو)، أو حضور، وهو قسمان: مخاطب مثل (أنت) ومتكلم مثل (أنا).

الضمير المنفصل:

وهو ما يصح الابتداء به، كما يصح وقوعه بعد (إلّا) على كل حال كـ (أنا) من قولك (أنا مجتهد) و (ما يجتهد إلا أنا) .

١ ـ ضمائر الرفع المنفصلة:

أنا : للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ﴾ [طه: ١٣] .

نحن: للمتكلم مع غيره، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ [الواقعة: ٦٧]، أو للواحد معظّمًا نفسه كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَـٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٧] .

(أنتَ) بفتح التاء: للمخاطَب، نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] .

(أنتِ) بكسر التاء: للمخاطبة، نحو (أنتِ ذكيةٌ) .

(أنتما) للمخاطبَين والمخاطبتين، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥] .

(أنتم) للمخاطبِين، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] .

(أنتنّ) للمخاطبات، نحو (أنتنَّ مواظبات على الحضور) .

(هو) للغائب، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] .

(هي) للغائبة، نحو قوله تعالى: ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾ [طه: ١٨]، وقولك: (هي أختك). ويقع للجمع أيضًا، قال تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١] .

(هما) للغائبَين والغائبتين، نحو (هما في الدار)، وقال تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] .

(هم) للغائبِين العقلاء، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾ [طه:

٨٤] ولا يكون لغير العاقل، فتقول: (هم الرجال) ولا تقول: (هم الجِمال).

(هنّ) للغائبات، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشتبهُ

المعنى: ضمائر الرفع المنفصلة تشمل أنا وهو وأنت وما يتفرع منها. والفروع لا تشتبه بغيرها.

٢ ـ ضمائر النصب المنفصلة:

وهي اثنا عشر ضميرًا كل منها مبدوء بكلمة (إيّا) وتكون في محل نصب.

(إياي) للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١].

(إيانا) للمتكلم مع غيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨] أو للواحد معظمًا نفسه.

(إياكَ) بفتح الكاف للمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

(إياكِ) بكسر الكاف للمخاطبة، نحو قولك: (إياكِ أكرمتُ).

(إياكما) للمخاطبين والمخاطبتين، نحو قولك: (إياكما أقصد).

(إياكم) للمخاطبِين، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]

(إياكنّ) للمخاطبات، نحو (إياكنّ أعني).

(إياه) للغائب، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

(إياها) للغائبة، نحو (إياها رجوتُ).

(إياهما) للغائبَين والغائبتين، نحو (إياهما شكرتُ).

(إياهم) للغائبِين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

(إياهنّ) للغائبات، نحو (إياهنّ سامحتُ).

وذو انتصاب في انفصال جعلا ... إياي والتفريع ليس مشكلا

المعنى: ضمائر النصب المنفصلة تشمل (إياي) وما يتفرع منها.

ضمير الفصل:

من أنواع الضمائر ضمير يطلق عليه النحاة اسم (ضمير الفصل) لأنه يفصل في الأمر حين وجود الشك ويؤدي إلى إزالة اللبس والإبهام، فهو يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر. واشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة، وأما الثاني فمعرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل) نحو (زيد هو المنطلق).

وعند إعرابه نقول: إنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

ومن أهم فوائده الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، ولولا (هو) لاحتمل أن يكون تابعًا وأن يكون خبرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢] فوجود الضمير عيّن أن يكون (القصص) هو الخبر، ولولا الضمير لاحتمل أن يكون (الحق) هو الخبر، و(القصص) بدلاً منه فيكون المعنى: إن هذا القصص هو الحق.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [الحج: ١٢] فوجود الضمير عيّن أن يكون (الضلال) هو الخبر، ولولا (هو) لاحتمل أن يكون (البعيد) هو الخبر، و(الضلال) تابعًا فيكون المعنى: ذلك الضلال هو البعيد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١]، وقوله:

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٧٢].

ومن فوائده الاختصاص والقصر، إذ قد يأتي ضمير الفصل للدلالة على القصر، وإذا ذهب ذهب معنى القصر. وفي القرآن الكريم نلاحظ أنه يؤتى بضمير الفصل في كل موضع ادّعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤتَ به حيث لم يُدّع ذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٤]، في حين لم يؤتَ به في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٧]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ﴾ [النجم: ٤٥]، وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠] لأن ذلك لم يُدّع لغير الله، وأتى به في الباقي لادّعائه لغيره. (م).

ضمير الشأن:

استعمل العرب هذا الضمير للتفخيم والتعظيم، إذ تبدأ بهذا الضمير في أول الجملة لتجعل النفس مشوقة للجملة التي بعدها، فكأنها تمهيد لهذه الجملة الهامة فيقولون: (هو الأميرُ قادمٌ) فتكون الجملة مفسرة له، إذ إنه لا يعود على ضمير قبله، وكقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر. تقول مثلاً: (هو الأمير مقبلٌ) كأنه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت: (هو الأمير مقبلٌ) أي: الشأن هذا. ويكون الضمير في هذه الجملة مبتدأ أولاً، و(الأمير) مبتدأ ثانيًا، و(مقبل) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا

لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئًا عظيمًا يعتنى به، فلا يقال مثلاً: (هو الذباب يطير).

فهناك فرق بيِّن في المعنى بين قولنا: (زيد منطلق) و(زيد هو منطلق) و(هو زيد منطلق)، فالجملة الأولى إخبار أولي، والثانية فيها معنى التخصيص، وأما الثالثة ففيها معنى التفخيم والتعظيم.

ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر كإنّ وأخواتها وظن وأخواتها وكان وأخواتها نحو قوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [النمل: ٩]، وقولك: (ظننته الأميرُ قادمٌ)، والهاء في محل نصب مفعول به أول، وجملة (الأمير قادم) في محل نصب مفعول به ثان.

ولضمير الشأن وظيفة أخرى مهمة هي إدخال الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الفعلية، ولولا هو ما أمكن ذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]. (م).

الضمير المتصل:

الضمير المتصل: هو الضمير الذي يقع في آخر الكلمة ولا يبتدأ به، إذ لا يمكن النطق به وحده، بسبب أنه لا يستقل بنفسه كالتاء والكاف من (أكرمتُك). كما أنه لا يقع بعد (إلا) إلا في ضرورة الشعر، فلا يقال مثلاً (ما أكرمت إلّاكَ). وقد ورد في الشعر ضرورة في قول الشاعر:

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... عليّ فما لي عَوْض إلّاهُ ناصرُ

المعنى: إني ألتجئ إلى رب العرش من جماعة ظلموني، فما لي ناصر سواه.

وقول الآخر:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ... أن لا يجاورنا إلّاكِ ديارُ

المعنى: إذا كنت جارتنا فنحن لا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، لأن جوارك يغنينا عن جميع الناس.

والشاهد في البيتين وقوع الضمير المتصل بعد (إلا) شذوذًا.

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ... ولا يلي إلا اختيارًا أبدا

كالياء والكاف من (ابني أكرمك) ... والياء والها من (سليه ما ملك)

المعنى: الضمير المتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار فلا يقال (إلاك). مثال ذاك ياء المتكلم وكاف الخطاب في قولنا: (ابني أكرمك)، وياء المخاطبة وهاء الغيبة في قولنا: (سليه ما ملك).

وهو إما أن يتصل بالفعل كالواو من (كتبوا)، أو بالاسم كالياء من (كتابي)، أو بالحرف كالكاف من (بك).

والضمائر المتصلة هي: التاء نحو (أكرمتُ)، و(نا) نحو (ذهبنا)، والألف نحو (ذهبا)، والواو نحو (ذهبوا)، والنون نحو (ذهبْنَ)، والكاف نحو (أكرمَك)، والياء نحو (أكرمي)، والهاء نحو (أكرمه)، و(هما) نحو (أكرمهما)، و(هم) نحو (أكرمتُهم)، و(هنّ) نحو (أكرمتهُنَّ).

وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ضمائر الرفع المتصلة:

وهي ما يأتي:

١ ـ تاء الفاعل: ولا تتصل إلا بالفعل الماضي وتكون:

أ ـ مضمومة للمتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ: ٥٠].

ب ـ مفتوحة للمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨].

ج ـ مكسورة للمخاطبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧].

د ـ للمخاطبَين والمخاطبتين (تُما) مثل (نجحتُما)، وللمخاطبِين (تُم) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ [التكاثر: ٢]، وللمخاطبات (تُنَّ) نحو (نجحتُنَّ).

٣ ـ نون النسوة، وتتصل بالماضي والمضارع والأمر، فمثال اتصالها بالماضي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ومثال اتصالها بالمضارع قوله: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ومثال اتصالها بالأمر قوله: ﴿وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

٤ ـ (نا) الفاعلين، ولا تتصل إلا بالفعل الماضي، وتكون إما للمتكلم مع غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، أو للمتكلم المفرد معظّمًا نفسه عادًّا إياها كالجماعة كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَٰكُمْ فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٧].

٥ ـ ألف الاثنين، وتتصل بالأفعال الثلاثة كقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا﴾ [طه: ١٢١]، وقوله: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وقوله: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٤٣].

٦ ـ واو الجماعة، وتتصل بالأفعال الثلاثة أيضًا كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى هَٰذَا﴾ [يوسف: ٩٣].

فائدة:

لا تكون الواو إلا للعاقل أو لما نزل منزلة العاقل مثل (هم) فتقول: (الرجال حضروا) ولا تقول: (الجمال ذهبوا).

وما نزل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨] فقد جعلت النملة بمنزلة من يعقل حين حدثت عن سليمان، وكذلك (الفلك) فقد جعلت في طاعتها بمنزلة من يعقل من المخلوقين. (م).

٧ - ياء المخاطبة، وتتصل بالمضارع والأمر كقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾ [النمل: ٣٣]، وقوله: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وألف والواو والنون لما … غاب وغيره كقاما واعلما

المعنى: من ضمائر الرفع المتصلة الألف والواو والنون، وتكون للغائب والمخاطب، فمثال الغائب (قاما - قاموا - قمْنَ) ومثال المخاطب (اعلما - اعلموا - اعلمْنَ).

القسمان الثاني والثالث: ضمائر النصب والجر المتصلة:

وتشمل ياء المتكلم نحو (أكرمَني صديقي) فالياء الأولى في محل نصب مفعول به، والياء الثانية في محل جر بالإضافة، وتشمل (نا) المتكلمين نحو (أكرمَنا صديقُنا) فـ (نا) الأولى في محل نصب مفعول به، والثانية في محل جر بالإضافة، ويشمل كاف الخطاب نحو (لا ينفعُك إلا عملُك) فالكاف الأولى في محل نصب والثانية في محل جر، وهاء الغائب نحو (من يتفرغْ إلى عمله يحسنْه)، وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٤] فالهاء الأولى في محل جر والثانية في محل نصب.

وتكون في محل نصب إذا اتصل بفعل أو بحرف ناسخ (إنّ وأخواتها)، وفي محل جر إذا اتصلت باسم أو بحرف جر.



نستنتج مما سبق أن الضمير المتصل على ثلاثة أقسام:

الأول: نوع يكون في محل رفع فقط، ويشمل: التاء المتحركة بالحركات الثلاث (تُ ـ تَ ـ تِ) وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة.

الثاني: نوع يشترك فيه النصب والجر، إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بالنصب ولا ضمير متصل خاص بالجر، وهو يشمل ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة.

الثالث: نوع يشترك فيه الرفع والنصب والجر وهو (نا) نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقد جاء الضمير (نا) في محل رفع في (نسينا وأخطأنا)، وفي محل نصب في (تؤاخذنا)، وفي محل جر في (ربنا). ومنه قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣] فقد جاء الضمير في محل رفع في (سمعنا)، وفي محل نصب في (إننا)، وفي محل جر في (ربنا).

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر (الياء)، فمثال الرفع (اضربي)، ومثال النصب (أكرمَني)، ومثال الجر (مرّ بي).

ويستعمل في الثلاثة أيضًا (هم)، فمثال الرفع (هم قائمون)، ومثال النصب (أكرمتُهم)، ومثال الجر (لهم). ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ﴾ [الكهف: ١٣].

و(الياء) و (هم) لا يشبهان (نا) من كل وجه ولذا لم يذكرهما المصنف، لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد، وهي

ضمير متصل في الأحوال الثلاثة. بخلاف(الياء) فإنها في حال الرفع للمخاطبة، وفي حالتي الجر والنصب للمتكلم.

وكذلك (هم) فإنها في حال الرفع ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل.

للرفع والنصب وجر (نا) صلحْ   كـ (اعرف بنا فإننا نلنا المنحْ)

المعنى: صلح الضمير (نا) لأن يكون ضمير رفع ونصب وجر كقولنا: (اعرف بنا فإننا نلنا المنح).

بناء الضمير:

الضمائر كلها مبنية، وذكروا أن هذا التنوع في ألفاظ الضمائر من ضمائر رفع إلى ضمائر نصب إلى ضمائر جر أغناها عن أن تكون معربة.

وكل مضمر له البنا يجبْ   ولفظ ما جُرَّ كلفظ ما نُصِبْ

المعنى: المضمرات كلها مبنية، لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب.

الضمير البارز والمستتر:

الضمير البارز: ما كان له صورة في اللفظ: كالتاء من (قمتُ) والواو من (كتبوا) والنون من (يقمْنَ).

والضمير المستتر: ما لم يكن له صورة في الكلام، بل كان مقدّرًا في الذهن ومنويًّا، وذلك كالضمير المستتر في (اكتبْ)، فإن التقدير (اكتبْ أنت)، ومثله قولك: (ساعدْ غيرك يساعدْك) فالفاعل لكل من الفعلين ضمير مستتر تقديره في الأول (أنت)، وفي الثاني (هو).

وهو إما للمتكلم كـ (أكتبُ ونكتب)، وإما للمفرد المذكر المخاطب نحو (اكتبْ وتكتبُ)، وإما للمفرد الغائب والمفردة الغائبة نحو (علي يكتب، وهند تكتب).

وينقسم الضمير المستتر على قسمين:

١ ـ المستتر وجوبًا: وهو الذي لا يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر، فلا يرفع إلا الضمير المستتر. ويكون في المواضع الآتية:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ (افعلْ) التقدير (أنت). وهذا الضمير لا يجوز إبرازه، لأنه لا يحل محله الظاهر، فلا تقول: (افعلْ زيد)، فأما (افعلْ أنت) فأنت تأكيد للضمير المستتر في (افعلْ) وليس بفاعل لـ (افعلْ) لصحة الاستغناء عنه فتقول: (افعلْ)، وكقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو (اضربي - اضربا ـ اضربوا ـ اضربْنَ).

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو (أوافقُ) والتقدير (أنا)، فإن قلت: (أوافق أنا) كان (أنا) تأكيدًا للضمير المستتر، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون نحو (نفرح) أي (نحن) وكقوله تعالى: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

الرابع: الفعل المضارع الذي في أوله تاء الخطاب نحو (تشكر) أي (أنت)، وكقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم﴾ [آل عمران: ١٢٤].

فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو (أنت تفعلين ـ أنتما تفعلان ـ أنتم تفعلون).

ومن ضمير الرفع ما يستترُ كافعلْ أوافق نغتبط إذ تَشكرُ

المعنى: من ضمائر الرفع ما يستتر وجوبًا، ويشمل فعل الأمر للمفرد

المخاطب مثل (افعلْ)، والمضارع المتكلم مثل (أوافقُ)، وجماعة المتكلمين مثل (نغتبطُ)، والمخاطب مثل (تشكرُ).

الخامس: اسم الفعل المسند إلى متكلم أو مخاطب، فمثال المسند إلى متكلم (أفٍّ) كقوله تعالى: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، ومثال المسند إلى مخاطب (صهْ).

فإعراب الأولى: اسم فعل مضارع مبني على الكسر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

وإعراب الثانية: اسم فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

السادس: فعل التعجب في نحو (ما أفعل) مثل (ما أجملَ الفضيلةَ) فالضمير في (أجمل) مستتر وجوبًا تقديره (هو).

السابع: أفعال الاستثناء وهي (خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون) مثل (جاء القوم ما خلا زيدًا أو ليس زيدًا أو لا يكون زيدًا)، فالضمير فيها مستتر وجوبًا تقديره (هو) يعود على المستثنى منه.

ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى (إلا)، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء. ولعل هذا الرأي هو الصواب.

الثامن: المصدر النائب عن فعل الأمر نحو (صبرًا على الشدائد). فـ (صبرًا) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، وهو نائب عن فعل الأمر (اصبرْ).

٢ ـ المستتر جوازًا: وهو الذي يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر، فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى نحو (الطائر

تحرّك) و (النهر يتدفق) فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، إذ من الممكن أن يحل محله الاسم الظاهر فنقول: (الطائر تحرك جناحُه) و(النهر يتدفق ماؤه) بإعراب كلمتي (جناح ـ ماء) فاعلاً للعامل الموجود وهو (تحرك ـ يتدفق).

وهذا مثال آخر، إذا قلت: (سعيد يجتهد) كان الفاعل ضميرًا مستترًا جوازًا تقديره (هو) يعود إلى سعيد، ويمكن وضع اسم ظاهر مكان الضمير (هو) فنقول: (سعيد يجتهدُ ابنُه).

ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢].

ويكون في الفعل المسند إلى المفرد الغائب والمفردة الغائبة نحو (سعيد اجتهدَ) و(فاطمة تجتهد).

اتصال الضمير وانفصاله:

الضمير قائم مقام الاسم الظاهر. والغرض من الإتيان به الاختصار. والضمير المتصل أخصر من الضمير المنفصل. فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، فتقول: (جئتُ) ولا تقول: (جاء أنا). وتقول: (أكرمَكَ سعيدٌ) ولا تقول: (أكرمَ إياك سعيدٌ). وتقول: (فرحتُ بك) ولا تقول: (فرح أنا بأنت).

وجوب انفصال الضمير:

هناك مواضع يجب فيها انفصال الضمير ولا يجوز اتصاله، منها:

١ ـ تقديم الضمير على عامله لداعٍ بلاغي كالقصر نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

٢ ـ أن يكون مبتدأً نحو (أنت مجتهد)، أو خبرًا نحو (المجتهدون أنتم).

٣ ـ أن يكون الضمير محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الديارَ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

يقول إنه هو أو من كان مثله من يحميهم أو يدافع عنهم.

فالمعنى: لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا. فـ (أنا) ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل.

٤ ـ أن يكون عامل الضمير محذوفًا مثل (إياك ورفاقَ السوء).

٥ ـ أن يكون مفعولاً لمصدر مضاف إلى فاعله نحو (يسرني إكرامُ الأستاذِ إياك).

٦ ـ أن يكون تابعًا لما قبله في الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

٧ـ ضرورة الشعر، كقول الفرزدق:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

المعنى: يقسم الشاعر بالله باعث الموتى ووارث الكائنات التي طوتها الأرض منذ أقدم العصور.

الشاهد: قوله: (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر.

وقول زياد بن منقذ العدوي:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبًّا إلي هُمُ

المعنى: وما أصاحب من قوم فأذكر لهم قومي إلا يزيدون قومي حبًّا إليّ لثنائهم عليهم.

ففصل الضمير (هم) الثاني، بدلاً من أن يقول: (يزيدونهم حبًّا إلي).

وهو ضمير منفصل مبني على السكون، وحرّك إلى الضم للقافية، في محل رفع فاعل.

وفي اختيار لا يجيء المنفصلْ إذا تأتّى أن يجيء المتصلْ

المعنى: كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير متصلاً لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل.

ما يجوز فيه الاتصال والانفصال:

هناك مواضع يجوز أن يأتي فيها الضمير منفصلاً ومتصلاً منها ما يأتي:

١ ـ أن يتعدى الفعل ـ أو ما يشبهه ـ إلى مفعولين ضميرين أولهما أعرف من الثاني، والثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، فيصح في الثاني أن يكون متصلاً وأن يكون منفصلاً. ففي نحو (الدرهم سلنيه) يجوز في هاء (سلنيه) الاتصال فتقول: (سلنيه)،والانفصال فتقول: (سلني إياه). وتقول: (العبد ملّكنيه) بالاتصال، أو (ملّكني إياه) بالانفصال.

والمعروف أن ضمير المتكلم أخص (أعرف) من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص (أعرف) من ضمير الغائب.

وتقول: (الكتاب أعطيتنيه) أو (أعطيتني إياه)، و(القلم أعطيتكه) أو (أعطيتك إياه).

فالفعل (أعطى) من الأفعال التي تنصب مفعولين، وقد نصبهما في المثالين وكانا ضميرين، ياء المتكلم وهاء الغائب في المثال الأول، وكاف الخطاب وهاء الغائب في المثال الثاني، والضمير الأول في المثالين أعرف من الثاني، والثاني من الضميرين ليس خبرًا في الأصل، فصح في الثاني الاتصال والانفصال.

ولعل الاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة، ويؤيد ذلك أنه

جاء في التنزيل، قال تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]، وقال: ﴿إِن يَسْئَلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، وقال: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: ٤٣].

ومن شواهد الفصل (إن الله ملَّككم إياهم ولو شاء لملَّكهم إياكم).

فإن كان الأول ليس أعرف من الثاني وجب الفصل نحو (الدرهم أعطاه إياك زيد).

٢ ـ إذا كان الضمير خبرًا لـ (كان) أو إحدى أخواتها جاز الاتصال والانفصال نحو (الصديق كنتُه) و(الصديق كنتُ إياه). واختلف في المختار منهما، فاختار المصنف الاتصال؛ لأنه الأصل، واختار سيبويه الانفصال؛ لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال.

ويؤيد رأي ابن مالك ما جاء في الحديث في شأن ابن الصياد (إن يكنْهُ فلن تسلط عليه، وإن لا يكنْهُ فلا خير لك في قتله).

وقد ورد الأمران كثيرًا في لسان العرب، فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

لئن كان إياه لقد حال بَعْدنا … عن العهد، والإنسان قد يتغيرُ

المعنى: إن كان هذا الرجل هو الرجل الذي رأيناه من قبل فإنه قد تغير عما كنا رأيناه، وعما كنا نعرفه من الشبيبة والصبا، إلى الشيب والشيخوخة.

الشاهد: وقوع خبر (كان) ضميرًا منفصلاً.

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي:

دعِ الخمر يشربْها الغواة فإنني … رأيت أخاها مُغْنيًا بمكانها

فإن لا يكنْها أو تكنْه فإنه … أخوها غذته أمه بلبانها

المعنى: يخاطب أبو الأسود مولى له كان قد حمل له تجارة، وكان

إذا مضى بها تناول الخمر فاضطرب أمر البضاعة، فنهاه أبو الأسود عن شرب الخمر وقال له: إن نبيذ الزبيب يقوم مقامها، فإن لم تكن الخمر نفسها هي نبيذ الزبيب فهي أخته اغتذيا من شجرة واحدة.

الشاهد: وقوع خبر (يكن) ضميرًا متصلاً في قوله: (يكنها ـ تكنهُ).

وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه في كنته الخلف انتمى

المعنى: يجوز الوصل والفصل في (هاء) سلنيه وما أشبهه من كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل. وكذلك إذا كان خبر (كان) وأخواتها ضميرًا جاز اتصاله وانفصاله.

٣ ـ إذا تعدى الفعل الناسخ إلى مفعولين ضميرين أولهما أعرف من الثاني، والثاني فيهما خبر في الأصل ـ كظنّ وأخواتها ـ فمذهب ابن مالك الاتصال نحو (خلتَنيه وظننتُكه) ومذهب سيبويه الانفصال نحو (خلتني إياه) و (ظننتك إياه).

وذهب ابن عقيل إلى أن «مذهب سيبويه أرجح لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم»، لكن قول ابن مالك يؤيده القرآن الكريم وكلام العرب، فقد قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وقال الشاعر:

بُلِّغتُ صنع امرئ بَرٍّ إخالُكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المعنى: علمتُ بما صنعه إنسان محسن فظننتُك إياه؛ لأني أعلم أنك لم تزل مسارعًا لاكتساب الحمد والثناء.

ومما يؤيد قول سيبويه بالفصل قول الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئتْ أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

المعنى: كنت أظنك أخي الحق، ولكني وجدت منك صدرًا مليئًا بالأحقاد والضغائن عليّ.

وفي الألفية:

كذاك خلتنيه واتصالا أختار غيري اختار الانفصالا

المعنى: كذلك إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل جاز الوجهان، واختار المصنف الاتصال وسيبويه الانفصال.

التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين:

ذكرنا أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر (أي أعرف منه) فلهما حالتان:

الحالة الأولى: أن يكونا متصلين: فيجب تقديم الأخص (الأعرف) منهما، فتقول: (الدرهم أعطيتُكَه) بتقديم الأعرف ـ وهو الكاف ـ على الهاء، وتقول: (الكتاب أعطيتَنيه) بتقديم الأعرف ـ وهو الياء ـ على الهاء؛ لأن الكاف والياء أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب والياء للمتكلم والهاء للغائب. ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: (أعطيتُهوك ولا أعطيتَهوني).

الحالة الثانية: أن يكون أحدهما منفصلاً، فيجوز تقديم الأخص وغير الأخص، فمن تقديم الأخص قولك: (الدرهم أعطيتُك إياه ـ أعطيتَني إياه)، ومن تقديم غير الأخص قولك: (أعطيتُه إياك ـ أعطيتَه إياي).

وهذا ليس على إطلاقه، بل يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس، وجب تقديم الفاعل في المعنى وتأخير المفعول، فتقول: (خالد أعطيتُك إياه) إذا كان المخاطب هو الآخذ، و(خالد) المأخوذ، فإذا كان (خالد) هو الآخذ، والمخاطب هو المأخوذ قلت: (خالد أعطيتُه إياك).

وقدم الأخص في اتصال وقدِّمَنْ ما شئت في انفصال

المعنى: إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر وكانا متصلين وجب تقديم الأخص، فإن فصل أحدهما كنت بالخيار فإن شئت قدمت الأخص وإن شئت قدمت غير الأخص.

فائدة:

الأصل في جمع العاقلات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع ولا يعود عليه بغير ذلك إلا قليلاً فيقال: (الهندات ذهبنَ)، وقلّ أن يقال: (الهندات ذهبتْ).

وأما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالإفراد وفي القلة بالجمع. وجمع القلة من الثلاثة إلى العشرة، والكثرة ما زاد على العشرة. تقول: (الأشجار سقطنَ) إذا كانت الأشجار قليلة، وتقول: (الأشجار سقطتْ) إذا كانت كثيرة.

وهذا ما نطق به القرآن الكريم واستعمله العرب في كلامهم. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٣٦] فجعل ضمير الأشهر بالإفراد وهو الهاء، وذلك لأنها أكثر من عشرة فقال: (منها) وجعل ضمير الأشهر الحرم بالجمع لأنها أربعة فقال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾.

وقال: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧] فأعاد الضمير عليهن بالجمع لأنهن ثلاثة أشهر.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٥ ـ ١٦] فأعاد الضمير على السماوات بصيغة الجمع لأنهن سبع.

ويدل على ذلك أيضًا استعمال العرب للضمير فيما يؤرخون، فإن

كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: (لثلاث ليال خلونَ وثلاثة أيام خلونَ) إلى العشرة، فإذا جزت العشرة قالوا: خلتْ ومضتْ.

ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا (هي وهذه) إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير.

ويقولون: لأربع عشرة ليلة بقيت، ولثلاث عشرة ليلة بقيت، ولعشر بقين، ولتسع بقين، وكذا ما بعده، فيجعلون التاء للكثير والنون للقليل.

ومن الواضح أن العرب تستعمل الجمع للقلة والمفرد للكثرة في مواطن منها:

١ ـ تمييز العدد، فإن العرب تستعمل الجمع مع القلة، والمفرد مع الكثرة فيقال: خمسة رجال وعشر نسوة، ويقال: عشرون رجلاً، ومائة رجل، وألف رجل.

٢ ـ الضمير في التاريخ وغيره نحو (الجذوع انكسرت وانكسرنَ)، ومنها ومنهن، وخلت وخلونَ.

٣ ـ صفة جمع ما لا يعقل، فإن الإفراد يستعمل للكثرة والجمع للقلة نحو أيام معدودات وأيام معدودة، فإن (معدودة) تدل على أن الأيام كثيرة، و(معدودات) للقلة. ونحو أنهار جاريات وأنهار جارية، فإن (جارية) تدل على أن الأنهار كثيرة، و(جاريات) تدل على أنها قليلة.

٤ ـ اسم الإشارة لغير العاقل، فهؤلاء للقلة و(هذه) للكثرة، و(أولئك) للقلة و(تلك) للكثرة. (م)

نون الوقاية:

إذا اتصل بالفعل أو اسم الفعل ياء المتكلم وجب الفصل بينهما بنون تسمى نون الوقاية [سواء اتصلت بالفعل مباشرة كـ (أكرمَني) أم اتصلت بما يتصل بالفعل كـ (أكرمتَني ويكرمونني)]. وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من

الكسر نحو (أحبّني). وهي تلحق أنواع الفعل الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر.

وقبل يا النفس مع الفعل التزمْ   نون وقاية وليسي قد نظمْ

المعنى: إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته وجوبًا نون الوقاية، وقد ورد حذفها مع (ليس) في النظم شذوذًا.

وإن لحقت الأحرف المشبهة بالفعل فالكثير إثباتها مع (ليت) وحذفها مع (لعل)، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠]، وقال: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦].

وندر حذفها مع (ليت)، وإثباتها مع (لعل)، فالأول كقول زيد الخير:

كمنية جابر إذ قال ليتي   أصادفه وأتلف جل مالي

المعنى: جابر رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه.

الشاهد: قوله: (ليتي) بحذف نون الوقاية، وهو نادر.

والثاني كقول الآخر:

فقلت أعيراني القدوم لعلني   أخط بها قبرًا لأبيض ماجد

المعنى: قلت لهما أعيراني القدوم - وهي آلة ينجر بها الخشب - لأنحت غمدًا للسيف.

الشاهد: قوله: (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع (لعل)، وهو قليل.

أما مع (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ) فأنت بالخيار: إن شئت أثبتها وإن شئت حذفتها فتقول: (إنّي وإنّني، وأنّي وأنّني، وكأنّي وكأنّني، ولكنّي ولكنّني).

جاء في الألفية:

وليتني فشا وليتي ندرا   ومع لعل اعكس وكن مخيرا

في الباقيات واضطرارًا خففا   منّي وعنّي بعض من قد سلفا

المعنى: لا تحذف نون الوقاية مع (ليت) إلا نادرًا، وأما (لعل) فعكس (ليت) إذ الفصيح تجريدها من النون، والثبوت نادر. وأنت بالخيار في باقي أخوات ليت ولعل.

وإن لحقت ياء المتكلم (من، وعن) فصلت بينهما بنون الوقاية وجوبًا فقلت: (منّي وعنّي). وخففت للضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

أيها السائل عنهم وعنِي   لست من قيسَ ولا قيسُ منِي

المعنى: أنه ليس من قبيلة قيس [وهو قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد] ولا قبيلة قيس منه.

الشاهد: قوله: (عنِي، منِي) بحذف نون الوقاية للضرورة الشعرية.

وأما (لدن) فالفصيح فيها إثبات النون كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] فنون الوقاية مدغمة في نون (لدنْ). ويقل حذفها، كقراءة نافع (من لدنِي) بالتخفيف.

وأما (قد، وقط) وهما اسمان بمعنى (حَسْب) فالكثير فيهما إثبات النون فتقول: (قدْني درهمٌ، وقطْني دينارٌ)، ويقل الحذف فيقال: (قَدي، وقَطي) أي حسبي. وقد اجتمع الحذف والإثبات في قول حميد بن مالك الأرقط:

قدني من نصر الخبيبَين قدي   ليس الإمام بالشحيح الملحد

المعنى: حسبي ما أبليته في نصرة الخبيبين عبد الله بن الزبير (وقد كان يكنى بأبي خبيب) وأخيه مصعب، فإن الخليفة منزّه من الإلحاد والشح. والإلحاد هو الجور والظلم.

وفي لدنّي: لدنِي قلّ، وفي   قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي

المعنى: الفصيح في (لدنّي) إثبات النون، ويقل حذفها، والكثير في

(قد وقط) ثبوت النون فيقال (قدني وقطني) ويقل حذفها فيقال: (قدي وقطي).

الشاهد: إثبات نون الوقاية في الأولى وحذفها من الثانية.

فائدة:

لنون الوقاية أكثر من وظيفة لغوية أبرزها:

١ ـ إزالة اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة في نحو (أكرمْني وأكرمي، واسمعْني واسمعي) فإن (أكرمْني) أمر للمخاطب بإكرام المتكلم، و(أكرمي) أمر للمخاطبة. ولو حذفت نون الوقاية لالتبس أمر المخاطب بأمر المخاطبة.

٢ ـ إزالة اللبس بين أمر المخاطبة والفعل الماضي المتصل بياء المتكلم نحو (تداركي وتداركَني، وتحمّلي وتحمّلَني). فإن (تداركي) أمر للمخاطبة، و(تداركَني) فعل ماض، ولولا النون لالتبس الفعلان، وكذا ما بعده.

بل إن النون هنا أزالت اللبس بين أمر المخاطب وأمر المخاطبة والفعل الماضي، فإن (تداركي) أمر للمخاطبة، و(تداركْني) بسكون الكاف أمر للمخاطب، و(تداركَني) بفتح الكاف فعل ماض، ولولا النون لالتبست هذه الصيغ بعضها ببعض.

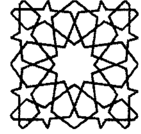
٣ ـ إزالة اللبس بين الاسم والفعل في نحو(حجري وحجرَني) و(ونابي ونابني) و (ضرَبي وضربَني). فإن الحجر في (حجري) اسم مضاف إلى ياء المتكلم، ونحوه نابي وضرَبي. والضرَب: هو العسل الأبيض الغليظ. و(حجرَني) فعل بمعنى حبسني، وكذلك نابني وضربني، ولولا النون لالتبس الفعل بالاسم.

٤ ـ إزالة اللبس بين اسم الفعل وغيره من الأسماء في نحو (سماعِني

وسماعي)، فإن (سماعِني) اسم فعل أمر بمعنى (اسمعني)، و(سماعي) مصدر للفعل (سمع) مضاف إلى ياء المتكلم. ونحو (قطني وقطي) و(قدني وقدي) بمعنى يكفي وحسب، فالتي بمعنى (يكفي) تكون بالنون وهي اسم فعل، والتي بمعنى (حسب) هي اسم وتكون بغير نون.

٥ ـ ثم هي تفيد زيادة التوكيد في: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ، نحو إنّي وإنّني، وكأنّي وكأنّني، فقولك: (إنّني مسافر غدًا) آكد من قولك: (إنّي مسافر غدًا). (م).





العلم

معناه لغةً:

يطلق العلم على الجبل. قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] ويطلق على الراية وعلى العلامة.

والظاهر أنه نقل إلى المصطلح النحوي من هذا المعنى الأخير، لأن العلم علامة على مسماه يميّز به من غيره. (م).

تعريفه:

هو الاسم الذي يعيّن مسماه مطلقًا، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة كخالد وفاطمة والنيل ودمشق.

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

والعلم يعين مسماه بلا قرينة، أما بقية المعارف فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة. واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية. واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده. والمعرّف بـ (أل) يعينه بواسطتها. والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها.

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخِرْنِقا
وقَرَن وعَدَنٍ ولاحِقِ وشَذْقَمٍ وهَيْلَةٍ وواشِقِ

المعنى: العلم هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقًا مثل (جعفر) علم

على رجل، و(خرنق) اسم امرأة من شواعر العرب، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، و(قرَن) اسم قبيلة، و(عدن) اسم مكان، و(لاحق) اسم فرس، و(شَذْقَم) اسم جمل، و(هيلة) اسم شاة، و(واشق) اسم كلب.

العلم المفرد والمركب:

ينقسم العلم إلى علم مفرد: وهو ما ليس مركبًا كـ (أحمد وسليم)، وعلم مركب: وهو ما تكوّن من كلمتين فأكثر. وينقسم على ثلاثة أقسام:

١ ـ المركب الإضافي: ويتركب من مضاف ومضاف إليه نحو عبد الله وعبد الرحمن.

وهو معرب، إذ يعرب صدره ـ وهو المضاف ـ على حسب موقعه من الجملة، فيكون مبتدأً وخبرًا وفاعلاً ومفعولاً وغير ذلك. ويبقى المضاف إليه على حالته وهي الكسر دائمًا. تقول (فاز عبدُ اللهِ ـ صاحبتُ عبدَ اللهِ ـ سارعت إلى عبدِ اللهِ).

وشاع في الأعلام ذو الإضافهْ ... كعبد شمس وأبي قحافهْ

المعنى: من الأعلام ما هو مركب تركيب إضافة كعبد شمس وأبي قحافة.

٢ ـ المركب المزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كلمة واحدة نحو بعلبك وسيبويه وحضرموت. وهو ممنوع من الصرف إلا إذا كان مختومًا بـ (ويه) فإنه يبنى على الكسر.

وجملة وما بمزج ركبا ... ذا إن بغير ويه تم أعربا

المعنى: من الأعلام ما هو جملة، والمركب تركيب مزج إن ختم بغير (ويه) أعرب.

٣ ـ المركب الإسنادي: ويتركب إما من جملة فعلية نحو جادَ الحقُّ، وتأبط شرًّا [اسم شاعر جاهلي من شعراء الصعاليك]، و(سُرَّ من رأى)

[علم على مدينة عراقية]، أو جملة اسمية نحو (الخيرُ نازلٌ ـ فاطمة جميلة).

وحكم المركب الإسنادي من الأعلام أن يبقى حاله قبل العلمية ويُحكى على حالته الأصلية، وتقدر الحركات الإعرابية على آخره نحو (تأبط شرًّا شاعرٌ جاهلي) فيكون مبتدأ مرفوعًا بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وتقول: (جاء جادَ الحقُّ ـ صاحبت جادَ الحقُّ ـ رضيتُ عن جادَ الحقُّ).

والحكاية: هي أن نردد اللفظ بحالته الأصلية ونعيد نطقه أو كتابته بالصورة التي سمعناها أو قرأناها من غير أن نغير شيئًا من حروفه أو حركاته مهما غيرنا الجمل أو التراكيب.

الاسم والكنية واللقب:

ينقسم العلم على ثلاثة أقسام: الاسم والكنية واللقب.

أما الاسم: فهو ما أطلقه الأبوان ونحوهما ابتداءً نحو عمر وخالد وعبد الله سواء أدلّ على مدح أو ذم نحو سعيد وحنظلة، أم لم يدل نحو ما ذكرنا. وسواء أصدّر بأب أو أم، أم لم يصدّر بهما، فالعبرة باسمية العلم إنما هو الوضع الأولي.

والكنية: هي ما وضع ثانيًا (أي بعد الاسم) وصدّر بـ (أب أو أم أو أخ أو أخت) مثل(أبي الفضل وأم كلثوم وأخي قيس وأخت الأنصار). وقد ذكرنا أنه ربما أطلق العلم ابتداء كنية، كأن يسمي أب ابنه أبا اليقظان أو أبا عبيدة. والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم.

واللقب: هو ما وضع ثالثًا (أي بعد الكنية) وأشعر بمدح أو ذم، فالمدح كـ (زين العابدين والرشيد) والذم كـ (أنف الناقة) والسفاح والأعشى.

أحكام الاسم والكنية واللقب:

لا ترتيب بين الاسم والكنية إذا اجتمعا، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر نحو (أبو الحسن علي ـ علي أبو الحسن).

ولا ترتيب بين اللقب والكنية أيضًا، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر نحو (أبو حفص الفاروق ـ الفاروق أبو حفص) (أبو عبد الله زين العابدين ـ زين العابدين أبو عبد الله).

ولكن إذا اجتمع الاسم واللقب أخّرَ اللقب عن الاسم وجوبًا نحو (عمر الفاروق)، إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم جاز تقديمه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١]. وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً كقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب ابن العجلان:

بأن ذا الكلب عمرًا خيرهم حسبًا ... ببطن شريان يعوي حوله الذيب

المعنى: أيها الناعي: أبلغ هذيلاً بأن عمرًا أكرمهم حسبًا قد ألقي ميتًا في وادي شريان تعوي الذئاب من حوله.

الشاهد: قولها (ذا الكلب عمرًا) بتقديم اللقب على الاسم، وهذا قليل.

واسمًا أتى وكنية ولقبا ... وأخرن ذا إن سواه صحبا

المعنى: ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب، ويتأخر اللقب إن صحب سواه من الاسم أو الكنية.

وإذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين ولم يمنع مانع من الإضافة ـ كالتعريف بأل نحو (العباس) ـ وجب إضافة الاسم إلى اللقب عند جمهور البصريين، فتقول فيمن اسمه (خالد) ولقبه (منشار) مثلاً: (خالدُ منشارٍ). وتقول فيمن اسمه (سعيد) ولقبه (كرز): (سعيدُ كرزٍ).

ويجوز عند الكوفيين مع الإضافة الإتباع والقطع إلى الرفع والنصب فتقول عندهم:

هذا خالدُ منشارٍ، هذا سعيدُ كرزٍ ـ بالإضافة.

وهذا خالدٌ منشارٌ، هذا سعيدٌ كرزٌ ـ بالإتباع (وإعرابه إما بدل أو عطف بيان).

وهذا خالدٌ منشارًا ـ بالقطع.

وأما إذا لم يكونا مفردين ـ وذلك بأن يكونا مركبين نحو (عبد الله زين العابدين)، أو يكون أحدهما مفردًا والآخر مركبًا، كأن يكون الاسم مفردًا واللقب مركبًا نحو (علي زين العابدين)، أو يكون الاسم مركبًا واللقب مفردًا نحو (عبد الله كرز) ـ أو كان الاسم مفردًا ولكنه ممتنع من الإضافة إلى اللقب كأن يكون محلّى بـ (أل) نحو (الحارث زيد)، امتنعت الإضافة، وجاز في اللقب وجهان:

الوجه الأول: الإتباع على البدلية أو عطف البيان، فتتبع الثاني الأول في إعرابه فتقول: (هذا عبدُ الله كرزٌ ـ رأيت عبدَ الله كرزًا ـ مررت بعبدِ الله كرزٍ) وتقول: (هذا عليٌّ زينُ العابدين ـ رأيت عليًّا زينَ العبدين ـ سلمت على عليٍّ زينِ العبدين)... وهكذا.

الوجه الثاني: القطع إلى الرفع أو النصب، فالقطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ تقديره (هو)، والقطع إلى النصب على تقدير (أعني)، فنقول مثلاً: (مررت بعليٍّ زينُ العابدين، وزينَ العابدين) فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير (هو زينُ العابدين)، والنصب على إضمار فعل، والتقدير (أعني زينَ العابدين).

فيقطع مع المرفوع إلى النصب نحو (هذا عليٌّ زينَ العابدين)، ويقطع مع المنصوب إلى الرفع نحو (رأيت عليًّا زينُ العابدين)، ويقطع مع

المجرور إلى الرفع أو النصب نحو (مررت بعليٍّ زينُ العابدين - بعليٍّ زينَ العابدين).

وإن يكونا مفردين فأضفْ حتمًا وإلا أتبع الذي ردفْ

المعنى: إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافتهما نحو (سعيد كرزٍ)، وإن لم يكونا مفردين وجب الإتباع.

فائدة:

١ ـ معنى الإضافة:

الذي يبدو أن إضافة الاسم إلى اللقب تفيد أن الاسم لا يتعين تمامًا إلا بإضافته إلى لقبه، فهما معًا يعينان الاسم بصورة محددة، فقولك (خالدُ قوسٍ) هو الذي يميز خالدًا من غيره الذي قد يشترك معه في الاسم، فكأنك قلت: صاحب هذا اللقب، كما تقول: خالدنا وخالدكم، وسعدنا وسعدكم. ولذلك إذا نكّر اللقب أصبح الاسم نكرة، فإذا قلت: (هذا خالدُ قفةَ) كان خالد معرفة، لأن (قفة) - وهو اللقب - معرفة. وإذا قلت: (هذا خالدُ قفةٍ) كان خالد نكرة، لأن (قفة) - وهو لقبه - نكرة، ويدل على تنكيره تنوينه، كما تقول: (رأيت إسماعيلَ وإسماعيلاً آخر)، فإن (إسماعيل) الأول معرفة والثاني نكرة، أي رأيت شخصًا من الأشخاص اسمه إسماعيل.

فمعنى (رأيت خالدَ قفةَ) رأيت خالدًا الملقب بهذا الاسم. ومعنى (رأيت خالدَ قفةٍ) رأيت شخصًا اسمه خالد ولقبه قفة وهذا الشخص لا يعرفه المخاطب.

فالإضافة تفيد أن المضاف والمضاف إليه معًا يعينان الاسم ويوضحانه.

٢ ـ معنى القطع:

يفيد القطع أن المسمى قد اشتهر باللقب المذكور بحيث يعلمه كل أحد. فإذا قلت: (رأيت عليًّا زينُ العابدين) عُلِم من ذلك اشتهار علي بهذا اللقب شهرة لا تخفى على أحد.

ولا يراد من اللقب المقطوع مجرد تمام توضيح العلم، لأن العلم إذا كان لا يتعين إلا باللقب فإنه لا يجوز قطع لقبه لأنه لا قطع مع الحاجة.

وللقطع دلالة أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللقب، وهو المدح أو الذم، فإذا قلت: (أقبل خالدٌ سيفَ الله) لم ترد تعريف العلم أو تخصيصه، بل الإشارة إلى مدحه أيضًا.

فالقطع إذن يدل على أمرين:

الأول: اشتهار العلم باللقب اشتهارًا بيّنًا بحيث لا يخفى على أحد.

الثاني: الإلماح إلى معنى اللقب وهو المدح والذم.

ثم إن القطع إما أن يكون إلى الرفع أو إلى النصب فتقول: (مررت بخالدٍ سيفُ الله) بالرفع، أو (سيفَ الله) بالنصب.

والقطع إلى الرفع أقوى من القطع إلى النصب، لأن القطع إلى الرفع بتقدير اسم مبتدأ، وأما القطع إلى النصب فيكون بتقدير فعل، والاسم أقوى من الفعل وأثبت. فإذا كنت مادحًا باللقب كنت بالقطع إلى الرفع أمدح، وإذا كنت ذامًّا كنت بالقطع إلى الرفع أذم.

٣ ـ معنى الإتباع:

وأما الإتباع فيراد به تمام التوضيح والتعيين.

وهذا نظير الصفة والموصوف، فإن الصفة إذا أتبعت لا تدل نصًّا على أن الصفة عرف بها الموصوف وأن المخاطب يعلمها كما يعلمها المتكلم، بل قد يؤتى بها لتوضيح الموصوف، ولولا هي لالتبس بشخص آخر، فإن

قولك: (مررت بمحمدٍ الخياطِ) قد يكون لفصل محمد هذا من شخص آخر اسمه محمد وهو غير خياط، فلا يتعين محمد إلا بنعته، وفي مثل هذا لا يجوز القطع. وكذلك اللقب فإنه قد لا يتضح العلم ويتميز من شخص آخر إلا بلقبه، وفي هذه الحال لا يصح قطعه. (م).

العلم المرتجل والمنقول:

العلم المرتجل: هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، بل استعمل من أول الأمر علمًا. وهو مأخوذ من قولهم: ارتجل الخطبة والقصيدة إذا أتى بها عن غير فكرة وسابقة روية. واشتقاقه من الرِّجل، كأن الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رجله في حال الإنشاء. وذلك نحو (سعاد) فإن مادة (سعاد) وهي (سعد) موجودة في اللغة، ولكن كلمة (سعاد) لم تستعمل في غير العلم. ونحو (حمدان) فإن مادته اللغوية وهي (حمد) مستعملة في اللغة، ولكن هذه اللفظة لم تستعمل في غير العلم فهو مرتجل. (م).

والعلم المنقول: ما نقل عن شيء سبق استعماله في غير العلمية. والنقل إما من صفة كحارث ومحمود وسليم وعباس، أو من مصدر كفَضْل وإقبال وإحسان، أو من اسم جنس كصخر وبحر وأسد، أو من فعل كيزيد وشمّر وتغلب، أو من جملة نحو جاد الحق، وتأبط شرًّا.

ومنه منقول كفضل وأَسَدْ وذو ارتجال كسعاد وأُدَدْ

وجملة ....

المعنى: من العلم ما هو منقول كفضل وأسد، ومنه ما هو مرتجل مثل سعاد وأدد، ومنه ما هو جملة.

علم الشخص وعلم الجنس:

علم الشخص: هو ما وضع لواحد من أفراد الجنس، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه نحو أحمد وفاطمة وإبراهيم وبغداد والنيل.

وله حكم لفظي وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه نحو (جاءني حسينٌ مبتسمًا)، ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو (هذا أحمدُ)، ومنع دخول الألف واللام عليه، فلا تقول (جاء العمرو).

وعلم الجنس: هو ما وضع للجنس بأسره كقولهم للأسد أسامة، وأبو الحصين وثعالة للثعلب. فأسامة علم على كل أسد، وأبو الحصين وثعالة علم كل ثعلب. وربما لم يعرف للجنس غير العلم كابن آوى وابن عرس.

ومن علم الجنس ذؤالة وأبو جعدة للذئب، وشبوة وأم عِرْيَط للعقرب، وأم عامر للضبع، وأبو المضاء للفرس، وأبو أيوب للجمل، وأبو صابر للحمار.

وقد يطلق علم الجنس على المعاني نحو (كيسان) علم على الغدر، وأم قَشْعم للموت، وبَرّة علم للمبرّة، وفجار علم للفجرة أي الفجور.

ووضعوا لبعض الاجناس علمْ ... كعلم الأشخاص لفظًا وهو عمْ
من ذاك أم عِرْيط للعقرب ... وهكذا ثُعالة للثعلب
ومثله برة للمبرّهْ ... كذا فَجار علم للفَجْرهْ

المعنى: وضع العرب لبعض الأجناس أعلامًا كعلم الأشخاص فسموا العقرب (أم عِرْيَط) والثعلب (ثُعالة)، وبرّة علم على البر، وفَجار علم للفجرة وهو الفجور.

وعلم الجنس شبيه بعلم الشخص من حيث الأحكام اللفظية، فهو يصح الابتداء به نحو (أسامة أشجع من الضبع)، ويصح مجيء الحال منه نحو (هذا ثعالةُ مدبرًا)، ويمنع من الصرف إذا كان له سبب آخر مع العلمية

نحو (ابتعد من أسامةَ وثعالةَ)، فهما ممنوعان من الصرف للعلمية وتاء التأنيث، ولا يسبقه حرف التعريف فلا يقال (الأسامة) كما يقال (الأسد)، ولا يضاف، فلا يقال: (أسامة الغابة) كما يقال: (أسد الغابة) وغير ذلك من الأحكام.

وأما من حيث المعنى فإن علم الجنس كالنكرة من حيث دلالته على أفراد الجنس عامة، فأسامة يطلق على كل أسد، وثعالة يطلق على كل ثعلب، وأم عِرْيط على كل عقرب وهكذا. (م).

فائدة:

فرقوا بين علم الجنس كأسامة واسم الجنس النكرة كأسد بأن قالوا: إن (أسامة) تعني كلمة (أسد) معرَّفة لا منكرة، فهي بمعنى (الأسد) لا بمعنى (أسد). فقولهم (أسامة أجرأ من ثعالة) معناه (الأسد أجرأ من الثعلب) وليس معناه (أسد أجرأ من ثعلب). فأسامة إذن كالمعرّف بـ (أل) الجنسية لأنها تطلق على الجنس عمومًا، وربما أطلقت على واحد من أفراده فتقول: (قتل أسامة) لأسد خاص يعرفه المخاطب. (م).

في حين أن اسم الجنس نكرة لفظًا ومعنى، أما معنى فلعدم اختصاصه بواحد معيّن، وأما لفظًا فلأنه تسبقه (أل) فيعرّف بها، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال.

ولا فرق بينه وبين المعرّف بـ (أل) الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمّته، ومن حيث التعريف اللفظي تقول: (أسامة شجاع) كما تقول: (الأسد شجاع)، فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ. فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بـ (أل) الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي.

لمح الأصل:

قد تدخل (أل) على العلم المنقول للمح الأصل، ومعنى (لمح الأصل): الالتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم، أي أنها تدخل على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول (أل) عليه، وذلك نحو قولك العباس والحارث والنعمان والفضل، فالعباس يشير إلى معنى العبوس، والحارث إلى الحراثة، والنعمان إلى الدم لأن النعمان هو الدم وهكذا. فقولك: (جاء عباس) يشير إلى العلم لا إلى معناه، وأما قولك: (جاء العباس) فإنه يشير إلى معنى العبوس، كأنك قلت: جاء الذي يعبس كثيرًا. وقولك: (أقبل حسن) لا تشير فيه إلى معنى العلم، وأما إذا قلت (أقبل الحسن) فإنك تشير إلى معنى العلم وهو الحُسن، وقولك: (جاء نعمان) يشير إلى العلم دون معناه، وأما (جاء النعمان) فإن يشير إلى معناه وهو الدم.

وحاصله أنك إذا أردت بالمنقول من الصفة ونحوه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك كقولك: (الحارث) نظرًا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث. وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه. وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علمًا لم تدخل عليه الألف واللام، بل تقول: فضل وحارث ونعمان. فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما. (م).

وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث: الحارث، وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل: الفضل، وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان: النعمان. ففائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.

يقول ابن عقيل: ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذف والإثبات ينزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام وإن لم يلمح لم يؤت بهما.

وبعض الاعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمانِ ... فذكر ذا وحذفه سيانِ

المعنى: تدخل (أل) على بعض الأعلام للمح الأصل، أي الالتفات إلى المعنى الذي نقل عنه العلم مثل الفضل والحارث والنعمان. ويرى ابن مالك أن ذكر (أل) وحذفهما سيّان في المعنى. وقد رأينا اعتراض ابن عقيل عليه.

ملاحظة:

الباب كله سماعي عند النحاة يقتصر على ما ورد «فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها: المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع» [التصريح١/ ١٥٢، الأشموني ١/ ١٨٣].

والذي يبدو أنه جائز في كل علم منقول إذا أردت لمح أصله، فتقول فيمن اسمه (صفوان) إذا أردت أن اسمه مطابق لمعناه: (أقبل الصفوان) بمعنى: أقبل الصخر. وتقول فيمن اسمه (محمود) وقد حقق معنى اسمه وأردت أن تلمح إلى ذلك (أقبل المحمود) أي الذي يحمده الناس. فإذا أردت لمح أصل المعنى جاز ذلك في كل علم منقول، اللهم إلا إذا كان منقولاً عما لا يقبل (أل) كـ (يزيد ويشكر) فإنه لا يجوز أن تدخل (أل) عليه.وكذلك العلم المرتجل فإنه لا يجوز إدخال (أل) عليه لمحًا للأصل لأنه ليس له أصل فيلمح. (م).

العلم بالغلبة:

قد يغلب المعرّف بـ (أل) أو المعرَّف بالإضافة على بعض المسمَّين به فيصير علمًا له دون غيره، فإذا أطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره، وذلك كالمدينة فإنها في الأصل معرف (مدينة) وهي اسم جنس يطلق على كل مدينة من مدن الأرض، ثم اختصت بمدينة الرسول عليه الصلاة والسلام دون غيرها من المدن. ونحوه (الكتاب) فإن حقه الصدق على كل كتاب ولكن غلب على كتاب سيبويه. وكـ (الأعشى) فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ثم غلب على أعشى همدان. وكالجاحظ فإنه غلب على عمرو بن بحر دون غيره من الجَحَظة، و(الطبري) فإنه غلب على محمد بن جرير دون غيره من أهل طبرية، و(البخاري) فإنه غلب على محمد بن إسماعيل دون غيره وهكذا.

ومن المعرف بالإضافة نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود، فإنها غلبت على العبادلة دون غيرهم من إخوتهم. ونحو (ابن الناظم) فإنه أصبح علمًا على محمد بن محمد بن مالك النحوي دون غيره من أبناء نظمة الشعر. (م).

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو في الإضافة، فمن أمثلة حذفها عند النداء قولك: (يا جاحظ) في الجاحظ، ومن أمثلة حذفها عند الإضافة قولك: (هذا كتاب سيبويه) و(هذه مدينة رسول الله).

وقد تحذف في غيرهما شذوذًا، سمع من كلامهم (هذا عَيّوق طالعًا) والأصل العَيّوق، وهو اسم نجم.

وقد يصير علمًا بالغلبهْ مضاف او مصحوب أل كالعقبهْ

وحذفَ أل ذي إن تناد أو تضفْ أوجب وفي غيرهما قد تنحذفْ

المعنى: قد يصير الاسم علمًا بالغلبة سواء كان مضافًا أم مقترنًا بـ (أل) مثل العقبة وابن عمر. ويجب حذف (أل) في النداء أو الإضافة نحو (يا صعق) في الصعق، وهذه مدينة الرسول في (المدينة). وقد تحذف من غيرهما شذوذًا.

إعراب العلم:

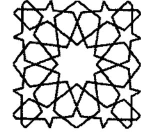
العلم المفرد يعرب كما يقتضيه الكلام من رفع أو نصب أو جر نحو (جاء محمدٌ، ورأيت محمدًا، ومررت بمحمدٍ).

والمركب الإضافي يعرب جزؤه الأول حسبما يقتضيه الكلام ويجر الجزء الثاني بالإضافة نحو (أقبل عبدُ الرحمن - صافحتُ عبدَ الرحمن - أثنيتُ على عبدِ الرحمن). والمركب المزجي يكون جزؤه الأول مبنيًّا على الفتح دائمًا إن لم يكن آخره ياء كمعديكرب فيبنى على السكون، وجزؤه الثاني إن لم يكن كلمة (ويه) يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية.

والمركب المزجي نحو (بعلبك) فنقول: (بعلبكُّ بلدةٌ طيبةُ الهواء - زرتُ بعلبكَّ - سافرتُ إلى بعلبكَّ). وإن كان جزؤه الثاني كلمة (ويه) يكن مبنيًّا على الكسر دائمًا وهو في محل رفع أو نصب أو جر كما يقتضيه مركزه في الجملة نحو (سيبويه). فنقول: (سيبويهِ إمامُ النحاة - رحم اللهُ سيبويهِ - قرأتُ كتابَ سيبويهِ).

والمركب الإسنادي يبقى على حاله فيحكى على لفظه في جميع الأحوال ويكون إعرابه تقديريًّا نحو (سُرَّ من رأى مدينةٌ أثريّة - زرتُ سُرَّ من رأى - مررتُ بسُرَّ من رأى).



 اسم الإشارة

اسم الإشارة: ما يدل على معين بواسطة إشارة حسية باليد ونحوها إن كان المشار إليه حاضرًا، أو إشارة معنوية إذا كان المشار إليه معنى أو ذاتًا غير حاضرة.

والأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة نحو (هذا الفتى أكبر من هذا). واستعماله في غير المشاهد وفي غير ما يدركه الحس مجاز، لتنزيله منزلة المحسوس المشاهد وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] ونحو (أعجبني هذا الرأي) فالجنة غير مشاهدة والرأي غير محسوس ولا مشاهد. (م).

ألفاظ الإشارة:

المفرد المذكر:

يشار إليه بـ (ذا). وتلحقه (ها) التنبيه في أوله فيكون للقريب نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣] فـ (ها) حرف تنبيه، و(ذا) اسم إشارة مبني على السكون مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

وتلحقه كاف الخطاب في آخره فيقال: (ذاك) نحو (ذاكَ طالبٌ مجتهدٌ)، فـ (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وقد تلحقه كاف الخطاب مع لام البعد فيقال: (ذلك) فيكون للبعيد نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ رَجْعٌۢ بَعِيدٌ﴾ [ق: ٣]. فـ (ذا) اسم إشارة مبني على

السكون في محل رفع مبتدأ، واللام لام البعد، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وذهب قسم من النحاة إلى أن للإشارة مرتبتين: القرب والبعد، فإن أرادوا القرب جاؤوا بـ (ذا) أو بـ (هذا)، وإن لم يريدوا القرب جاؤوا بالكاف وحدها فقالوا: (ذاك)، أو بالكاف واللام فقالوا: (ذلك)

وذهب أكثرهم إلى أن مراتب الإشارة ثلاث: قربى ووسطى وبعدى. فللقربى (ذا) وتلحقها (ها) التنبيه كثيرًا، وللوسطى (ذا) مع الكاف، أي (ذاك)، وللبعدى الكاف مع اللام، أي (ذلك).

وهذا ما نرجحه، وذلك لأمور منها: أن زيادة أحرف الكلمة توحي بزيادة التراخي، فـ (ذا) للقرب، و(ذاك) للمتوسط، و(ذلك) للبعد. ثم إن (ها) التنبيه قد تقترن بذي الكاف فيقال: (هذاك) كقول طرفة:

رأيت بني غبراء لاينكرونني ولا أهل هذاك الطراف الممدد

الغبراء: الأرض، وبنو غبراء: الفقراء، والطراف: الجلد، وأهل الطراف الممدد: البيت الرفيع الذي يدل على الثراء، أي: الأغنياء. والمعنى: الناس جميعًا يعرفونني، ولا ينكرون كرمي وشجاعتي.

ولا تلحق (ها) التنبيه ذا اللام فلا يقال: (هذلك)، مما يدل على أن (ذلك) للبعد، لأن التنبيه والبعد يتنافيان، ولا مانع من اقتران التنبيه بالمتوسط. (م).

ملاحظتان:

١ ـ يجاء بـ (ها) التنبيه في أوائل أسماء الإشارة لتنبيه المخاطب على حضور المشار إليه وقربه وللمبالغة في إيضاحه فيقال: (هذا أخي) و(هؤلاء أصدقاؤنا).

٢ ـ تلحق اسم الإشارة كاف تسمى كاف الخطاب، وفيها وجهان:

الوجه الأول: مطابقة الكاف للمخاطب إفرادًا وتثنية وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا فتقول: (ذلكَ ـ ذلكِ ـ ذلكما ـ ذلكم ـ ذلكنّ) نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِۗ﴾ [الإسراء: ٣٩]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف: ٣٧]، وقوله: ﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ٤٩]، وقوله: ﴿قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: ٣٢].

والوجه الثاني: إفراد الخطاب وتذكيره على كل حال فتقول: (ذلكَ) بفتح الكاف للمفرد والمثنى والجمع، للمذكر والمؤنث. وقد استعملها القرآن الكريم أيضًا فقال تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [البقرة: ٢١٩]. وقال مخاطبًا نساء النبي: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٠]. (م).

المفردة المؤنثة:

ويشار إلى المؤنث القريب بـ (ذي) و(ذهْ) بسكون الهاء، و(تي) و(تا) و(ذهِ) بكسر الهاء باختلاس وإشباع.

وتلحقها (ها) التنبيه كثيرًا فيقال: هذي وهذه وهاتي وهاتا. قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]. فـ (ها) حرف تنبيه، (ذهِ) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

ويشار إلى البعيد بـ (تلك) نحو قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ إِذٗا كَرَّةٌ خَاسِرَةٞ﴾ [النازعات: ١٢] فـ (تي) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام لام البعد، والكاف حرف خطاب، وقوله: ﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

وتكون للجمع أيضًا، تقول: (هذه جذوع منكسرة) و(تلك النوافذ محطّمة). (م).

بـذا لـمـفـرد مـذكـر أشـرْ   بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصرْ

المعنى: أشر للمفرد المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي ـ ذه ـ تي ـ تا).

المثنى المذكر والمؤنث:

يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ (ذان) وفي حالتي النصب والجر بـ (ذَين)، وإلى المثنى المؤنث بـ (تان) في الرفع، و(تين) في النصب والجر.

وتلحقهما (ها) التنبيه فيكونان للقريب نحو هذين وهاتين. قال تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] وقال: ﴿إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

وتلحقهما كاف الخطاب فيكونان للبعيد نحو ذانك وتانك. قال تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] ويقال: (تانِك الشجرتان مثمرتان). (م).

وذان تـان لـلـمـثـنـى الـمـرتـفـعْ   وفـي سـواه ذيـن تـيـن اذكـر تـطـعْ

المعنى: للمثنى في حالة رفعه (ذان) و (تان)، وفي سوى الرفع يقال فيهما (ذين) و (تين).

ويجوز تشديد النون في مثنى (ذا وتا) سواء أكان بالألف أم بالياء فتقول: (ذانِّ وذينِّ وتينِّ) وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ) كما قرأ ابن كثير (إحدى ابنَتَيَّ هاتينِّ) بتشديد النون فيهما.

الجمع المطلق:

يشار إلى الجمع ـ مذكرًا كان أو مؤنثًا ـ بـ (أولى). وفيها لغتان (المد)

أي (أولاء) وهي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن، و(القصر)، أي (أولى) وهي لغة بني تميم.

وتلحقها (ها) التنبيه فتكون للقرب نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [الإنسان: ٢٧].

وتلحقها الكاف فتكون للبعد نحو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وأكثر ما تستعمل للعاقل، وقد تستعمل لغيره قليلاً نحو قول جرير:

ذمَّ المنازل بعد منزلة اللوى   والعيش بعد أولئك الأيام

المعنى: ذمَّ كل موضع تنزل فيه بعد موضع منزلة اللوى الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذمَّ أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناء وغبطة.

ويراد به عند ذاك القلة، فإذا أريدت الكثرة جيء بهذه أو تلك. قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦] لقلتهن، ولم يقل (تلك)، ولو قيلت لكان صوابًا.

وبأولى أشر لجمع مطلقا   والمد أولى، ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفًا دون لام أو معهْ   واللام إن قدمت (ها) ممتنعهْ

المعنى: يشار إلى الجمع بـ (أولى) سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا، ولغة المد أولى من لغة القصر فيقال: (أولاء). وإذا كان المشار إليه بعيدًا فإنه يلحقها كاف الخطاب وحدها فيقال: (ذاك) أو الكاف واللام فيقال: (ذلك). وإذا تقدم حرف التنبيه الذي هو (ها) على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها فتقول: (هذاك) ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام فلا تقول: (هذالك).

الإشارة إلى المكان:

يشار إلى المكان بالظرفين (هنا) و (ثَمّ) ولا يشار بهما إلى غير المكان. أما أسماء الإشارة الأخرى - أعني (ذا) وما يتفرع منها - فيشار بها إلى المكان وغيره.

فالمكان إذا كان ظرفًا يشار إليه بـ (هنا) أو (ثَمَّ) ولا يشار بغيرهما، فيقال: (هنا أقام الجيش) ولا يقال: (هذا أقام الجيش). أما إذا لم يكن المكان ظرفًا فيشار إليه بالأسماء الأخرى نحو (هذا مكان طيب) فـ (هذا) مبتدأ وليس ظرفًا، فإذا قلت: (هنا مكان طيب) كان (هنا) ظرفًا.

فـ (هنا) للقريب، وقد تلحقها (ها) التنبيه فيقال: (ههنا). قال تعالى: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وقال: ﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ﴾ [الحاقة: ٣٥]، و(هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد، نظير ذا وذاك وذلك. قال تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١]، وقال: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤].

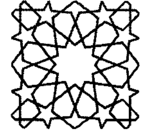
وقد يدخل على صيغتها بعض التغيير فتصير اسم إشارة للمكان البعيد فيقال: (هَنّا - هِنّا - هِنَّتْ)، فهذه كلها تفيد مع الظرفية الإشارة إلى المكان البعيد.

وأما (ثَمَّ) بفتح الثاء فإنها يشار بها إلى المكان البعيد. قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] أي هناك، وقال: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١] أي هناك في السماء، وقال: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وهو ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب خبر مقدم. (م).

وبهنا أو ههنا أشر إلى ... داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد أو بثَم فه أو هَنّا ... أو بهنالك انطقنْ أو هِنّا

المعنى: أشر إلى المكان القريب بـ (هنا) أو (ههنا). وعند الإشارة إلى المكان البعيد صلْ بـ (هنا) كاف الخطاب وقل: (هناك). وكذلك يمكن أن تجيء باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو (ثَمَّ) أو (هَنّا) أو (هِنّا) أو (هنالك).





المعرَّف بأل

المعرَّف بأل: اسم سبقته (أل) فأفادته التعريف، أي: صار معرفة بعد أن كان نكرة كالرجل والكتاب.

وقد ذهب الخليل إلى أن حرف التعريف هو (أل). وقال سيبويه هو اللام وحدها. فالهمزة عند الخليل همزة قطع، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن.

(أل) حرف تعريف أو اللام فقطْ فَنَمَطٌ عرّفت قل فيه النمطْ

المعنى: (أل) حرف تعريف عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه والهمزة للوصل اجتلبت للنطق بالساكن. فإذا أردت تعريف (نمط) [وهو نوع من البُسُط] فقل فيها: (النمط) بإدخال (أل) عليها.

أغراض التعريف بأل:

للتعريف بأل أغراض أهمها:

١ ـ تعيين واحد من أفراد الجنس كقولك: (أقبل الرجل) و(اشتريت الكتاب) ولا تقول ذلك إلا إذا كان المخاطب يعرف الرجل، إمّا أن يكون رآه أو جرى حديث عنه أو نحو ذلك ولا تقول ذلك ابتداء، فلا تقول لمخاطبك: (أقبل الرجل) وهو لا يعرفه ولم يجرِ له سابق ذكر.

وكذلك قولك: (اشتريت الكتاب) فإنه لا يجوز أن تقول ذلك لمخاطبك إذا كان لا يعرف شيئًا عن الكتاب ولم يجر له ذكر.

٢ ـ بيان الجنس كقولك: (الفهد أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد

بالفهد واحدًا بعينه من أفراد الجنس ولا الذئب، وإنما قصدت أن تقول: (هذا الجنس أسرع من هذا الجنس). وليس معناه أن كل فرد من أفراد الفهد أسرع من كل فرد من أفراد الذئب، بل ربما وجد من أفراد الذئب ما تفوق سرعته سرعة بعض أفراد الفهد. ونحوه (الرجل أقوى من المرأة).

٣ ـ استغراق كل أفراد الجنس وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فلا يشذ واحد من أفراد الجنس من هذا الضعف البشري.

٤ ـ الإشارة إلى واحد مما عُرفتْ حقيقته في الذهن من دون قصد إلى التعيين وهو نحو قولك: (اذهب إلى السوق واشتر لنا كذا وكذا) لمن لم يدخل المدينة إلا هذه المرة ولم يرَ سوقها من قبل. فأنت هنا لا تقصد سوقًا بعينه. وكقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] فإنه لا يقصد ذئبًا بعينه، بل واحدًا من أفراد الجنس مما استقر في الذهن معرفته.

٥ ـ الدلالة على الكمال كقولك: (هذا الرجل) و (هذا البطل) أي الكامل في هذا الوصف. وأنت تحس الفرق بين قولنا: (هذا الرجل) و(هذا رجل)، وقولنا: (هذا البطل) و(هذا بطل) ففي التعريف من الدلالة على الكمال ما ليس في التنكير.

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

أقسام (أل):

يقسم النحاة (أل) المعرّفة على قسمين: عهدية وجنسية.

أ ـ (أل) العهدية:

وهي تدخل على واحد من أفراد الجنس بعينه نحو (بعت الدار) و(اشتريت البستان) فأنت تقصد بالبستان بستانًا معينًا يعرفه المخاطب، وكذلك الدار.

ومعنى العهد: المعرفة، ومنه قولك: (عهدي بك أنك تركت كذا وكذا) أي معرفتي بك. وتقول: (عهدتك تفعل كذا) أي عرفتك.

وهي على ثلاثة أنواع:

١ ـ العهد الذكري: وهو أن يذكر الاسم نكرة، ويعاد ذكره مرة أخرى معرفة نحو (زارني رجلٌ فأكرمت الرجلَ) والمعنى أنك أكرمت الرجل الذي تقدم ذكره في العبارة. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦] أي الرسول الذي تقدم ذكره. بخلاف ما لو قلت: (زارني رجل فأكرمت رجلاً) فإن ذلك يفيد أنك أكرمت رجلاً غير الأول. ففائدتها التنبيه على أن الثاني هو الأول، إذ لو جيء به منكّرًا لتوهم أنه غيره.

٢ ـ العهد الذهني: وهو أن يتقدم لمصحوبها علم المخاطب به، وذلك كأن تقول لصاحبك: (اشتريت الحصان) فلا بد أن يكون للمخاطب علم بالحصان المقصود، إما أن يكون رآه أو سبق ذكره له. ومنه قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] فالغار معلوم، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] فالشجرة معلومة للمسلمين وإن لم يكن جرى لها ذكر في اللفظ.

٣ ـ العهد الحضوري: وهو أن يكون مصحوبها حاضرًا مشاهَدًا أو محسوسًا كأن تقول: (فاز هذا الغلام)، وكقولك: (اليوم نسافر) أي: اليوم الحاضر الذي نحن فيه. وتقول لشاتم رجل بحضرتك: (لا تشتم الرجل). (م).

ب ـ (أل) الجنسية:

وهي التي تدخل على الجنس، ولا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس كما في العهدية. فإن (أل) العهدية يراد بمصحوبها واحد بعينه من

أفراد الجنس كما ذكرنا، بخلاف (أل) هذه. فإذا قلت مثلاً: (الغزال أسرع من الذئب) فأنت لا تقصد به غزالاً واحدًا معينًا، وكذا إذا قلت: (الذئب مفترس) فأنت لا تريد واحدًا بعينه من أفراد الجنس، بل كأنك تقول: هذا الجنس من الحيوان مفترس. فـ (أل) هذه تعرّف الجنس بأسره وليست تعرّف واحدًا بعينه من أفراد الجنس.

وقسموا (أل) الجنسية على قسمين:

١ ـ أن تكون للاستغراق، وهي على قسمين:

الأولى: وهي التي تفيد استغراق جميع أفراد الجنس، أي: تشمل جميع أفراده، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي كل إنسان بلا استثناء، وقولنا: (خلق الله الإنسان من الطين) أي كل إنسان، وقولنا: (الماس أثمن من الحصاة) فإن كل ماسة أثمن من كل حصاة، فـ (أل) ههنا استغرقت جميع أفراد الجنس.

والثانية: وهي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزًا مبالغة في المدح والذم. فالمدح كقولك: (هو الرجل علمًا) أي الكامل في هذه الصفة، ومعناه أنه اجتمع فيه ما تفرق في الجنس من هذه الصفة. ونحوه (أنت الرجل شهامةً) أي اجتمع فيك ما تفرق في الجنس من صفة الشهامة، وتسمى (أل) الكمالية.

ومن الذم قولك: (هو اللئيم) أي اجتمع فيه من هذه الصفة ما تفرق في غيره.

٢ ـ أن تكون لتعريف الحقيقة، وهي التي لا تخلفها (كل) وذلك نحو قولنا: (خلق الله آدم من الطين) فليس المقصود أن الطين كله استغرق في خلق آدم، بل معناه أنه من هذا الجنس. وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ

شَيۡءٍ حَيٍّۚ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقة الماء، وليس المقصود استغراق الماء كله في خلق الأحياء. ونحوه قولنا: (الحصان أسرع من الثور) فهذا ليس على سبيل الاستغراق، بل ربما وجد ثور أسرع من حصان، ولكن هذه حقيقة عامة. (م).

فائدة:

إن المعرف بـ (أل) الجنسية يختلف عن اسم الجنس النكرة، وذلك أن المعرّف بـ (أل) يقصد به استحضار الجنس وهيئته المعلومة في الذهن، فإذا قلت (الأسد أجرأ من الثعلب) فكأنك قلت: الحيوان الذي من أمره كذا أو المشهور بكذا أجرأ من الحيوان الذي من أمره كذا أو المعروف بكذا.

ونحوه قولك (خلق الإنسان من الطين) فالطين ههنا جنس، وهو معرف بـ (أل)، أي من هذه المادة المعروفة التي من أمرها كذا. فإذا قلت (من طين) كان المعنى أنه خلقه من مادة هذا اسمها ولست تشير إلى استحضار صفاتها، وإنما يكون ذلك عرض غير مقصود.

فتعريف الجنس القصد منه استحضار ما عرف عن الجنس في الذهن، والتنكير ليس القصد منه ذلك.

فتعريف الجنس شبيه بعلَم الجنس الذي سبق أن ذكرناه في باب العلم. فقولك (الأسد مفترس) يراد به ما يراد بقولك (أسامة مفترس). فالفرق بين المعرّف بـ (أل) الجنسية واسم الجنس النكرة كالفرق بين أسامة وأسد.

وقد يشار بـ (أل) هذه إلى واحد غير معين من الجنس المعروف المعلوم كقولنا: (ادخل السوق) فإن هذا الجنس معلوم للمخاطب، غير أنه لا يراد واحد بعينه من هذا الجنس، فـ (أل) هذه جنسية في حقيقتها، لأنه لا يراد بمدخولها شيء بعينه، بل يراد به واحد من الجنس المعهود،

فالجنس المعهود معلوم وما دخلت عليه (أل) واحد غير معين من هذا الجنس. ونحوه قوله:

ولقد أمر على اللئيم يسبني   فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني

فالشاعر لا يريد لئيمًا بعينه بل يريد واحدًا غير معين من هذا الجنس المعلوم، فتعريف اللئيم ههنا يراد به الإشارة إلى استحضار خصائص هذا الجنس في الذهن، بخلاف قولك: (ولقد أمر على لئيم) فلا يراد ههنا الإشارة إلى خصائص الجنس واستحضارها في الذهن. (م).

٣ ـ (أل) الزائدة:

تعريفها: هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغير من تعريفها أو تنكيرها. فمثال دخولها على المعرفة (المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس). فالكلمات (المأمون) و(الرشيد) و(العباس) معارف بالعلمية قبل دخول (أل) عليها، فلما دخلت عليها لم تفدها تعريفًا جديدًا. ومثال دخولها على النكرة ما سمع من قولهم: (ادخلوا الأولَ فالأولَ) فكلمة (أول) نكرة لأنها حال ولم تخرجها (أل) عن التنكير.

وهي في زيادتها على قسمين: لازمة وغير لازمة.

أ ـ الزائدة اللازمة: وهي التي اقترنت باسم معرفة كبعض الأعلام منذ استعماله علمًا، فلم يوجد خاليًا منها منذ علميته، ولا تفارقه مطلقًا مثل اللات والعزّى واليسع والسموأل. وكزيادتها في الأسماء الموصولة كالذي والتي ونحوهما، وكلمة (الآن).

وقد تزاد لازمًا كاللاتِ   والآن والذين ثم اللاتِ

المعنى: تأتي (أل) زائدة وتكون زيادتها لازمة مثل اللاتِ والآن والذين واللاتِ.

ب ـ الزائدة غير اللازمة: كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة عن أصل للمح المعنى الأصلي.

وقد تزاد (أل) اضطرارًا على العلم نحو قول الشاعر:

ولقد جنيتك أكمؤًا وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

المعنى: لقد جنيت لك أفضل ما في الأرض من الكمأة، وقد نهيتك عن السيّء والرديء منها.

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطرًّا، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معرّفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.

ومنه الداخلة اضطرارًا على التمييز كقول رشيد بن شهاب اليشكري:

رأيتك لما أن عرفتَ وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

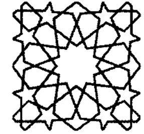
المعنى: لما رأيت يا قيس وجوهنا ـ أي: زعماءنا وأكابرنا ـ تسليت عن صديقك عمرو الذي قتلناه وطبت نفسًا.

والأصل: طبت نفسًا، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، فزاد الشاعر (أل) اضطرارًا.

ولاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفسَ يا قيس السري

المعنى: تدخل (أل) زائدة اضطرارًا على العلم مثل (بنات الأوبر) وعلى التمييز مثل (طبت النفس يا قيس السري). [السري: الشريف].





الاسم الموصول

الموصول في الأصل اسم مفعول من (وصل الشيء بغيره) إذا جعله من تمامه. وسميت الأسماء الموصولة بذلك لأنها توصل بكلام بعدها هو من تمام معناها، وذلك أن الأسماء الموصولة أسماء ناقصة الدلالة لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة. فإذا قلت (جاء الذي) أو (رأيت التي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود وذلك كأن تقول: (جاء الذي ألقى الخطبة) أو (رأيت التي فازت في مسابقة الشعر). ومن ذلك يتبين أن الأسماء الموصولة معناها: الأسماء الموصولة بصلة. (م).

أغراض التعريف بالاسم الموصول:

للتعريف بالاسم الموصول أغراض أهمها:

١ ـ عدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك: (الذي كان معنا أمس رجل عالم) فالمخاطب لا يعرف من أحوال هذا الشخص إلا أنه كان معه أمس.

٢ ـ الإبهام، وذلك إذا كنت تريد إبهام الذات أو الشيء عن السامعين فتذكره لمخاطبك بصلة يعرفها هو ولا يعرفها الآخرون فتقول له: (إن الذي كان معنا أمس سافر) أو (الذي كلمك في شأن فلان حضر).

٣ ـ استهجان التصريح باسمه فيؤتى بالذي ونحوه موصولاً بما صدر منه من فعل أو قول وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ

ءَاذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾ [الأحزاب: ٦٩] أي آدر، فلم يذكر ذلك، وكقولك: (لقد فعل فلان ما فعل) فلم يذكر الفعلة استهجانًا لها.

٤ ـ التعظيم، وذلك بأن تذكره بصلته المعظمة كقوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾ [طه: ٤].

٥ ـ التحقير، كقولك: (هذا الذي شتم أباه) و(هذا الذي أهنته) ومثله قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٣].

٦ ـ التفخيم، كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] وقوله: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

٧ ـ الاختصار، كقوله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦٩] إذ لو عدد القائلين بذلك لطال.

وغير ذلك من الأغراض. (م).

الموصول الحرفي:

وهي خمسة أحرف:

١ ـ (أنْ) المصدرية: وتوصل بالفعل المنصرف سواء كان ماضيًا نحو (عجبت من أنْ قال محمد) أم مضارعًا نحو (يسرني أن يذهب زيد معك) وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أم أمرًا نحو (أشرت إليه بأن اذهبْ معهم).

فإن وقع بعدها فعل غير متصرف فهي مخففة من الثقيلة، أي مخففة من (أنَّ) المشددة نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

٢ ـ أَنَّ: وتوصل باسمها وخبرها، وتكون معهما في تأويل مصدر له محل من الإعراب نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] أي: برؤيته، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي:

إنزالنا، وقولك: (يسعدني أنَّك ناجح)، وقولك: (عرفت أنَّك ناجح) وقولك: (سررت من أنَّك ناجح) أي: نجاحك.

٣ـ كي: توصل بالفعل المضارع فقط نحو (اعملْ لكي تكسبَ) أي للكسب.

٤ ـ لو: توصل بالفعل الماضي نحو (وددتُ لو ذهبتَ معي)، وبالمضارع نحو (وددت لو تذهب معي) أي: ذهابك، وقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] أي: يود أحدهم التعمير.

٥ ـ ما: وتكون مصدرية ظرفية نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيًّا، ومصدرية غير ظرفية نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] أي: بنسيانهم يوم الحساب.

الأسماء الموصولة:

يقسم النحاة الأسماء الموصولة على قسمين: مختص ومشترك.

فالمختص: ما استعمل لشيء واحد لا يتجاوزه إلى غيره وهو (الذي والتي) وما تفرع عنهما. فـ (الذي) للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة. . . وهكذا.

والمشترك: هو ما كان لعدة معان بلفظ واحد كـ (مَن وما وأي). فـ (مَن) مثلاً تستعمل للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، فتقول: حضر من فاز، ومن فازا، ومن فازوا، ومن فازت، ومن فازتا، ومن فزْنَ. فلفظ (من) اشترك في عدة معان. (م).

ونعرض الآن لهذين القسمين:

الموصولات المختصة

الذي:

للمفرد المذكر سواء أكان عاقلاً أم غير عاقل. فمن العاقل قوله تعالى:

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧]. ومثال غير العاقل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]. وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر.

ويقول النحاة: إن (الذي) وأخواته مما فيه (أل) إنما وضع توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أنه لا يمكن أن تصف معرفة بالجملة وإنما تصف بالجملة النكرة فتقول: (رأيت رجلاً يضرب أخاه)، فإذا أردت أن تصف المعرفة بالجملة جئت بـ (الذي) فقلت: (رأيت الرجل الذي يضرب أخاه) فتوصلت بـ (الذي) إلى وصف الرجل بكونه يضرب أخاه، وذلك أن نعت المعرفة يكون بـ (أل) إذا كان اسمًا فتقول: (أقبل الرجل الكريم) فوصفت الرجل بالكريم وقد أدخلت (أل) عليه. ولما كان لا يمكن إدخال (أل) على الجمل جيء بـ (الذي) لتقوم مقام (أل). فكما أن (أل) تدخل على المفرد وتؤثر فيه التعريف تدخل (الذي) على الجملة. فهي أداة يتوصل بها إلى التعريف بالجملة.

على أن العامة لا يزالون عندنا يعرّفون الجملة بـ (أل) فيدخلونها عليها فيقولون (رأيت الرجل الهرب) و (اليعطي أحسن من اليأخذ) بمعنى: (رأيت الرجل الذي هرب) و(الذي يعطي أحسن من الذي يأخذ)، و(أل) ههنا موصولة.وأصل التعبير عربي قديم.

وكما أن (أل) تكون عهدية وجنسية تكون (الذي) كذلك. فهي للعهد في قولك (سافر الذي كان معنا أمس)، وهي للجنس في قولهم (الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم). (م).

التي:

للمفردة المؤنثة سواء كانت شخصًا عاقلاً أم غيره. فمثال العاقل قوله

تعالى: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وقوله: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوۡجِهَا﴾ [المجادلة: ١] وقولك: (أقبلت البنت التي ربحت الجائزة). ومثال غير العاقل قولك: (بعت البقرة التي اشتريتها)، وقوله تعالى: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾ [البقرة: ١٤٢]. وتستعمل أيضًا لجماعة غير العقلاء نحو (بعت الكتب التي اشتريتها). قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمًا﴾ [النساء: ٥]. وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر. (م).

فائدة:

يبدو أنها تستعمل للكثرة في غير العاقل، بخلاف (اللاتي) فإنها تستعمل للقلة. تقول (اشتريتُ الحقائب التي عرضتَها في المعرض) و(اشتريت الحقائب اللاتي عرضتهن في المعرض) فالحقائب التي عرضتها أكثر من الحقائب اللاتي عرضتهن. [م].

اللذان:

للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل. ويكون بحذف الياء من (الذي) والإتيان مكانها بالألف في حالة الرفع فتقول: (اللذان)، وبالياء في حالتي النصب والجر فتقول: (اللذين) كما في قوله تعالى: ﴿والذانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦] فـ (اللذان): مبتدأ مرفوع بالألف، وقوله: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾ [فصلت: ٢٩] فـ (اللذين) مفعول به ثان منصوب بالياء. ومن استعمالها لغير العاقل قولك: (العلم والمال هما اللذان يبنيان الأمم).

وإن شئت شددت النون في مثنى (الذي والتي). فإذا كانت التثنية بالألف فالتشديد عوض عن الياء المحذوفة فتقول (اللذانِّ) و(اللتانِّ)، وقد قرأ ابن كثير ﴿وَالَّذانِّ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ﴾. ويجوز التشديد أيضًا مع الياء ـ وهو

مذهب الكوفيين ـ فتقول: (اللذَينِّ)، وقد قرأ ابن كثير ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الَّذَيْنِّ﴾ بتشديد النون.

اللتان:

للمثنى المؤنث نحو (أقبلت البنتان اللتان ألقتا شعرًا في الحفل). وينطبق عليها ما قلناه في (اللذان).

موصول الاسماء: الذي،الأنثى: التي ... واليا إذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه أولِه العلامهْ ... والنون إن تشدد فلا ملامهْ
والنون من (ذين) و(تين) شددا ... أيضًا وتعويض بذاك قصدا

المعنى: الأسماء الموصولة تشمل (الذي) وهو للمفرد المذكر، و(التي) للمفردة المؤنثة، وإذا ثنيناهما حذفنا منهما الياء ويجيء بعد الحرف الذي أوليته الياء علامتا التثنية وهما الألف والنون رفعًا والياء والنون نصبًا وجرًّا. ويجوز تشديد النون في المثنى، وكذلك تشديد النون في (ذين) و (تين) اسمي الإشارة جائز أيضًا. وإن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء المحذوفة للتثنية في الاسم الموصول، والألف المحذوفة في اسم الإشارة.

الذين:

لجماعة الذكور ويختص بالعقلاء. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤] في حين أن مفرده وهو (الذي) يكون للعاقل وغيره. تقول (رأيت الرجل الذي زاركم) و (قرأت الكتاب الذي اشتريته منك).

وقد تستعمل (الذين) لما ينزل منزلة العقلاء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فنزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل. (م).

وهي بلفظ واحد في الرفع والنصب والجر في لغة جمهور العرب،

وهي مبنية على الفتح كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠].

وبعض العرب يقول: (الَّذون) في الرفع، و(الذين) في النصب والجر، وهم بنو هذيل. ومنه قوله:

نحن الَّذون صبحوا الصباحا يوم النُّخَيل غارة ملحاحا

المعنى: نحن الذين باغتنا عدونا في الصباح بغارة شديدة لا تنفك عنهم. النُّخَيل: اسم مكان. وملحاحا: طويلة الأمد.

الأُلى:

تستعمل للجمع مطلقًا عاقلاً كان أو غيره، مذكرًا أو مؤنثًا، غير أن استعماله لجماعة الإناث قليل. تقول: (رأيت الأُلى هربوا) و (رأيت الأُلى هربْنَ)، وتقول: (يفلح الألى يجتهدون) و(يفلح الألى يجتهدْنَ) و (اقرأ من الكتب الألى تنفع). ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

وتبلي الأُلى يستلئمون على الأُلى تراهنّ يوم الروع كالحِدَأ القُبْل

المعنى: لا يقوى أحد على صراع الخطوب، فها هي ذي تفني الأبطال الذين تقلدوا دروعهم وامتطوا خيلهم التي تطير بهم يوم الوغى كالحِدَأ في سرعتها وخفتها.

فـ (الألى يستلئمون) هم الفرسان وهم عقلاء، و(الألى تراهن) هن الخيل، فاستعملها مرة للعقلاء واستعملها مرة أخرى لغير العقلاء.

ومن استعمالها لجماعة الإناث قول مجنون ليلى:

محا حبُّها حبَّ الألى كنّ قبلها وحلت مكانًا لم يكن حلَّ من قبل

المعنى: أزال حبها حب النساء اللاتي كنّ قبلها، وحلت في مكان لم يكن حل فيه أحد من قبلها.

فاستعمل (الألى) لجماعة الأناث.

فـ (الذين) لجماعة الذكور العقلاء خاصة، و(الألى) عامة للذكور والإناث، العقلاء وغيرهم.

جمع (الذي): الألى الذين مطلقا   وبعضهم بالواو رفعًا نطقا

المعنى: تجمع (الذي) على (الألى) مطلقًا، أي عاقلاً كان أو غيره، وعلى (الذين) مطلقًا، أي رفعًا ونصبًا وجرًّا. وبعض العرب ـ وهم بنو هذيل ـ يقول (الَّذون) في الرفع، و(الذين) في النصب والجر.

اللاتي: (بحذف الياء وإثباتها)

وهي جمع (التي) وتكون للعاقل وغيره، بخلاف (الذين) فإنه مختص بالعقلاء خاصة أو ما نزل منزلتهم ـ كما ذكرنا ـ وذلك لشبهه بجمع المذكر السالم الذي هو مختص بالعقلاء أو ما نزل منزلتهم.

وأما (اللاتي) فإنه شبيه بلفظ جمع المؤنث السالم الذي يكون للعاقل وغيره فتقول: (طالبات وشجرات). قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣]، وقال: ﴿وَٱلۡقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِي لَا يَرۡجُونَ نِكَاحٗا﴾ [النور: ٦٠] وتقول: (اشتريت الكتب اللاتي كانت عند محمد). (م).

ويجوز حذف الياء فتقول (جاءني اللاتِ فعلْنَ). وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

اللائي: (بحذف الياء وإثباتها)

استعمل لجمع (التي) أيضًا فتقول: (عادت اللائي ذهبْنَ). ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، وقوله: ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾ [المجادلة: ٢]. واستعمال(اللائي) قليل بالنسبة إلى استعمال (اللاتي). وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

وقد وردت (اللائي) للذكور قليلاً بمعنى (الذين). قال رجل من بني سليم:

فما آباؤنا بأمنّ منه عليناِ اللاءِ قد مهدوا الحجورا

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

فالفرق بين (اللاتي) و (اللائي) أن (اللاتي) مختصة بالإناث، و(اللائي) قد ترد للذكور قليلاً.

باللاتِ واللاءِ: التي قد جمعا واللاءِ كالذين نزرًا وقعا

المعنى: تجمع (التي) على (اللاتِ) و(اللاءِ)، وقد وردت (اللاءِ) لجماعة الذكور بمعنى (الذين).

الموصول المشترك

ويسمى مشتركًا؛ لأنه يطلق بلفظ واحد على المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع.

مَن:

تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، المفرد والمثنى والمجموع، فتقول: (نجح من اجتهد، ومن اجتهدتْ، ومن اجتهدا، ومن اجتهدتا، ومن اجتهدوا، ومن اجتهدْنَ). وهي اسم موصول مبني على السكون.

ومن أمثلة استعمالها للمفرد قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمۡلُ بَعِيرٖ﴾ [يوسف: ٧٢]، ولجماعة الذكور قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَۚ﴾ [يونس: ٤٢]، وللمفردة المؤنثة قولك: (نظرتُ إلى من أحببتها فوجدتها جديرة بالحب)، ولجماعة الإناث قولك: (جيء بمن أُسرْنَ كلهن).

وتختص بالعاقل سواء كانت موصولة أم استفهامية أم شرطية أم غير

ذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، وقوله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢].

ولا تقع على غير العاقل إلا في مواضع:

أحدها: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥] عبر عن الأصنام بـ (من) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]. ومن ذلك قول عباس بن الأحنف:

بكيت على سرب القطا إذ مررن بي ... فقلت ومثلي بالبكاء جدير

أسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلي إلى من قد هويت أطير

المعنى: بكيت على سرب القطا اللواتي مررن بي وقلت لهن ـ والبكاء جدير بأمثالي ـ يا سرب القطا هل يعيرني أحد جناحه لأطير به إلى من أحببت.

فنداء سرب القطا بالهمزة هو الذي سوّغ استعمال (مَن) لغير العاقل.

الثاني: أن يجتمع غير العاقل مع العاقل في عموم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] فإن (من لا يخلق) عام في العاقل وغيره لشموله الآدميين والملائكة والأصنام، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١] فاجتمع غير العاقل مع العاقل في التسبيح وعبّر عن الجميع بـ (من). فمن في السماء يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم، ومن في الأرض يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب.

الثالث: أن يقترن غير العاقل مع العاقل في عموم فصل بـ (من) نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ

﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، وقولك: (الحيوانات كثيرة مختلفة، فمنها من ينطق بفصيح الكلام كالإنسان، ومنها من يغرد بأعذب الألحان كالبلبل، ومنها من يصيح بصوت منكر كالبومة).

ما:

وتقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل، فمن الأول قولك: (آكل ما تأكل) وقولك: (أعجبني ما قدمته لي). قال تعالى: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟﴾ [طه: ٦٩] فما في يمينه هي العصا، وما صنعوه هو أفاعيهم المتخيلة وهذا لغير العاقل.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] قالوا: أي الطيب منهن. وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٥ - ٧] أي وبانيها، وكذا ما بعده. وقوله: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣] أي معبودي.

و(ما) مثل (من) تقع على المفرد والمثنى والجمع نحو (أعجبني ما صنعته وما صنعتهما وما صنعتهنّ). وهي اسم موصول مبني على السكون.

فالفرق بين (ما) و (من)، أن (من) مختصة بالعقلاء ولا تنفرد لغير العقلاء إلا على سبيل تنزيله منزلة العاقل. وأما (ما) فهي تقع لذوات ما لا يعقل ولصفات العقلاء.

ومن هذا يظهر أن (ما) أوسع استعمالاً من (من) وأكثر إبهامًا منها. (م).

فائدة:

إن (الذي) أخص من (ما) و (مَن) لطبيعة اشتراكهما في أكثر من معنى، ومعنى (أخص) أنها أكثر تحديدًا ووضوحًا من ذينك، فهي على هذا أعرف منهما لتحديد معناها ووضوحه.

وكذا استعملها القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ [النساء: ٨١] فقال: ﴿غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ ثم قال: ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾ فجاء في أحد الموضعين بـ (الذي) والآخر بـ (ما) وذلك أن أحد الموضعين أعرف من الآخر، فالذي يقوله أعرف مما يبيتون؛ لأن الأول معلوم عند المخاطب متفق عليه، بخلاف ما يبيتون، فإنه مجهول عنده، إذ هو لا يدري ماذا يبيتون، فجاء للأخص المعلوم بـ (الذي) والآخر بـ (ما).

وقال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وقال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

فجاء في الآية الأولى بـ (الذي) والثانية بـ (ما)؛ لأن الأولى في حقوق النساء وواجباتهن، وهي معلومة، والثانية في المهر وهو غير محدد ولا معلوم، فجاء للمحدد المعلوم بـ (الذي) ولما هو عام بـ (ما).

وقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٧].

فقد قال في آية النحل: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وقال في آية العنكبوت: ﴿أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وكل منهما هو المناسب لموطنه.

وذلك أن قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ عامّ؛ لأن (من) شرطية وهي نكرة، فتشمل كل عامل، وفسره بقوله: ﴿مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ وهو نكرة، ثم نكّر العمل فقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا﴾ فجعله عامًّا أيضًا، ولذا جعل الجزاء عامًّا فجاء بـ (ما) وقال: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

وأما آية العنكبوت فقد جاءت بـ (الذين) لا بـ (من) وهو اسم موصول معرفة، ثم عرّف العمل الصالح فقال: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ولذا جعل الجزاء مخصصًا، فجاء بـ (الذي) فقال: ﴿أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فجاء للعام بـ (ما) وللخاص بـ (الذي).

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣ ـ ٣٥].

ألا ترى أنه لما قال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ فجاء به مخصصًا خصص الجزاء فقال: ﴿بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وهي نظير الآية السابقة، فاستعمل (ما) لما هو عام، و(الذي) لما هو خاص. (م).

أل:

ذهب الجمهور إلى أن (أل) الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصول. ويعنون بالصفة الصريحة اسم الفاعل واسم المفعول، وقيل الصفة المشبهة أيضًا، وذلك نحو قولك (القادم خالد) أي الذي قدم خالد، وقولك (المضروب أحمد) أي الذي ضُرب أحمد، وقولك (الحسن الوجه).

وصفة صريحة صلة (أل) وكونها بمعرب الأفعال قَلْ

المعنى: (أل) الموصولة لا توصل إلا بالصفة الصريحة وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وقلّ وصلها بالفعل المضارع.

فائدة:

استدل الجمهور على اسميتها بأمور أهمها:

١ ـ عود الضمير عليها في نحو (قد أفلح المتقي ربه) وهو أقوى ما يستندون إليه.

٢ ـ دخولها على الفعل في نحو قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته

وذهب الأخفش إلى أنها حرف. وهذا هو الراجح فيما نرى وذلك لما يأتي:

١ ـ أن الإعراب يتخطاها، ولو كانت اسمًا ما تخطاها الإعراب فتقول (مررت بالضاربِ) و(جاء الضاربُ) فالإعراب يكون على (ضارب) لا على (أل).

٢ ـ استدلالهم بعود الضمير على (أل) في نحو (قد أفلح المتقي ربه) استدلال باطل، وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على (أل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا (ما متقٍ ربه مضيّع) مما ليس فيه (أل)؟ فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف أو على المتقي نفسه، وكذا في الجملة السابقة.

ثم لماذا إذا قلنا: (ما المتقي ربه مضيّع) كان الضمير عائدًا على (أل)، وإذا حذفناها وقلنا: (ما متقٍ ربه مضيّع) عاد على غير (أل)؟

ونحوه قولنا: (ما المطيع خالقه خاسر) و (ما مطيعٌ خالقه خاسر) فالضمير في الجملة الأولى يعود على ما يعود عليه في الجملة الثانية وليس فيها (أل).

فـ (أل) حرف تعريف وليست اسمًا موصولاً.

نعم إن (أل) الداخلة على الفعل أو الجمل الاسمية نحو (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) هي اسم موصول بمعنى (الذي) وليست حرفًا، ولا داعي لجعل الداخلة على الفعل هي الداخلة على الاسم نفسها، بل هما أداتان مختلفتان. (م).

وما زلنا في لهجاتنا نستعمل (أل) الداخلة على الفعل المضارع اسمًا

موصولاً فنقول: (اليعطي أحسن من الياخذ) أي: الذي يعطي أحسن من الذي يأخذ، وكذلك الداخلة على الظرف نحو (أخرج كل المعك) أي: كل الذي معك.

ذو الطائية:

لغة طيّء استعمال (ذو) موصولة، وتكون للعاقل ولغيره. وأشهر لغاتهم فيها أن تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا ومثنى ومجموعًا فتقول: (نجح ذو اجتهد، وذو اجتهدتْ، وذو اجتهدا، وذو اجتهدتا، وذو اجتهدوا، وذو اجتهدْنَ). وسمع من كلام بعضهم: (لا وذو في السماء عرشه).

فمن استعمالها في المفرد المذكر العاقل قول قَوّال الطائي:

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيًا ... هلمّ فإن المشرفيّ الفرائضُ

المعنى: أبلغ هذا الرجل الذي جاء واليًا للصدقات: أقبلْ وتعالَ، فإن الذي تُعطى بدلاً من الفرائض السيف. أي أن الشاعر يتهكم بالساعي الذي جاءهم يطلب الذي عليهم أداؤه من زكاة أموالهم، وكان قومه قد امتنعوا عن أداء حق الله في أموالهم.

يريد: فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيًا.

ومن استعمالها في المفرد غير العاقل قول سنان الطائي:

فإن الماء ماء أبي وجدي ... وبئري ذو حفرت وذو طويتُ

المعنى: لا حق لكم في ورود هذا الماء؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل، وكان خاصًا بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيتها بالحجارة، فأنا أحق الناس بورودها.

يريد: وبئري التي حفرتها والتي طويتها.

ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: (جاءني ذاتُ قامت) وفي جمع المؤنث: (جاءني ذواتُ قمنَ).

ومن وما وأل تساوي ما ذكرْ وهكذا ذو عند طيّءٍ شُهِرْ

المعنى: إن كل واحد من هذه الأسماء (من وما وأل) يساوي ما سبق ذكره في الاستعمال، أي أن كل واحد منها يصلح لكل ما صلحت له الأسماء السابقة مع عدم تغير لفظه. وكذلك (ذو) تأتي بمعنى (الذي) عند قبيلة طيّء.

وكالتي أيضًا لديهم ذاتُ وموضع اللاتي أتى ذواتُ

المعنى: يستعملون (ذات) بمعنى (التي) أي للتأنيث، ويجمعونها على (ذوات) بمعنى (اللاتي).

ذا:

تستعمل موصولة، وتكون مثل (ما) في أنها تستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا فنقول: (من ذا عندك؟) و (ماذا عندك؟).

وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين نحو (من ذا جاءك؟ من ذا قابلت؟) و(ماذا فعلت؟). فـ (مَن) اسم استفهام وهو مبتدأ، و(ذا) موصولة بمعنى (الذي) وهو خبر (مَن)، و(جاءك) صلة الموصول، والتقدير (من الذي جاءك؟).

وفي الجملة الأخرى (ما) مبتدأ، و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذي) وهو خبر (ما)، و(فعلت) صلته، والتقدير: ما الذي فعلته؟

والشرط الآخر لاستعمالها موصولة ألّا تكون ملغاة، بمعنى ألّا تجعل (ما) مع (ذا)، أو (مَن) مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام نحو (ماذا أنفقت؟)

و (من ذا قابلتَ؟) فـ (ما) مبتدأ، و(ذا) خبره، و(أنفقت) صلته. وإذا كانت ملغاة فـ (ماذا) مفعول به مقدم. ومثلها الجملة الثانية.

وإذن فقد تقع (ذا) في تركيب تحتمل أن تكون فيه موصولة وما قبلها استفهامًا، وأن تكون مع (مَن) أو (ما) كلمة واحدة للاستفهام نحو ما مر بنا من قولنا (من ذا قابلت؟) و (ماذا أنفقت؟)، إذ يجوز أن يكون معنى العبارة الأولى (مَن قابلت؟) أو (مَن الذي قابلته؟)، وأن يكون معنى العبارة الثانية (ما أنفقت؟) أو (ما الذي أنفقته؟).

ويظهر أثر ذلك في التابع، فإن جعلت (ذا) مع (مَن) أو (ما) كلمة واحدة للاستفهام قلت: (ماذا أنفقت؟ أدرهمًا أم دينارًا؟) و(من ذا قابلت؟ أزهيرًا أم عامرًا؟) بالنصب. وإن جعلت (ما) أو (مَن) للاستفهام، و(ذا) موصولة قلت: (ماذا أنفقت؟ أدرهمٌ أم دينارٌ؟) و(من ذا قابلت؟ أزهيرٌ أم عامرٌ) بالرفع.

فالنصب على أن (ماذا) و(من ذا) كلها اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدم لأنفقت وقابلت، و(درهمًا وزهيرًا) منصوبان على البدلية من محل (ماذا) و(من ذا) الاستفهاميتين.

والرفع على أن (ما) و(من) وحدهما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و(ذا) اسم موصول في محل رفع خبر، و(درهم وزهير) مرفوعان على البدلية من (ما) و(من) الاستفهاميتين، والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير (ماذا أنفقته؟ ومن ذا قابلته؟) أي: ما الذي أنفقته؟ ومن الذي قابلته؟

ومنه قول لبيد:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحبٌ فيقضى؟ أم ضلالٌ وباطل

المعنى: اسألوا هذا الحريص على الدنيا عن هذا الذي هو فيه، أهو نذر نذره على نفسه فرأى أنه لا بد من فعله أم هو ضلال وباطل من أمره؟

أي: ما الذي يحاول، فـ (ما) مبتدأ، بدليل إبداله المرفوع (نحبٌ) منها، و(ذا) اسم موصول خبر، ولو كانت (ماذا) اسمًا واحدًا لكانت مفعولاً مقدّمًا للفعل (يحاول) ولأبدل منها بالنصب.

ومثل (ما): (ذا) بعد (ما) استفهام أو (مَن) إذا لم تُلغَ في الكلام

المعنى: تشبه (ذا): (ما) الموصولة في أنها صالحة لجميع الأنواع مع عدم تغير لفظها بشرط وقوعها بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين، بشرط عدم إلغائها في الكلام وذلك بأن تكون ذات جزأين.

أي:

وهي مثل (ما) في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا نحو (يعجبني أيٌّ هو قائم) و (أيٌّ هي قائمة) و (أيٌّ هما قائمان) و (أيٌّ هما قائمتان) و (أيٌّ هم قائمون) و (أيٌّ هن قائمات).

وهي مبهمة ويتعين معناها بالمضاف إليه، فقد تستعمل للعاقل وغيره. فمن استعمالها للعاقل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. ومن استعمالها لغير العاقل قولك: (كل من الطعام أيًّا هو طيب).

والأسماء الموصولة كلها مبنية إلا أيًّا هذه فهي تبنى في حالة واحدة وتعرب في غيرها.

فتبنى إذا أضيفت وكانت صلتها جملة اسمية، صدرها ـ وهو المبتدأ ـ ضمير محذوف نحو (يعجبني أيُّهم مغامر) و (سأعرف أيُّهم مغامر) و(سأتحدث عن أيُّهم مغامر). والأصل في كل ذلك: أيُّهم هو مغامر.

ولها أربع حالات:

أ ـ أن تضاف ويذكر صدر صلتها (أي: صلتها جملة اسمية، وصدرها ـ وهو المبتدأ ـ مذكور) نحو (سيزورني أيُّهم هو أفضل ـ سأصافح أيَّهم هو أفضل ـ سأسلم على أيِّهم هو أفضل).

ب ـ أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها (أي صلتها جملة اسمية، وصدرها ـ وهو المبتدأ ـ مذكور) نحو (سيفوز أيٌّ هو مجتهد ـ سنكرم أيًّا هو مخلص ـ سنحتفي بأيٍّ هو فائز).

ج ـ أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها (أي صلتها جملة اسمية، وصدرها ـ وهو المبتدأ ـ غير مذكور) نحو (يعجبني أيٌّ قائم ـ رأيت أيًّا قائم ـ سلمت على أيٍّ قائم).

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الظاهرة.

د ـ أن تضاف ويحذف صدر الصلة نحو (يعجبني أيُّهم قائم). وفي هذه الحالة تبنى على الضم فتقول: (سيتفوق أيُّهم أفضل ـ رأيت أيُّهم أفضل ـ مررت بأيُّهم أفضل). ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، وقول غسان بن وعلة:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضلُ

المعنى: إذا صادفت هذه القبيلة فسلم على الذي هو أفضل، أي على أفضلها.

وفي الألفية:

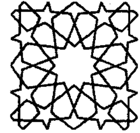
أي كـ (ما) وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف

المعنى: تعرب (أي) مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميرًا محذوفًا، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه: أنها إذا أضيفت وحذف صدر الصلة لا تُعرب بل تُبنى.

وبعض العرب أعرب (أيًّا) مطلقًا، أي وإن أضيفت وحذف صدر صلتها فيقول: (يعجبني أيُّهم قائم - رأيت أيَّهم قائم - مررت بأيِّهم قائم). وقد قرئ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ﴾ بالنصب.

وبعضهم أعرب مطلقًا





صلة الموصول

يحتاج الاسم الموصول إلى صلة وعائد.

فالصلة: هي الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول فتتمّم معناه، وتسمى (صلة الموصول) مثل (جاء الذي أكرمته)، لأن الموصولات كلها ـ حرفية كانت أم اسمية ـ غامضة المعنى، فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها وغموضها وهو ما يسمى (الصلة). ولا محل لها من الإعراب.

والعائد: ضمير يعود إلى الاسم الموصول ويربطه بالصلة. فإن قلت: (تعلّمْ ما تنتفع به) فالعائد الهاء، لأنها تعود إلى (ما). وإن قلت: (تعلّمْ ما ينفعك) فالعائد الضمير المستتر في (ينفع) العائد إلى (ما).

ويشترط في الضمير العائد إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقًا له إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا. تقول: (أكرمتُ الذي كتب ـ التي كتبت ـ اللذَين كتبا ـ اللتين كتبتا ـ الذين كتبوا ـ اللاتي كتبْنَ).

أما الضمير العائد إلى الموصول المشترك فلك فيه وجهان:

الوجه الأول: مراعاة لفظ الموصول، فتفرده وتذّكره مع الجميع، وهو الأكثر، فتقول: (شقي من أسرف) و (اشتريت ما باعه خالد) للجميع. أي أن الضمير يكون مفردًا مذكرًا في الحالات كلها مراعاة للفظ (مَن) و (ما) ولو كان المراد المفردة المؤنثة أو المثنى أو الجمع بنوعيهما.

والوجه الثاني: مراعاة معناه فيطابقه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، وهو كثير، فتقول: (شقي من أسرف ـ من أسرفتْ ـ من أسرفا ـ من

أسرفَتا ـ من أسرفوا ـ من أسرفْنَ). وتقول: (اشتريت ما باعه خالد ـ وما باعها ـ وما باعهما ـ وما باعهنَّ).

وإن عاد ضميران جاز في الأول مراعاة اللفظ وفي الآخر مراعاة المعنى. وهو كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فقد أعاد الضمير في (يقول) على لفظ (مَن) مفردًا مذكّرًا، ثم أعاد عليه الضمير في قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ جمعًا. فالمقصود بـ (مَن) في الآية الجمع، لكن حمل الكلام على لفظه في الأول، ثم حمل على معناه فيما بعد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣١] فقد أعاد الضمير أولاً على لفظ (مَن) وهو الإفراد والتذكير فقال: ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾، ثم أعاده على معناه وهو الإفراد والتأنيث فقال: ﴿وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾.

غير أنّه يجب مراعاة المعنى إذا حصل لبس بمراعاة اللفظ، فلا تقول: (أعطِ من سألك) إذا كان السائل أنثى، بل تقول: (أعطِ من سألتك) لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

وتقول: (لقيت من أحبها) إذا كان المحبوب أنثى، ولا تقول: (من أحبه) إلا إذا كان هناك قرينة فإنه يجوز عند ذاك مراعاة اللفظ كأن تقول: (لقيت من أحبه فأكرمتها)، إلا إذا قصد التعمية فإنه يجوز.

فائدة:

ـ جملة الصلة قد يكون معناها معهودًا، أي معلومة للمخاطب وذلك نحو (قدم الذي أكرم خالدًا) ولا تقول ذلك إلا إذا كان المخاطب يعلم أن هناك شخصًا أكرم خالدًا. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فالصلة معهودة

للمخاطب معلومة عنده، والمخاطب هو الرسول عليه الصلاة والسلام. ولا تقول (جاءني الذي فاز) إلا لمن عرف فوزه وجهل مجيئه. ولا تقول: (أقبل الذي أبوه مسافر) إلا لمن عرف سفره وجهل إقباله. فيكون الاسم الموصول ههنا كـ (أل) العهدية التي تعرّف المفردات.

وقد يراد به الجنس فلا تكون صلته معهودة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [النساء: ١٥] فليس المقصود بذلك نساء معلومات بل المقصود الجنس، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾ [النساء: ١٧] فيكون هنا الاسم الموصول كـ (أل) الجنسية، إلا أن (أل) تدخل على المفردات، وهذا يدخل على الجمل.

وقد يراد تعظيم الموصول فتبهم صلته فلا تكون معهودة ولا تفيد الجنس نحو قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلۡيَمِّ مَا غَشِيَهُمۡ﴾ [طه: ٧٨]، وقوله: ﴿فَأَوۡحَىٰٓ إِلَىٰ عَبۡدِهِۦ مَآ أَوۡحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

وقد يراد تحقيره نحو (لقد فعل ما فعل) وقوله تعالى: ﴿وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩].

فتبين من هذا أن الاسم الموصول شبيه بـ (أل) المعرّفة، فقد يكون للعهد وقد يكون للجنس، غير أن (أل) تدخل على المفردات، والاسم الموصول يدخل على الجمل، ولا يمكن التعريف بالجملة إلا عن طريق الاسم الموصول. (م).

وكلها يلزم بعده صلهْ على ضمير لائق مشتملهْ

المعنى: جميع الموصولات تحتاج بعدها إلى صلة، وهذه الصلة لا بد أن تشتمل على ضمير مطابق للاسم الموصول.

شروط جملة الصلة:

١ ـ يشترط في جملة الصلة أن تكون خبرية لا إنشائية كقولك: (اقرأْ الكتاب الذي يفيدك)، ولا يجوز أن تقول: (اقرأْ الكتاب الذي حافظْ عليه)، لأن جملة (حافظْ عليه) إنشائية وليست خبرية لأنها أمر. كما لا يجوز أن تقول: (جاءني الذي ليته قائم) لأن جملة (ليته قائم) إنشائية وليست خبرية لأنها تمنٍّ. ولا يجوز (مات الذي غفر الله له) لأنه دعاء.

ويشترط في هذه الجملة الخبرية أن تكون مشتملة على ضمير بارز أو مستتر يعود إلى الاسم الموصول. ويسمى هذا الضمير (عائدًا) لعودته على الموصول. فمثال الضمير البارز (لا تعاشر الذين يحسّنون لك المنكر) فالعائد هو واو الجماعة. ومثال الضمير المستتر (صاحبْ من يدلّك على الخير) فالعائد هو الضمير المستتر في الفعل (يدلّ).

٢ ـ أن تكون خالية من معنى التعجب، فلا تقول: (جاءني الذي ما أحسنه).

٣ ـ أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا تقول: (جاءني الذي لكنه قائم) فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى نحو (ما قعد زيد لكنه قائم)، أي أن (لكن) لا يتحقق الغرض منها ـ وهو الاستدراك ـ إلا بكلام مفيد سابق عليها.

صلة الموصول عندما تكون شبه جملة:

يشترط في وقوع الظرف والجار والمجرور صلة أن يكونا تامّين، أي يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل إبهام الموصول وتوضّح معناه من غير حاجة لذكر متعلقهما نحو (أخذت القلم الذي عندك) و(قطفت بعض الأزهار التي في الحديقة)، فكل من الظرف (عند) والجار والمجرور (في

الحديقة) تام. قال تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فإن لم يكونا تامّين لم يجز الوصل بهما. فلا تقول: (جاء الذي بك) ولا (جاء الذي اليوم) لعدم الفائدة.

وجملة أو شبهها الذي وُصِلْ   به كـ (من عندي الذي ابنه كُفِل)

المعنى: الذي يكون صلة إما الجملة أو شبهها مثل (من عندي الذي ابنه كفل).

حذف العائد:

لا بد لكل اسم موصول من صلة تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو ما يعرف بالعائد.

والعائد يجوز حذفه في الصلة بشرط أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة. وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير ـ غير ذلك الضمير المحذوف ـ صالح لعوده على الموصول.

وهو إما أن يكون في حالة الرفع أو النصب أو الجر:

١ ـ العائد المرفوع:

مثاله: جاء الذي هو أبوه مسافر.

حكمه:

لا يجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

والعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

أ ـ أن يكون مبتدأً.

ب ـ أن يكون خبره مفردًا، لأن الخبر المفرد لا يصلح أن يكون صلة

بعد حذف المبتدأ نحو (نسعد بلقاء طلابنا الذين هم شباب المستقبل) فيجوز حذف العائد (هم)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقوله: (إله) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: هو إله، فصح حذف العائد في المثال والآية لأنه مبتدأ وخبره مفرد. ونحوه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] على تقدير: هو أشد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه، فتقول: (أقبل اللذان نجحا) ولا يجوز حذف الألف لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة اسمية أو فعلية لم يحذف لصلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة نحو (حضر الذي هو أخوه فائز) و(أقبل الذي هو يثابر على التعلم) إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائدًا.

ولا يكثر حذف العائد إلا إذا طالت الصلة [أي: ليست جملة الصلة مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات كالمفعول به والجار والمجرور والمضاف إليه وغير ذلك] ففي نحو (جاء الذي هو ضاربٌ زيدًا) يحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به فتقول: (جاء الذي ضاربٌ زيدًا)، وفي نحو (نزل المطر الذي هو مصدرُ مياه الأنهار) تحذف العائد فتقول: (نزل المطر الذي مصدرُ مياه الأنهار).

فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، بمعنى أن الأساليب العالية لا تجنح كثيرًا إلى حذف العائد المرفوع، فإن جنحت إليه اختارت ـ في الغالب ـ طويل الصلة.

وأجازه الكوفيون قياسًا. فتقول على مذهبهم: (جاء الذي قائمٌ) بتقدير (جاء الذي هو قائم). ومنه قراءة من قرأ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى

﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، والتقدير(هو أحسنُ). وهي قراءة شاذة قرأ بها الحسن البصري والأعمش وغيرهما.

ويحذف صدر الصلة مع (أي) وإن لم تطل الصلة نحو (يعجبني أيُّهم قائم)؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظًا أو تقديرًا، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

.... وفي ذا الحذف (أيًّا) غير (أيٍّ) يقتفي

إن يستطل وصل ....

المعنى: غير (أي) من الموصولات يقتفي ويتبع (أيًّا) في حذف صدر الصلة إذا كانت الصلة طويلة وصدر الصلة هو العائد المرفوع.

.... وإن لم يستطل فالحذف نزر ....

المعنى: وإن لم تطل الصلة فالحذف قليل.

وتلخيص ما سبق أنه لا يحذف صدر الصلة مع (أي) ولا مع غيرها من الموصولات متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة.

.... وأبوا أن يختزلْ

إن صلح الباقي لوصل مكملِ ....

المعنى: لا يجوز حذف صدر الصلة إذا كان ما بعده صالحًا لأن يكون صلة.

٢ ـ العائد المنصوب:

إذا كان الضمير العائد على الاسم الموصول منصوبًا فيشترط في جواز حذفه ما يأتي:

أ ـ أن يكون ضميرًا متصلاً.

ب ـ أن يكون ناصبه فعلاً تامًّا أو وصفًا.

فتقول: (ركبتُ القطار الذي ركبتَ) أي: ركبته، و(قرأتُ الصحيفة التي قرأتَ) أي: قرأتها. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] التقدير: خلقته، وقوله: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١] التقدير: عملَتْه.

وأما الوصف فقولك: (اشكر الله على ما هو معطيك) أي: معطيكه. ومنه قول الشاعر:

ما الله موليك فضلٌ فاحمدَنْه به فما لذي غيره نفع ولا ضرر

المعنى: إن ما ينعم الله به عليك إنما هو فضل منه يحتّم عليك حمده، وليس لأحد غيره قدرة على النفع والضرر.

تقديره: ما الله موليكه فضل، فحذفت الهاء.

وظاهر كلام ابن مالك أن الحذف كثير في الفعل والوصف، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل.

.... والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل إن انتصبْ بفعل او وصف كمن نرجو يهبْ

المعنى: العائد المنصوب يكثر حذفه إذا كان متصلاً منصوبًا بفعل تام أو وصف مثل (من نرجو يهب).

ويمتنع الحذف في الحالات الآتية:

أ - إذا كان الضمير المنصوب منفصلاً نحو (جاء الذي إياه أحببت) فلا يجوز حذف (إياه)، لأنه ضمير منفصل، وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوّت لما قصد به من التخصيص.

ب - إذا كان الضمير المنصوب متصلاً منصوبًا بغير فعل أو وصف

ـ وهو الحرف ـ نحو (جاء الذي إنه منطلق) و (اشتد الحر الذي كأنه اللهب)، فلا يجوز حذف العائد وهو الهاء، لأن اسم (إنّ) و (كأنّ) المشددتين لا يحذف إلا شذوذًا.

ج ـ إذا كان العائد ضميرًا منصوبًا متصلاً بفعل ناقص نحو (جاء الذي كانه زيد) و(قابلت الذي كانه محمود) فالهاء ضمير نصب لأنه خبر (كان) مقدم، فلا يجوز حذفه.

٣ ـ العائد المجرور:

العائد المجرور نوعان: مجرور بالإضافة وبحرف الجر.

أ ـ المجرور بالإضافة:

شرط جواز حذفه أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل متعدٍّ إلى مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال، ولا بدّ أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب (اسم الفاعل) نحو (جاء الذي أنا ضاربه الآن أو غدًا) فتقول: (جاء الذي أنا ضارب) بحذف الهاء. ونحوه (يفرح الذي أنا مكرمٌ الآن أو غدًا) أي: مكرمه. ومثله (يرضيني ما أنا معطىً الآن أو غدًا) أي: مُعطاه.

وإذا كان العائد المضاف إليه مجرورًا بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يأتي:

أولاً ـ إذا كان المضاف غير وصف نحو (جاء الذي أنا غلامه) و (تألم الذي غاب أهله).

ثانيًا ـ إذا كان المضاف وصفًا للماضي نحو (جاء الذي أنا مكرمه أمس) و (أكملت بالأمس ما كنت بانيه).

كذاك حذف ما بوصف خفضا ... كـ(أنت قاض) بعد أمر من (قضى)

المعنى: العائد المجرور إذا كان مجرورًا بالإضافة لم يحذف إلا إذا

كان مجرورًا بإضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كقوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] التقدير: ما أنت قاضيه، فحذفت الهاء.

ثالثًا ـ إذا كان الوصف اسم مفعول من فعل متعدٍّ لواحد نحو (جاء الذي أنا مضروبه).

ب ـ المجرور بالحرف:

يذهب النحاة إلى أنه لا يحذف المجرور بالحرف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله لفظًا ومعنًى، واتفق العامل فيه مادة، فإذا حذف العائد حذف معه الحرف الذي يجره نحو (مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارّ به) فيجوز حذف الهاء فتقول: (مررتُ بالذي مررتَ، أو بالذي أنت مارّ). وتقول: (سلمتُ على الذي سلمتَ) أي: عليه. ونحوه (انتهيتُ إلى ما انتهيتَ) أي: إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه. وقال عنترة:

وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح

المعنى: لقد كنت تخفي حبك لسمراء مدة طويلة، فأظهر الآن ما كنت تكتمه من شوق إليها.

أي: أنت بائح به.

وإذا اختلف الحرف أو ما يتعلق به لم يجز الحذف، فلا يجوز الحذف من نحو (مررت بالذي غضبت عليه).

كذا الذي جر بـ(ما) الموصول جرْ كـ (مُرَّ بالذي مررت فهو برْ)

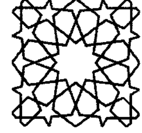
المعنى: العائد المجرور إذا كان مجرورًا بحرف فلا يحذف إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله نحو (مررتُ بالذي مررتَ) أي: به.

فائدة:

لا يشترط بعضهم وجوب تماثل حرفي الجر الداخلين على الموصول

والعائد ليجوز حذف العائد المجرور بالحرف، وإنما يكفي تعيّن الحرف وعدم اللبس لورود ذلك في الفصيح. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به، فقد حذف العائد مع حرف الجر ولم يدخل على الموصول مثله. وقال: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] أي: به، وقد اختلف الحرفان. [على طريق التفسير البياني ١/ ١٧٥].





المبتدأ والخبر

وهما ركنا الجملة الاسمية.

وتعريف المبتدأ: اسم مرفوع يقع في أول الجملة، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر نحو (الحقُّ منصورٌ).

وقد يكون المبتدأ اسمًا صريحًا نحو (اللهُ ربُّنا)، وقد يكون ضميرًا منفصلاً نحو (أنت مجتهد)، وقد يكون مصدرًا مؤولاً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صيامُكم خيرٌ لكم، وقوله: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي: عفوكم أقرب للتقوى، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] [التأويل: إنذارك وعدم إنذارك سواء، فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، و(سواء) قبله خبره].

وقد تدخل عليه العوامل الزائدة كـ (الباء ومن)، وشبه الزائدة كـ (رُبَّ). فمثال الباء (بحسبك درهم) فالباء: حرف جر زائد، و(حسبك): (حسب) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف مضاف إليه.

ومثال (من) قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] فـ (من): حرف جر زائد، و(خالق): مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومثال جره بحرف الجر الشبيه بالزائد قولك: (رُبَّ أخٍ لك لم تلده أمك) فـ (أخٍ) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة.

ويقع بعد المبتدأ خبر، وقد يقع بعده مرفوع أغنى عن الخبر نحو (أقائمٌ الزيدان؟) و(أمضروبٌ العبدان؟).

ويعرف الأشموني المبتدأ تعريفًا يجمع فيها الحالات التي ذكرناها فيقول: «المبتدأ: هو الاسم العاري من العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمستغنى به».

مبتدأ زيد وعاذر خبرْ إن قلت زيد عاذر من اعتذرْ

المعنى: إن قلت: زيد عاذر من اعتذر فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبر.

المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر:

قد يكون المبتدأ وصفًا اعتمد على نفي أو استفهام واكتفى بمرفوعه، فمثال اعتماده على الاستفهام قولنا: (أمسافرٌ الولدان؟)، ومثال اعتماده على النفي قولنا: (ما نائمٌ الطفلان).

ومن أمثلة ذلك أيضًا قولنا: (أمرتفعٌ البناءُ؟) و(ما مكرَمٌ الجبانُ) نلاحظ في هذين المثالين أن المبتدأ وصف يحتاج إلى فاعل بعده أو نائب فاعل يتمم الجملة ويكمل معناها وهما كلمتا (البناء - الجبان) فإن الأولى فاعل، والثانية نائب فاعل للوصف، وقد استغنى الوصف بمرفوعه عن الخبر وسدّ مسدّه.

والوصف يشمل اسم الفاعل نحو (أقائمٌ الزيدان؟)، واسم المفعول نحو (ما مشغولٌ المهندسون)، والصفة المشبهة نحو (أظريفٌ الطالبان؟).

والمرفوع يكون اسمًا ظاهرًا كما مثلنا، ويكون ضميرًا منفصلاً نحو قولنا: (ما قائمٌ أنتما)، وقول الشاعر:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

المعنى: يقول لصديقين له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره وأقطع حبل المودة معه فإنكما لا تكونان قد التزمتما الوفاء بعهد المودة.

فـ (أنتما) فاعل سد مسد الخبر.

والنفي قد يكون بالحرف نحو (ما غائبٌ الشاهدان)، أو بالفعل نحو (ليس محبوبٌ الغادرون)، أو بالاسم نحو (غيرُ نافعٍ المالُ الحرامُ) و (غيرُ قائمٍ الزيدان)، فـ (الزيدان) فاعل (قائم) سد مسد خبر المبتدأ (غير). ومنه قولُ الشاعر:

غيرُ لاهٍ عِداك فاطّرح اللهو، ولا تغترِرْ بعارضِ سلم

المعنى: كن حذرًا واترك اللهو جانبًا ولا تغترّ بسلم عارض فإن أعداءك ليسوا في غفلة، بل يتربصون للإيقاع بك.

فـ (عداك) فاعل لـ (لاه) سد مسد خبر المبتدأ (غير).

ومنه قول أبي نواس:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن

المعنى: ليس هذا الزمان المترع بالهموم، الزاخر بالأحزان جديرًا بالأسى والأسف.

فـ (على زمن) في محل رفع بـ (مأسوف) لنيابته مناب الفاعل وقد سد مسد خبر (غير).

إننا نلاحظ أنه مع (غير) ينتقل الابتداء إليها، ويجر الوصف بالإضافة إليها، ويكون ما بعد الوصف مرفوعًا بالوصف سادًّا مسد خبر (غير).

وأما مع (ليس) فيكون الوصف اسمًا لها، والمرفوع بعده سد مسد خبر (ليس).

وكذلك الاستفهام قد يكون بالحرف كما مثلنا، أو بالاسم نحو (كيف جالسٌ الزيدان؟) و(متى قادمٌ السائحون؟).

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط الاعتماد على النفي أو الاستفهام، فيجيزون (قائم الزيدان) و (فائزٌ أولو الرشد). قال رجل طائي:

خبيرٌ بنو لِهب فلا تكُ ملغيًا   مقالة لِهبيٍّ إذا الطير مرّتِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بزجر الطير، فإذا قال لك أحدهم قولاً فصدّقه ولا تتغافل عنه.

فـ (خبير) مبتدأ غير معتمد على نفي أو استفهام، و(بنو) فاعل سد مسد الخبر.

وأول مبتدأ والثاني   فاعل اغنى في: أسارٍ ذان

المعنى: في قولك: (أسارٍ ذان) سار: مبتدأ، (ذان): فاعل أغنى عن الخبر.

وقس وكاستفهامِ النفي وقد   يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد

المعنى: قس على هذا المثال أشباهه من كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي، ويجوز بقلة أن لا يسبقه شيء منهما نحو (فائزٌ أولو الرشد).

أحوال الاسم مع مرفوعه:

إذا كان المبتدأ وصفًا متقدمًا فله مع مرفوعه ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يتطابقا في الإفراد نحو (أنائمٌ زيدٌ؟) و (ما مهزومٌ الحقُّ) ويجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: أن يكون الوصف المتقدم مبتدأً، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

الوجه الثاني: أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخرًا.

فإن أريد به الوجه الأول وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام، وإن أريد الوجه الثاني لم يشترط ذلك، وإنما يصح أن تقول: (نائمٌ زيدٌ).

الحالة الثانية: أن يتطابقا في التثنية والجمع نحو (أقائمان الزيدان ـ أقائمون الزيدون) ويتعين أن يكون الوصف فيهما خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأً مؤخرًا، وهذا أصله (الزيدان قائمان ـ الزيدون قائمون) فقدم الخبر على المبتدأ لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص والافتخار والتفاؤل ونحوها. تقول: (الزيدان قائمان) إذا كان المخاطب خالي الذهن، فإن كان السامع يظن أنهما قاعدان لا قائمان قدمت الخبر وقلت: (قائمان الزيدان). (م).

ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأً؛ لأنه بمنزلة الفعل، والفعل يتجرد من علامتي التثنية والجمع.

والثاني مبتدًا وذا الوصفُ خبرْ إن في سوى الإفراد طبقًا استقرْ

المعنى: يعرب الوصف خبرًا مقدمًا والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا إن تطابقا في التثنية والجمع.

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفردًا ومرفوعه مثنًّى أو مجموعًا نحو (أعالمٌ المحمدان؟) و(أمحبوبٌ الزيدون؟) وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأً وما بعده فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

ولا يجوز أن يعرب الوصف خبرًا مقدمًا وما بعده مبتدأً مؤخرًا لأنه لا يخبر عن المثنى أو الجمع بمفرد.

عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

بحث النحاة عن العامل الذي جلب الضمة في كل من المبتدأ والخبر، ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظيًّا يؤدي إلى وجود تلك الضمة، قالوا: إنه مرفوع بالابتداء، وهو عامل معنوي، المقصود به كون الاسم مجردًا عن العوامل اللفظية الأصلية، أو كونه واقعًا في أول الجملة. أما الخبر فالعامل فيه لفظي وهو المبتدأ، أي أنه يرفع الخبر.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا

المعنى: حكم النحويون برفع المبتدأ بعامل معنوي وهو الابتداء، وبرفع الخبر بعامل لفظي وهو المبتدأ.

صور المبتدأ:

للمبتدأ ـ كما ذكرنا ـ ثلاث صور:

أ ـ صريح نحو (الكريم محبوب).

ب ـ ضمير منفصل نحو (أنت مجتهد).

ج ـ مصدر مؤول نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٦] والتأويل: وصيامكم خير لكم. وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠] [التأويل: إنذارك وعدم إنذارك سواء، فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، و(سواء) قبله خبره]. ومنه المثل (تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فهو على تقدير (أن تسمعَ) ويؤول بـ (سماعُك).

الخبر:

الخبر: هو اللفظ الذي يكمل المعنى مع المبتدأ ويتمم معنى الجملة الأساسي نحو (الحقُّ منتصرٌ) فـ (منتصرٌ) خبر المبتدأ؛ لأنه هو الذي تمم معنى الجملة.

والخبر الجزء المتم الفائدهْ كـ (اللهُ بَرٌّ) و (الأيادي شاهدهْ)

المعنى: تعريف الخبر هو الجزء الذي يتمم معنى الجملة مثل (الله بَرّ) و (الأيادي شاهدة).

أنواع الخبر:

ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة:

النوع الأول: الخبر المفرد:

وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة وإن كان مثنى أو مجموعًا نحو (المجتهد محمودٌ ـ المجتهدان محمودان ـ المجتهدون محمودون).

وينقسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق.

والمراد بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف نحو (هذا حجرٌ) وهو لا يتضمن ضميرًا يعود إلى المبتدأ، وهذا معنى قولهم: (يكون فارغًا من الضمير).

وقالوا: إذا كان متضمنًا معنى المشتق تحمل الضمير نحو (عليٌّ أسدٌ) أي: شجاع، و(قلبه حجر) أي قاسٍ لا يلين. و(يده حديدٌ) أي: قوية، و(هند قمر) أي: جميلة.

فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميرًا مستترًا تقديره (هو) يعود إلى (علي) وهو ضمير الفاعل. وقس على ذلك بقية الأمثلة.

وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير نحو (خالد أخوك).

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميرًا يعود إلى المبتدأ وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت (هذا حجر) فحجر يحمل ضميرًا يعود إلى اسم الإشارة تقديره (هو) أي: هذا حجر هو، وما قولهم ببعيد من الصواب، لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر.

وإن كان مشتقًّا ـ وهو ما كان وصفًا ـ فإنه يرفع ضميرًا مستترًا يعود على المبتدأ نحو (سعيد قائم) فـ (قائم) خبر مشتق؛ لأن التقدير (قائم هو) والضمير عائد على المبتدأ، أو يرفع اسمًا ظاهرًا بعده فلا يتحمل ضميرًا نحو (محمد قائمٌ غلاماه) و (الورد فاتنٌ ألوانُه) فـ (غلاماه) فاعل رافعه الخبر (قائم)، و(ألوانُه) فاعل، رافعه الخبر (فاتنٌ).

ومتى تحمل الخبر ضمير المبتدأ لزمت مطابقته له إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا نحو (علي مجتهد، وفاطمة مجتهدة، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذات مجتهدات).

والمفرد الجامد فارغ وإنْ يشتق فهو ذو ضمير مستكنْ

المعنى: الخبر إذا كان مفردًا جامدًا فهو فارغ من الضمير، والمشتق ليس بفارغ، بل فيه ضمير مستتر.

النوع الثاني: الخبر الجملة:

يقع الخبر جملة فعلية وجملة اسمية فيكون في محل رفع، فمثال الجملة الفعلية (الصيف يشتد حره، والشتاء يقسو برده)، فجملة (يشتد حره) في المثال الأول، وجملة (يقسو برده) في المثال الثاني في محل رفع خبر المبتدأ. ومثال الجملة الاسمية (الربيعُ جوُّه معتدلٌ، والخريفُ جوُّه متقلبٌ) فجملة (جوّه معتدل) في المثال الأول، وجملة (جوّه متقلب) في المثال الثاني في محل رفع خبر.

ويشترط في الجملة الواقعة خبرًا أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ. وأنواع الروابط هي:

١ ـ الضمير الراجع إلى المبتدأ سواء أكان ظاهرًا أم مستترًا أم مقدرًا. فالظاهر نحو (محمد فضله كبير) و(سعيد سافر أخوه) فالرابط هو الضمير المتصل بـ (فضل) و (أخو)، والمستتر نحو (الأرض تتحرك) و(الحق يعلو) فالرابط هو الضمير المستتر في الفعلين (تتحرك) و(يعلو)، والمقدر نحو (التفاح رطلان بدينار) و(السمن منوان بدرهم) أي: منه.

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ، نحو (الحرية تلك أمنية الأبطال) و (التواضع ذلك الخلق العظيم) وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، والرابط هو اسم الإشارة.

٣ ـ تكرار المبتدأ بلفظه بقصد التفخيم والتهويل نحو (زيد ما زيد؟) أي: أي شيء هو؟ تفخيمًا له وتعظيمًا، قال تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ ـ ٢] تفخيمًا لها وتهويلاً. ومثله قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقوله: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة:

٢٧]، وقوله: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾ [الواقعة: ٤١] تفظيعًا وتهويلاً لأمرهم.

٤ ـ العموم في الخبر: ومعنى العموم أن يكون الخبر عامًّا يدخل فيه المبتدأ نحو (خالد نعم الرجل) و (الصدق نعم الخلق) فالرجل جنس يدخل تحته خالد وغيره، والخلق يشمل الصدق وغيره، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس، ولذا فهو الرابط.

وتقول مثلاً: (الذي يعتدي على سعيد إنّا سنعاقب الظالمين) ولم تقل: إنّا سنعاقبه. وثمة فرق بين التعبيرين، فإنك إذا قلت: (سنعاقبه) انصرف العقاب إليه وحده، أما قولك: (سنعاقب الظالمين) فإن العقوبة تنصرف فيه إلى كل ظالم ولم تختص بالمعتدي على سعيد وحده، وبذلك يكون الكلام أوسع وأشمل.

وتقول: (من ضرب زيدًا إنّا للمعتدين بالمرصاد) وتقول: (من ضرب زيدًا سنعاقبه) وهناك فرق بين القولين، فقولك: (سنعاقبه) يختص بمن ضرب زيدًا دون غيره، فليس هناك إشارة لمن ضرب خالدًا مثلاً أو لمن فعل فعله. فإذا قلت (إنّا للمعتدين بالمرصاد) شمل كل معتد ودخل ضارب زيد في زمرة المعتدين.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠] ولم يقل (أجرهم) فبالعدول إلى العموم أفاد فائدتين:

إحداهما: أن هذا الصنف هم من المصلحين.

والأخرى: أن الأجر لا يختص بهذا الصنف من الناس، وإنما يشمل كل المصلحين، فدخل فيه هؤلاء وغيرهم من المصلحين. (م).

❋ ❋ ❋

وقد تكون الجملة الواقعة خبرًا نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط لأنها ليست أجنبية عنه فتحتاج إلى ما يربطها به نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو (نطقي الله حسبي).

فـ (هو) ضمير الشأن، والجملة بعده هي عينه، فلا تحتاج إلى رابط. ونحوه قولك: (نطقي الله حسبي) فقولك: (الله حسبي) هو معنى (نطقي) فلا تحتاج إلى رابط كذلك.

ومن ذلك أن يقول الرجل لزميله (ما رأيك في التجارة؟) فيجيب: رأيي التجارة غنى. فالجملة الواقعة خبرًا مطابقة في معناها للمبتدأ في معناه ومدلوله، فكلاهما مساوٍ للآخر في المضمون، فالرأي هو (التجارة غنى)، و(التجارة غنى) هو الرأي، ولهذا استغنت جملة الخبر عن الرابط.

ومفردًا يأتي ويأتي جملهْ حاوية معنى الذي سيقت لهْ

المعنى: الخبر قد يكون مفردًا وقد يكون جملة، ويشترط في الجملة أن تكون حاوية على رابط يربطها بالمبتدأ.

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كـ (نطقي الله حسبي) وكفى

المعنى: فإن كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى اكتفي بها من غير رابط مثل (نطقي الله حسبي).

جريان الخبر على من هو له وعلى غير من هو له:

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له، أي كان وصفًا لمبتدئه، استتر الضمير فيه نحو (زيد نائم) أي هو. فلو أتيت بعد المشتق بـ (هو) وأبرزته فقلت: (زيد نائم هو) فقد جوّز سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون (هو) تأكيدًا للضمير المستتر في (نائم).

والثاني: أن يكون فاعلاً لـ (نائم).

هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له، أي كان وصفًا لغير مبتدئه، وجب إبراز الضمير سواء أُمن اللبس أم لم يؤمن. فمثال ما أمن فيه اللبس (زيد هند ضاربها هو) فضاربها خبر (هند) لكنه يعود على (زيد) لأنه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم أنه لزيد. ومعنى هذا أن من المشتق (الوصف) ما يعرب على حسب الظاهر خبرًا للمبتدأ مع أن معناه في الواقع لا ينصبّ على ذلك المبتدأ ولا ينسب إليه مباشرة. ويعرب (هو) فاعلاً أو تأكيدًا.

ومن ذلك قولنا: (البنتُ الأبُ مكرمته هي)، فـ (البنت) مبتدأ أول، و(الأب) مبتدأ ثان، و(مكرمة) خبر المبتدأ الثاني، مع أن معنى هذا الخبر منصبّ على المبتدأ الأول وحده، لأن البنت هي المكرمة، أي المنسوب لها الإكرام دون المبتدأ الثاني.

ونحوه قولنا: (الشفيق الأم مساعدها هو) فـ (الشفيق) مبتدأ أول، و(الأم) مبتدأ ثان، و(مساعد) خبر المبتدأ الثاني، مع أن معنى هذا الخبر ـ وهو مساعد ـ واقع على الأول دون المبتدأ الثاني.

وهكذا كل وصف وقع خبرًا عن مبتدأ غريب عن معنى ذلك الخبر وعن مدلوله.

وهذا الخبر كما يقول النحاة: إنه جارٍ على غير صاحبه، أو على غير من هو له.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير (زيد عمرو ضاربه هو) فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، ويعرب فاعلاً لا غير. ولتوضيح هذا المثال أقول:

هناك أمثلة للوصف الواقع خبرًا يصلح فيها أن يكون جاريًا على من هو له وعلى غير من هو له فيقع اللبس في المراد نحو (الفارس الحصان متعبُه) فكلمة (الفارس) مبتدأ أول، و(الحصان) مبتدأ ثان، و(متعب) خبر

المبتدأ الثاني، وفيه ضمير مستتر تقديره (هو)، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. فما المراد من هذا المثال؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يتعب الفارس فيكون الخبر جاريًا على من هو له، أم تريد أن تحكم على الفارس بأنه يتعب الحصان فيكون الخبر جاريًا على غير من هو له؟ الأمران محتملان مع اختلافهما في المعنى، وهذه هي حالة اللبس حيث لا قرينة ترجح أحدهما على الآخر. فإن كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي جريان الخبر على من هو له وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى فتقول: (الفارس الحصان متعبه)، وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي جريان الخبر على غير من هو له وجب إبراز الضمير منفصلاً ليكون إبرازه دليلاً على جريانه على غير من هو له فتقول: (الفارس الحصان متعبه هو) فالضمير (هو) عائد على الفارس المنسوب إليه أنه متعِب والمحكوم عليه بذلك الحكم.

ومثل ذلك قولك: (سعيد خالد مكرمه) فـ (سعيد) مبتدأ أول، و(خالد) مبتدأ ثان، و(مكرم) خبر المبتدأ الثاني. فما المراد؟

قد نريد الحكم على خالد بأنه مكرم سعيد فيكون الخبر جاريًا على صاحبه، ويجب حينئذ استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه. وقد نريد المعنى الثاني وهو جريانه على غير صاحبه فيجب إبراز الضمير منفصلاً ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى فنقول: (سعيد خالد مكرمه هو) ويكون الضمير البارز عائدًا على (سعيد) وهو المحكوم عليه حقيقة بالخبر، أي بأنه المكرم.

ومثله (الكلب الثعلب مخيفه) فكلمة (الكلب) مبتدأ أول، و(الثعلب) مبتدأ ثان، و(مخيف) خبر المبتدأ الثاني، وهو مضاف والهاء مضاف إليه فما المراد؟

قد نريد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلب فيكون الخبر جاريًا على صاحبه ويجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على جريانه على صاحبه.

وقد نريد المعنى الثاني وهو جريانه على غير صاحبه، فيجب إبراز الضمير منفصلاً ليكون إبرازه شارة على هذا المعنى فنقول: (الكلب الثعلب مخيفه هو) ويكون الضمير (هو) البارز عائدًا على الكلب.

نستنتج مما سبق أن الخبر إن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أم لم يؤمن. وهذا معنى قوله: (وأبرزَنْه مطلقاً) أي سواء أمن اللبس أم لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان كالمثال الأول وهو (زيد هند ضاربها هو)، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: (زيد عمرو ضاربه) لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا وأن يكون عمرًا فلما أتيت بالضمير فقلت: (زيد عمرو ضاربه هو) تعين أن يكون زيد هو الفاعل، والضمير فاعل لا غير.

واختار المصنف مذهب البصريين فقال: (وأبرزَنْه مطلقاً) يعني: سواء خيف اللبس أم لم يخف.

وقد ورد السماع بمذهب الكوفيين، قال الشاعر:

قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

المعنى: بنى قومي صروحًا للمجد والرفعة، وقد علم بذلك عدنان وقحطان من العرب.

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو وصف لـ (قومي) فجرى الخبر على غير من هو له، ولم يبرز الضمير وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا مبنية لا بانية، فلا فائدة من قوله: (بانيها هم).

ملاحظة: في حالة اللبس وجريان الخبر على غير من هو له يتعين أن يكون الضمير البارز فاعلاً أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف، لأن جريانه على غير صاحبه يمنع استتاره ويوجب إبرازه منفصلاً، فيستمر فاعلاً أو نائب فاعل كما كان قبل إبرازه.

وأبرزنه مطلقًا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

المعنى: أبرز الضمير الرابط مطلقًا (سواء أمن اللبس أم لم يؤمن) إن وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى الخبر محصلاً له، بأن يكون الخبر جاريًا على غير من هو له.

النوع الثالث: الخبر شبه الجملة:

المقصود بشبه الجملة الجار والمجرور والظرف بنوعيه الزماني والمكاني، فمثال الجار والمجرور (سالم في الدار) فالجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ. ومثال ظرف الزمان (السفرُ يومَ الخميس والرجوع ليلةَ السبت)، ومثال ظرف المكان (الحديقةُ أمامَ البيت والنهر وراءه). فالكلمتان (يوم) و (ليلة) وما يشبههما ظرف زمان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ، والكلمتان (أمام) و (وراء) وما يشبههما ظرف مكان منصوب في محل رفع خبر المبتدأ.

ويقدر النحاة لهما محذوفًا واجب الحذف يتعلقان به هو عند قسم من النحاة فعل تقديره (استقر) أو (كان)، وعند القسم الآخر اسم تقديره (كائن) أو (مستقر). فإذا قلت: (سالم في الدار) قدروا له: استقر في الدار، أو: كائن في الدار. والخبر في الحقيقة عندهم إنما هو متعلق الظرف وحرف الجر.

وجاء في الألفية:

وأخبروا بظرف او بحرف جرْ ناوين معنى كائن أو استقرْ

المعنى: إن الظرف والجار والمجرور قد يقع كل منهما خبرًا لا بنفسه ولكن بمتعلقه، وهذا المتعلق عامل يحذف في الغالب ويقدر فعلاً مثل (استقرّ) أو اسمًا مثل (كائن).

فائدتان:

الأولى: ذهب بعضهم إلى أن الراجح في التقدير أنه إذا أريد الحدوث قدّر فعل بحسب الزمن وإذا أريد الثبوت قدّر اسم. فإذا قلت: (القط كالنمر) قدرت اسمًا (كائن) ولا تقدر فعلاً. ونحوه (الأرض كالكرة). وتقول: (الجنة تحت ظلال السيوف) فذهبوا إلى أنه لا يصح تقدير فعل هنا. فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك فاستقرت الآن على هذا. ولا يحسن تقدير (تكون أو تستقر) لما فيه من معنى الحدوث والتجدد، وإنما هو أمر ثابت فتقدر كائنة. ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر) بل الأولى أن يقدر (كائن).

وإذا قلنا: (السفر غدًا) صح فيه تقدير (يكون) وهو الأَوْلى، أو (كائن) إذا نويت ثبوته، أي كأن هذا أمر منته ومفروغ منه كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨ ـ ٢٩] فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت (خالق) في المستقبل. (م).

والثانية: لسائل أن يسأل: ولم التقدير؟ أليس المعنى مفهومًا؟ أليس الأَوْلى أن نأخذ برأي الكوفيين في عدم التعليق؟ وهل من الضروري أنه حين نقول: (زيد في الدار) أن نقدر: كائن في الدار؟ أليس الكلام مفهومًا من غير ذلك؟

وهذا أمر يحتاج إلى شرح وتوضيح:

إذا قلت: (زيد في الدار) فماذا يُفهم من هذا الكلام؟ أيُفهم أنه قائم

في الدار أو جالس أو نائم، أم يفهم مجرد الوجود في الدار بلا تخصيص لحالة؟ لا شك أن السامع يفهم مجرد الوجود، فإذا أردت أمرًا بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق ولا يجوز أن تحذفه إلا لقرينة فتقول: (زيد جالس في الدار) أو عامل في الدار أو نائم ونحو ذلك. فإذا قلت: (زيد في الدار) قصدت الوجود المطلق فيه، ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام، وإلا فما معنى (زيد في الدار)؟

معنى (في الدار) داخل الدار أو باطنه، فهل زيد هو باطن الدار، أي فناؤه ورحبته؟ وتقول: (زيد على السطح) فما معنى هذا الكلام؟ معناه أنه موجود على السطح ولا بد من هذا القصد، ولولا هذا القصد لكان المعنى أن زيدًا هو (على السطح) أي هو الفوق والعلوّ، وهذا القصد لا يمكن أن يكون.

وكذلك الظرف، تقول: (زيد خلفك) والمعنى أنه موجود خلفك، وإلا فما يكون المعنى إن لم يكن هذا القصد؟ أنت إما أن تقصد أنه موجود خلفك فتنصب الظرف على هذا التقدير، وإما أن تقصد أن زيدًا هو الخلف فترفع الخلف.

تقول: (خلفَ زيدٍ سعيدٌ) وتقول: (خلفُ زيدٍ قبيحٌ) والفرق واضح بين الجملتين في المعنى. وتقول: (أسفلَ الجبلِ محمد) وتقول: (أسفلُ الجبلِ وعرٌ) فالجملة الأولى على نية الوجود وليست الثانية كذلك.

وكذلك تقول (السفر غدًا) أي ثابت أو كائن. ولا يصح أن ترفع (غدًا) فتقول: (السفرُ غدٌ) لأن السفر ليس هو الغد، أي ليس هو اليوم، فالسفر حدث، و(غد) هو زمن، والسفر إنما يكون في الزمن ويحصل فيه. (م).

الإخبار بظرف الزمان عن الجثة (اسم الذات):

يقع ظرف المكان خبرًا عن المبتدأ الجثة، أي الذات، نحو (خالد عندك)، وعن المبتدأ المعنى نحو (العلم عندك) و (الخير أمامك).

أما ظرف الزمان فلا يقع إلا خبرًا عن المبتدأ المعنى نحو (القتال يومَ الجمعة) و (السفر غدًا) و(الصوم اليوم). ولا يقع خبرًا عن الجثة، فلا يقال: (زيد اليوم)، ولا يقال: (الشجرة يومًا) ولا (البيت غدًا) لعدم الفائدة.

ولكن إذا أفاد جاز الإخبار به نحو (القطن صيفًا) و (القمح شتاءً)، إذ المراد (ظهور القطن صيفًا) و (ظهور القمح شتاءً). وكقولهم (الليلةَ الهلالُ) و (الرطب شهري الربيع).

وذهب قوم إلى التقدير، فقولهم: (الليلة الهلال) و (الرطب شهري الربيع) على تقدير (طلوع الهلال الليلةَ) و (وجود الرطب شهري الربيع).

ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وإن يفد فأخبرا

المعنى: لا يقع اسم الزمان خبرًا عن اسم ذات إلا إذا أفاد.

الابتداء بالنكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المحكوم عليه لا بد أن يكون معلومًا ولو إلى حدٍّ ما، وإلا لكان الحكم لغوًا لا قيمة له لصدوره على مجهول، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مثل (جسم متحرك - زارع في القرية) وغيرهما مما لا يفيد الإفادة الحقيقية المطلوبة بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه، أي بسبب تنكيره تنكيرًا تامًّا، لهذا امتنع أن يكون المبتدأ نكرة إذا كان غير وصف لأنها شائعة مجهولة في الغالب فلا يتحقق معها الغرض من الكلام وهو الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي السبب أيضًا في اختيار المعرفة لأن تكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة والآخر نكرة.

لكن إذا أفادت النكرة الفائدة المطلوبة صح وقوعها مبتدأ.

وتحصل الإفادة بأمور عديدة نذكر منها ما يأتي:

١ ـ أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧]، وقوله: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق: ٣٥]، وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ﴾ [الرعد: ٣٨]، وقوله: ﴿وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: ٧٦]. ومنه قولك: (عند زيد ثوبٌ).

٢ ـ أن يتقدم على النكرة استفهام نحو (هل طالبٌ فيكم؟) وقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ٤٧]؛ لأن النكرة في حيز الاستفهام تفيد العموم.

٣ ـ أن يتقدم عليها نفي نحو (ما صاحبٌ لنا) و (ما طالبٌ في القاعة)؛ لأن النكرة في حيز النفي تفيد العموم.

٤ ـ أن تكون مضافة نحو (إنفاقٌ درهمٍ في سبيل الله خيرٌ لك) و(خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله في اليوم والليلة) و(إسعافُ مريضٍ خير من إهماله).

٥ ـ أن تكون عاملة نحو الحديث (أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ)، فأمر ونهي يتعلق بهما حرف الجر والمجرور.

٦ ـ أن تكون النكرة موصوفة نحو (رجل كريم عندنا) وقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البقرة: ٢٢١]؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

٧ ـ أن تدل على عموم نحو قولك: (كلٌّ محاسبٌ على عمله)، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤].

٨ ـ أن تكون مبهمة، كأسماء الشرط والاستفهام و(ما) التعجبية و(كم) الخبرية. فالأول نحو (من يجتهدْ يفلحْ)، والثاني نحو (مَن مجتهدٌ؟)، والثالث نحو (ما أحسنَ العلمَ)، والرابع نحو (كم مأثرةٍ لك).

٩ ـ أن تكون جوابًا، نحو أن يقال (مَن عندك؟) فتجيب: (رجل)،

والتقدير: عندي رجل. ونحو (ما في الحقيبة؟) فيجاب: (كتاب) بتقدير (في الحقيبة كتاب).

١٠ ـ أن تكون مفيدة للدعاء بخير أو شر، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

١١ ـ أن يراد بها التنويع، أي التقسيم والتفصيل نحو (عرفت فصل الشتاء متقلبًا، فيومٌ بارد، ويومٌ حار، ويومٌ معتدل)، وقول امرئ القيس:

فأقبلت زحفًا على الركبتين ... فثوبٌ لبست وثوبٌ أجر

المعنى: أقبلت أزحف على ركبتيّ لألقى من أحب وقد شغل قلبي الحب فلبست ثوبًا وسحبت آخر لأخفي آثاري.

وقول النمر بن تولب:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساء، ويومُ نُسَر

المعنى: يقصد الشاعر أن الدهر يومان: يوم يكون علينا وفيه إساءة وحزن، ويوم يكون لنا وفيه فرح وسرور.

وفي الألفية:

ولا يجوز الابتدا بالنكرهْ ... ما لم تفد كعند زيد نمرهْ

وهل فتًى فيكم فما خل لنا ... ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير، وعملْ ... بر يزين، وليقس ما لم يقلْ

المعنى: لا يجوز أن يقع المبتدأ نكرة إلا إذا أفاد. ومن مسوغاته التي مثل لها أن يتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور، والاستفهام، والنفي، والوصف، وأن تكون عاملة، وأن تكون مضافة.

التقديم والتأخير:

تقديم الخبر جوازًا:

أ ـ تقديم الخبر المفرد على المبتدأ:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف له في المعنى، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيره أو تقديمه، فتقول: (نائمٌ محمدٌ) و(مستيقظٌ أخوه خالدٌ)، ومنه قولهم: (مشنوءٌ من يشنؤك)، وقول حسان بن ثابت:

قد ثكلتْ أمُّه مَن كنت واجده وبات منتشبًا في برثن الأسد

المعنى: إن من يناصبني العداء تثكله أمه إن لقيته ويطرح قتيلاً في الصحارى ليغدو فريسة لبراثن الأسود.

فـ (من كنت واجده) مبتدأ مؤخر، و(قد ثكلت أمه) خبر مقدم.

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

المعنى: الأصل في الأخبار تأخيرها، ولا مانع من التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي.

فائدة:

إن تقديم الخبر على المبتدأ إنما يكون لغرض من أغراض التقديم. وأشهر هذه الأغراض هي:

١ ـ التخصيص: إذا كان المخاطب خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد قائم) و(محمد منطلق) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع.

ولكن إذا كان السامع يظن أن زيدًا قاعد لا قائم انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فتقول له: (قائم زيد).

فجملة (زيد قائم) إخبار أولي، ولكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم

الذي في ذهن المخاطب، إذ كان يظن أن زيدًا قاعد فتقول له: (قائم زيد) أي لا قاعد.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢] فقد قدم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) ولم يقل: (وظنوا أن حصونهم تمنعهم أو مانعتهم) لأن في تقديم الخبر الذي هو (مانعتهم) على المبتدأ الذي هو (حصونهم) دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم، وليس شيء من ذلك في قولك: (وظنوا أن حصونهم مانعتهم من الله).

ومن هذا الباب أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنبياء: ٩٧] فقدم الخبر (شاخصة) على المبتدأ (أبصار) لقصد التخصيص، بمعنى أن الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها حائرة أو مطموسة أو مزورّة إلى غير ذلك من صفات العذاب.

٢ ـ الافتخار: كقولهم: (تميميٌّ أنا). فثمة فرق بين قولهم: (أنا تميمي) و (تميمي أنا)، فالأولى إخبار عن نفسه، وأما الثانية فللفخر بنفسه وبقبيلته.

٣ ـ التفاؤل أو التشاؤم: كقولك: (ناجحٌ محمدٌ) و (مقتولٌ إبراهيم). (م).

ب ـ تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ:

قد يتقدم الخبر الظرف والجار والمجرور نحو (في المزرعة محمدٌ) و(عندك حسينٌ) و(يوم الجمعة السفرُ).

ونحن نعلم أن المبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوّغ في الابتداء وجب تقديم الخبر الظرف أو الجار والمجرور فتقول: (في الدار رجل) فتقديم

الخبر هنا واجب وليس لأمر بلاغي، ولا يسأل عن الغرض من هذا التقديم، وإنما يسأل عن سبب تقديمه إذا كان المبتدأ صالحًا لأن يبتدأ به نحو (في الدار أخوك).

إن التعبير الطبيعي أن تقدم المبتدأ على الخبر فتقول: (زيد في الدار) فهذا إخبار أولي والمخاطب خالي الذهن. فإذا قلت: (في الدار زيد) كان المعنى أن المخاطب ينكر أن يكون زيد في الدار، أو يظن أنه في المكتب مثلاً فتقول له: (في الدار زيد) أي لا في المكتب. فهذا من باب الاختصاص.

إن أهم غرض من أغراض تقديم الظرف هو الاختصاص والحصر نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١] قُدّم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره. ولو قال: (الملك له) لكان إخبارًا بأن الملك له دون نفيه عن غيره. فتقديم الظرف أفاد حصره عليه واختصاصه به دون غيره.

وقد يكون تقديمه لأمر يقتضيه المقام كقولك: (زيد في الدار) جوابًا عن سؤال (أين زيد؟) و(في الدار زيد) جوابًا عن سؤال (من في الدار؟) فهذا ليس من باب الاختصاص أو غيره، وإنما قدمت الذي يعلمه المخاطب وأخّرت الذي يجهله. ففي الجملة الأولى يجهل مكان زيد فأخبرت به، وفي الثانية يعلم أن في الدار أحدًا ولكنه يجهل من فيها فأخبرت بالذي يجهله وابتدأت بما يعلم.

فإن كان الكلام منفيًّا نحو (لا ريب فيه) و (لا فيه ريب) كان تأخير الظرف يفيد نفي الشيء عن المذكور. فقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] يفيد نفي الريب عن القرآن، وأما تقديم الظرف فهو يفيد

النفي عن المذكور وإثباته لغيره. فلو قال: (لا فيه ريب) لنفى الريب عن القرآن وأثبته في غيره فيكون تعريضًا بالكتب الأخرى.

وتقول: (لا ضرر عليك) فتنفي الضرر عنه من دون إثباته لشخص آخر. وتقول: (لا عليك ضرر) فتنفيه عنه وتثبته لغيره، أي كأنك قلت: (ليس عليك الضرر وإنما على غيرك). (م)

تقديم المبتدأ وجوبًا:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم، والأصل في الخبر أن يتأخر. وقد يتقدم أحدهما وجوبًا فيتأخر الآخر وجوبًا.

ويجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في ستة مواضع:

١ ـ أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأً وليس هناك قرينة تعين أحدهما، فيتقدم المبتدأ خشية التباس المسند بالمسند إليه نحو (عادل صديقك ـ أخي شريكي ـ أجمل من حرير أجمل من قطن ـ أكبر منك سنًّا أكثر منك تجربةً).

ففي هذه الأمثلة وأشباهها يجب تأخير الخبر، لأن تقديمه يوقع في لبس، إذ لا توجد قرينة تعيّنه وتميّزه من المبتدأ، فيؤخر الخبر لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدّم.

فتقول: (عادل صديقك) إن أردت الإخبار عن (عادل) بأنه صديقك؛ لأن السامع يعرف عادلاً ويجهل أنه صديقك، وإذا كان كذلك لم يجز تقديم الخبر عليه.

وتقول: (صديقك عادل) إن أردت الإخبار عن صديقك بأن اسمه عادل، إذ إن السامع يعرف أن لك صديقًا ولكن لا يعرف من هو؟ أو يظن أنه خالد مثلاً فتقول له: (صديقك عادل)، وعلى هذا الاعتبار لا يجوز تقديم عادل.

فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر جاز التقديم والتأخير، ومن ذلك قولك: (أبي أخي في الشفقة والحنان) فهذه الجملة أصلها (أخي أبي في الشفقة والحنان) أي أنه كأبيه في شفقته وحنانه، فالمشبه (أخ) مبتدأ، والمشبه به (أب) خبر، سواء تقدم أم تأخر.

ومثله قولنا: (الجامعة في التعليم البيت) فهنا أردت أن أحكم على البيت بأنه كالجامعة في التعليم وليس العكس، فالمشبه (البيت) مبتدأ مؤخر، والمشبه به (الجامعة) خبر مقدم سواء تقدم أم تأخر.

ومثله (أبو حنيفة أبو يوسف في العلم) والأصل (أبو يوسف أبو حنيفة في العلم) فيجوز تقديم الخبر وهو (أبو حنيفة) لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، لأن أبا يوسف كان تلميذًا لأبي حنيفة. فـ (أبو يوسف) مبتدأ سواء تقدم أم تأخر، و(أبو حنيفة) خبر سواء تقدم أم تأخر. ومنه البيت المنسوب إلى الفرزدق:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا ... بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد

المعنى: إن أبناء أبنائنا يشبهون أبناءنا في الصلة بنا والانتساب إلينا، أما أبناء بناتنا فليسوا كذلك لأنهم ينتسبون إلى آبائهم وهم رجال بعيدون عنا.

فقوله: (بنونا): خبر مقدم، و(بنو أبنائنا): مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم مثل بنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم مثل بني أبنائهم.

فامنعه حين يستوي الجزءان ... عرفًا ونكرًا عادمي بيان

المعنى: امنع التقديم إذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير وعدما البيان الذي يوضح أن أحدهما هو المبتدأ والآخر هو الخبر.

فائدة:

إن المبتدأ ما كان معلومًا عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فتأتي

بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأً ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبرًا عن المبتدأ.

مثال ذلك: أن يعرف المخاطب زيدًا ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعرّفه بأنه أخوك قلت له: (زيدٌ أخي).

وإذا عرف أن لك أخاً وعرف زيداً ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له: (أخي زيد).

فكأن الأولى جواب عن سؤال (مَن زيد؟) والثانية جواب عن سؤال (مَن أخوك؟).

ونحو هذا قولك: (زيد القائم) و (القائم زيد)، فإذا رأى شخص ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل أنه زيد وهو يعرف زيدًا في الأصل فأردت أن تعرّفه بأن القائم هو زيد قلت له: (القائم زيد).

وإذا كان لا يعرف زيدًا في الأصل وأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: (زيد القائم).

ونحوه قوله تعالى: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾ [طه: ٥٩] ولم يقل: (يوم الزينة موعدكم) فإنه لما كان الغرض تحديد الموعد أخبر عنه بأجل جعله لهم، فإن هذا جواب عن قولهم: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ ضَيْفِى فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [الحجر: ٦٨] فهو إخبار عن المشار إليهم، ولو قال: (إن ضيفي هؤلاء) لاختلف المعنى، فكأن الأولى جواب عن سؤال: من هؤلاء؟ والثانية جواب عن سؤال: من ضيفك؟

ونحوه قوله تعالى في أزواج النبي ﷺ: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] ولا يصح أن يقال: (وأمهاتهم أزواجه) كما لا يخفى. ونحوه قوله:

﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ولو عكس فقال: (إن أساطير الأولين إلا هذا) لتغير المعنى. ونحو هذا قوله تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠] ولو قال: (هل الإحسان إلا جزاء الإحسان) لتغير المعنى.

ويوضح ذلك أنه يصح أن تقول: (نساؤكم أخواتي) ولا يصح أن تقدم الخبر فتقول: (أخواتي نساؤكم).

ونحوه قولك: (ما هذه إلا كتبي) و(ما كتبي إلا هذه) والفرق بينهما ظاهر.

فإن الجملة الأولى تعني أن المشار إليها هي كتبك حصرًا ولا تعود إلى أحد آخر.

وأما الثانية فإنك حصرت بها كتبك بالمشار إليها وبينت أنه ليس لديك كتب غيرها.

ومثله قول المرأة: (ما هذا إلا أخي) و(ما أخي إلا هذا) فقد دلت الجملة الأولى على أن المشار إليه ليس إلا أخاها وليس له صفة أخرى، فهو ليس زوجها ولا عشيقها ولا شخصًا غريبًا عنها.

وأما الثانية فقد قصرت أخوتها على هذا الشخص وإنها ليس لها أخ سواه. ولو كان معنى التقديم والتأخير في غير الحصر واحدًا ما اختلف معناه في الحصر.



وقد يفيد تعريف المبتدأ والخبر القصر الحقيقي، إذ إن هناك فرقًا بين قولنا: (زيد منطلق) وقولنا: (زيد المنطلق).

فالتعبير الأول يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره، وهذا حين يظن

ظانّ أن المنطلق هو غير زيد، كأن يظن أنه خالد أو سعيد، فقد عرف أنّ ثمة انطلاقًا ولكنه كان يظن أن المنطلق غير زيد فقدمت زيدًا وقصرت الانطلاق عليه دون غيره.

وقد يفيد القصر مبالغة وذلك كأن تقول: (زيد الشجاع)، و(سعيد الشاعر)، و(محمد الأديب) فكأنك قصرت الشجاعة على زيد، والشعر على سعيد، والأدب على محمد، كما فعلت في (زيد المنطلق) إلا أن الفرق بينهما أن ذلك قصر حقيقي، وهذا قصر مبالغة وادّعاء.

وقد يدل تعريفهما على الكمال وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أي الكتاب الكامل، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨] أي الكامل فيهما، ونحوه قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ليس معنى ذلك أنه لا يسمع أحد غيره، ولا يبصر أحد غيره، بل سبحانه وصف الإنسان بالسمع والبصر فقال: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ووصفه بالعلم فقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] بل معناه أن الله سبحانه هو الكامل في هذه الصفات.

٢ ـ أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو (الكواكب تتحرك). فـ (تتحرك) وفاعله المقدر خبر عن (الكواكب).

ولا يجوز التقديم، فلا يقال: (تتحرك الكواكب) على أن الكواكب مبتدأً، والفعل خبر مقدم، بل يكون (الكواكب) فاعلاً لـ (تتحرك) فتكون الجملة فعلية. فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل.

بخلاف ما لو كان الفاعل اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا فإنه يجوز التقديم. فمثال كونه اسمًا ظاهرًا قولك: (السماء تتحرك كواكبها) فإنه يجوز

تقديم الجملة الفعلية فنقول: (تتحرك كواكبها السماء)، فتعرب الجملة الفعلية (تتحرك كواكبها) خبرًا مقدمًا، و(السماء) مبتدأً مؤخرًا.

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرًا بارزًا نحو قولك: (أكلا الولدان) فتعرب الجملة الفعلية خبرًا مقدمًا، و(الولدان) مبتدأً مؤخرًا، ولا لبس فيه، وأصل الجملة (الولدان أكلا).

فائدة:

يذكر البلاغيون أغراضًا لتقديم المسند إليه على الفعل أهمها:

١ - التخصيص أو الحصر: إذا قلت: (أعانني سعيد) كان إخبارًا ابتدائيًا والمخاطب خالي الذهن، فإن قلت: (سعيد أعانني) فقد خصصت سعيدًا بالإعانة وقصرتها عليه، وذلك بأن كان المخاطب يظن أن الذي أعانك خالد مثلاً فتردّ عليه بهذا القول.

٢ - تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن السامع كقولك: (هو يغيث الملهوف) لمن يظن أنه لا يفعل ذاك، فأنت لا تريد أن تقصر إغاثة الملهوف عليه وتحصرها فيه، ولكنك أردت أن تزيل الشك من ذهن السامع.

٣ - لتعجيل المسرة أو المساءة نحو (أبوك عاد) لمن كان أبوه غائبًا، وقولك (السفاح حضر).

٤ - لإظهار تعظيمه أو تحقيره نحو (السلطان حضر) و (الغبي جاء).

٥ - لغرابته نحو (المقعد مشى)، و(الأخرس نطق).

أو لغير ذلك.

فإن كان المسند إليه نكرة وتقدم على الفعل كان الغرض تخصيص الجنس أو الواحد. تقول: (حضر رجل) إذا كان المخاطب خالي الذهن. فإن قلت: (رجل حضر) كان السامع يعلم أن حضورًا حصل ولكنه يجهل

جنس الحاضر، أو كان يظن أنه امرأة فيقال له: (رجل حضر) أي لا امرأة، أو كان يظن أنه رجلان فيقال له: (رجل حضر) أي لا رجلان.

فإن سبق المسند إليه حرف نفي كان المراد نفي الحدث عن المسند إليه وإثباته لغيره. تقول: (ما تكلمت) فأنت نفيت التكلم عن نفسك ولم تثبته لغيرك، أي أنت لم تتعرض لغيرك بسلب أو إيجاب. فإن قلت: (ما أنا تكلمت) فإنك قد نفيت التكلم عن نفسك وأثبته لغيرك، فإن المخاطب يعلم أن شخصًا ما قد تكلم فكان يظنك أنت فقلت له: (ما أنا تكلمت) أي أن المتكلم غيري.

ونحو ذلك الاستفهام، فإن قلت: (أضربت سعيدًا؟) كان السؤال عن أصل الفعل أحصل منك أم لم يحصل؟ فإن قلت: (أأنت ضربت سعيدًا؟) كان السؤال عمن أوقع الفعل بسعيد، فالسائل يعلم أن الفعل قد وقع على سعيد ولكنه يسأل عن الفاعل له. ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٢] وقوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧]. (م).



٣ ـ أن يكون الخبر محصورًا فيه المبتدأ، وذلك بأن يقترن الخبر بـ (إلا) أو (إنما) كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. إذ المعنى: ما أنت إلا نذير. ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: (ما رسول إلا محمد) بتقديم الخبر، لفسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ: إن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه، بل هي شاملة له ولغيره من الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وهكذا الشأن في المثال الثاني.

وهكذا إذا قلت: (ما البحتري إلا شاعر) أو (إنما البحتري شاعر) فقد قصرنا البحتري على الشعر، أي جعلناه مختصًّا به دون الفنون والعلوم الأخرى. وهكذا إذا قلت: (إنما المتنبي حكيم).

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرا

المعنى: وامنع التقديم أيضًا إذا كان الفعل مع فاعله هو الخبر، أو كان الخبر محصورًا فيه.

٤ ـ أن يكون المبتدأ مقترنًا بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لام الابتداء) نحو (لَزيدٌ قادمٌ) وقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩] وقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: (قادمٌ لَزيد) لأن لام الابتداء لها الصدارة في الكلام، فيجب تقديمها مع ما دخلت عليه وهو المبتدأ.

٥ ـ أن يكون المبتدأ من الأسماء التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام نحو (مَن القادم؟)، وأسماء الشرط نحو (مَن تصاحبْه أصاحبْه)، و(ما) التعجبية نحو (ما أحسنَ الفضيلة)، و(كم) الخبرية نحو(كم طفلٍ مهملٍ في الطرقات).

أو كان مسندًا لذي لام ابتدا ... أو لازم الصدر كـ (مَن لي منجدا؟)

المعنى: يمتنع تقديم الخبر كذلك إذا كان المبتدأ مسندًا لذي لام ابتداء أو كان المبتدأ لازم الصدارة نحو (مَن لي منجدًا؟).

تقديم الخبر وجوبًا:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

١ ـ أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوّغ إلا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور نحو (في الدار رجل) و(عندك ضيف). ومنه قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فلا يجوز

هنا تقديم المبتدأ على الخبر، فلا تقول: (رجل في الدار) ولا (ضيف عندك) لأن تقديمه يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز تقديم الخبر وتأخيره نحو (عندي رجل ظريف ـ رجل ظريف عندي) (في المكتبة كتاب نفيس ـ كتاب نفيس في المكتبة) قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

٢ ـ أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على جزء من الخبر نحو (في الحديقة صاحبها)، ففي المبتدأ (صاحبها) ضمير يعود إلى الحديقة التي هي جزء من الخبر، ولهذا وجب تقديم الخبر فلا يصح (صاحبها في الحديقة) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة. ومنه قولك: (في القطار ركابُه)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وقولهم: (على التمرة مثلُها زبدًا)، وقول مجنون ليلى:

أهابكِ إجلالاً، وما بكِ قدرة — عليّ، ولكنْ ملءُ عين حبيبُها

المعنى: يقول مخاطبًا حبيبته: إنني أشعر بالخوف أمامك لأنني أعظّمك، وليست لك قدرة عليّ ولكنّك حبيبة ملء العين، تسيطرين عليّ بحبّك وعاطفتك.

فالضمير في (حبيبها) عائد على (عين) وهو متصل بالخبر، ولو قلت: (حبيبها ملءُ عينٍ) لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

٣ ـ أن يكون الخبر له الصدارة في الجملة، كأن يكون اسم استفهام، أو مضافًا إلى اسم استفهام، فالأول نحو (كيف حالُك؟) و(أين محمدٌ؟) و(متى السفرُ؟) و(أين من علمته نصيرًا؟)، والثاني نحو (ابنُ مَن أنت؟).

٤ ـ أن يكون الخبر محصورًا في المبتدأ (مقصورًا على المبتدأ)، وذلك بأن يقترن المبتدأ بـ (إلا) أو (إنما) نحو (ما خالقٌ إلا الله).

ومعنى الحصر هنا أن الخبر وهو (خالق) في المثال الأول منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: (ما الله إلا خالق) بتقديم المبتدأ لفسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩]، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

ومنه قولك: (إنما الشاعر البحتري) بمعنى: أن الشاعرية مقصورة على البحتري لا يتصف بها غيره، تريد بذلك المبالغة. ونحوه قولك: (ما خطيبٌ إلا عليٌّ).

ونحو عندي درهم ولي وطرْ ملتزم فيه تقدم الخبرْ

المعنى: التزم تقديم الخبر في كل موضع جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلا تقدم الخبر.

كذا إذا عاد عليه مضمرُ مما به عنه مبينًا يخبرُ

المعنى: كذلك يجب تقديم الخبر إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود عليه.

كذا إذا يستوجب التصديرا كـ (أين من علمته نصيرا)

المعنى: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان من الألفاظ التي تستوجب التصدير، أي تستحقه وجوبًا نحو (أين من علمته نصيرًا؟).

وخبر المحصور قدم أبدا كـ (ما لنا إلا اتباعُ أحمدا)

المعنى: كذلك يجب تقديم خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر مثل (ما لنا إلا اتباعُ أحمد).

حذف المبتدأ والخبر:

أولاً: الحذف جوازًا:

١ ـ حذف المبتدأ جوازًا:

يحذف المبتدأ جوازًا إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: (كيف زيد؟)

فتقول: (مريض) أي: زيد مريض. ومثله (أين أخوك؟) فتقول: (في المكتبة) أي: أخي في المكتبة. ونحوه (متى اللقاء؟) فتقول: (يوم الجمعة) بتقدير (اللقاء يوم الجمعة). ومثله قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦] أي: من عمل صالحًا فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١٠ ـ ١١] أي: هي نار، وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١] بتقدير: هذه سورة، وقوله: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هي النار.

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] فسلام: مبتدأ حذف خبره، أي: سلام عليكم، و(قوم): خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم.

٢ ـ حذف الخبر جوازًا:

يحذف الخبر جوازًا إذا دل عليه دليل نحو أن يقال: (مَن مجتهد؟) فيجاب (علي). فكلمة (علي) مبتدأ خبره محذوف تقديره (مجتهد). وأصل الكلام (علي مجتهد) فحذف الخبر جوازًا لوجود ما يدل عليه. ونحوه (مَن عندكما؟) فتجيب: زيد، والتقدير: زيدٌ عندنا. وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠] أي: أم اللهُ أعلم، وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها دائم. ومنه قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا، وأنت بما ... عندك راضٍ، والرأي مختلف

المعنى: تختلف بنا سبل الرأي، ولكن كلًّا منا يرضى بما يعتقده. [والتقدير: نحن بما عندنا راضون].

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول (زيد) بعد (من عندكما؟)

وفي جواب (كيف زيد؟) قل دَنِفْ ... فزيد استغني عنه إذ عرفْ

المعنى: يجوز حذف ما يعلم من المبتدأ والخبر، فمثال حذف الخبر أن يقال: (من عندكما؟) فتجيب: زيدٌ، والتقدير: زيد عندنا، ومثال حذف المبتدأ أن يقال: (كيف زيدٌ) فتجيب: دنف، والتقدير: زيدٌ دنف، أي: مريض. فاستغني عن زيد لأنه معروف.

٣ ـ حذف المبتدأ والخبر جوازًا:

وقد يحذف الجزءان ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدلالة عليهما كقوله تعالى ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤] بتقدير: واللائي لم يحضنَ فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذف المبتدأ والخبر وهو (فعدتهن ثلاثة أشهر) لدلالة ما قبله عليه.

يقول ابن عقيل: والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير (واللائي لم يحضن كذلك). والأَوْلى أن يمثل بنحو قولك: (نعم) في جواب (أزيدٌ مسافرٌ؟) إذ التقدير: (نعم زيد مسافر).

ثانيًا: الحذف وجوبًا:

١ ـ حذف المبتدأ وجوبًا:

يحذف المبتدأ وجوباً في أربعة مواضع وهي ما يأتي:

أ ـ إذا كان الخبر في الأصل نعتًا قطع عن النعتية إلى الرفع، وهذا في معرض المدح أو الذم أو الترحم، فالمدح نحو (خذ بيد زهيرٍ الكريمُ) و(اقتدِ بعمرَ العادلُ)، والذم نحو (دع مجالسة زيدٍ اللئيمُ) و (اجتنب خالدًا اللئيمُ)، والترحم نحو (أحسن إلى فلانٍ المسكينُ).

فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة ونحوها وجوبًا، والتقدير: (هو الكريم ـ هو اللئيم ـ هو المسكين).

ب ـ أن يكون الخبر مخصوصًا بالمدح أو الذم بعد (نعم) أو (بئس) مؤخرًا عنهما نحو (نعم المزارع محمدٌ) و (بئس الصانع سليمٌ). فالممدوح

هو (محمد) ويسمى (المخصوص بالمدح)، والمذموم هو (سليم) ويسمى (المخصوص بالذم). وهنا يجوز إعرابه خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره (هو)، فيكون تقدير الكلام (نعم المزارع هو محمد) و (بئس الصانع هو سليم). ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِاسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١].

ج ـ أن يكون الخبر صريحًا في القسم، وصراحته تتحقق بأن يكون معلومًا في عُرف المتكلم والسامع أنه يمين، نحو (في ذمتي لأفعلَنَّ الخيرَ) و (بحياتي لأخدمنّ الوطن)، فشبه الجملة في المثالين (في ذمتي) و(بحياتي) خبران لمبتدأين محذوفين واجبي الحذف تقديرهما (في ذمتي يمين) و (بحياتي قسم أو عهد).

د ـ أن يكون الخبر مصدرًا نائبًا عن فعله، بمعنى أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله ويغني عن التلفظ به نحو قولك: (سمعٌ وطاعةٌ) أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ، والغرض من الرفع إفادة الدوام، وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ، فـ (صبري) مبتدأ، و(صبر) خبره، ثم حذف المبتدأ الذي هو (صبري) وجوبًا.

فائدة:

إذا لم يكن المصدر المخبر به نائبًا مناب فعله لم يحذف مبتدؤه وجوبًا. تقول مثلاً: (صبري صبرٌ جميلٌ) إذا قصدت الإخبار عن صبرك بأنه صبر جميل، لا بقصد النيابة عن الفعل، كما تقول: (تمرك تمر جيد) و(عملي عمل عظيم). فإذا كان القصد النيابة عن الفعل، أي اصبرْ أو لأصبرْ حذف مبتدؤه وجوبًا. وتقول: (سمعُك سمعٌ شديد) كما تقول: (دارك دار واسعة) فإذا أردت النيابة عن الفعل قلت: (سمعٌ يا سعيد)، بمعنى (اسمع) للدلالة على الثبوت، و(سمعًا يا سعيد) للدلالة على التجدد.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فلأصبر صبرًا جميلاً، قالها بالرفع، ولم يقل: (صبرًا جميلاً) بالنصب؛ لأنه أراد الدلالة على الثبات والدوام، أي صبر دائم ثابت لا صبر موقوت، فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم، الصبر الطويل الذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النصب، تقول: (صبرًا يا فلان على هذه المسألة) إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصبر الطويل قلت: (صبرٌ يا فلان). (م).

٢ ـ حذف الخبر وجوبًا:

إن العرب تحذف الكلمة إذا كان ذكرها يؤدي إلى العبث لوضوحها وظهورها ولا يزيد المخاطب شيئًا كالخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا عامًّا. ونحوه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] فإنه لا فائدة من أن تقول: (لعمرك قسمي) لأنه واضح أنه قسم ولا يفيد المخاطب ذكره.

ويحذف الخبر وجوباً في المواضع الآتية:

أ ـ أن يكون المبتدأ مسبوقًا بـ (لولا) الامتناعية، والخبر دالّاً على كون مطلق أو كون عام [وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة] نحو (لولا العلمُ لشقي العالم) وقولك: (لولا الحضارة ما سعد البشر) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالخبر محذوف وجوبًا تقديره: موجود.

فإن كان الخبر دالّاً على وجود مقيد لا يدرك معناه عند حذفه وجب ذكره. تقول: (لولا العدو سالمنا ما سلم) و (لولا الطيار بارع ما نجا من العاصفة) و (لولا السفينة واسعة ما حملت مئات الركاب). ومنه قول الرسول عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: «لولا قومك حديثٌ عهدهم

بالكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم». فلا يجوز حذف الخبر من هذه الأمثلة إذ لا دليل عليه، فلو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام. ومنه قول المعري:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

المعنى: إن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه. فأظهر الخبر (وهو يمسكه) بعد (لولا).

فإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحو أن يقال: (هل محمد محسن إليك؟) فتجيب (لولا محمد لهلكت)، أي لولا محمد محسن لهلكت. فإن شئت حذفت الخبر وإن شئت أثبتّه.

ب ـ أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم نحو (لَعَمرُ الله لأجيدَنَّ عملي) وقولك: (أيمُنُ الله لأجتهدَنَّ) وقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] وقولك: (يمينُ الله لأساعدنّك) فالخبر محذوف وجوبًا في الأمثلة السابقة كلها قبل جواب القسم، وتقدير الكلام (لعمرك قسمي) و(أيمن الله قسمي).

فالمبتدأ في كل مثال من الأمثلة السابقة كلمة صريحة الدلالة على القسم غلب استعمالها فيه في عرف السامع لها، ولذلك حذف خبرها (وهو قسمي) لأنها تدل عليه وتغني عنه.

فإن لم يكن المبتدأ نصًّا في اليمين (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته. تقول: (عهدُ الله لأقولنّ الحق) و (عهدُ الله عليّ لأقولنّ الحق). فـ (عهد) مبتدأ، و(عليّ) خبره، ولك إثباته وحذفه.

وإنما لم يكن (عهد الله) نصًّا في القسم لاستعماله في غيره كثيرًا كقولك: (عهد الله يجب الوفاء به).

وبعد لولا غالبًا حذف الخبرْ حتم، وفي نص يمين ذا استقرْ

المعنى: يحذف خبر المبتدأ وجوبًا إذا وقع خبرًا لمبتدأ بعد (لولا). وكذلك إذا كان المبتدأ نصًّا في اليمين.

ج ـ أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو (كل إنسان وعملُه) و(كل صانع وما صنع). ففي المثال الأول: (عمله) معطوف على (كل)، والخبر محذوف وجوبًا للعلم به، تقديره (مقترنان). وكذا في المثال الثاني.

وبعد واو عينت مفهوم (معْ) كمثل(كل صانع وما صنعْ)

المعنى: يحذف الخبر وجوبًا إذا وقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية مثل (كل صانع وما صنع).

د ـ أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو اسم تفضيل مضافًا إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبرًا، فيحذف الخبر وجوبًا لسدّ الحال مسدّه.

فمثال الأول قولك: (تأديبي الغلامَ مسيئًا). فكلمة (تأديب) مبتدأ، وهو مصدر مضاف، والياء مضاف إليه، و(الغلامَ) مفعول به للمصدر، و(مسيئًا) حال سدت مسد الخبر، ولا يصلح هذا الحال أن يكون خبرًا، إذ لا يقال: (تأديبي مسيء) لأن التأديب لا يوصف بأنه مسيء، فالخبر ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف إليها، والتقدير: تأديبي الغلام إذا كان مسيئًا (في المستقبل)، وإذ كان (في الماضي) وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى، وهو الحال.

ومثله قولك: (مساعدتي الرجلَ محتاجًا)، فـ (محتاجًا) حال لا تصلح من جهة المعنى أن تكون خبرًا لهذا المبتدأ، إذ لا يقال: (مساعدتي محتاجٌ)، و(الرجل) مفعول به للمصدر، وعلى هذا فإن الخبر محذوف

وجوبًا لسد الحال مسده. ومثله (قراءتي النشيدَ مكتوبًا) و (أكلي الطعامَ ناضجًا) و (احترامي التلميذَ مهذَّبًا).

ملاحظة:

يفيد هذا الأسلوب معنى خاصًا دقيقًا هو قصر هذا المبتدأ على الحال، أي حصر معنى هذا المبتدأ في الحال، فكأن القائل (قراءتي النشيدَ مكتوبًا) يقصد أن قراءتي النشيدَ لا تكون إلا في حال كتابته، أما في غيرها فلا أقرؤه. والمقصود من (مساعدتي الرجلَ محتاجًا) أن مساعدتي الرجلَ مقصورة على حالة احتياجه، أما في غيرها فلا أساعده. . . وهكذا.



ومثال الثاني (أحسن قراءتي النشيدَ مكتوبًا) و (أكثر شربي السويقَ ملتوتًا) و (أفضل صلاتك خاليًا مما يشغلك) و (أتمّ تبييني الحقَّ منوطًا بالحكم)، فاسم التفضيل المضاف إلى المصدر حكمه كحكم المصدر. ففي المثال الأخير: (أتمّ): مبتدأ، و(تبييني) مضاف إليه، و(الحق): مفعول لتبييني، و(منوطًا): حال سدّت مسد خبر (أتمّ)، والتقدير(أتم تبييني الحق إذا كان ـ أو إذ كان ـ منوطًا بالحكم).

وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا
كضربي العبدَ مسيئًا وأتم تبييني الحقَّ منوطًا بالحكمْ

المعنى: يحذف الخبر وجوبًا قبل حال لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي خبره قد حذف وقدّر.

تعدد الأخبار:

قد تتعدد الأخبار عن المبتدأ الواحد، فيكون للمبتدأ خبران أو أكثر نحو قولك: (المتنبي شاعرٌ حكيمٌ)، فالمتنبي: مبتدأ، و(شاعرٌ): خبر،

و(حكيم): خبر ثانٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٥]، وقول حميد بن ثور يصف ذئبًا:

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بأخرى المنايا فهو يقظانُ نائمُ

المعنى: يصف الشاعر ذئبًا فيقول إنه ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة يحرس بها، فهو يجمع بين اليقظة والنوم.

فقوله: (يقظان نائم) خبران للمبتدأ (هو).

ومنه قول رؤبة بن العجاج:

من يك ذا بتٌّ فهذا بتي مقيِّظٌ مصيِّفٌ مشتّي

المعنى: إذا كان لأحد الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارّة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء.

فقوله: (مقيظ، مصيّف، مشتّي) أخبار متعددة لمبتدأ واحد وهو (هذا).

وقد ذهب النحاة إلى أنه لا تعدد في نحو قولهم: (الرمان حلوٌ حامضٌ) فهو متعدد في اللفظ دون المعنى، إذ لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، فالخبران في معنى الخبر الواحد، إذ المعنى (الرمان مُزٌّ)، ولا تعدد في قولهم: (زيد أعسرُ أيسرُ) فهو بمعنى أضبط.

وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد كـ (هم سَراة شُعرا)

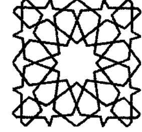
المعنى: أخبر العرب بخبرين أو أكثر عن مبتدأ واحد نحو (هم سَراة شُعرا)، فقوله: (هم) مبتدأ، و(سَراة) خبر أول، وهو جمع سري، وهو الشريف، و(شُعَرا) خبر ثانٍ.

فائدة:

هناك قسم يجوز فيه العطف وتركه كقولك: (زيد كريم شجاع) و(زيد كريم وشجاع) فما الفرق بين العطف وتركه؟

إن الواو تدل على الاهتمام وتحقيق الأمر ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣] إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقًا وتقريرًا لهذا الأمر، تقول: (زيد شاعر فقيه) فإذا كان المخاطب يعجب من اجتماع هذين الوصفين فيه أو لا يظن أن زيدًا كذلك جئت بالواو. تقول مثلاً لصاحبك: (زيد شاعر) فيقول: أهو شاعر؟ لا أعلم عنه ذاك، فتقول له: (وفقيه) فيعجب ويقول: (وفقيه أيضًا!)، فتقول: (وطبيب). وهذا مكان الواو؛ لأن فيها اهتمامًا وتحقيقًا وتوكيدًا، ولا يحسن ههنا ترك الواو. (م).



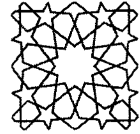


نواسخ الجملة الاسمية

نواسخ الجملة الاسمية ستة، ثلاث منها أفعال وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، وظن وأخواتها. وثلاث منها حروف وهي: ما وأخواتها، وإنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس.

وسميت نواسخ، لأن النسخ في اللغة الإزالة، يقال: (نسخت الشمس الظل) أي: أزالته، وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيّره.





الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)

في العربية أفعال تسمى أفعالاً ناقصة تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها نحو (كان عمرُ عادلاً).

ترفع (كان) المبتدا اسمًا والخبرْ تنصبه كـ (كان سيدًا عمرْ)

المعنى: عمل (كان) أنها ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها مثل (كان سيدًا عمرُ).

وقد اختلف النحاة في سبب تسميتها أفعالاً ناقصة، فذهب أكثرهم إلى أن (كان) ليس فيها عنصر الحدث وإنما تجردت للزمن فقط ولذا سميت ناقصة. فهم يرون أن الفعل التام يدل على حدث وزمن نحو قولك: (ضربَ) فإنه يدل على زمن ماض وعلى الحدث وهو (الضرْب)، و(كان) تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على الزمن الحاضر، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة.

والحقيقة أنها تدل على الحدث الذي هو الكون بدليل أنه يأتي منها المصدر واسم الفاعل. قال الشاعر:

ببذل وحِلم ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير

المعنى: إن الرجل يسود في قومه ببذل المال والحِلم. وهو يسيرٌ عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل.

فقد استعمل مصدر (كان) الناقصة، وأجراها مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وقال آخر:

وما كلٌّ من يبدي البشاشة كائنًا ... أخاك إذا لم تلفِه لك منجدا

المعنى: ليس كل من يبشّ ويضحك في وجهك يكون أخاك إذا لم تجده مساعدًا لك ومعينًا.

فـ (كائن) اسم فاعل من (كان) الناقصة وقد عمل عملها.

والمصدر هو الحدث المجرد من الزمن، واسم الفاعل يدل على الحدث وذات الفاعل، فهي إذن تدل على الحدث وهو الكون.

ولعل الأرجح أنها سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها، وإنما هي تفتقر إلى المنصوب أيضًا، بخلاف غيرها من الأفعال التامة فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع.

وكان وأخواتها تشمل: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام.

ملاحظة:

لا تدخل (كان) وأخواتها على المبتدأ الذي له الصدارة كأسماء الشرط نحو (من يذاكرْ ينجحْ) والاستفهام نحو (من حضر اليوم؟) والمقرون بلام الابتداء عدا ضمير الشأن نحو (لَسعيدٌ قادمٌ)، وما التعجبية نحو (ما أجملَ السماءَ)، وما تضمن معنى الدعاء نحو (سلامٌ عليك) و(ويلٌ له)، وكذا مصحوب (لولا) الامتناعية نحو (لولا سعيدٌ لغرق زهيرٌ) و(إذا) الفجائية نحو (خرجتُ فإذا الفقيرُ بالباب).

كما لا تدخل على الخبر إذا كان جملة طلبية، فلا يقال: (كان زيدٌ اضربْه).

الخبر المفرد والجملة وشبه الجملة:

يقع خبر (كان) وأخواتها مفردًا (أي غير جملة ولا شبهها) نحو (كان

سعيدٌ حاضرًا)، وجملة فعلية نحو (ظلّ الولد يلعبُ)، وجملة اسمية نحو (أصبح خالدٌ قدرُه عظيمٌ)، وشبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور، والظرف يشمل ظرف المكان وظرف الزمان، فمثال ظرف المكان: (ظل الكتاب فوق الطاولة)، ومثال ظرف الزمان (كان السفر يوم الجمعة)، ومثال الجار والمجرور (ليس زهيرٌ في البيت).

معاني (كان) وأخواتها:

معنى (كان) اتصاف المسند إليه بالمسند في الماضي نحو (كان عمرُ عادلاً) و (كان خالدٌ غنيًّا وأصبح فقيرًا). ويسمى هذا الماضي بالمنقطع وهو الغالب عليها.

وقد يكون اتصافه به على وجه الدوام والاستمرار بمعنى (لم يزل) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧] أي أنه كان ولم يزل عليمًا حكيمًا، وقوله: ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١] أي لم نزل كذلك، وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا﴾ [الإسراء: ١١].

وقد تدل على الماضي المستمر وهو ما حدث مرة وكان مستمرًّا في حينه نحو (كان خالد يقوم الليل) وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥].

وقد تأتي (كان) بمعنى (صار) كقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ١٩ - ٢٠].

ومعنى (صار): الانتقال والتحول من حال إلى حال نحو قولك: (صار زيدٌ عالمًا) أي انتقل إلى هذه الحال، ونحو (صار سعيدٌ غنيًّا).

ومعنى (ظلّ): اتصاف المخبر عنه بالخبر وقت الظل، وذلك يكون نهارًا، تقول: (ظلّ أخوك يفعل كذا) إذا فعله نهارًا. وقد تأتي بمعنى (صار)

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] والمراد: أنه يحدث به ذلك ويصير عليه عند البشارة.

وقد وردت (ظل) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع ليس فيها موضع واحد تخصص الفعل فيه بالنهار مما يدل على أن هذا الأصل قليل الاستعمال جدًّا. ومن هذه المواضع الآية التي ذكرناها، ومنها قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، وقوله: ﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]. (م).

ومعنى (بات): اتصاف المخبر عنه بالخبر وقت المبيت، وهو الليل نحو (بات الحارسُ يقظًا)، و(بات أخوك يقرأ) إذا فعله ليلاً.

ووردت (بات) في موضع واحد في القرآن الكريم وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٤] وهو تخصيص الفعل بالليل.

ومعنى (أصبح) اتصاف المسند إليه بالمسند في الصباح وذلك نحو قولك: (أصبح الولدُ نشيطًا)، وقوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَآئِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿١٩﴾ فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾ [القلم: ١٩ ـ ٢٠] أي في وقت الصباح، وقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود:٦٧]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

وقد تأتي (أصبح) بمعنى (كان) و(صار) من غير أن يقصد بها وقت مخصوص، كأن تقول: (أصبح أخوك عظيمًا)، فهنا (أصبح) بمعنى (صار) من دون نظر إلى وقت الصباح. قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقال: ﴿فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وقال: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟

نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. (م).

ومعنى (أضحى) اتصافه به في الضحى نحو (أضحى أخوك مسرورًا).
وقد تأتي بمعنى (صار) كقول ابن زيدون:

أضحى التنائي بديلاً من تدانينا ... وناب عن طيب لقيانا تجافينا

المعنى: صار التباعد بديلاً من تقاربنا، وحلّ الجفاء مكان اللقاء الطيب.

ومعنى (أمسى) اتصافه به في المساء نحو قولك: (أمسى العاملُ متعبًا). وقد تأتي بمعنى (صار) كقول النابغة الذبياني:

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتُملوا ... أخنى عليها الذي أخنى على لُبَدِ

المعنى: أمست الدار خالية من أهلها لما احتملوا عنها إلى مياههم. وقد أفسد عليها الدهر الذي أفسده على لُبَد وهرّمه وأفناه، ولُبَد هو آخر نسور لقمان بن عاد، وهو النسر السابع من نسوره. وقصته مذكورة في كتب الأمثال.

ومعنى (ليس) النفي في الحال نحو (ليس محمدٌ حاضرًا) فالمراد نفي الحضور عن محمد الآن، إلا إذا قيدت بما يفيد المضيّ أو الاستقبال فتكون بحسب ما قيّدت به نحو (ليس عليّ مسافرًا أمس أو غدًا).

ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك:

هذه الأفعال تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن التكلم. تقول: (ما زال زيدٌ منطلقًا) أي هو مستمر في الانطلاق إلى زمن التكلم.

زال:

معناه ذهب وانفصل وترك. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي تذهبا وتضمحلّا. و(ما زال) معناه ماذهب وما ترك

وما انفصل. فإذا قلت: (ما زال زيد قائمًا) كان معناه: لم يترك القيام وما انفصل عنه، أي بقي مستمرًّا عليه، ومن هنا تحول معناها إلى الإثبات. وتقول: (ما زال اللهُ رؤوفًا بالعباد) أي: مستمر دائم دون انقطاع.

وربما يكون مستمرًّا إلى وقت الكلام ثم ينقطع بعد ذلك بوقت قصير أو طويل نحو (ما زال الجوُّ حارًّا).

ومضارعه (لا يزال) ومعناه (يبقى).

فمعنى (ما زال المطر نازلاً): بقي المطر نازلاً، ومعنى (لا يزال المطر نازلاً): يبقى المطر نازلاً. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر: ٣٤] أي بقيتم في شك، وقال: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥] أي يبقون في مرية لا ينفكون عنها ولا يتركونها، وقال: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] أي ستستمر في الاطلاع على خائنة منهم.

فثمة فرق بين قولنا: (ما زلت تطّلع) وقولنا: (لا تزال تطّلع) فمعنى الأولى: بقيت تطّلع، ومعنى الثانية أنك ستستمر في الاطّلاع في المستقبل (م).

برح:

أصله ترك المكان وغادره، قال تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٢] أي لن أترك الأرض. ومنه البارحة لليلة الماضية.

فبرح معناه: ترك المكان، و(ما برح) معناه: لم يترك المكان، أي بقي فيه ولازمه. ثم نقل إلى الدوام والاستمرار في غيره. ومن استعماله على الأصل قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] وهذا القول في العجل الذي عبده بنو إسرائيل، أي لا نترك مكاننا عاكفين على

عبادته. والعكوف يقتضي المكث في المكان والبقاء فيه. ومنه قولك: (ما برح خالدٌ نائمًا). (م).

فتئ:

نحو قولك: (ما فتئ سعيدٌ يذاكر).

فائدة:

معنى فتئ: نسي، يقال: (فتئت عن الأمر) إذا نسيته. ويأتي بمعنى سكّن وأطفأ. فإذا قلت: (ما فتئ) كان معناه: ما نسي أو ما سكّن. هذا أصلها، ثم استعملت منفية لإفادة الدوام. فإذا قلت: (ما فتئت أفعل) كان المعنى: (ما نسيت فعله)، أي أنا أفعله مستمرًّا لم أنسه وما سكّنت عن فعله ولم أكفّ عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تنسى ذكره على تقادم العهد ولا تسكّن نفسك ولا تطفئ ما في جوانحك من نار التعلق به. وهو أنسب فعل في هذا المقام لا يسد مسده (ما زال أو ما برح) أو غيرهما، وهو الموضع الوحيد الذي جاء فيه هذا الفعل في القرآن.

فثمة فرق بين قولنا: (لا تزال تذكر) و(لا تفتأ تذكر)، فـ (لا تفتأ) معناه لا تنسى ولا تسكّن نفسك ولا تطفئ نار جوانحك، كما تقول: إن الهوى بين جنبيّ لا يسكن والنار لا تنطفئ. (م).

انفكّ:

يقال: (فكّ الشيء) أي فصله، و(الرقبة) أعتقها، فهو من فكِّ القيود والتخلص من الأسار والحبائل. فإذا قلت: (ما انفكّ) كان المعنى: لم يخلص ولم ينفصل. ومن هنا استعملت في معنى الدوام والاستمرار. فإذا قلت: (ما انفكّ محمد يفعل) كان معناه أنه لا يزال متصلاً بالفعل متشبثًا به مرتبطًا به بقيد مغلق لم ينفك. ونحوه قولك: (ما انفكّ الولدُ يلعبُ). (م).

كـ (كان) ظل بات أضحى أصبحا　　　أمسى وصار ليس زال برحا
فتئ وانفك وهذي الأربعهْ　　　لشبه نفي أو لنفي متبعهْ

معنى البيتين: مثل (كان) في العمل (ظلّ، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس، زال، برح، فتئ، انفك). والأفعال الأربعة الأخيرة يشترط في عملها أنها تأتي بعد نفي أو شبه نفي.

دام:

هذا الفعل هو (دام) الذي بمعنى (استمرّ) مسبوقًا بـ (ما) المصدرية وليست (ما) النافية التي سبق ذكرها في الأفعال آنفًا، ولذلك لا يكتفى به وإنما يحتاج إلى كلام معه يكوّن معه المصدر جملة تامة. لا تقول: (ما دام محمدٌ موجودًا) لأن المعنى لا يتم، وإنما تقول: (لا أدخل ما دام محمد موجودًا)، و(ما) ههنا مصدرية ظرفية، والمعنى: لا أدخل مدة دوام وجود محمد، فعدم الدخول موقّت بدوام الوجود، ولذا قالوا إنها تفيد التوقيت. فهي مصدرية لأنها تقدّر بالمصدر وهو الدوام، وهي ظرفية لأنها تقدّر بالظرف وهو المدة. ومنه قولك: (يفيد الأكل ما دام المرءُ جائعًا) أي: مدة دوام المرء جائعًا، وقولك: (أعطِ ما دمت مصيبًا درهمًا)، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حيًّا.

وقد تأتي مكتفية بمرفوعها فلا تحتاج إلى منصوب كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧].

ومثل (كان): دام مسبوقًا بـ (ما)　　　كـ (أعط ما دمتَ مصيبًا درهما)

المعنى: الفعل (دام) مثل (كان) في العمل بشرط أن يكون مسبوقًا بـ (ما) المصدرية الظرفية مثل (أعطِ ما دمتَ مصيبًا درهمًا).

شروط عمل (كان) وأخواتها:

ذكرنا أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر. وهذه الأفعال ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية أفعال تشمل: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس.

القسم الثاني: ما يشترط في عمله أن يكون مسبوقًا بنفي لفظًا أو تقديرًا، أو شبه نفي وهو النهي والدعاء. وهو أربعة أفعال: زال، برح، فتئ، انفك. فمثال النفي لفظًا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

ومثاله تقديرًا قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ.

ولا يحذف النافي معها إلا بعد القسم كآية يوسف، وكقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ... ولو قطَّعوا رأسي لديك وأوصالي

المعنى: يحلف لمحبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما يكون من أهلها مما ينشأ عن الغيرة وحفظ الحرم.

والتقدير: لا أبرح قاعدًا.

ملاحظة:

هذا الحذف جائز، إذ يجوز حذف (لا) النافية من جواب القسم قياسًا، تقول: (والله أرغب عنك) أي لا أرغب عنك، فإذا أريد الإثبات جيء باللام ولا بد، إذ لا يجوز أن يُتلقّى القسم في الإثبات بغير اللام، فإن لم تذكر اللام علمت أنه منفي لا محالة، فلو أريد الإثبات في آية

يوسف لقيل: (لتفتأنَّ) في الاستقبال، أو (لَتفتأ) إذا أريد الحال، قال الشاعر في الخمر:

رأيت الخمر صالحة وفيها مناقب تفسد الرجل الكريما
فلا والله أشربها حياتي ولا أشفي بها أبدًا سقيما

أي: لا أشربها. (م).



وأما شبه النفي فهو يشمل النهي والدعاء كما ذكرنا، فمثال النهي قول الشاعر:

صاحِ شمّر ولا تزلْ ذاكرَ المو ت فنسيانه ضَلال مبين

المعنى: يا صاحبي كن مستعدًّا وأقبل على العمل الصالح، وتذكّر الموت دائمًا، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

ومثال الدعاء قولك: (لا زلتَ بخير) و (لا زالَ الله محسنًا إليك).
ومنه قول ذي الرمة في صاحبته:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى ولا زال منهلّاً بجرعائك القطر

المعنى: يدعو الشاعر لدار حبيبته مي بالسلامة من عوادي الزمان، ودوام هطول المطر لترطيب أجوائها وإضفاء الحياة عليها.

والجدير بالذكر أن (لا) النافية إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت الدعاء نحو (لا فُضَّ فوك). وفي الحديث أن رجلاً أكل عند رسول الله عليه الصلاة والسلام بشماله فقال: (كلْ بيمينك) قال: (لا أستطيع)، قال: (لا استطعتَ) فما رفعها إلى فيه.

وروي أن رجلاً نشدَ في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر؟ فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «لا وجدتَ، إنما بنيت المساجد

لما بنيت له» أي: لا رده الله إليك، فدعا عليه الرسول عليه الصلاة والسلام ألّا يجد جمله.

وإذا تكررت فإنها لا تفيد الدعاء نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١].

.... زال برحا

فتئ وانفك وهذي الأربعهْ لشبه نفي أو لنفي متبعهْ

القسم الثالث: ما يشترط في عمله أن يكون مسبوقًا بـ (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

أقسامها من حيث التصرف والجمود:

تنقسم (كان) وأخواتها من حيث التصرف وجموده على ثلاثة أقسام:

الأول: جامد لا يتصرف مطلقًا ولا يأتي منه غير الماضي وهو (ليس ودام) فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر. وأما (يدوم) و (دُمْ) فهما من (دام) التامة نحو (دام عزُّك).

الثاني: ما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو (ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك) فهذه الأفعال يأتي منها الماضي والمضارع ولا يأتي منها الأمر، لأن من شروط عملها أن يسبقها نفي، وهو لا يدخل على الأمر. ولا يأتي منها المصدر لعدم دلالتها على الحدث.

الثالث: ما يتصرف تصرفًا تامًّا، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر وهو (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار). فمن أمثلة (كان) للماضي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٦].

ومن المضارع قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١].

ومن الأمر قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

ومن اسم الفاعل قولك: (الطقس كائنٌ حارًّا)، وقول الشاعر:

وما كلٌّ من يبدي البشاشة كائنًا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

فـ (كائنًا) اسم فاعل من (كان) الناقصة وقد عمل عملها، فاسمها ضمير مستتر، وخبرها (أخاك).

ومن المصدر قولك: (يعجبني كونُك مجتهدًا)، وقولك: (كونُك شريفًا مع الفقر خيرٌ من كونك دنيئًا مع الغنى). وقال الشاعر:

ببذل وحِلم ساد في قومه الفتى وكونُك إياه عليك يسير

والشاهد قوله: (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر (كان) الناقصة، وأجراها مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

وغير ماضٍ مثله قد عملا إن كان غير الماضي منه استعملا

المعنى: ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه ـ كالمضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر ـ عمل الماضي.

أحكام اسمها وخبرها في التقديم والتأخير:

الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص ثم يجيء بعده الخبر نحو (كان محمد جالسًا) وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] شأن الفعل والفاعل والمفعول به.

وقد يعكس الأمر فيقدم الخبر على الاسم كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فتقدم الخبر (البرَّ) على المصدر المؤول (أن تولوا)، وقول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغَّصةً لـذاتُـه بـادّكـار الـمـوت والـهـرم

المعنى: إن الإنسان لا يطيب له عيش إذا كان كثير التذكر للموت والتفكر بالشيخوخة، فإن ذلك ينغص حياته. فقدم الخبر (منغصةً) على الاسم (لذاتُه).

وقول السموأل:

سلي ـ إن جهلت ـ الناس عنا وعنهمُ فـلـيـس سـواءً عـالـمٌ وجـهـولُ

المعنى: إن كنت تجهلين قدرنا بين الناس فتقصّي الأخبار عنا وعنهم لتتبيني الحقيقة وتميزي بين الحق والباطل، لأن العالم والجهول لا يستويان.

فقدم (سواءً) وهو الخبر على (عالمٌ) وهو الاسم.

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل وعلى اسمه معًا فيقال: (مسافرًا كان سعيدٌ) و (غزيرًا أمسى المطرُ) و (مهمومًا بات الرجلُ).

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على (ما دام)؛ لأن (ما) المصدرية لها الصدارة، فلا يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ففي نحو قولك: (لا أكلمك ما دام سعيدٌ واقفًا) لا يجوز أن تقول: (لا أكلمك واقفًا ما دام سعيدٌ)، ولكن يجوز أن تجعل الخبر بين (ما) والفعل فتقول: (لا أكلمك ما واقفًا دام سعيدٌ).

وفي مثل (سأبقى في البيت ما دام المطرُ منهمرًا) لا يصح أن يقال: (سأبقى في البيت منهمرًا ما دام المطر)، لكن يجوز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها فيتوسط بينها وبين (ما) فنقول: (سأبقى في البيت ما منهمرًا دام المطرُ).

وفي مثل (اقرأ الكتاب ما دامت النفسُ راغبةً) لا يصح أن نقول:

(اقرأ الكتاب راغبةً ما دامت النفسُ) ويصح أن نقول: (اقرأ الكتاب ما راغبةً دامت النفسُ).

ويجوز تقديم خبرها على اسمها على الأرجح نحو: (لا أصاحبك ما دام مسافرًا سعيدٌ).

ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الأفعال المنفية بـ (ما)؛ لأن (ما) النافية لها الصدارة، فلا تقول: (كسولاً ما زال سليمٌ) ولا تقول: (حاضرًا ما كان خالدٌ).

فإذا كان النفي بغير (ما) جاز تقديم الخبر على الأفعال نحو (نائمًا لم يزل خالدٌ) و (ناجحًا لم يكن المهملُ).

وأما (ليس) فقد وقع فيها الخلاف بين النحاة، ففريق منع وفريق أجاز، والاقتصار على المنع أولى، لأنه لم يرد في لسان العرب التقديم فلا يسوغ لنا مخالفتهم. وحجة من أجاز أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح وهو قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فكلمة (يوم) متعلقة بخبر ليس (مصروفًا) فهو معمول الخبر، وقد تقدم على (ليس)، فتقديمه يشعر بجواز تقديم الخبر.

وفي جميعها توسطَ الخبرْ أجز، وكلٌّ سبقه دام حظرْ

المعنى: جميع النواسخ السابقة يجوز فيها توسط الخبر بين الناسخ واسمه. وكل النحاة منع سبق خبر (دام) عليها.

كذاك سبق خبرٍ ما النافيهْ فجئ بها متلوّةً لا تاليهْ

المعنى: كذلك منع النحاة سبق الخبر وتقدمه على (ما) النافية لأن لها الصدارة في جملتها فلا يسبقها شيء منها.

ومنع سبق خبرٍ ليس اصطفي

المعنى: المختار منع تقديم خبر (ليس) عليها.

تقديم معمول الخبر:

الأصل في معمول الخبر أن يأتي بعد الخبر نحو (كان خالدٌ كاتبًا دروسَه)، فـ (دروسَ) مفعول به لاسم الفاعل (كاتبًا) الذي هو خبر (كان).

وقد أجاز النحاة تقديم معمول خبرها عليها فقالوا: (دروسَه كان خالدٌ كاتبًا).

وفي نحو (كان خالدٌ واقفًا على التل) يجوز أن نقول: (على التل كان خالدٌ واقفًا).

وقال تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقال: ﴿أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

هل يلي العامل معمول الخبر؟

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جارّ ومجرور. ففي قولنا: (كان سعيدٌ آكلاً طعامَك) طعامَك: معمول الخبر (آكلاً) لأنه منصوب به، وهذا المعمول لا يجوز أن يلي العامل (كان)، فلا يقال: (كان طعامَك سعيدٌ آكلاً).

وفي قولنا: (كان الطالبُ قارئًا الكتابَ) الكتابَ: معمول الخبر (قارئًا) ولا يجوز أن يلي (كان)، فلا تقول: (كان الكتابَ الطالبُ قارئًا).

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون محتجين بقول الفرزدق:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عوَّدا

المعنى: يريد وصفهم بأنه خوَنة فجّار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبًا للسرقة أو الدعارة والفحشاء، وإنما السبب عنده في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

والشاهد: قوله: (بما كان إياهم عطية عوّدا) حيث إن ظاهره يوهم أن

الشاعر قد قدم معمول خبر (كان) وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عوّدا) عن الاسم أيضًا، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه.

إلا إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم، وقدّم الخبر على المعمول جازت المسألة لأنه لم يلِ (كان) معمول خبرها، فتقول: (كان آكلاً طعامَك سعيدٌ) و (كان حاملاً أكياسًا محمدٌ).

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جاز إيلاؤه (كان)، ففي قولنا: (كان سعيدٌ مقيمًا عندَك) يجوز أن نقول: (كان عندك سعيدٌ مقيمًا).

وفي قولنا: (ظلّ زهيرٌ راغبًا فيك) يجوز أن نقول: (ظلَّ فيك زهيرٌ راغبًا).

وفي قولنا: (بات الطيرُ نائمًا على الشجرة) يجوز أن نقول: (بات على الشجرة الطيرُ نائمًا).

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ إلا إذا ظرفًا اتى أو حرف جر

المعنى: لا يجوز أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها إلا إذا كان ظرفًا أو حرف جر.

تقديم الاسم على الخبر وجوبًا:

اعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال وخبرها في التقديم والتأخير كحكم المبتدأ وخبره لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، فيجب تقديم الاسم على الخبر في المواضع الآتية:

١ ـ إذا كان كل من الاسم والخبر معرفة وليس هناك قرينة تعين أحدهما نحو (كان شريكي أخي) و (صار أستاذي رفيقي في العمل) فلو تقدم الخبر لأوقع في لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر.

وإذا كان الاسم والخبر معرفتين فإنك تأتي بالاسم الذي يعلمه

المخاطب وتجعله اسمًا للفعل الناقص، وتأتي بالذي يجهله فتجعله خبرًا له، كما مر في بحث المبتدأ والخبر، وذلك كأن يكون المخاطب سمع بمحمد وقد كان رأى رجلاً منطلقًا وأردت أن تعلِمَه بأن محمدًا هو المنطلق قلت له: (كان محمدٌ المنطلقَ).

وإذا كان رأى رجلاً منطلقًا ولم يعرف أنه محمد وأردت أن تعلِمَه بأن المنطلق هو محمد قلت له: (كان المنطلقُ محمدًا). (م).

٢ ـ إذا كان الخبر واقعًا عليه الحصر نحو (ما كان التاريخُ إلا الخبرَ الصادقَ) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

تقديم الخبر على الاسم وجوبًا:

يجب تقديم الخبر على الاسم في المواضع الآتية:

١ ـ إذا كان الاسم مضافًا إلى ضمير يعود على جزء من الخبر نحو (كان في الدار صاحبُها) فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، فلا تقول: (كان صاحبُها في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، ونحو (أمسى في البستان حارسُه) و (بات مع الحارس أخوه).

٢ ـ ويجب تقديم الخبر على الفعل الناسخ إذا كان الخبر اسمًا واجب الصدارة كأسماء الاستفهام نحو (أين كان سعيدٌ؟) وقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤].

فائدة:

ذكرنا أن الأصل في هذا الباب أن نأتي بالفعل الناقص فاسمه فخبره، فنقول مثلاً: (كان محمدٌ قائمًا) شأن الفعل والفاعل والمفعول به، فإذا جاء على غير هذا التأليف كان ذلك لسبب يقتضيه المقام وذلك كأن تقول: (محمدٌ كان قائمًا) أو (كان قائمًا محمدٌ) أو (قائمًا كان محمدٌ).

١ ـ فأما قولنا: (كان محمدٌ قائمًا) فيكون إذا كان المخاطب خالي الذهن.

٢ ـ وأما قولنا: (محمدٌ كان قائمًا) فهو من باب تقديم المبتدأ على الخبر الفعلي للاختصاص والاهتمام، وذلك كأن يظن المخاطب أن زيدًا كان القائم لا محمدًا فترد عليه بقولك: (محمدٌ كان قائمًا).

فالفرق بين قولنا: (كان محمدٌ قائمًا) و(محمدٌ كان قائمًا) أن العبارة الأولى تكون إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن هذا الأمر، فإذا كان يعلم أن شخصًا ما كان قائمًا ولكنه ظنه خالدًا صححت له وهمه بتقديم المبتدأ الفعلي فتقول له: (محمد كان قائمًا).

٣ ـ وأما قولنا (كان قائمًا محمدٌ) فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون محمد مريضًا لا يقوى على القيام لمدة ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم وتقول: (كان قائمًا محمدٌ) لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم.

ونحوه أن تقول: (كان نائمًا خالدٌ) وذلك إذا كان خالد لم يتمكن من النوم مثلاً مدة لمرض أو نحوه.

وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعنى.

٤ ـ وأما تقديم الخبر على (كان) نحو قولنا (قائمًا كان محمدٌ) فهو من باب التخصيص، وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمدًا كان قاعدًا لا قائمًا فتصحح له هذا الوهم وتقول إنه كان قائمًا لا قاعدًا. (م).

التمام في هذه الأفعال:

يجوز أن تكون هذه الأفعال تامة فتأخذ فاعلاً ولا تحتاج إلى الخبر، إلا ثلاثة أفعال منها قد لزمت النقص فلم ترد تامة وهي (ما فتئ، وما زال، وليس).

فمن الأفعال التامة (كان) بمعنى: حصل أو وجد ووقع كقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] فـ (فتنة) فاعل (تكون) التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا كان الشتاءُ فأدفئوني فإن الشيخ يُهرمه الشتاء

المعنى: إذا حدث وجاء الشتاء فأدفئوني إما بالملابس الوثيرة أو بإيقاد النار، لأن الشيخ الذي تتقدم به السن يضعف عن تحمل البرد ويورثه الهرم وشدة الضعف.

فـ (الشتاءُ) فاعل للفعل (كان) التامة.

و(أمسى) بمعنى: دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى: دخل في وقت الصباح، كقولك: (أصبحنا وأصبح الملك لله) فـ (أصبح) الأولى تامة، والثانية ناقصة، ونحوه قولك: (أمسينا وأمسى الملكُ لله)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

و(أضحى) بمعنى: دخل في وقت الضحى، و(ظلَّ) بمعنى: دام واستمر نحو (ظلَّ اليوم) أي: دام ظلّه، و(بات) بمعنى: نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته نحو (بات محمد) أي دخل في المبيت، وقول امرئ القيس بن عانس:

تطاول ليلُك بالإثمد وبات الخليّ ولم ترقدِ

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءني وخُبِّرته عن بني الأسود

المعنى: يصف أنه بات ليلة طويلة بمكان اسمه الإثمد، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه عن أبي الأسود.

والشاهد في قوله: (بات الخلي) و (بات) و (باتت له ليلة) حيث استعمل (بات) ثلاث مرات فعلاً تامًّا مكتفيًا بفاعله غير محتاج إلى منصوب.

و(صار) بمعنى انتقل ورجع كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

و(دام) بمعنى: بقي واستمر كقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، و(انفك) بمعنى: انفصل، و(برح) بمعنى: ذهب أو فارق كقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠] وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠]، وهي جميعها تكتفي بمرفوع هو فاعلها. فالفعل (أبرح) في الآيتين فعل تام، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا).

ومنع سبق خبرٍ (ليس) اصطفي وذو تمام ما برفعٍ يكتفي

المعنى: المختار منع تقديم خبر (ليس) عليها. والفعل التام هو الذي يكتفي بمرفوعه.

وما سواه ناقص والنقص في فتئ ليس زال دائمًا قفي

المعنى: الناقص هو ما سوى ذلك، أي ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب. وجميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا (فتئ، وليس، وزال) فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

(كان) الزائدة:

تزاد (كان) بشرطين:

الأول: أن تكون بلفظ ماضٍ. وشذ زيادتها بلفظ المضارع كقول أم عَقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تهبّ شمألٌ بَليلُ

المعنى: أنت تكون شريفًا كريمًا كلما هبت ريح رطبة ندية من ناحية القطب.

والشاهد: زيادة (تكون) بين المبتدأ والخبر.

والثاني: أن تزاد بين شيئين متلازمين ليسا جارًّا ومجرورًا. وأكثر ما تزاد بين (ما) وفعل التعجب نحو (ما كان أعدلَ عمر) و (ما كان أطيبَ كلامَك)، وقد تزاد بين غيرهما كالمبتدأ والخبر نحو (القطارُ كان قادمٌ) فـ (القطار) مبتدأ، و(قادمٌ) خبر، و(كان) فعل ماض زائد، والفعل وفاعله نحو (لم يتكلم كان عالمٌ)، والموصول وصلته نحو (جاء الذي كان أكرمته)، والصفة والموصوف نحو (قصدت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ) وقول الفرزدق مادحًا هشام بن عبد الملك:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

المعنى: يقول إنه لا قدرة له على منع الدمع من عينيه إذا مر بدار جيرانهم الكرام، أي أنه يفتقدهم لجيرتهم وكرمهم.

الشاهد: زيادة (كانوا) بين الصفة (كرام) والموصوف (جيران).

وقد تكون الزيادة بين المعطوف والمعطوف عليه نحو (الصديق مخلص في الرخاءِ كان والشدةِ) وقول الفرزدق:

في لجة غمرت أباك بحورُها في الجاهليةِ كان والإسلامِ

المعنى: يقول إنه نزل في حومة قديمة فغرق أبوك في غمرة البحر.

واعلم أن (كان) الزائدة تدل على الزمن الماضي ومعناها التأكيد نحو (إن زيدًا كان منطلقٌ) وقول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكمَلة من بني عبس لم يوجد كان مثلُهم) فإنها زيدت لتأكيد المضيّ.

والمراد من زيادتها أنها لا تعمل شيئًا، فلا تحتاج إلى معمول من

فاعل أو اسم وخبر. ولا تكون حاملةً للضمير، بل تكون للمفرد المذكر في جميع أحوالها. ثم إن الكلام يستغني عنها، فلا ينقص معناه بحذفها ولا يخفى المراد منه.

وشذ زيادتها بين الجار والمجرور كقول الشاعر:

سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامى ... على كان المسوّمةِ العرابِ

المعنى: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز عما عداها من الخيول.

فقد زاد (كان) بين الجار والمجرور في قوله: (على كان المسومة).

وقال ابن مالك:

وقد تزاد (كان) في حشو كـ (ما ... كان أصح علم من تقدّما)

المعنى: قد تزاد (كان) في الحشو، أي بين شيئين متلازمين مثل (ما كان أصحَّ علمَ من تقدم).

حذف (كان) وحدها:

تحذف (كان) وحدها بعد (أن) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ويعوَّض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو (أمّا أنت غنيًّا فتصدق). فأصل هذه الجملة (تصدّقْ لأن كنت غنيًّا) فقدمت اللام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص فصارت (لأن كنت غنيًّا تصدق) أي تصدق لأجل غناك، ثم حذفت اللام فصارت (أن كنت غنيًّا)، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، فصارت (أن أنت غنيًّا)، ثم أُتي بـ (ما) عوضًا عن (كان) المحذوفة، ثم أدغمت النون في الميم فصارت (أمّا أنت غنيًّا)، ثم زيدت الفاء فصارت (أمّا أنت غنيًّا فتصدّق). فـ (أمّا) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة عوضًا عن (كان)، و(أنت) اسم كان المحذوفة، و(غنيًّا) خبرها.

ومثلها قولك: (أمّا أنت برًّا فاقترب)، فالأصل: (اقتربْ لأن كنت برًّا)، فقدمت اللام وما بعدها على (اقترب) للاختصاص فصارت (لأن كنت برًّا اقتربْ) أي اقترب لأجل برك، ثم حذفت اللام فصارت (أن كنت برًّا)، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها، فصارت (أن أنت برًّا)، ثم أتي بـ (ما) عوضًا عن (كان) المحذوفة، ثم أدغمت النون في الميم فصارت (أمّا أنت برًّا)، ثم زيدت الفاء فصارت (أمّا أنت برًّا فاقترب). ومنه قول عباس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

المعنى: لا تفتخر يا أبا خراشة بكثرة نفرك وعزة رهطك، فإن قومي ذوو منعة وقوة لم تذهب السنوات الشديدة بهم أو تضعف من عزمهم.

فـ (أنْ): مصدرية، و(ما): زائدة عوضًا عن كان، و(أنت) اسم كان المحذوفة، وذا نفر: خبرها.

وبعد (أنْ) تعويض (ما) عنها ارتكبْ كمثل (أمّا أنت برًّا فاقتربْ)

المعنى: حصل تعويض بـ (ما) عن (كان) المحذوفة الواقعة بعد (أنْ) المصدرية مثل (أمّا أنت برًّا فاقتربْ).

حذف (كان) مع اسمها:

تحذف كان واسمها ويبقى خبرها اختصارًا واعتمادًا على فهم السامع، وكثر ذلك بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين، فمثال (إنْ): (الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ) أي: إن كانت أعمالُهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كانت أعمالُهم شرًّا فجزاؤهم شر. فـ (خيرًا) خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، ومثلها (شرًّا). ومنه قول النعمان بن المنذر:

قد قيل ما قيل إنْ صدقًا وإن كذبًا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

المعنى: إن كان ما قيل فيك صدقًا أو كذبًا فهو على كل حال قد قيل، فلا ينبغي لك التشكيك فيه.

فحذف (كان) واسمها وأبقى خبرها بعد (إن) الشرطية في قوله: (إن صدقًا وإن كذبًا).

ومثال (لو): (التمسْ ولو خاتمًا من حديد) أي: ولو كان الملتمَس خاتمًا من حديد، وقولك: (ائتني بدابة ولو حمارًا) أي: ولو كانت الدابة حمارًا، وفي الحديث: (بلغوا عني ولو آيةً) أي: ولو كان المبلَّغ آيةً.

ويحذفونها ويبقون الخبرْ وبعد إنْ ولو كثيرًا ذا اشتهرْ

المعنى: إنهم يحذفون (كان) مع اسمها ويبقون الخبر، وهذا الحذف قد اشتهر بعد (إنْ) و(لو) الشرطيتين.

حذف (كان) واسمها وخبرها:

تحذف (كان) واسمها وخبرها بلا عوض، تقول: (لا تعاشرْ فلانًا فإنه فاسد الأخلاق) فيقول الجاهل: (أعاشره وإنْ)، أي: وإن كان فاسد الأخلاق. ومثله أن يقال: (لا تأتِ الأمير فإنه جائر) فتقول: (أنا آتيه وإنْ) أي: وإن كان جائرًا. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

قالت بنات العم يا سلمى وإنْ كان فقيرًا معدمًا قالت وإنْ

أي أتزوجه وإن كان فقيرًا معدمًا.

حذف نون مضارع (كان) المجزومة:

يجوز حذف نون المضارع منها تخفيفًا لكثرة الاستعمال فنقول: (لم يكُ - لا تكُ).

وشروط الحذف هي:

١ - أن يكون المضارع مجزومًا بالسكون.

٢ - أن لا يكون بعده حرف ساكن، بل حرف متحرك، فلا تقول: (لم

يكُ الْقمرُ غائبًا) و (لم تكُ الصّاحب الجاحد)، بل لا بد من ذكر النون. ومثال ما وقع بعدها حرف متحرك قولك: (لم تكُ مُصابًا بالمرض).

٣ ـ أن لا يكون الحرف المتحرك ضميرًا متصلاً، فإذا كان ضميرًا متصلاً امتنع حذف النون اتفاقًا نحو قول الرسول عليه الصلاة والسلام لعمر رضي الله عنه في شأن ابن الصياد: «إن يكنْه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنْه فلا خير لك في قتله».

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠].

وإعرابها أنها مجزومة بالسكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف.

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

المعنى: إن المضارع من (كان) تحذف منه النون عند جزمه حذفًا غير ملتزم، أي: لم تلتزمه العرب ولم تتمسك به باطّراد.

فائدة:

إن البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام. وأغراض الحذف متعددة منها:

١ ـ الإسراع: فإن المقام قد يقتضي الإسراع ولا يقتضي الإطالة في الكلام شأن التحذير والإغراء، فكما لا تقول لمن كانت العقرب بقربه وهو غافل عنها: (احذر العقرب) أو (عليك ان تحذر العقرب) وإنما تسرع في تبليغه فتذكر المحذور منه بأسرع بيان قائلاً: (العقربَ العقربَ). كذلك ههنا قد يقتضي المقام الإيجاز في الحديث فتوجز في كل شيء حتى في حذف

النون، فتقول لابنك الذي أدركه السفر العاجل مثلاً: (لا تكُ غافلاً) أو ما أشبه ذلك.

٢ ـ قد يكون الحذف إشارة إلى أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام لما فيه من الضعف والإرهاق، أو لرغبته عن الحديث فيوجز في كلامه ما أمكنه ذلك. ولعل من ذلك قوله تعالى على لسان أهل النار: ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ﴾ [المدثر: ٤٣ ـ ٤٤].

٣ ـ قد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشيء وصغره وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد كما أن الفعل لم يكتمل. قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧] حذفت النون تنبيهًا على مبتدأ الإنسان وصِغر قدره بحسب ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقى في أطوار التكوين، فهو حين كان نطفة كان ناقص الكون.

وقال: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] حذفت النون تنبيهًا على أنها وإن كانت صغيرة المقدار حقيرة في الاعتبار فإن إليه ترتيبها وتضاعيفها.

٤ ـ النهي عن الشيء بقوة بحيث تطلب منه ألّا يحصل من الفعل شيء كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٢٧] إذ نزلت هذه الآية حين مثّل المشركون بالمسلمين يوم أحد، فأوصى الله رسوله بالصبر ثم نهاه أن يكون في ضيق من مكرهم فقال له: ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ أي لا يكن في صدرك أي ضيق مهما قلّ، وهو من باب تخفيف الأمر وتهوينه على المخاطب، فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس.

٥ ـ قد يكون الحذف للوغول في نفي حصول الشيء، فإنك تحذف للتنبيه على أن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟ وذلك نحو قوله

تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] أي ألبتّة، وقوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٧].

وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] فلم يحذف، فما الفرق بين الموضعين؟

ولو رجعت إلى السياق لتبين لك الفرق واضحًا بين المقامين، فالآية الأولى في مقام التذكير بقدرة الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٦٦ - ٦٧].

فالإنسان يعجب من الإحياء بعد الموت فيذكّره ربه بقدرته وأنه خلقه من قبل ولم يكُ شيئًا، فالنشأة الأولى أصعب في حساب العقل، فناسب ذلك حذف النون، فحذفها تنبيهًا على مقدار قدرة الخالق، وكيف أنشأ الإنسان من العدم، وليس المقام كذلك في سورة الإنسان.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] فهذا أبعد في نفي البغي من (لم أكن) أي أن هذا لم يكن أصلاً وليس له وجود، فحذف الآخر يوحي بأن فعل الوجود لم يتم فكيف بالشيء نفسه؟

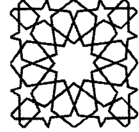
وقد يكون الحذف ههنا للإسراع إضافة إلى ذلك، فهذا القول على لسان مريم للملَك الذي تمثل لها بشرًا سويًّا، فهي لا تريد أن تتبسط في الكلام مع رجل غريب في خلوة كهذه، وهو المناسب لمقام الحياء ههنا، وهذا الحذف يؤدي الغرضين معًا.

٦ - قد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشيء وحقارته، وأنه في طور التكوين لم يكتمل بعد، كما أن الفعل لم يكتمل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ [القيامة: ٣٧].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦] فمرة جاء بالفعل بلا نون، ومرة جاء به بالنون. ويبدو أن كلا الأمرين واحد، والحقيقة ليست كذلك، فقد قال: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ ولم يعين مكانها، ثم عين مكانها فيما بعد فقال: ﴿فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ فالأولى أبعد في الوجود، أي هباءة تائهة لا مكان لها، فحذف النون.

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).





الحروف المشبهة بليس

من الحروف نوع يشبه الفعل (ليس) في معناه وهو النفي، وفي عمله وهو النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر. وبهذه المشابهة يعدّ من أخوات (ليس)، مع أن (ليس) فعل وهذه أحرف. وأشهر هذه الأحرف: ما ولا ولات وإنْ.

ما:

لغة أهل الحجاز إعمالها ولغة بني تميم إهمالها، فتقول على لغة بني تميم: (ما خالدٌ حاضرٌ) فخالد مرفوع بالابتداء، وحاضر خبره. ولا عمل لـ (ما) في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص، لدخوله على الاسم نحو (ما خالدٌ حاضرٌ) وعلى الفعل نحو (ما يحضر خالد)، وما لا يختص فحقه ألّا يعمل. وقد قرأ ابن مسعود ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾ [يوسف: ٣١] برفع (بشر) على لغة تميم، ونقل عن عاصم ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] برفع (أمهاتهم) على هذه اللغة أيضًا.

وأما أهل الحجاز فيعملونها كعمل (ليس) لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر، فتقول على لغتهم: (ما خالدٌ حاضرًا)، وقال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقال الشاعر:

أبناؤها متكنّفون أباهمُ حَنِقو الصدور وما همُ أولادَها

المعنى: أن أبناء هذه الكتيبة قد التفّوا حول قادتهم ورؤسائهم وقد ملأ

صدورَهم الغيظ، وليسوا أبناءها حقيقة ولكنهم أبناء الحروب والمصطلون بنارها.

فـ (ما) حجازية، و(هم) اسمها، و(أولادها) خبرها.

وقال المتنبي:

وما الحسنُ في وجه الفتى شرفًا له إذا لم يكن في فعله والخلائقِ

المعنى: إذا لم تكن أفعال الفتى وأخلاقه حسنة جميلة فليس حسن وجهه شرفًا له.

فـ (ما) حجازية عملت عمل (ليس)، و(الحسن) اسمها مرفوع، و(شرفًا) خبرها منصوب.

والأحسن الأخذ بلغة الإعمال لأنها اللغة العالية، لغة القرآن وأكثر العرب. ومن أوجه المشابهة بين (ما) و(ليس) أن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر، وإن كانت (ما) لا تختص بالدخول على الجمل الاسمية كما ذكرنا. وكلتاهما لنفي الحال. ويقوّي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن نفيها مختص بالحال، والصحيح أنها كـ (ليس) تنفي الحال عند الإطلاق، وإذا قيّدت فبحسب ذلك التقييد، قال تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقال: ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦] وهي في ذلك للاستقبال.

ويشترط لإعمالها عمل (ليس) ما يأتي:

أ ـ أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، ولهذا تعمل في مثل (ما محمدٌ ذاهبًا)، وتهمل في مثل (ما ذاهبٌ محمدٌ)، وتعمل في مثل (ما المعدنُ حجرًا) وتهمل في مثل (ما حجرٌ المعدنُ).

فإن كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدمته فقلت: (ما في الدار

محمدٌ) و (ما عندك خالدٌ) جاز إعمالها وإهمالها، فعند الإعمال نقول: إن الظرف والجار والمجرور في محل نصب خبر (ما) مقدم، وعند الإهمال نقول: إن الظرف والجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ مقدم.

ب - أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدّم بطل عملها، ففي مثل (ما العاقلُ مصاحبًا الأحمقَ) لا يصح الإعمال مع تقدم (الأحمق) على (العاقل) وإنما يجب الإهمال فتقول: (ما الأحمقَ العاقلُ مصاحبٌ). وتقول: (ما أحمدُ آكلاً طعامَك) فإن قدّمت معمول الخبر (طعامَك) على الاسم ألغيت (ما) فتقول: (ما طعامَك أحمدُ آكلٌ). وقال مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرّفْها المنازل من منى ... وما كلَّ من وافى منًى أنا عارفُ

المعنى: أراد أنه اجتمع بها في الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا: تعرّفها وسل عنها في منازل الحج من منى، فقال: لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها.

والشاهد: نصب (كل) مفعول (عارف) الذي هو خبر (أنا)، و(ما) مهملة.

فإن كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لم يبطل عملها، وإنما يجوز الإعمال والإهمال نحو (ما في الشر أنت راغبًا) و(ما عندك عمرٌو مقيمًا) و(ما بي أنت معنيًّا)، ويجوز: راغبٌ، ومقيمٌ، ومعنيٌّ؛ لأن الظروف والمجرورات يُتوسَّع فيها ما لا يتوَسَّع في غيرها.

ج - أن لا تقع (إنْ) الزائدة بعد (ما)، فإن وقعت بطل عملها، فيصح الإعمال في مثل (ما الحقُّ مغلوبًا) ولا يصح في مثل (ما إنْ الحقُّ مغلوبٌ) ونحو قول الشاعر:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهبٌ ... ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ

المعنى: يهجو الشاعر بني غدانة فيقول لهم: أنتم لستم ذهبًا ولا فضة ولكن أنتم الخزف، أي الفخّار. فقد ألغى إعمال (ما) النافية لوقوع (إنْ) الزائدة بعدها.

د ـ أن لا ينتقض نفيها بـ (إلا)، فإن انتقض بها بطل عملها، فتعمل في مثل (ما محمدٌ حاضرًا) ولا تعمل في مثل (ما محمدٌ إلا حاضرٌ). قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وقال: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] وقال: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠].

وسبب ذلك أن الخبر مثبت هنا بسبب (إلا) التي أبطلت النفي عنه.

هـ ـ ألّا تتكرر(ما)، فإن تكررت بطل عملها نحو (ما ما خالدٌ نائمٌ) لأن (ما) الأولى نافية، و(ما) الثانية نفت النفي، فبقي إثباتًا.

إعمال (ليس) أعملت (ما) دون (إنْ) ... مع بقا النفي وترتيب زُكن

المعنى: تعمل (ما) عمل (ليس) بشرط أن لا توجد بعدها (إنْ) الزائدة، وأن لا ينتقض النفي، وأن يبقى الترتيب بين اسمها وخبرها فلا يتقدم الخبر على الاسم.

وسبق حرف جر او ظرف كـ (ما ... بي أنت معنيًّا) أجاز العلما

المعنى: أجاز العلماء تقديم الخبر إذا كان حرف جر أو ظرفًا مثل (ما بي أنت معنيًّا).

العطف على خبر (ما):

١ ـ إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف يفيد الإيجاب (أي يكون المعطوف مثبتًا) مثل (بل ولكن) وجب رفع المعطوف على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو) فتقول:(ما سعيدٌ كسولاً بل مجتهدٌ) و(ما إبراهيم قائمًا بل قاعدٌ) و (ما خليلٌ مسافرًا لكنْ مقيمٌ) و (ما الإحسانُ منكورًا لكنْ مشكورٌ) أي: بل هو مجتهد، لكنْ هو مقيم، وقس على ذلك باقي الأمثلة.

ويعرب كل من (لكنْ) و(بل) حرف ابتداء.

وتوضيح ذلك أن (ما) النافية يشترط في عملها ألّا ينتقض نفي خبرها. فإن انتقض لم تعمل ـ كما سبق ـ والحرفان (لكن، وبل) من حروف العطف، ينقض كل منهما النفي عن المعطوف بعده ويجعله موجبًا، مع أن المعطوف عليه منفي. ولما كان المعطوف على خبر (ما) بمنزلة خبرها وجب أن يكون ذلك المعطوف منفيًّا كالخبر المعطوف عليه لكي تعمل فيه (ما) النصب. غير أن المعطوف هنا موجب لوقوعه بعد (لكن) أو (بل) فالنفي منقوض عنه، وصار بعد نقضه موجبًا، و(ما) لا تعمل في الموجب.

٢ ـ إذا وقع بعد (ما) حرف عطف لا يفيد الإيجاب كالواو ونحوها جاز في الاسم المعطوف النصب والرفع، فالنصب نحو (ما سعيدٌ كسولاً ولا مهملاً) بالعطف على خبر (ما)، والرفع نحو (ما سعيدٌ كسولاً ولا مهملٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: ولا هو مهمل.

ونحوه قولك: (ما أنت قاسيًا ولا عنيفًا على الضعيف) بالعطف على خبر (ما)، أو (ولا عنيفٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (ولا أنت عنيف).

ورفع معطوف بلكن أو ببل   من بعد منصوب بـ(ما) الزم حيث حل

المعنى: الزم رفع معطوف بلكنْ أو ببل من بعد منصوب بـ (ما) حيث وجد ذلك المنصوب.

زيادة الباء في خبر هذه الأحرف:

تدخل الباء الزائدة على أخبار (ليس) و(ما) لتأكيد النفي وتقويته. تقول: (ليس إبراهيم بمتواكلٍ) فالباء زائدة، و(متواكل) مجرور بها في

محل نصب خبر (ليس)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧].

وترد الباء زائدة في خبر (ما) نحو (ما زيدٌ ببخيلٍ)، فالباء حرف جر زائد، وما بعدها خبر (ما) العاملة عمل (ليس) منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وإذا كانت (ما) تميمية مهملة فالباء حرف جر زائد، وما بعدها خبر المبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

والذي يبدو أن العرب استعملت الباء لتأكيد النفي كما استعملت اللام في تأكيد الإثبات، ولذلك قالوا: قولك: (ما زيدٌ بمنطلقٍ) جواب (إن زيدًا لمنطلق) كما هو رأي الكوفيين.

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر (لا) كقول سواد بن قارب مخاطبًا الرسول عليه الصلاة والسلام:

فكنْ لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً عن سَواد بن قاربِ

المعنى: كن لي يا رسول الله شفيعًا يوم لا ينفع فيه صاحب شفاعة نفعًا قليلاً قدر فتيل النواة، وهو يوم القيامة.

فأدخل الباء الزائدة على خبر (لا) النافية وهو قوله: (بمغنٍ).

كا وردت زائدة قليلاً في خبر مضارع (كان) المنفية بـ (لم) كقول الشنفرى الأزدي:

وإن مُدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلِهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

المعنى: إن مدّ الناس أيديهم إلى الطعام ليأكلوا لم أسرع إلى الأكل منه؛ لأن السرعة تدل على الحرص على الأكل، وهو وصف مذموم.

ويقول ابن مالك:

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر   وبعد (لا) ونفي (كان) قد يجر

المعنى: جرت الباء الخبر بعد (ما) و (ليس) وقد يجر الخبر بعد (لا) التي هي من أخوات (ليس) وبعد (كان) المنفية.

العطف على اللفظ والمحل:

إذا عطفت على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء منفيًّا نحو (ما سعيد بقائم ولا قاعد) جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ، والنصب على المحل فتقول: (ما سعيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) و(ما سعيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا).

فائدة:

١ ـ العطف على اللفظ والمحل: تقول العرب: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) وتقول: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) فهل ثمة فرق في المعنى بين القولين؟

ومن أمثلة ذلك: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً) أو (ولا بخيلٍ).

الذي يبدو أن ثمة فرقًا في المعنى بين العطف على اللفظ والعطف على المحل، فإذا قلت: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرٍ) كان المعطوف مؤكدًا لأنه على إرادة الباء الزائدة للتوكيد.

وإذا قلت: (ما محمدٌ بكاتبٍ ولا شاعرًا) كان المعطوف غير مؤكد لأنه ليس على إرادة الباء فيكون المعطوف عليه آكد في النفي من المعطوف.

٢ ـ عطف الجملة على الجملة: تقول: (ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا محمدٌ حاضرًا) فتشرك الجملة الثانية مع الأولى في النفي في المضي، أي: ولا كان محمدٌ حاضرًا. فإن قلت: (ولا محمدٌ حاضرٌ) لم تكن على إرادة

المضي، بل على إرادة الحال فهي غير مشتركة في المضيّ مع الجملة الأولى.

ومعنى النصب يختلف عن معنى الرفع في (ليس) و (ما) أيضًا. فقولك: (ليس زيدٌ قائمًا ولا عمرٌو قاعدٌ) يختلف عن قولك: (ولا عمروٌ قاعدًا) وليسا متماثلين، فنصب الخبر في المعطوف يقتضي أن المعنى على إرادة (ليس) ورفعه ليس على إرادتها، فتكون جملة (ولا عمرٌو قاعدًا) في التقدير فعلية، وجملة (ولا عمرٌو قاعدٌ) اسمية، والاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

وكذلك النفي بـ (ما)، فإن نصب الخبر في المعطوف إنما هو على إرادة (ما)، أي أن النفي مقيد بهذا الحرف ومعناه، ورفعه ليس على تقدير ذلك، بل هو لمطلق النفي وليس مقيدًا بـ (ما).

ومما يدخل في هذا الباب قولهم: (ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ) أو (لكن قاعدٌ) أي بل هو قاعد، فليس النفي داخلاً على ما بعد حرف العطف، بل إن ما بعد الحرف مثبت. (م).

الفرق بين (ما) و (ليس):

إن الذي يبدو أن (ما) أقوى في النفي من (ليس) والذي يدل على ذلك أمور منها:

١ ـ استعملت العرب (ليس) استعمال الأفعال فقالوا: لستَ وليسا وليستْ، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية، والجملة المنفية بـ (ما) اسمية، والجملة الاسمية أثبت من الجملة الفعلية.

٢ ـ وردت (ليس) في القرآن الكريم في (٤١) واحد وأربعين موطنًا اسمها نكرة لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها، بل كلها مجردة منها، في حين وردت (ما) في القرآن في (٩١) واحد وتسعين

موطنًا مرفوعها نكرة، كلها دخلت عليها (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد وذلك كقوله تعالى: ﴿أَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام ٥١]، وقال: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وقال: ﴿وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

في حين قال: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقال: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

فجرد اسم (ليس) من (من) وقرن اسم (ما) بها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الحج: ٧١]، وقال: ﴿مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥].

في حين قال: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وهذا كسابقه، مما يدل على أن (ما) آكد وأقوى.

٣ ـ ورد خبر (ما) مقترنًا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد في (٧٦) ستة وسبعين موطنًا. وورد في ثلاثة مواطن فقط غير مؤكد بالباء الزائدة وهي قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

في حين ورد خبر (ليس) في (٢٣) ثلاثة وعشرين موطنًا مؤكّدًا بالباء الزائدة، وفي خمسة مواطن مجرّدًا منها.

٤ ـ إن الجمل التي تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية بـ (ما) كقوله تعالى: ﴿أَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ ولم يرد مثل هذا التعبير في القرآن منفيًا بـ (ليس). وهذا من أهم المواطن التي تحتاج إلى التوكيد لأنه في نفي الشرك.

قال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ۚ قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦].

وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ١٠٧].

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الشورى: ٦]

وقال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨].

فأنت ترى أنه في الآية الأولى قال: ﴿قُل لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ وفي الآيات الأخرى قال: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ أو ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ وذلك راجع إلى قوة النفي الذي يظهر من السياق، والذي هو أبين من أن يدلّ على مواطنه، بخلاف استعمال (ليس).

فإن في الآيات المنفية بـ (ما) من إسناد المشيئة إلى الله نحو قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ﴾، أو جعل الاختيار إلى الناس وذلك نحو قوله: ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ﴾، ونفي أن يكون الرسول حفيظًا عليهم نحو قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ﴾، وإثبات الحفظ لله وذلك نحو قوله: ﴿ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ ما ليس في المنفية بـ (ليس) مما دعا إلى النفي بـ (ما) وذلك ظاهر.

٥ ـ والذي يدل على أنها تفيد التوكيد أنها تقع جوابًا للقسم نحو (والله ما زيدٌ بحاضرٍ). وذكر سيبويه أن قولهم: (ما فعل) نفي لقولهم: (لقد فعل) مما يدل على أن فيها توكيدًا.

وقد وردت في القرآن الكريم في مواطن عدة جوابًا للقسم في الجمل

الاسمية والفعلية. قال تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وقال: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨]، وقال: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَمَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧]، وقال: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴿١﴾ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ١ ـ ٢].

ومن ورودها في الجمل الفعلية قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، وقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٤] وقوله: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٢].

وجواب القسم فيه توكيد مثبتًا كان أو منفيًّا.

ولم ترد (ليس) في القرآن الكريم جوابًا للقسم ألبتّة، فدل ذلك على أنها آكد من (ليس) في النفي. (م).

لا:

مذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس)، ومذهب تميم إهمالها، تقول: (لا معروفٌ ضائعًا) أو (لا معروفٌ ضائعٌ) بالإعمال والإهمال. ونحوها (لا شارعٌ مزدحمًا) أو (لا شارعٌ مزدحمٌ).

وتعمل عند الحجازيين بالشروط التي تقدمت في (ما)، فلا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: (لا قائمًا رجلٌ)، ولا ينتقض النفي بـ (إلا)، فلا تقول: (لا رجلٌ إلا أفضلَ من زيد) بنصب (أفضل) بل يجب رفعه على أنه خبر. ويزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو (لا رجلٌ أفضلَ منك)، وقول الشاعر:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

المعنى: اصبر على ما يصيبك، فكل ما على الأرض فان، وليس من شيء يحمي من قضاء الله.

فأعمل (لا) في الموضعين (لا شيءٌ باقيًا، ولا وزرٌ واقيًا) عمل (ليس) واسمها وخبرها نكرتين.

وقد أجاز بعض النحاة وقوع اسم (لا) معرفة، وأنشدوا للنابغة الجعدي:

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا في حبها متراخيا

المعنى: نزلت وسكنت محبوبتي في سواد القلب، فلا أنا أطلب غيرها ولا أتوانى في حبها.

فأعمل (لا) النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة وهو (أنا).

وقال المتنبي:

إذا الجود لم يُرزَق خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمنّ فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن ماله ليس باقيًا له.

فأعمل (لا) عمل (ليس) في الموضعين، مع أن اسمها في الموضعين معرفة.

فائدة:

إن (لا) هذه التي يقال عنها إنها تعمل عمل (ليس) تنفي الجنس برجحان، ويحتمل أن يكون نفيها للوحدة، فإن قلت: (لا رجلٌ حاضرًا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال حاضرًا، ويجوز أن يراد بذلك: لا رجل واحد، وهو أمر مرجوح. ولا فرق بين قولنا: (لارجلَ حاضرٌ) و(لا رجلٌ حاضرًا) فإن كليهما لنفي الجنس، غير أن في الجملة الثانية احتمالاً مرجوحًا لنفي الوحدة وليس في الجملة الأولى هذا الاحتمال. ومن ظن أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا للوحدة كان غالطًا. (م).

إنْ النافية:

قد تكون (إنْ) نافية بمعنى (ما) النافية، وهي لنفي معنى الخبر في

الزمن الحالي عند الإطلاق، وهي مهملة غير عاملة. وقد تعمل عمل (ليس) قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من العرب (وهو اسم لكل ما كان لجهة نجد من المدينة إلى تهامة)، ومنه قولهم: (إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية) وقول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحد إلا على أضعف المجانينِ

المعنى: ليس لهذا الإنسان سلطان على أحد إلا على أضعف المجانين. فـ (إنْ) النافية عملت عمل (ليس)، و(هو) اسمها، و(مستوليًا) خبرها.

وقول آخر:

إنِ المرءُ ميْتًا بانقضاء حياته ولكنْ بأنْ يبغى عليه فيُخذَلا

المعنى: ليس انقضاء الأجل هو الموت الحقيقي، ولكن الميت الحقيقي هو الحي الذي يجار عليه فلا يجد ناصرًا يدفع عنه الظلم. فـ (إنْ) النافية عملت عمل (ليس)، و(المرء) اسمها، و(ميْتًا) خبرها.

وقد قرأ سعيد بن جبير ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بنصب عباد.

ويشترط لعملها عمل (ليس) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها. وأن لا ينتقض نفيها بـ (إلا) فإن انتقض بطل عملها نحو (إنْ أنت إلا رجلٌ كريمٌ).

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول: (إنْ رجلٌ قائمًا) و(إنْ زيدٌ القائمَ) و(إنْ زيدٌ قائمًا).

والغالب في (إنْ) النافية أن يقترن الخبر بعدها بـ (إلا) كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]. وقد يستعمل الكلام معها بدون (إلا)

كالبيت السابق: (إنِ المرءُ ميتًا بانقضاء حياته) وقولهم: (إنْ هذا نافعَك ولا ضارَّك).

فائدة:

يذكر النحاة أنها بمنزلة (ما) في نفي الحال، والصحيح أنها تأتي لغيره، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ﴾ [فاطر: ٤١].

والذي يبدو أنها آكد من (ما) في النفي. كما تستعمل كثيرًا في الإنكار. قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فنفى مرة بـ (ما) ومرة بـ (إنْ). ولما أريد إثبات صورة الملَك ليوسف وهو أمر في حاجة إلى توكيد في النفي والإثبات قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾. وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْۚ﴾ [المجادلة: ٢] فنفى مرة بـ (ما) ومرة بـ (إنْ)، فإنه لما أراد الإنكار على هؤلاء المظاهرين من الرجال وأراد أن يرجعهم إلى حقيقة كأنهم جهلوها قال منكرًا عليهم: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْۚ﴾. وقال: ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] فإن نفي الثاني أقوى فجاء به بـ (إنْ)، فإن الأول إثبات البشرية والثاني الكذب، وهم بشر لا شك في ذلك فجاء به بـ (ما)، والثاني إثبات الكذب للرسل عليهم السلام وإنكارهم أن يكونوا صادقين، وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء به بـ (إنْ). (م).

لات:

وهي (لا) النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة. وهذه التاء لتأنيث الكلمة، ومثلها تاء ثمّتَ وربّتَ. وأكثر ما تستعمل في نفي الزمن. وزيادتها تفيد مع تأكيد اللفظ توكيد النفي وتقويته.

ويشترط لعملها عمل (ليس) ما يأتي:

١ ـ أن يكون اسمها وخبرها من الكلمات الدالة على الزمان كالحين والساعة والأوان ونحوها.

٢ ـ أن يكون أحدهما محذوفًا، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والباقي خبرها كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣] بنصب الحين، فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير (ولات الحينُ حينَ مناص) أي: ليس الحينُ حينَ فرار. ومنه قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعةَ مندم والبغي مرتعُ مبتغيه وخيم

المعنى: ندم البغاة على ما جنته أيديهم حين فات زمان الندم. ومن زرع البغي فلن يحصد إلا أسوأ النتائج. أي: ولات الساعةُ ساعةَ مندم.

ومثله (سهوتَ عن ميعادك ولاتَ حينَ سهو).

وإعرابها: (لا) نافية تعمل عمل (ليس) والتاء للتأنيث اللفظي، أو نعربهما معًا فنقول: (لاتَ) حرف نفي مبني على الفتح، واسمها محذوف تقديره (الحين)، (حينَ) خبرها، أي: ولاتَ الحينُ حينَ سهوٍ.

ونحوه (تسرعتَ في الإجابة ولاتَ حينَ تسرّع) أي: ولات الحينُ حينَ تسرّع.

ويجوز أن ترفع المذكور على أنه اسمها، فيكون المحذوف منصوبًا على أنه خبرها، غير أن هذا الوجه قليل جدًّا في كلامهم، وقد قرئ شذوذًا ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين على أنه اسم (لات) والخبر محذوف، والتقدير (ولات حينُ مناصٍ لهم).

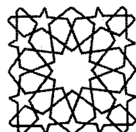
في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإنْ ذا العملا

المعنى: أعملت (لا) في النكرات عمل (ليس)، وقد تلي (لات) و(إنْ) هذا العمل فيرفع كل منهما الاسم وينصب الخبر.

وما للات في سوى حين عملْ   وحذف ذي الرفع فشا والعكس قَلْ

المعنى: (لات) لا تعمل في سوى الحين، أي: الزمن، فلا بد أن يكون اسمها وخبرها لفظين دالين على الزمن، ولا بد من حذف أحدهما، لكن حذف الاسم هو الفاشي، أي الشائع، والعكس قليل وهو حذف الخبر وبقاء الاسم.





أفعال المقاربة والرجاء والشروع

أفعال المقاربة:

في جملة مثل (الماء يغلي) يفهم السامع بسبب وجود الفعل المضارع أن الماء في حالة غليان الآن، أو أنه سيكون كذلك في المستقبل. فإذا قلنا: (كاد الماء يغلي) اختلف المعنى تمامًا، إذ نفهم أن الماء اقترب من الغليان اقترابًا كبيرًا وأنه لم يغل بالفعل، أي أنه في حالة إن استمرت زمنًا قليلاً فسيغلي.

وتقول: (الكأس تفيض ماءً) فالمعنى أن الماء يفيض منها الآن أو مستقبلاً. فإذا قلنا: (كادت الكأس تفيض ماءً) تغير المعنى وانحصر في أنها اقتربت كثيرًا من التدفق، وأنها لم تتدفق بالفعل.

مما سبق نستنتج أن (كاد) تستعمل لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل. ومن أجل ذلك سميت (كاد) فعل مقاربة. ولها أخوات تشاركها في تأدية هذا المعنى. ومن أشهر أخواتها كَرَب وأوشك مثل (كرَب الصبح أن ينبلج) و(أوشك الوقت أن ينتهي) بمعنى (كاد) فيهما.

عملها:

أفعال المقاربة أفعال ناقصة ترفع المبتدأ اسمًا لها وتنصب الخبر خبرًا لها مثل (كان) وأخواتها، غير أن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا فعلاً

مضارعًا نحو (كاد زيدٌ يقوم) فـ (زيد) اسم (كاد) وجملة (يقوم) في محل نصب خبرها.

ويكون هذا المضارع مسبوقًا بـ (أنْ) المصدرية مع الفعل (أوشك) وغير مسبوق بها مع الفعلين (كاد) و(كرب).

كاد:

ذكرنا أن (كاد) تستعمل لمقاربة حصول الفعل، أي قارب الحصول ولم يحصل. تقول: (كاد زيد يغرق) أي: أشرف عليه. وهي أقرب من (عسى) إلى الحصول، ألا ترى أنك لا تقول: (كاد زيد يدخل المدينة) إلا وقد شارفها. وقد يجوز أن تقول: (عسى زيد أن يحج) وهو لم يبرح من منزله.

وخبرها فعل مضارع غير مقترن بـ (أنْ) في الغالب وذلك لقربها من الوقوع، بخلاف (عسى)، فناسب ذلك أن يجرد من (أنْ)؛ لأن (أنْ) للدلالة على الاستقبال. (م)

وقد يراد بها تنفيس الوقت وتبعيد المقاربة فيجاء بـ (أنْ) في خبرها. فقولك: (كاد زيد أن يموت) أبعد عن الحصول من قولك: (كاد زيد يموت)، والجملة الثانية أقرب إلى وقوع الفعل ولذلك جردت من (أنْ).

ومن تجريدها من (أنْ) قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] وقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧] وقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧].

ومن اقترانه بـ (أن) قوله ﷺ: (ما كدتُ أنْ أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)، وقوله: (كاد الفقر أن يكون كفرًا)، وقول الشاعر:

كادت النفس أن تفيض عليه … إذ غدا حشوَ رَيطة وبرود

المعنى: كاد الموت يعتريني حين أدرج هذا الميت في أكفانه.

أوشك:

معنى أوشك في الأصل أسرع، والوشيك: السريع، ويوشك: يسرع. وقد يستعمل على الأصل فيقال: (أوشك فلان على السير) أي أسرع.

والكثير في خبرها أن يقترن بـ (أنْ)؛ لأنها أبعد في الاستقبال من (كاد)، ولأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب. فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بـ (أنْ). ومنه قولك: (أوشك المطر أن ينقطع) وجاء في الحديث: (يوشك أن تداعى عليكم الأمم). ومنه قول الأعرابي:

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا ـ إذا قيل هاتوا ـ أن يملوا ويمنعوا

المعنى: إن النفس مولعة بالشح، فلو سئل الناس بذل التراب لأوشكوا أن يملوا السؤال فيمنعوا التراب.

فجاء خبر (أوشك) مقترنًا بـ (أن) وهو قوله: (أن يملوا).

ويقل حذفها منه كقول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته في بعض غِرّاته يوافقها

المعنى: من فرّ بنفسه طلبًا للنجاة من الموت يوشك أن يلقى منيته من حيث لا يدري.

فجاء خبر (يوشك) مجردًا من (أن) وهو قوله: (يوافقها).

وهي بهذا تشبه (كاد) فيراد بها القرب، ولذا يجرّد خبرها من (أنْ).

وبعد (أوشك) انتِفا (أنْ) نزرا

المعنى: أن الفعل (أوشك) يلزمه (أنْ) وقد تحذف نادرًا.

كرب:

معنى (كرب): دنا وقرب، ومصدره كروب، يقال: (كربت الشمس) أي دنت للغروب، و(كارب الشيء) قاربه، والمكاربة: المقاربة. فكرب

وقرب متشابهان لفظًا ومعنى. فمعنى (كرب يفعل): قرب يفعل، أو دنا من الفعل بإسراع، فهو بمعنى (كاد) إلا أن فيه معنى آخر وهو الشدة والإسراع في الفعل، بخلاف (كاد) فإن فيها معنى المقاربة فقط.

والكثير تجريد خبرها من (أنْ) ويقل اقترانه بها، وهي بهذا مثل (كاد)، وذلك لشدة قربه من الوقوع وذلك نحو قول كلحبة اليربوعي:

كرَب القلب من جواه يذوبُ ... حين قال الوشاة هندٌ غضوبُ

المعنى: كاد قلبي يذوب حزنًا ولوعةً حين حمل إليّ الوشاة المفسدون غضبة هند عليّ.

فجاء خبر (كرب) مجردًا من (أنْ) وهو قوله: (يذوب).

والفعل (كرب) في هذا البيت يصحبه معنى (الكرب) وهو الغم والحزن، أي أن فيه إضافة إلى المقاربة معنى الغم والحزن.

وقد وفق الشاعر لاختيار هذه اللفظة في هذا الموطن، فقد جمع المقاربة والحزن في لفظ واحد. (م).

وسمع من اقترانه بها قول أبي يزيد الأسلمي:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظما ... وقد كربت أعناقها أن تَقطّعا

المعنى: لقد أسعف أصحاب العقول من بني مروان هؤلاء الناس بالعطاء الوفير بعد أن كادت أعناقهم تدق لشدة ما مسهم من الفاقة والضيق. (السَّجْل: الدلو العظيمة الممتلئة)

ومثل (كاد) في الأصح (كربا)

المعنى: إن (كرب) مثل (كاد) في معناها وهو المقاربة، وفي عملها، وفي عدم اتصال خبرها بـ (أنْ) في الأغلب.

أفعال الرجاء:

الرجاء معناه الطمع في إدراك شيء محبوب مرغوب فيه وانتظار وقوعه. ويذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة: عسى وحرى واخلولق.

عسى:

استعملت (عسى) فعلاً لرجاء حصول الفعل في المستقبل. تقول: (عسى محمد أن يحج في العام القابل)، وقال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]. وهو فعل ماض جامد يرفع الاسم وينصب الخبر، أي يعمل عمل (كان). والكثير في خبرها أن يكون فعلاً مضارعًا مقترنًا بـ (أنْ)، وذلك أنها لما كانت للاستقبال جاءوا بـ (أنْ) الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها، فإن أرادوا أن يقرّبوها من الحال حذفوا (أنْ) وهو قليل نحو (عسى الأمن يدوم). (م).

ولم يرد في القرآن إلا مقترنًا بـ (أنْ)، قال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾، وقال: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨].

ومن وروده بدون (أنْ) قول هدبة بن خشرم العذري:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ

المعنى: إني لأرجو أن يكشف الله قريبًا ما أحاط بي من البلاء.

فقد ورد خبر (عسى) بدون (أن) وهو قوله: (يكون).

وقول الآخر:

عسى فرجٌ يأتي به الله إنه ... له كلَّ يوم في خليقته أمرُ

المعنى: اصطبر للضيق فلعل الله يأتي بالفرج، فإن له سبحانه في خلقه قضاءً وتدبيرًا في كل حين.

ككان: كاد وعسى لكن ندرْ ... غير مضارع لهذين خبرْ

وكونه بدون (أنْ) بعد عسى ... نزر، و(كاد) الأمر فيه عكسا

المعنى: (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل لأنهما من الأفعال الناقصة، لكن من القليل أن يكون خبرهما غير جملة مضارعية، والجملة المضارعية الواقعة خبرًا عن (عسى) لا تخلو من (أنْ) المصدرية إلا نادرًا، والعكس في الجملة المضارعية الواقعة خبرًا عن (كاد) فالأكثر عدم اقترانها بـ (أنْ).

فائدة:

وقع النحاة في إشكال إعرابي في نحو قولنا: (عسى زيد أن يذهب)، فـ (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر، ولا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات، إذ لا يصح أن يقال: عسى زيد ذهابًا، ولذا اختلفوا على آراء عدة:

فمنهم من ذهب إلى أنه على تقدير مضاف إما قبل الاسم، أي عسى أمرُ زيد الذهابَ، أو قبل الخبر، أي: عسى زيدٌ صاحبَ الذهاب، وذهب بعضهم إلى أن في هذا التقدير تكلفًا.

ومنهم من ذهب إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة، ومن هؤلاء ابن الناظم.

وهذا الرأي فيه نظر أيضًا، إذ لا يصح أن يكون من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة قياسًا على قولنا: (محمدٌ عدلٌ) و (سعيدٌ ركضٌ) إذ إن المبالغة لا تكون إلا إذا كثر الحدث وبولغ فيه كالمثالين، ولكن ما وجه المبالغة في قولنا: (عسى بكرٌ أن يحج في العام القادم)؟ وهل يحتمل قولنا: (عسى محمد أن ينجح في هذا الامتحان) مبالغة في الحدث وهو النجاح؟ هل هناك وجه للمبالغة في قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ [يوسف: ٨٣]؟

إننا لا نرى أي وجه للمبالغة في هذه الأمثلة ونحوها، ولذا لا نتفق مع من ذهب من النحاة إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن الذات للمبالغة.

إننا نرجح أن (أنْ) هنا ليست مصدرية لكيلا تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وإنما دخلت للدلالة على تراخي الفعل، أي جيء بها للدلالة على الاستقبال. والدليل على ذلك ما يأتي:

١ - سقوط (أنْ) لضرورة أو لعدم إرادة تخصيص الفعل بالاستقبال كقول هدبة بن الخشرم:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب

وقول هدبة:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

٢ - مجيء خبرها وصفًا كقوله: إني عسيت صائماً.

٣ - دخول سين الاستقبال بدلاً من (أنْ) في الخبر لأن كليهما للاستقبال كقوله:

عسى طيّءٌ من طيّءٍ بعد هذه ستطفئ غلات الكُلى والجوانح

٤ - ليس ثمة ضرورة للقول بأن (أنْ) الناصبة للفعل مصدرية دائمًا، فقد تكون مصدرية وقد تكون غير ذلك. وعندنا في العربية نظائر لذلك، فقد يختلف معنى الحرف الواحد فيكون مرة لشيء ومرة لغيره نحو (ما) المصدرية، فقد تكون مرة ظرفية مصدرية وقد تكون مصدرية غير ظرفية. و(لو) الشرطية قد تكون مرة حرف امتناع لامتناع نحو (لو زارني لأكرمته)، وقد تكون شرطية بمعنى (إنْ) ليس فيها الامتناع كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾

[لقمان: ٢٧] ونحو ذاك كثير، فلماذا يصرّ النحاة على أن (أنْ) الناصبة مصدرية ليس غير؟ (م).

حرى:

وهو مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل، ولكن يجب اقترانها بـ (أنْ). تقول: (حرى الغائبُ أن يعود) و(حرى المريض أن يشفى). ولم يجرّد خبرها من (أنْ) لا في الشعر ولا في غيره. ومعنى (حرى) صار خليقًا وجديرًا بالأمر، تقول: (هو حريٌّ بأن يفعل) أي جدير بالفعل.

وهذا الفعل للاستقبال دائمًا فلزم لذلك اقتران خبره بـ (أنْ).

وكعسى(حرى) ولكن جعلا   خبرها حتمًا بـ (أنْ) متّصلا

المعنى: إن حرى كعسى، كلاهما من أفعال الرجاء، غير أن (حرى) لا يخلو خبرها من (أنْ) المصدرية، فمن المحتم أن يتصل بها.

اخلولق:

وهو (افعوعل) من الفعل (خلُق)، ومعنى (خلُق) صار خليقًا أي جديرًا، تقول: (هو خليق بهذا الأمر) أي جدير. وتقول: (اخلولق خالد أن يسود) أي صار جديرًا بالسيادة. وخبرها مقترن بـ (أنْ) وجوبًا مثل الفعل (حرى) لأنه للاستقبال دائمًا نحو (اخلولقت السماء أن تمطر).

وألزموا (اخلولق): (أن) مثل (حرى)

المعنى: كذلك (اخلولق) فقد أوجبوا اتصالها بـ (أنْ) مثل الفعل (حرى).

أفعال الشروع:

وهي الدالة على البدء بالفعل والقيام به. وهي كثيرة أشهرها شرع وأخذ وأنشأ وجعل وطفق وعلق. نحو (شرع المغني يجرب صوته ويصلح عوده، وأخذ يوائم بين رنات هذا ونغمات ذاك).

أخذ: أصله (أخذ الشيء) أي حازه لنفسه وأمسكه. و(أخذ في الفعل) أي بدأ يفعله. فعندما تقول: (أخذ يفعل) كان المعنى كأنما حاز الفعل لنفسه وأخذه فهو يفعله. (م).

مثاله قولك: (أخذوا يقرأون)، وقولك: (أخذ علي ينظم قصائده). فـ (أخذ): فعل ماض ناقص، و(علي): اسم (أخذ) مرفوع، وجملة (ينظم) في محل نصب خبر (أخذ).

شرع: مثاله قولك: (بدأت الدراسة، فشرع الطلابُ يذهبون إلى المكتبة) أي بدأوا بالذهاب إليها. ومن هذا الفعل سمى النحاة باقي الأفعال التي تدل على البدء بالفعل والقيام به (أفعال الشروع) يريدون بها الأفعال التي يدل معناها على البدء بفعل الشيء.

جعل وأنشأ: أصل معناهما أوجد. قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُواْ بِهَا﴾ [الأنعام: ٩٧]، وقال: ﴿ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] لكن في (أنشأ) خصوصية أن فيها معنى التربية والتنشئة. يقال: نشأ ينشأ، أي ربا وشبّ. فإذا قلت: (جعل يفعل) كان المعنى كأنه أوجد الفعل فهو يفعله. ومنه قولك: (جعلوا يتسابقون) و(جعل يتكلم).

وإذا قلت: (أنشأ يفعل) كان المعنى كأنه أوجده وهو يربيه وينشئه، أي هو مستمر عليه وعلى نمائه، كقولك: (أنشأ خليل يكتب) و (أنشأ السائق يحدو). (م).

طفق: وهو من (طفق الموضع) أي لزمه. فإذا قلت: (طفق يفعل) كان المعنى أنه لزم الفعل وواصله واستمرّ عليه. قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] أي لازما هذا الفعل وواصلاه. ومنه (طفق علي يدعو). (م).

علق: وهو من (عَلِق بالشيء) إذا نشبَ فيه. والعلاقة الهوى والحب

اللازم للقلب، و(علقت هي بقلبي) تشبثت به. ومن هنا جاء معنى الشروع، فإذا قلت: (علق يفعل) كان المعنى أنه تعلق بالفعل وتشبث به كما يعلق الشيء بالشيء، فهو يفعله مستمرًّا عليه ملازمًا له. ومنه قولك: (علقوا ينصرفون).

وخبر أفعال الشروع لا يجوز اقترانه بـ (أنْ) لما بينه وبين (أنْ) من المنافاة، فإن (أنْ) للاستقبال، وأفعال الشروع للحال. (م).

.... وترك (أنْ) مع ذي الشروع وجبا

كـ (أنشأ السائق يحدو) وطفقْ كذا جعلتُ وأخذتُ وعلقْ

المعنى: ترك (أنْ) مع أفعال الشروع واجب، وعدّ من أفعال الشروع أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق.

ومجمل ما مرّ أن هذه الأفعال بالنسبة لاقتران خبرها بـ (أنْ) المصدرية أربعة أقسام:

١ ـ ما يجب أن يقترن خبره بها وهما حرى واخلولق من أفعال الرجاء.

٢ ـ ما يجب أن يتجرّد منها وهي أفعال الشروع.

٣ ـ ما يجوز فيه الوجهان ويغلب اقترانه بها وهما عسى وأوشك.

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان ويغلب تجرّده منها وهما كاد وكرب.

المتصرف من هذه الأفعال وغير المتصرف منها:

هذه الأفعال كلها ملازمة صيغة الماضي ولا تتصرف إلا (كاد وأوشك) من أفعال المقاربة فقد ورد منهما المضارع واسم الفاعل. والمضارع من (كاد) كثير شائع كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، والمضارع من الفعل (أوشك) أكثر من الماضي كالحديث (يوشك أن تداعى عليكم الأمم) وقول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته ... في بعض غِراته يوافقها

المعنى: إن من فرّ من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته.

وورد اسم الفاعل (كائد) في قول كثير عزة:

أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقينًا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ

المعنى: كدت أموت حزنًا في يوم الوقعة التي وقعت في الأرض المسماة بالرجام وإنني لمرهون بسبب الذي أنا قريب آتيه، وأقول ذلك متيقنًا جازمًا به.

كما ورد اسم الفاعل (موشك) في قول أبي سهم الهذلي:

فموشكةٌ أرضُنا أن تعود ... خلاف الأنيس وحوشًا يبابا

المعنى: توشك أرضنا أن تعود قفرًا خرابًا بعد أن فارقها الأنيس.

قال ابن مالك:

واستعملوا مضارعًا لأوشكا ... وكاد لا غير وزادوا موشكا

المعنى: أفعال هذا الباب كلها جامدة ليس لها مشتقات إلا (كاد، وأوشك) فلهما مضارع، وقد ورد اسم فاعل للفعل (أوشك) قليلاً فقالوا: موشِك.

خصائص عسى واخلولق وأوشك:

تختص (عسى واخلولق وأوشك) بأنها تستعمل ناقصة وتامة. فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، وأما التامة فهي المسندة إلى (أنْ) والفعل، أي أن فاعلها المصدر المؤول نحو (عسى أن تنجحَ - واخلولق أن يأتي - وأوشك أن يفعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ

مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] فـ (أنْ) والفعل في تأويل مصدر فاعل لـ (عسى، اخلولق، أوشك).

ما تختص به «عسى»:

تختص (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم وتأخر عنها (أنْ والفعل) نحو (سعيدٌ عسى أن يسافر) جاز أن يقدر فيها ضمير يعود على الاسم السابق فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها، وهذه لغة تميم.

وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة، والمصدر المؤول فاعل لها، وهذه لغة الحجاز.

فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على (سعيد) ويكون اسمها، و(أن يسافر) في موضع نصب خبر (عسى).

وعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى)، و(أن يسافر) في محل رفع فاعل لـ (عسى).

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع والتأنيث:

فتقول ـ على لغة تميم ـ أي على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة: (محمد عسى أن يذاكر ـ هند عستْ أن تذاكر ـ الطالبان عسيا أن يذاكرا ـ الطلاب عسَوا أن يذاكروا ـ الطالبتان عستا أن تذاكرا ـ الطالبات عسَيْنَ أن يذاكرْنَ) ويكون الضمير اسمها، والمصدر المؤول في محل نصب خبرها.

وتقول ـ على لغة الحجاز ـ أي على عدم التقدير باعتبارها تامة: (محمد عسى أن يذاكر ـ هند عسى أن تذاكر ـ الطالبان عسى أن يذاكرا ـ الطلاب عسى أن يذاكروا ـ الطالبتان عسى أن تذاكرا ـ الطالبات عسى أن يذاكرْنَ) ويكون المصدر المؤول فاعل (عسى).

وأما غير (عسى) من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه فتقول:

(الطالبان جعلا ينظمان الشعر) ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول: (الرجلان جعل ينظمان الشعر).

والأَوْلى في مثل ذلك أن يجعلن تامّات، وأن يجرّدن من الضمير، فيبقين بصيغة المفرد المذكر، وأن يسندن إلى المصدر المؤول على أنه فاعل لهن، وهذه لغة الحجاز التي نزل بها القرآن الكريم، وهي الأفصح والأشهر، قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصة لقال: (عسَوا وعسَينَ) بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم)، وضمير جماعة الإناث العائد إلى (نساء).

بعد (عسى) (اخلولق) (أوشك) قد يردْ غنى بـ (أن يفعل) عن ثان فُقِدْ

المعنى: قد تستغني الأفعال عسى واخلولق وأوشك بـ (أن يفعل) عن الثاني الملازم لها وهو الخبر فلا تحتاج إليه وإنما تكتفي بمرفوعها.

وجردَنْ عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

المعنى: يجوز في (عسى) - إذا تقدم عليها اسم - أن تجرد من الضمير، أو يضمر فيها ضمير يعود إلى الاسم السابق نحو (زيد عسى أن يقوم).

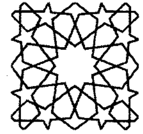
حركة سين «عسى»:

تختص (عسى) بجواز كسر سينها وفتحها إذا أسندت إلى تاء الضمير أو نون النسوة أو (نا)، والفتح أَولى لأنه الأصل. وقد قرأ عاصم: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢] بكسر السين، وقرأ الباقون (عسَيتم) بفتحها.

والفتحَ والكسر أجز في السين منْ نحو (عسَيتُ) وانتقا الفتح زكنْ

المعنى: إذا أسند الفعل (عسى) إلى ضمير رفع لمتكلم أو مخاطب جاز فتح السين وكسرها والفتح أشهر.





إنّ وأخواتها (الأحرف المشبهة بالفعل)

وهي ستة أحرف: إنّ، وأنّ، وكأنّ، وليت، ولعل، ولكنّ. وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ﴾ [غافر: ٥٩]، وقوله: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

لـ (إنّ أنّ ليت لكنّ لعل كأنّ) عكس ما لكان من عمل

المعنى: لإنّ وما تابعها من الحروف عكس ما ثبت من العمل لكان وأخواتها.

كإنّ زيدًا عالمٌ بأني كفءٌ ولكنّ ابنَه ذو ضغن

والأحرف المشبهة بالفعل لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فإن من المبتدأ ما لا تدخل عليه كالمبتدأ المحذوف نحو (الحمد لله الحميدُ) برفع الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والواجب الابتداء كطوبى للمؤمن، وايمن الله، والواجب التصدير غير ضمير الشأن كأيّ وكم ومن الاستفهامية والشرطية نحو (من عندكم؟).

ومن الخبر ما لا تدخل عليه كالطلبي والإنشائي نحو (زيدٌ اضربْه) و(أين محمد؟) (م).

معانيها:

١ ـ إنّ:

أشهر معانيها التوكيد، وهو الأصل فيها ويدور معها حيث وردت. قال تعالى: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ﴾ والثانية مؤكدة. وسر ذلك ـ والله أعلم ـ أن هذا على لسان امرأة العزيز وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء وهي الآن في موطن إقرار بالذنب واعتراف بالخطأ فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد وهي تريد أن تفر منه وتتوارى من فعلتها وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته، بخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام فجاء به مؤكدًا بإنّ واللام.

والدليل على أنها للتأكيد أنها يجاب بها القسم. قال تعالى: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ لَفِي﴾ [الحجر: ٧٢]، وقال: ﴿قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾ [يونس: ٥٣]. (م).

٢ ـ أَنَّ:

وهي للتوكيد أيضًا. وأهم وظيفة لها أنها توقع الجملة موقع المفرد فتهيّئها لتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومجرورة وغير ذلك، وذلك نحو أن تقول: (يعجبني أَنّك فُزتَ) أي: يعجبني فوزُك، و(أخشى أَنّك لا تعود) بمعنى: أخشى عدمَ عودتك، و(أرغب في أَنّك تكون معنا) بتقدير: في كونك معنا.

ولا يتم الكلام بها إلا مع ضميم معها، بخلاف (إن) المكسورة، فقولك: (إنّك فائز) كلام تام، بخلاف (أنّك فائز) فإنه جزء من كلام وهو لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه. (م).

فائدة:

تعدّ (أنّ) حرف مصدري ونصب، والحرف المصدري يجعل ما بعده في حكم المصدر، والمصدر معنى ذهني غير متشخص، فـ (أنّ) على هذا تجعل الأمر معنويًّا ذهنيًّا، فثمة فرق بين قولك: (أرى محمدًا واقفًا) و(أرى أنّ محمدًا واقفٌ)، فالأول موقف متشخص و(رأى) بصرية، والثاني موقف عقلي و(رأى) عقلية، أي: أرى أنه فاعل ذلك وأحسبه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩] فهذه رؤية بالتدبر والتفكر، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الحج: ٦٥].

فهذه كلها رؤية بالتدبر والتفكر، وأظنك ترى الفرق واضحًا بين ما ذكرت من الآيات ونحو قوله تعالى: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] وقوله: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] وقوله: ﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

ولم يرد فعل الرؤية في القرآن الكريم معدى إلى اسم الله تعالى في غير هذه المواطن التي ذكرتها. وأنت ترى الفرق واضحًا بين المعنيين والقصدين، فـ (أنّ) كما ذكرت تحول الأمر إلى ذهني. وأنت تلاحظ الفرق جليًّا بين قولنا: (سمعتك تقول الشعر) و(سمعت أنّك تقول الشعر) ففي العبارة الأولى أنت سمعته هو يقول الشعر، وأما في الثانية فهو قد سمع هذا الأمر عنك ولم يسمعك تقوله.

فـ (أنّ) إذن تحول المحسوس إلى معقول، والمتشخص إلى ذهني، ولذا يصح أن تقول: (ظننت محمدًا إنه عاقل) ولا يصح أن تقول: (ظننت محمدًا أنه عاقل) بالفتح، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص، فإن المعنى يكون بمنزلة: ظننت محمدًا عقلاً، وهذا لا يصح.

وهي تدل على التوكيد أيضًا، فقولك: (علمت أن محمدًا قائم) آكد من قولك: (علمت محمدًا قائمًا) إضافة إلى إيقاع الجملة المؤكدة موقع المفرد، أي علمت هذا الأمر. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ ۖ﴾ [الممتحنة: ١٠] ولم يقل: فإن علمتم أنهنّ مؤمنات، لأن الإيمان أمر قلبي لا يطّلع على حقيقته إلا الله، ولذلك قال: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ﴾ فاكتفى بالأمارات والدلالات الظاهرة التي تدل على الإيمان، ولم يؤكده بـ (أنّ) لأنه لا سبيل إلى اليقين القاطع.

وقال: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ﴾ [الأنفال: ٦٦] فجاء بـ (أنّ) لأنه علم مؤكد.

وقال: ﴿۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣] فقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ أي: ولو علم فيهم جانبًا ضعيفًا من الخير غير محقق ولا متيقَّن لأسمعهم، أي أن هؤلاء ليس فيهم شيء من الخير المحتمل، بله المحقق، ولذا لم يأت بـ (أنّ) والله أعلم.

وقال على لسان يوسف عليه السلام لإخوته: ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ [يوسف: ٥٩] فقال أولا: ﴿أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ﴾ على التوكيد بـ (أنّ)، ثم قال: ﴿وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ على غير سبيل التوكيد، وذلك ـ والله أعلم ـ أنه في الحكم الأول متأكد من أنه يوفي الكيل تأكدًا لا شك فيه، لأن هذا أمر يستطيع الجزم به، بخلاف ما بعده ﴿وَأَنَا۠ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾ فإن هذا الحكم ليس بمنزلة الأول في التحقيق والتيقّن، فجاء به غير مؤكد، فخالف بين التعبيرين لاختلاف الحكمين. (م).

٣ ـ ليت:

وهي للتمني، والتمني هو الرغبة في تحقق شيء محبوب حصولُه، سواء أكان تحققه ممكنًا نحو (ليت سعيدًا يسافر معنا)، أم مستحيلاً نحو (ليت الشبابَ يعود) وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠].

ولا يصح أن يكون في الواجب حصوله نحو (ليت غدًا يجيء) فإن غدًا واجب المجيء. (م).

٤ ـ لعلّ:

ومعنى (لعل) الترجي والإشفاق، فالترجي توقّع الأمر المحبوب نحو (لعل الصديقَ قادمٌ)، والإشفاق هو توقع المكروه نحو (لعل المريضَ هالكٌ) و(لعل النهرَ يُغرق الزرع والبيوت). والترجي لا يكون إلا في الممكن.

والفرق بين تمني الممكن وترجّيه أن المترجَّى متوقع حصوله، بخلاف المتمنَّى فإنه غير متوقع الحصول. فالفرق بين قولك: (ليت زيدًا يأتينا) و(لعل زيدًا يأتينا) أن الأولى تمنٍّ وقائله غير متوقع لمجيئه، بخلاف الثانية فإنه متوقع لمجيئه.

وقد تتجرد (لعل) لمطلق التوقع ولا تختص بكونه محبوبًا أو مكروهًا، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]. (م).

٥ ـ لكنّ:

وهي للاستدراك، وهو مخالفة حكم ما بعد (لكن) لحكم ما قبلها. مثال ذلك قولنا: (هذا غني) فيخطر بالبال أنه محسن بسبب غناه، فإن كان غير محسن أسرعنا إلى إزالة الخاطر بمجيء ما يدل على ذلك مثل كلمة (لكن) وبعدها المعمولان فنقول: (هذا غنيٌّ لكنّه غيرُ محسن).

ومثله قولك: (الكتابُ رخيصٌ) فيقع في الخاطر أنه قليل النفع، فإن كان غير ذلك بادرنا بمجيء كلمة (لكن) مع معموليها لإزالة هذا الوهم فنقول: (الكتابُ رخيصٌ لكنّه كبيرُ النفع).

وهي للاستدراك في كل ما خالف ما بعدها حكم ما قبلها نحو (الشمسُ مشرقةٌ لكنّ الجوَّ باردٌ)، و(سعيد حاضر لكن أخاه غائب)، أما إذا لم يخالف ما بعدها حكم ما قبلها فتكون للتوكيد نحو (ما زيد نائم لكنه مستيقظٌ) وكذلك نحو (لو جاءني علي لأكرمته لكنه لم يجئ)، فقولك: (لو جاءني علي لأكرمته) يفهم منه أنه لم يجئ، وقولك: (لكنه لم يجئ) تأكيد لنفي مجيئه. (م).

٦ ـ كأنّ:

للتشبيه، نحو (كأنّ العلمَ نورٌ) و (كأنّ عليًّا أسدٌ) وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون: ٤].

فائدة:

إن التشبيه بـ (كأنّ) أبلغ من التشبيه بالكاف، فقولك: (كأن زيدًا أسدٌ) أبلغ من قولك: (زيد كالأسد)، إذ إنك في القول الأول تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لا تكون في الثاني، وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه وأنه لا يروعه شيء بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حين يتوهم أنه أسد في صورة آدمي. [دلائل الإعجاز].

الخبر المفرد والجملة وشبه الجملة:

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفردًا (أي غير جملة ولا شبهها) نحو (كأنّ النجمَ دينارٌ)، وجملة فعلية نحو (لعلك اجتهدت) و (إن العلمَ يعزّز صاحبه)، وجملة اسمية نحو (إن العالمَ قدرُه مرتفعٌ)، وشبه جملة نحو (إن العادلَ تحت لواء الرحمن، وإن الظالمَ في زمرة الشيطان).

تقديم خبر هذه الأحرف:

يشترط في خبرها إذا كان مفردًا أو جملة أن يتأخر عن اسمها، فمثال المفرد نحو (إنَّ محمدًا قادمٌ) ولا يجوز أن نقول: (إنّ قادمٌ محمدًا) لفساد الأسلوب، ومثال الجملة: (إنّ الإسلامَ آدابُه عاليةٌ) ولا يجوز أن نقول: (إنّ آدابُه عاليةٌ الإسلامَ)، وفي مثل (إنّ الطالبَ يذاكر دروسَه) لا يجوز أن نقول: (إنّ يذاكرُ دروسَه الطالبَ).

وإذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا (شبه جملة) فله من حيث تقديمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: جواز تقديمه وتأخيره في نحو (إن في الدار ضيوفًا كرامًا) و(ليت عندك محمدًا).

والثانية: وجوب تقديمه على الاسم وذلك إذا كان في الاسم ضمير يعود على جزء من الخبر نحو (ليت في الدار صاحبَها) فلا يجوز تأخير (في الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً. ومثله (إنّ في الحقل رجالَه) و (إنّ في المصنع عمالَه) و (إنّ أمام الدار حارسَها).

والثالثة: وجوب تأخيره على الاسم إذا وجد مانع من التقديم كلام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣].

وراع ذا الترتيب إلا في الذي — كليت فيها أو هنا غيرَ البذي

المعنى: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه لا يلزم تأخيره، بل يجوز فيه التقديم والتأخير نحو (ليت فيها ـ أو هنا ـ غير البذيء).

أما معمول الخبر فيجوز أن يتقدم على الاسم إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا نحو (إن عندك زيدًا مقيمٌ) و (إنّ بك سعيدًا واثقٌ) و (إن في المهد الطفلَ نائمٌ). وأما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز، ففي نحو قولك:

(إنّ زيدًا آكلٌ طعامَك) لا يجوز أن تقول: (إن طعامَك زيدًا آكلٌ). وفي نحو قولك: (إن المتعلمَ قارئٌ كتابَك) لا يجوز أن تقول: (إن كتابَك المتعلمَ قارئٌ).

فتح همزة (إنّ) وكسرها:

يذكر النحاة أن لـ (إنّ) ثلاث حالات: وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الأمرين.

أولاً ـ فتح همزة (إنّ) وجوبًا:

يجب فتح همزتها إذا كانت مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور، فالمرفوع كأن تقع فاعلاً نحو (شاع أنّ المعادنَ كثيرةٌ في بلادنا) بتأويل (شاع كثرةُ المعادن في بلادنا)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فـ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل، أي: إنزالُنا.

أو تقع نائب فاعل نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] فـ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر نائب فاعل، أي استماع.

أو تقع مبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] فـ (أنّ) ومعمولاها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، أي رؤيتك.

أو تقع خبرًا نحو (اعتقادي أنّك فاضل) أي اعتقادي فضلُك.

والمنصوب كأن تقع مفعولاً به نحو (عرفت أنّ الضيفَ حاضرٌ) فالتقدير: عرفت حضورَ الضيف، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] بتقدير: ولا تخافون شركَكم.

والمجرور كأن تقع مجرورة بحرف الجر نحو (تألمت من أنّ صديقي

مريض) فالتقدير: من مرض صديقي، و(عجبت من أنّك مهمل) أي: من إهمالك، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

أو في محل جر بالإضافة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أي: مثل نطقِكم.

وهمز إنّ افتح لسد مصدرِ مسدها وفي سوى ذاك اكسرِ

المعنى: افتح همزة (إنّ) لسد المصدر مسدها مع معموليها. وفي سوى هذه الحالة اكسر همزتها.

ثانيًا ــ كسر همزة (إنّ) وجوبًا:

تكسر همزة (إنّ) وجوبًا في حالة عدم جواز تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر، ويكون ذلك في المواضع الآتية:

١ ـ إذا وقعت في ابتداء الكلام كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

٢ ـ إذا وقعت بعد حرف استفتاح كـ (ألا) كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أو (أما) نحو: (أما إنّ الأمانةَ خلقٌ طيب)، أو بعد (كلا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦].

٣ ـ إذا وقعت بعد (حيث) و(إذ) نحو (اجلسْ حيث إن العلم موجود) و(جئتك إذ إن الشمس تطلع).

٤ ـ إذا وقعت (إن) في صدر جملة الصلة نحو (أحترم الذي إنه مخلص في عمله) وقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦].

٥ ـ إذا وقعت جوابًا للقسم وفي خبرها اللام نحو قوله تعالى:

﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢ ـ ٣]، وقوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ ـ ٢].

٦ ـ إذا وقعت بعد القول كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [يونس: ٦٩]، وقوله: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

٧ ـ إذا وقعت في صدر جملة تكون فيها (إن) واسمها وخبرها في محل نصب حال نحو (جئت وإنّ الشمس تغرب) و(زرته وإنّي ذو أمل) وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. ومنه قول كثير عزة:

ما أعطياني ولا سألتُهما ... إلا وإني لحاجزي كرمي

٨ ـ إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها نحو (علمت إنّك لَمجتهدٌ) و (علمت إنّ الإسرافَ لَطريقُ الفقر) وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] فقد علق الفعل (علم) ومضارعه عن العمل بسبب وجود اللام في خبر (إن).

٩ ـ إذا وقعت هي واسمها وخبرها جملة في محل رفع خبر عن مبتدأ اسم ذات نحو (خليل إنه كريم) و (الشجرة إنها مثمرة).

فاكسر في الابتدا وفي بدء صلهْ ... وحيث إن ليمين مكملهْ

أو حكيت بالقول أو حلّت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علّقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

المعنى: اكسر همزة (إنّ) إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة لليمين بأن تقع في صدر جملة جواب القسم، أو كانت محكية

بالقول، أو حلت محل حال مثل (زرته وإني ذو أمل)، أو أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علّق عنها باللام نحو (اعلم إنه لذو تقى).

ثالثًا ـ جواز فتح الهمزة وكسرها:

يجوز كسر همزة (إن) وفتحها في المواضع الآتية:

١ ـ إذا وقعت بعد (إذا) الدالة على المفاجأة نحو (خرجت فإذا إنّ (أنّ) سعيدًا واقف بالباب) فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير (خرجت فإذا سعيدٌ واقف)، ومن فتحها جعلها مع صلتها في تأويل مصدر.

وعلى الفتح له أكثر من وجه إعرابي:

الأول: أن يكون المصدر مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير (فإذا وقوف سعيد) أي ففي الحضرة أو في المكان وقوف سعيد.

والثاني: أن يكون المصدر مبتدأً خبرُه محذوف، وتكون (إذا) حرفًا، والتقدير (خرجت فإذا وقوفُ سعيدٍ حاصلٌ).

والثالث: أن يكون المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا الحصول وقوف سعيد.

ومثله (فتحت النافذة فإذا إنّ المطرَ نازلٌ، فإذا أنّ المطرَ نازلٌ). ومنه قول الشاعر:

وكنت أُرى زيدًا كما قيل سيدًا ... إذا أنه (إنه) عبد القفا واللهازم

المعنى: كنت أظن زيدًا سيدًا كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

فعلى الفتح يكون له أكثر من وجه إعرابي:

الأول: أن يكون المصدر مبتدأ خبره (إذا) الفجائية نفسها، والتقدير(فإذا عبودية زيد).

والثاني: أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أي: فإذا العبودية شأنه.

والثالث: أن يكون المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فإذا شأنه العبودية.

٢ ـ إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو (أحلف إنّ محمدًا عالي الأخلاق، أنّ محمدًا عالي الأخلاق)، و(أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر بحرف جر محذوف، والتقدير: أحلف على علوّ أخلاق محمد. ونحوه قولك: (والله إنّ هذا المنظر رائع، أنّ هذا المنظر)، وقول الشاعر:

لتقعدِنَّ مقعَد القصيِّ منّي ذي القاذورة المقليِّ

أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذيّالك الصبيّ

المعنى: لتقعدِنَّ أيتها المرأة بعيدة عني في المكان الذي يقعد فيه الشخص البعيد عن الناس لكونه صاحب قذارة، إلا أن تحلفي بالله العلي القدير أني أبو هذا الولد الصغير، فلا مانع حينئذ من قعودك عندي.

أما الفتح فعلى تأويل (أنّ) واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، تقديره: أو تحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي.

وأما الكسر فعلى اعتبار (أنّ) واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

٣ ـ إذا وقعت بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط نحو (إن تجتهد فإنّك ـ فأنّك ـ ناجح) و(من يرضَ عن الجريمة فإنّه ـ فأنّه ـ شريك في الإساءة). وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]، وقوله: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

فالكسر على جعلها جملة الجواب، والفتح على أنّ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفرانُ جزاؤه، أو في تأويل مصدر خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤه الغفران. وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

٤ ـ إذا وقعت (إنّ) بعد مبتدأ هو قول، أو في معنى القول، وخبرها قول أو في معناه أيضًا، والقائل واحد نحو (قولي إنّي ـ أنّي ـ معترف بالفضل لأصحابه)، ونحو (كلامي إنّي ـ أنّي ـ شاكر صنيع الأصدقاء) و(خير القول إنّي ـ أنّي ـ أحمد الله). فـ (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والتقدير: خيرُ القول حمدُ الله.

فإن لم يكن المبتدأ قولاً أو ما في معناه وجب الفتح نحو (اعتقادي أن الزراعة جالبة الغنى) فالمصدر المنسبك خبر المبتدأ.

بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي

المعنى: يجوز كسر همزة (إنّ) وفتحها إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، ويجوز بعد قسم لا لام في جملة جوابه. [نمي: نُسب إلى السابقين].

مع تلو فا الجزا وذا يطّردُ ... في نحو خيرُ القول إني أحمدُ

المعنى: وكذلك يجوز كسر همزة (إنّ) وفتحه إذا وقعت بعد (فاء) الجزاء، وكذلك في كل أسلوب على شاكلة (خير القول إني أحمد الله).

لام الابتداء:

حين نقول: (سعيد حاضر) قد يشك السامع في صدق الكلام فنلجأ إلى الوسائل التي لجأت إليها اللغة لتقوية معنى الجملة وتأكيد مضمونها وإزالة الشك عنها، ومن هذه الوسائل لام الابتداء فنقول: (لَسعيدٌ حاضرٌ) وقد سميت بذلك لأنها تدخل على المبتدأ كثيرًا أو ما أصله مبتدأ. قال

تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

فائدة:

ذكرنا أن لام الابتداء تفيد التوكيد. قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

وقال: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

فأكّد كل ذلك باللام.

في حين قال: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. فلم يؤكده باللام.

وسر ذلك ـ والله أعلم ـ أن السياق في آيات الأنعام والنحل هو عن الدار الآخرة، وليس السياق كذلك في آيات الأعراف.

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٣٠﴾ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ ﴿٣١﴾ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧ ـ ٣٢].

فأنت ترى أن الكلام على الدار الآخرة، وليس الأمر كذلك في آيات الأعراف، بل هي في العقوبات الدنيوية لبني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ

وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٧﴾ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٦٨﴾ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ ۚ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ ۗ وَٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤ ـ ١٦٩].

فلما كان الكلام في آيات الأنعام على الدار الآخرة أكّدها باللام، ولما كان الكلام في آيات الأعراف على عقوبات الدنيا لم يؤكّد الآخرة باللام، بل أكّد سرعة العقاب لأنه عاجلهم به في الدنيا فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾.

وكذلك آية النحل، فالسياق فيها يتحدث عن الدار الآخرة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلُوٓا أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٢٩﴾ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ۗ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْزِى ٱللَّهُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٧ ـ ٣٢].

فأنت ترى أن الكلام على الدار الآخرة فأكدها باللام، بخلاف آية الأعراف.

والذي يدل على أنها للتوكيد أنها يتلقّى بها القسم مثل (إنّ)، قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

وقال: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧].

وقال: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].

وهذه اللام لتوكيد الإثبات كما أن الباء في نحو قولك: (ما محمد بحاضر) لتوكيد النفي.

وهي تدل على الحال كثيرًا، وقد تخرج إلى غيره بدلالة القرائن نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. (م).

فائدة:

من الفروق بين إن واللام أن الأصل في اللام أن يؤتى بها في مواطن الرد والإنكار وفي مواطن الجواب، أو ما ينزل منزلة ذلك، كقوله تعالى على لسان إخوة يوسف: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] منكرين على أبيهم هذا الأمر. بخلاف (إنّ) فإنها لعموم التوكيد. فإنك تأتي باللام إذا كنت رادًّا على المخاطب كلامه أو تصوره، أو منكرًا عليه وذلك كأن يقول القائل: (رأيت سعيدًا أكرم الخلق) فيردّ عليه آخر قائلاً: (لمحمدٌ أكرمُ منه).

ويقول قائل: (إنّ خالدًا سيهين إبراهيم) فتقول: (لإبراهيم أعز من ذلك). قال تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] فهذا ردّ شهادة الشاهدين الأولين.

وقال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥] فأنت ترى أنه علل ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ

﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ ثم ردّ على من يتصور أن هذا هو كل المقصود بقوله: ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه بعد أن نهى عن نكاح المشركات، قد يظن ظانّ أن جمال المرأة وما إلى ذلك مما يعجب الرجال سوى الإيمان داعٍ إلى تفضيلها، فردّ ذلك بقوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ﴾. وكذلك بعد أن نهى عن إنكاح المشركين، قد يظن ظانّ أن سمت الرجل ومكانته وغير ذلك مما هو مرغوب فيه سوى الإيمان مما يدعو إلى تفضيله، فردّ هذا الظن بقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

والذي يدل على ذلك ويوضح الفرق بينهما أن كل ما ورد في القرآن الكريم من مبتدأ دخلت عليه لام الابتداء أو القسم مما كان خبره مفردًا، أعني ليس جملة، جيء بخبره اسم تفضيل ولم يرد غير ذلك. وقد ورد ذلك في (٢٣) ثلاثة وعشرين موطنًا، قال تعالى:

﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١].

﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧].

﴿وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢].

﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ﴾ [التوبة: ١٠٨].

﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الحشر: ١٣].

﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

إلى غير ذلك من المواطن.

ووجه الاستدلال في هذا أننا نرى فرقًا بين قولنا: (محمد كريم)

و(محمد أكرم ممن ذكرت) فإن العبارة الثانية إنما هي رد للأولى وجواب عليها، بخلاف (إنّ) التي قد تخرج عن هذا الأصل، ولذلك جاء خبرها في القرآن عامًّا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

ولسنا نعني بقولنا هذا أن اللام لا تجاب إلا باسم تفضيل، كما لا نعني أن (إنّ) لا تكون للجواب والرد، ولكنا نقول: إن الأصل في اللام أن تكون للرد والإنكار، وما ورد من الشواهد القرآنية الكثيرة يؤيد ذلك، بخلاف (إنّ) فإنها قد تكون لمجرد التوكيد. (م).

اجتماع إن واللام:

يجوز دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة نحو (إنّ محمدًا لقائم). وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام، فحقها أن تدخل على (إنّ) فتقول: (لَإِنّ محمدًا مسافر) لكن لما كانت اللام للتأكيد و(إنّ) للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر. وبعبارة النحاة تزحلقت اللام من المبتدأ الذي أصبح اسمًا لـ (إنّ) إلى الخبر. ولذا سموها اللام المزحلقة.

ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إنّ) فلا تقول: (لعل زيدًا لمسافر)، ولا (علمت أنّ زيدًا لمريض)، فهي خاصة بـ (إنّ) المكسورة الهمزة وحدها.

وبعد ذات الكسر تصحب الخبرْ ... لام ابتداء نحو إني لوَزَرْ

المعنى: بعد (إنّ) المكسورة الهمزة تصحب خبرها لام الابتداء نحو قولك: (إني لَوزرٌ).

وإذا كان كل من (إنّ) واللام يفيد التوكيد فاجتماعهما يؤدي ـ ولا شك ـ إلى الزيادة في التوكيد، وهو أقوى من التوكيد بـ (إن) وحدها أو

باللام وحدها نحو قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٣ ـ ١٦] فأنت ترى أنهم في المرة الأولى قالوا: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ بدون اللام، غير أنهم لما أوغلوا في تكذيبهم جاؤوا باللام مع (إن) زيادة في التوكيد ﴿قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾.

ومما يوضح ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، وقوله: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣] فأنت ترى أن جواب القسم الأول تلقي باللام وحدها، والثاني تلقي بإنّ واللام، وذلك لاختلاف القسمين، فإن في الثانية مبالغة في القسم بخلاف الأولى، ويدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ فلما بالغوا في القسم بالغوا في التوكيد، بخلاف القسم الأول.

يتضح من هذا أن التوكيد على درجات، ويؤتى بها على قدر المقام، فقد يكون المخاطب خالي الذهن، والكلام ليس فيه ما يدعو إلى الإنكار والتردد، فلا يؤكد الكلام عند هذا، فإن كان مترددًا أكّد الكلام بحسب هذا التردد. (م).

فائدة:

قد ترد في القرآن الكريم آيتان متشابهتان إحداهما مؤكدة بإن واللام، والأخرى بإن وحدها، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَىَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] بالتأكيد بـ (إنّ) وحدها، وقوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] بالتأكيد بـ (إنّ) واللام. فما سبب ذلك؟

إن سبب ذلك ـ والله أعلم ـ أن الله تعالى أمر الإنسان في آية الشورى بشيئين: الصبر على إساءة تقع على الإنسان ظلمًا، والمغفرة لمن أساء إليه، وهذا أمر يشق على الإنسان فعله، وذلك لأن الإنسان يحب أن ينتصر لنفسه. أما أن يصبر على العدوان ويغفر لمن اعتدى عليه، أي أن يدفع بالتي هي أحسن، فهذا أمر يشق على النفس فعله، فاحتيج في هذه الآية إلى زيادة التوكيد فقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾.

أما آية لقمان فقد أمر لقمان ابنه بالصبر على ما أصابه، وهذه الإصابة قد تكون ظلمًا يحل به وقد تكون ابتلاءً من الله تعالى. وهذه الحالة أخف من الحالة الأولى، فلم يحتج فيها إلى زيادة في التوكيد فاكتفى بتوكيدها بـ (إنّ) وحدها فقال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾. (التعبير القرآني).



ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥].

وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

فأكد سرعة العقاب بـ (إنّ) واللام في الأعراف فقال: ﴿لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾، أما في الأنعام فأكده بـ (إنّ) فقط فقال: ﴿سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾، وذلك أن الآية في سورة الأعراف ذُكرت في سياق العقوبات العاجلة في الدنيا، وأن آية الأنعام ذُكرت في سياق العقوبات الآجلة في الآخرة، فقد قال تعالى في الأعراف: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴿١٦٦﴾ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٥ ـ ١٦٧].

وقال في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ

كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤].

فلما عجل لهم العقوبة في الدنيا في سورة الأعراف أكّد سرعة العقاب بإنّ واللام، ولما أمهلهم إلى يوم القيامة في سورة الأنعام قلل توكيد سرعة العقاب لأنه لم يسرع في عقوبتهم بل أمهلهم. (التعبير القرآني).



ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥].

فأكد إتيان الساعة بإن واللام في (غافر)، وبإنّ وحدها في سورة (طه) وذلك لأن الكلام في سورة (غافر) على الكفار الذين ينكرون الساعة، فقد قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦] ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: لا يؤمنون بالساعة.

أما في سورة (طه) فالخطاب لموسى عليه السلام وموسى غير مُنكر لها. ولذا أكدها مع الكافرين الذين ينكرونها أكثر مما أكدها مع موسى عليه السلام. (التعبير القرآني).

شروط ما تصحبه لام التوكيد:

يشترط في دخول لام التوكيد على اسم (إنّ) أن يتقدم الخبر عليه الذي لا بد أن يكون شبه جملة نحو (إنّ أمامك لمستقبلاً سعيدًا) وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القلم: ٣]. فإن وقع اسم (إنّ) قبلهما لم يجز اقترانه باللام، فلا يقال: (إنّ لَمستقبلاً أمامك) ولا (إنّ لأجرًا لك).

شروط دخولها على الخبر:

أ ـ أن يكون مثبتًا، فإذا كان منفيًّا لم تدخل عليه اللام، فلا تقول: (إن عليًّا لما حضر) بل تقول: (إن عليًّا ما حضر). وقد ورد دخول اللام في الشعر كقوله:

وأعلم إنّ تسليمًا وتركًا للا متشابهان ولا سواء

المعنى: إن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السواء.

ب ـ أن يكون خبر (إنّ) جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف مقرونٍ بـ (قد)، أي أن الفعل الماضي إذا اقترن بـ (قد) جاز دخول اللام عليه، وإذا لم يكن كذلك لم يجز دخول اللام عليه، فإذا أردت أن تؤكد الخبر باللام في قولك: (إن العلم رفع قدر صاحبه) قلت: (إنّ العلم لقد رفعَ قدر صاحبه)، ولا يصح أن تقول: (إن العلم لرفعَ قدر صاحبه). وتقول: (إن الفرج دنا) فإذا أردت تأكيد الخبر باللام قلت: (إن الفرج لقد دنا) ولا يصح أن نقول: (إن الفرج لدنا).

ويجوز ذكر (قد) بدون اللام فيقال: (إنّ العلم قد رفع قدر صاحبه)، و(إن الفرج قد دنا).

كما يجوز إدخال اللام على الخبر في الحالات الآتية:

١ ـ إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف (جامد) نحو (إنّك لنعم النصير) و(إنه لبئس الرجل).

٢ ـ إذا كان مضارعًا نحو (إن الله ليرضى عن المؤمنين الصادقين)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤].

٣ ـ إذا كان الخبر مفردًا نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾

[الحج: ٦٠]، أو شبه جملة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]،أو جملة اسمية نحو (إنّ الحقَّ لصوتُه مرتفع).

ولا يلي ذي اللام ما قد نُفِيا ولا من الأفعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كإنّ ذا لقد سما على العدا مستحوذا

المعنى: لا تدخل اللام على الخبر المنفي، ولا على الفعل الماضي المثبت المتصرف غير المقرون بقد مثل (رضي). فإذا اقترن الماضي المتصرف بقد جاز أن يليها مثل (إن ذا لقد سما على العدا مستحوذا) [مستحوذا: مستوليًا على ما يريد].

دخول اللام على معمول الخبر:

يشترط في دخولها على معمول الخبر شرطان:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إنّ) وخبرها نحو (إنّ زيدًا لطعامَك آكلٌ). فإذا تأخر معمول الخبر فلا تدخل اللام، فلا تقول: (إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامَك).

والثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، فإذا كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول، فمثلاً إذا كان الخبر فعلاً ماضيًا متصرفًا غير مقرون بـ (قد) لم يصح دخول اللام على معموله، فلا يصح (إن محمدًا لَطعامَك أكلَ). فإن اقترن بـ (قد) جاز فتقول: (إن محمدًا لَطعامَك قد أكلَ).

أما ضمير الفصل فيجوز دخول اللام عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل، واسمًا حل قبله الخبر

المعنى: تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا كان المعمول

متوسطًا بين اسم (إنّ) وخبرها، وكذلك تدخل ضمير الفصل، وتدخل على اسم (إن) بشرط أن يحل الخبر قبله، أي: يتقدم عليه.

(ما) الكافة بعد هذه الأحرف:

إذا لحقت (ما) الزائدة (إنّ) وأخواتها كفّتها عن العمل فيرجع ما بعدها مبتدأً وخبرًا، ولذا تسمى (ما الكافة) إذ إنها تكف ما تلحقه عن العمل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. ونحو (كأنّما العلمُ نورٌ) و(لعلما اللهُ يرحمنا) وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

غير أن (ليت) يجوز فيها الإعمال والإهمال بعد أن تلحقها (ما) هذه،تقول: (ليتما الشبابَ يعود) و(ليتما الشبابُ يعود). وإذا بقيت (ليت) على عملها سميت (ما) زائدة، وإذا أهملت سميت (ما) كافة.

وهذه الأحرف مختصة بالجمل الاسمية، فإن دخلت عليها (ما) وسّعت دائرة استعمالها فأدخلتها على الجمل الفعلية أيضًا. تقول: (إن محمدًا قائمٌ) فإن أدخلت (ما) عليها قلت: (إنما محمدٌ قائمٌ) و(إنما يقوم محمد). وتقول: (لعلما يحضر محمد)، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦].

وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء بعد أن تلحقها (ما) الكافة فلا تدخل على الجمل الفعلية، لذلك يرجّح أن تبقى على عملها من نصب الاسم ورفع الخبر.

و(إنما) تفيد الحصر، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩] أي لا يأمركم إلا بذاك ولا يأمر بالخير، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] أي ما الله إلا إله واحد، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠] أي ما الغيبُ إلا لله.

و(أنما) مثلها في إفادة القصر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وقال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨].

فمرة قال: (أنما) ومرة قال: (أنّ) وسر ذلك أن (إنما) للحصر، أي ليست الأموال والأولاد إلا للفتنة والاختبار لإظهار الصلحاء من غيرهم، ثم قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ولم يقل (أنما) لأنه لا موجب للحصر، فإن الله عنده أجر عظيم وعقاب أليم.

وقال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤] أي لم ينزل إلا بعلم الله.

وقال: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢] أي ليس عليه إلا البلاغ.

وتزاد (ما) الكافة بعد (كأن) فتكفها، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، وتوسع دائرة التشبيه بها بعد أن كانت مقصورة على الجمل الاسمية، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله: ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧] وذلك يكون بحسب الغرض من التشبيه، إذ قد يكون الغرض الاهتمام بالمشبه، وقد يكون الغرض الاهتمام بذكر الحالة المشبه بها، دون الاهتمام بالمشبه؛ لأنه لا يتعلق بذكره غرض، ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول: (كأن محمدًا شدّ في قرن) و(كأنما شدّ محمد في قرن) فأنت ترى أن ثمة فرقًا بين التعبيرين، فقد قدم (محمد) على الفعل في الجملة الأولى للعناية والاهتمام به، بخلاف الثانية فإن الاهتمام إنما هو بالحالة الفعلية المشبه بها لا المشبه. قال تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ

فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ﴾ [المائدة: ٣٢] ولم يقل: (فكأنه قتل الناس) لأن الغرض إنما هو بيان شناعة الفعل أيًّا كان الفاعل، فجيء به على ما ترى.

أما إذا وليتها جملة اسمية نحو قولك: (كأنما خالد أسد) فالذي يظهر أن القصد منها إنما هو قصر المشبه على مشبه به معيّن، وهو مقتضى قول النحاة، وذلك أن النحاة يقولون: إن أصل (كأن خالدًا أسد): (إن خالدًا كأسد) فقدمت الكاف لقصد العناية بالتشبيه، وعلى هذا نقول: إن أصل (كأنما خالدٌ أسد): (إنما خالدٌ كأسد)، و(إنما) تفيد الحصر، فقدمت الكاف لفرط العناية بالتشبيه فصارت (كأنما خالد أسد) وبقي معنى الحصر في الجملة، أي اقتصر على شبهه بالأسد، فهو ردّ على من يقول: هو كالنمر مثلاً، أي: هو كالأسد لا كالنمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة، لغرض القوة في التشبيه وتأكيده نحو قولك: (كأنما محمدًا أسد).

وتزاد (ما) بعد (ليت) فتستعمل لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية قليلاً، أو تكون لغرض قصر التمني، فأنت إذا قلت: (ليت الشباب يعود) تمنيت عود الشباب، فإن قلت: (ليتما الشبابُ يعود) قصرت تمنيك على هذا الأمر.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت زائدة لغرض توكيد التمني وتقويته، بدون قصر، وذلك نحو قولك: (ليتما الشبابَ يعود).

وتزاد (ما) بعد (لعل ولكنّ) فإن كففتهما بها استعملتا لأحد غرضين:

التهيئة للدخول على الجمل الفعلية وتوسيع دائرة الترجي والاستدراك نحو قولك: (لعلما يحضر أخوك) وقولك: (أنا لا أسعى إلى هذا ولكنما أسعى إلى المجد) فالعناية منصبة ههنا على ترجي الفعل أو استدراكه،

بخلاف ما لو قلت مثلاً: (ولكني أسعى) فإن العناية ستكون منصبة على المتكلم، لا على الأمر المستدرك.

والغرض الآخر هو الدلالة على حصر الترجي والاستدراك، تقول: (لعلما سعيد فائز) فأنت ههنا تقصر ترجيك على هذا، بخلاف ما لو قلت: (لعل سعيدًا فائز) إذ ليس ههنا حصر للترجي، وكذلك بالنسبة للاستدراك.

فإن لم تكن (ما) كافة كانت مؤكدة للترجي والاستدراك. (م).

ووصل (ما) بذي الحروف مبطل   إعمالها وقد يبقّى العمل

المعنى: إن اتصال (ما) الزائدة بهذه الحروف يبطل إعمالها، وقد يبقى العمل في (ليت) وحدها.

العطف على اسم (إنّ) وأخواتها:

إذا عطف على اسم (إنّ أو أنّ أو لكنّ) فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون العطف بعد مجيء الخبر، فيجوز في المعطوف وجهان:

الأول: النصب عطفًا على اسم (إنّ) نحو (إنّ سعيدًا مسافرٌ وخالدًا).

الثاني: الرفع على أنه مبتدأ محذوف خبره نحو (إنّ محمدًا مسافرٌ وخالدٌ) بتقدير: وخالد كذلك.

ومثله قولك: (إنّ الشعرَ محمودٌ في مواطنَ والنثرُ) بتقدير: والنثر كذلك.

والثانية: أن يكون العطف قبل مجيء الخبر، وعندئذ يتعين النصب عند جمهور النحويين ولا يجوز الرفع نحو (إنّ سعيدًا وخالدًا مسافران).

وقد أجاز الكوفيون رفع المعطوف على اسم (إنّ) لوروده في القرآن الكريم والشعر، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وقال الشاعر:

فمن يكُ أمسى في المدينة رحلُه   فإني وقيّارٌ بها لغريبُ

المعنى: يتحسر على غربته ويقول: إذا كان كل واحد من الناس أمسى بين خلانه وعشيرته فأنا وقيار في بلد ناء عن الأهل والرفاق.

فائدة:

الذي يبدو أن ثمة فرقًا في المعنى بين الرفع والنصب، فإن العطف بالنصب على تقدير إرادة (إنّ)، والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إنّ)، ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد، فعلى هذا يكون المعطوف في قولك: (إنّ محمدًا مسافرٌ وخالدًا) مؤكدًا، بخلاف ما لو قلت: (إنّ محمدًا مسافرٌ وخالدٌ) فإن المعطوف غير مؤكد. (م).



وهذا الحكم ينطبق على (أنّ) و(لكنّ) فمثال (أَنّ) قولك: (علمت أنّ الدراجةَ معطلةٌ والسيارة) برفع (السيارة) ونصبها، وتقول: (علمت أن الدراجةَ والسيارةَ معطلتان) بالنصب فقط.

ومثال (لكنّ) قولك: (ما محمدٌ نائمًا لكنّ سعيدًا نائمٌ وخالدًا) بنصب (خالد) ورفعه، وتقول: (ما محمدٌ نائمًا لكنّ سعيدًا وخالدًا نائمان) بالنصب فقط.

ونحوه (الفواكه كثيرة في بلادنا لكنّ التفاحَ قليلٌ والخوخ) برفع الخوخ ونصبه، أو (لكن التفاحَ والخوخَ قليلان) بالنصب فقط.

وقد أشركوا (لكنّ) مع (إنّ) في هذا الحكم دون سائر أخواتها؛ لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء.

وأما (ليت، ولعلّ، وكأنّ) فلا يجوز معها في المعطوف إلا النصب سواء أوقع بعد استكمالها الخبر أم قبل استكمالها، وذلك لزوال معنى الابتداء بها. تقول: (ليت الأخَ حاضرٌ والصديقَ) أو (ليت الأخَ والصديقَ حاضران) بنصب (الصديق) في المثالين.

ومثال (لعلّ) قولك: (لعل العلاجَ مفيدٌ والدواءَ) أو (لعل العلاجَ والدواءَ مفيدان) بنصب (الدواء) فيهما.

ومثال (كأنّ) قولك: (كأنّ خالدًا أسدٌ وبكرًا) أو (كأنّ خالدًا وبكرًا أسدان) بنصب (بكر) فيهما.

وجائز رفعك معطوفًا على منصوب (إنّ) بعد أن تستكملا

المعنى: إذا استكملت (إنّ) معموليها جاز العطف على اسمها بالرفع أو النصب.

وألحقت بإنّ لكنّ وأن من دون ليت ولعل وكأن

المعنى: ألحق بـ (إنّ) في الحكم السابق بالعطف (لكنّ) و(أنّ) من دون (ليت) و(لعل) و(كأنّ).

فائدة:

ذكرنا أن سبب إشراكهم (لكن) مع (إنّ) في الحكم دون سائر أخواتها أن (لكن) لا تغير معنى الابتداء، بخلاف (ليت ولعل وكأنّ) حيث لا يجوز مع هذه الثلاث إلا النصب لزوال معنى الابتداء بها.

وإيضاح ذلك أن معنى قولك: (محمد مسافر) و (إنّ محمدًا مسافر) واحد، غير أن في الجملة الثانية توكيدًا، فإن (إنّ) لا تغير معنى الجملة، بخلاف (ليت ولعل وكأنّ)، فهناك فرق بين قولنا: (ليت محمدًا معنا) و(محمد معنا) كما لا يخفى. فلا يصح أن تقول: (ليت محمدًا معنا وخالدٌ) بالرفع، لأن الكلام مقصود به التمني، ورفع المعطوف يدل على أنه على غير نية (ليت) أي ليس داخلاً في التمني فلا يكون لذكره معنى ويكون ضربًا من العبث.

وكذلك لو قلت: (لعل أخاك معنا وخالدٌ) إذ معنى ذلك أن خالدًا غير داخل في الترجي لأنه ليس على تقدير (لعل) فلا يكون لذكره معنى.

وكذلك بالنسبة لـ (كأنّ).

بخلاف (إنّ) فإنها تؤكد معنى الابتداء، وزوالها لا يزيل معنى الابتداء.

وأنت لو استقريت ما ورد في القرآن الكريم لوجدت المعنى على ما ذكرت. قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] برفع (رسوله) معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب، وسر ذلك أن براءة الرسول تابعة لبراءة الرب سبحانه، فهي أقل توكيدًا منها وليستا بمنزلة واحدة؛ لأن الأصل براءة الله سبحانه، أما براءة الرسول فهي براءة تبعية ولذلك وردت كذلك.

ونحوه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٦٩]، ذلك أن الصابئين لما كانوا أبعد المذكورين ضلالاً - كما ذكر المفسرون - خولف في توكيدهم فكانوا أقل توكيدًا.

وقال جرير:

إنّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

ففصل بين الخلافة والنبوة من جهة، والمكرمات والسادة الأطهار من جهة أخرى. فجعل الفريق الثاني أقل رتبة من النبوة والخلافة، بحذف توكيده، ولم يجعل الكلام بمنزلة واحدة، وأحسب أن جريرًا وفّق في هذا، مختارًا كان أو مضطرًّا. (م).

تخفيف نون إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ:

يجوز أن تخفف نون (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ). وإليك تفصيل أحكامها:

١ - (إنْ) المخففة:

يجوز التخفيف في (إنّ) بحذف نونها الثانية فتصبح (إنْ) بسكون النون، وتسمى في هذه الحالة (المخففة من الثقيلة).

وإذا خففت فالأكثر في لسان العرب إهمالها فتقول: (إنْ سعيدٌ

لَمجتهدٌ) ويكون ما بعدها خبرًا. وإذا أهملت لزمتها اللام المفتوحة وجوبًا فارقة بينها وبين (إنْ) النافية لكيلا يقع لبس، وتسمى اللام الفارقة.

ويقل إعمالها فتقول: (إنْ سعيدًا مجتهدٌ) و (إنْ زيدًا منطلقٌ) ومنه قراءة نافع وابن كثير: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود:١١١] بتخفيف نون (إنْ) وميم (لَمَا)، فتكون (إنْ) مخففة، و(كلاًّ) اسمها، واللام لام ابتداء، و(ما) زائدة، أو اسم موصول بمعنى (الذين) خبر (إنْ).

فإن أمن اللبس جاز ترك اللام كقولك: (إنِ العاقلُ يتبع سبيل الرشاد) وكقول الطرماح:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرام المعادن

المعنى: يفخر بأنه من أصل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قومًا كرام الأصول.

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية، لأن المقام مقام مدح، وهذا يمنع من أن تكون (إنْ) نافية.

وإذا خففت (إنّ) بطل اختصاصها بالأسماء، وجاز دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، فإذا دخلت على الاسمية جاز الإعمال والإهمال ـ كما ذكرنا ـ إلا إذا كان الخبر منفيًّا فيجب حينئذ ترك اللام نحو قولك: (إنْ خالدٌ لن ينام) وقولك: (إنِ الحق لا يخفى على ذي بصيرة).

وإذا دخلت على الجملة الفعلية أهملت وجوبًا، وتلزمها اللام عند الإهمال فرقًا بينها وبين (إنْ) النافية. والغالب أن يليها الأفعال الناسخة للابتداء نحو (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وقد يكون مضارعًا كقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١].

وخـفـفـتْ إنّ فـقـلّ الـعـمـلُ وتـلـزم الـلام إذا مـا تـهـمـلُ

المعنى: إذا خففت (إنّ) قلّ إعمالها، وإذا أهملت لزم مجيء اللام بعدها.

وربـمـا اسـتـغـني عـنـهـا إن بـدا مـا نـاطـق أراده مـعـتـمـدا

المعنى: ربما استغني عن اللام إن ظهر المراد الذي أراده المتكلم.

والـفـعـل إن لـم يـك نـاسـخًـا فـلا تـلـفـيه غـالـبًـا بـ (إنْ) ذي مـوصـلا

المعنى: إذا لم يكن الفعل من الأفعال الناسخة فإنك غالبًا لا تجده في الكلام الفصيح متصلاً بـ (إنْ) المخففة.

ويقل أن يليها غير الناسخ، وإليه أشار بقوله: (غالبًا)، ومنه قول بعض العرب: (إن يزينُك لنفسك، وإن يشينُك لهيه) والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك، وهي التي تشينك وتعيبك. وقولهم: (إنْ قنّعت كاتبك لَسوطًا) والمعنى: إنك قنّعت كاتبك سوطًا،أي ضربته على رأسه بالسوط، فصار كالقناع له. فـ (إنْ) مخففة، واللام فارقة.

ومنه قول عاتكة بنت زيد ترثي زوجها الزبير بن العوام وتدعو على قاتله:

شلّتْ يمينك إنْ قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمد

المعنى: أبطل الله حركة يمينك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلمًا استوجبت بقتله عقوبة من يقتل مؤمنًا متعمدًا، وهي نار جهنم.

فائدة:

الذي يبدو أن (إنْ) المخففة أقل توكيدًا من الثقيلة، فتخفيف نونها

يشير إلى تخفيف توكيدها، مشبهة في ذلك النون الخفيفة، فقد ذكر النحاة أن نون التوكيد الثقيلة آكد من الخفيفة، وهذه نظيرة تلك.

والذي يدل على أن الثقيلة آكد من الخفيفة استعمالها القرآني. قال تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ۝٩١ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩١ ـ ٩٢].

وقال: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ۝٩٧ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يوسف: ٩٧ ـ ٩٨].

فأنت ترى أن إخوة يوسف قالوا لأخيهم: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ بإنْ المخففة، وقالوا لأبيهم: ﴿إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ بالثقيلة، وذلك أن إخوة يوسف لما رأوا أباهم وما حلّ به من جراء فعلتهم من الوهن واللوعة وحرقة الفؤاد وذهاب عينيه من الحزن، دعاهم ذلك إلى توكيد الاعتذار والاعتراف بالخطيئة. بخلاف حالة أخيهم، فإن الله أكرمه بعدهم وبوّأه مكانة عالية ومكّن له في الأرض، وكأن فعلتهم تلك عادت عليه بالخير والرفعة، بعكس ما جرّت على أبيهم. فهناك فرق بين الحالتين، فكان الشعور بالخطيئة مع والدهم أكبر وأعظم فقالوا ما قالوا.

والذي يدل على ذلك السياق القرآني، فإن يوسف دعا لهم بالمغفرة من دون أن يسألوها منه، ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾. وأما أبوهم فلم يستغفر لهم مع طلبهم الاستغفار منه، وإنما وعدهم بالاستغفار ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ ۝٩٧ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ﴾ فوعدهم بالاستغفار في المستقبل. ثم انظر كيف جاء بـ (سوف) لا بالسين، و(سوف) أبعد في الاستقبال من السين مما يدل على عمق الأثر في نفسه. (م).

٢ ـ (أنْ) المخففة المفتوحة:

إذا خففت (أنّ) بقيت على ما كان لها من عمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة نحو (علمت أنْ بكرٌ قائمٌ)، فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف والتقدير (أنه)، وجملة (بكرٌ قائمٌ) في موضع رفع خبر (أنْ) والتقدير: علمت أنْه بكرٌ قائمٌ. ومثله (علمت أنْ ليس لمقصرٍ فلاحٌ) فتقديره: علمت أنْه ليس لمقصرٍ فلاحٌ.

وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقول الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتِني ... طلاقك لم أبخل وأنتِ صديقُ

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقد النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

وقالت جنوب بنت العجلان الهذلية ترثي أخاها:

بأنْكَ ربيع وغيث مَريعٌ ... وأنْك هناك تكون الثِّمالا

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم ويغيث الملهوف.

قال ابن مالك:

وإن تخفف (أنّ) فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد (أنْ)

المعنى: إذا خففت (أنّ) فلا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفًا، وخبرها لا يكون إلا جملة.

واعلم أن (أنْ) المخففة ـ إن سبقها فعل ـ فلا بد أن يكون من أفعال اليقين أو ما ينزَّل منزلتها، من كل فعل قلبي يراد به الظن الغالب أو

الراجح، فالأول كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثاني كقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، وقوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [النساء: ٧١]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

ولا تدخل (أنْ) إلا على الجمل. والجملة بعدها إما اسمية أو فعلية.

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد لم تحتج إلى فاصل بينها وبين (أنْ)، فالاسمية كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] تقديره: أنْه الحمد لله، أي الأمر والشأن، فخففت (أنْ) وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

والفعلية التي فعلها جامد كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] والتقدير: وأنْه ليس، وأنْه عسى.

وكذلك إن كانت الجملة بعدها فعلية فعلها متصرف وكان دعاءً لم يؤت بفاصل نحو قولك: (أمَا أن جزاك الله خيرًا)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءة من خفف (أنَّ) وكسر الضاد، وهي قراءة نافع المدني.

وإن كانت الجملة بعدها فعلية فعلها متصرف وليس دعاءً فالأحسن والأكثر أن يفصل بين (أنْ) والفعل بأحد أربعة أشياء:

١ ـ قد: كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، وقوله: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨].

٢ ـ حرفا التنفيس، وهما السين وسوف، فمثال السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومثال (سوف) قول الشاعر:

واعلمْ فعلم المرء ينفعه ... أنْ سوف يأتي كل ما قُدِرا

المعنى: اعلم وتيقن أنْ سوف يقع كل ما قدره رب العالمين، وعلم المرء يوصله إلى مقصوده ومطلوبه.

٣ ـ أحد حروف النفي الثلاثة: لم أو لن أو لا، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

٤ ـ لو: وقلَّ من ذكرها فاصلة من النحاة كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦].

وإن يكن فعلاً ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي او ... تنفيس او لو وقليل ذكر لو

المعنى: إن يكن صدر الجملة فعلاً لا يراد منه الدعاء ولم يكن جامدًا فالأحسن الفصل بينه وبين (أنْ) المخففة بقد أو نفي أو تنفيس أو لو، وقلّ من ذكر (لو) فاصلة من النحويين.

فائدة:

إن (أنّ) الثقيلة آكد من الخفيفة، قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال في سورة طه: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٨ ـ ٨٩].

فأنت ترى أنه جاء مرة بأنّ الثقيلة ومرة جاء بـ (أنْ) المخففة، ولو رجعت إلى سياق الآيتين لبان الفرق بينهما، فإن آيات الأعراف تذكر قصة بني إسرائيل وعصيانهم لربهم ومخالفتهم لموسى عليه السلام، بخلاف سورة طه فإنه ليس السياق في ذاك، وإنما هو في نجاة بني إسرائيل من

فرعون، وفرق بين السياقين، فقد بدأت قصة بني إسرائيل في سورة الأعراف بعد قوله تعالى: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢].

وقال في سورة طه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ قَدْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ عَدُوِّكُمْ وَوَٰعَدْنَٰكُمْ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنَ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [طه: ٨٠].

فلذا جاءت (أنّ) ثقيلة في سورة الأعراف، مخففة في سورة طه؛ لأن الثقيلة آكد من الخفيقة، وذلك يتناسب مع مقام التبكيت في الأعراف، بخلاف سورة طه. (م).

٣ ـ كأنْ:

إذا خففت (كأنّ) وجب إعمالها ويكون اسمها ضميرًا للشأن محذوفًا، وخبرها إما جملة اسمية أو فعلية، فإذا كان الخبر جملة اسمية فلا نحتاج إلى فاصل بينها وبين (كأنْ) نحو (كأنْ زيدٌ حاضرٌ) بتقدير: كأنه زيدٌ حاضرٌ، وقول الشاعر:

وصدرٍ مشرق النحر كأنْ ثدياه حقان

المعنى: وصف الشاعر امرأة بأن لها صدرًا نقي اللون والرونق حتى ليكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين حتى لكأنهما حقّا عاج. والحقان تثنية حُقّ وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبه بهما الثديين في نهودهما واكتنازهما واستدارتهما.

فـ (كأنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير (كأنْه)، والخبر جملة (ثدياه حقان).

وإذا كان الخبر جملة فعلية فلا بد من الفصل بينها وبين (كأن). ويمكن الفصل بـ (لم) كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقوله:

﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [لقمان: ٧]، أو بـ (قد) كقولك: (كأنْ قد طلع القمر) وقول النابغة الذبياني:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزُلْ برحالنا وكأن قدِ

المعنى: لقد دنا وقت الرحيل غير أن إبلنا لم تغادر ديار الأحبة برحالنا، وكأنها قد رحلت لدنوّ الفراق.

أي: وكأنْ قد زالت.

وقول الآخر:

لا يهولنّك اصطلاءُ لظى الحر ب، فمحذورُها كأنْ قد ألمّا

المعنى: يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب ويقول له: لا تفزع من دخول حومة الحرب والاصطلاء بنارها، فإن الذي تحذره وتتحرز منه من مشاقها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن بد من الاجتراء عليها.

فاسم (كأنْ) في الأمثلة السابقة محذوف، وهو ضمير الشأن، والجملة التي بعدها خبر عنها.

وخففت كأنّ أيضًا فنوي منصوبها وثابتًا أيضًا روي

المعنى: إذا خففت (كأنّ) قدّر اسمها وأخبر عنها بجملة. وروي إثبات منصوبها، لكنه قليل.

والثقيلة آكد في التشبيه من الخفيفة.

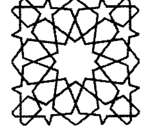
٤ ـ لكنْ:

إذا خففت (لكنّ) أهملت وجوبًا، ودخلت على الجملتين الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو (الشمس طالعة لكنْ المطرُ نازل) و(الكتاب صغير لكنْ نفعُه عظيم) وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢].

والفعلية نحو (لن أسافر مع علي لكنْ سأبقى معك)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].

وقد يفيد تخفيفها تخفيف الاستدراك، فإن الثقيلة آكد من الخفيفة.





لا النافية للجنس

نحن نعلم أن (إنّ) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الثاني ويسمى خبرها. ومما يعمل عمل (إنّ): (لا) النافية للجنس، وهي التي يقصد بها النص على أن الخبر منفيّ عن جميع أفراد الجنس. أي استغرق النفيُ الجنس كله مثل (لا بستانَ مثمرٌ) و (لا رجلَ موجودٌ) و (لا كتابَ في الحقيبة).

ولهذا يسمونها (لا) النافية للجنس، أي التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله تمييزًا لها من (لا) التي لنفي الوحدة، فهي تحتمل نفيه عن الواحد فقط وعن الجنس كله.

وإيضاح ذلك أنك حين تقول: (لا رجلَ ههنا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال هنا، وقد استغرقت في نفيك جنس الرجال عامة، بخلاف قولك: (لا رجلٌ ههنا) بالرفع، فإنها محتملة لنفي الجنس ولنفي الوحدة وليست نصًّا في أحدهما.

فأنت إذا قلت: (لا رجلٌ ههنا) بالرفع، احتمل أن تكون نفيت جنس الرجال، كما احتمل أن تكون نفيت واحدًا من هذا الجنس، فيصح أن تقول: (لا رجلٌ ههنا بل رجلان) ولا يصح ذلك في (لا) النافية للجنس.

وإذا قلت: (لا بستانَ مثمرٌ) فقد نفيت الإثمار عن جميع أفراد البساتين، وعلى هذا لا يصح أن تقول: (لا بستانَ مثمرٌ بل بستانان) لأن هذا يكون تناقضًا، بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس) فإنها ليست نصًّا في

نفي الجنس، بل تحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فإذا كانت نافية للواحد جاز أن تقول: (لا بستانٌ مثمرًا بل بستانان) وإذا كانت نافية للجنس لم يجز ذلك. (م).

فائدة:

ما الفرق بين (لا) و (ما)؟

يقال: (لا رجلَ في الدار) ويقال: (ما من رجلٍ في الدار) فما الفرق بينهما؟ إن كلا التعبيرين نص في نفي الجنس فهل من فرق بينهما؟

الظاهر أن بينهما فرقًا في المعنى والاستعمال، فإن (لا) جواب لسؤال حاصل أو مقدّر هو (هل من؟)، أما (ما) فهي رد على قول أو ما نزل هذه المنزلة.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما من رجلٍ في الدار) لمن قال: (إن في الدار لرجلاً) رادًّا كلامه. وتقول: (لا رجلَ في الدار) لمن سأل عن وجود أحد من الرجال فيه.

فالجواب بـ (لا) يكون إعلامًا للمخاطب بما لم يكن يعلم أو ما نزل هذه المنزلة، أما (ما) فهي رد على قول وتصحيح ظن.

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ﴾ [المائدة: ٧٣] فقد ردّ قولهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ بـ (ما).

وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وقال: ﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍۖ﴾ [الأحزاب: ١٣]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦].

فأنت ترى في ذلك كله أنه رد على أقوالهم بـ (ما).

وقال: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقال:

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، وقال: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقال: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

وأنت ترى الفرق بين التعبيرين واضحًا، فإن (لا) إعلام للمخاطب، و(ما) ردّ على قول أو ظن أو ما كان منزّلاً هذه المنزلة كما ذكرنا. (م).

عمل (لا) النافية للجنس وشروطه:

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها نحو (لا طالبَ موجودٌ) فـ (طالبَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، و(موجودٌ) خبرها مرفوع بالضمة.

ويشترط في إعمالها عمل (إن) ما يأتي:

١ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو (لا مصباحَ مكسورٌ). فإذا جاء ما بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها نحو (لا سعيدٌ في الدار ولا خليلٌ) و (لا أبوك حاضرٌ ولا أخوك).

ولا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك فهو مؤول بالنكرة نحو قول عمر في علي رضي الله عنهما: (قضية ولا أبا حسن لها) وهو مثل يضرب عن الأمر العسير، والمعنى: هذه قضية ولا فيصل لها يفصلها. وتقديرها عند النحاة: ولا مسمى بأبي حسن لها.

٢ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، فإذا فصل بينهما بشيء أهملت وكررت نحو (لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ)، وقولك: (لا في القاعة طالبٌ ولا طالبةٌ) و (لا في الثوب طولٌ ولا قصرٌ) وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

ثم إن المعنى يختلف، فإنك تقول مثلاً: (لا عاصمَ لك) والمعنى نفي العاصم له مطلقًا من دون أن تتعرض لغيره. فإن قدّمت الخبر وقلت: (لا

لك عاصمٌ ولا ملجأٌ) كان المعنى نفي العاصم له وإثباته لغيره، أي ليس لك عاصم وإنما هو لغيرك.

ومثله قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فإن القصد من إيلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق. ولو قال: (لا فيه ريبٌ) كان المعنى نفي الريب عنه والتعريض بغيره من كتب الله تعالى.

وهذا كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ فإن المقصود منها نفي اغتيال العقول عنها وإثبات ذلك لخمور الدنيا. ولو قال: (لا غولَ فيها) لما أفاد ذلك المعنى.

وتقول: (لا ضعفَ فيك) والمعنى أنك نفيت عنه الضعف ولم تثبته لغيره. فإن قلت: (لا فيك ضعفٌ ولا خوَرٌ) كان المعنى أنك نفيت عنه الضعف وأثبتّه لشخص آخر معرِّضًا بذلك الشخص. (م).

٣ ـ أن لا تتكرر، فإن تكررت لم يتعين إعمالها وإنما جاز نحو (لاحول ولا قوة إلا بالله).

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر، فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجرورًا به نحو (سافرتُ بلا زادٍ) و (فلان يخاف من لا شيءٍ) و (وضعت الأثاث في الحجرة بلا ترتيبٍ).

ملاحظة:

يرى بعض النحاة أن الشرط الأخير غريب، فإنهم يقولون: إنها تدخل على المبتدأ والخبر، أي تدخل على الجمل، و(بلا زاد) ليست جملة بل هي مفرد، فهذا الشرط فيه نظر. وعند الكوفيين أن (لا) هنا اسم بمعنى (غير).

والمعنى: جئت بغير زاد، وما بعدها مجرور بالإضافة. وهذا القول أقرب إلى المعنى. (م).

عمل (إنّ) اجعل لـ (لا) في نكرهْ مــفــردة جــاءتــك أو مــكــررهْ

المعنى: اجعل لـ (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) إذا دخلت على اسم نكرة سواء جاءت مفردة أم مكررة.

أقسام اسمها وأحكامه:

اسم (لا) النافية للجنس له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافًا إلى ما بعده، ويكون معربًا منصوبًا نحو (لا طالبَ علمٍ مهملٌ) و(لا ذا أدبٍ نمامٌ) و(لا طالبَيْ علمٍ مهملان) و(لا مهملِي واجباتهم محبوبون) و(لا مهملاتِ عملٍ مقدّراتٌ).

الثانية: أن يكون شبيهًا بالمضاف: وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، فإذا قلت مثلاً: (لا مسافرًا إلى لبنان في القاعة) فإن قولك: (إلى لبنان) أتم المعنى، وقد يكون في القاعة من هو مسافر إلى غير لبنان من البلدان، وهذا بخلاف قولك: (لا مسافرَ في القاعة) فإنك قد نفيت وجود أي مسافر فيها. ومثله (لا راكبًا فرسًا في الطريق) و(لا مقصرًا في واجبه ممدوح).

وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده بأن يكون ما بعده فاعلاً له نحو (لا قبيحًا خلقُه حاضرٌ)، أو نائب فاعل نحو (لا مذمومًا فعلُه معنا)، أو مفعولاً نحو (لا فاعلاً شرًّا ممدوحٌ)، أو ظرفًا يتعلق به نحو (لا مسافرًا اليوم حاضرٌ)، أو جارًّا ومجرورًا يتعلقان به نحو (لا راغبًا في الشر بيننا).

وحكمه أنه معرب منصوب أيضًا كما رأينا.

الثالثة: أن يكون مفردًا: وهو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، ويدخل فيه المثنى والجمع كقولك: (لا سرورَ دائمٌ) وقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِۛ﴾.

وحكمه أنه يبنى على ما كان ينصب به من فتحة أو ياء أو كسرة، غير

منوّن، فإن كان مفردًا أو جمع تكسير بني على الفتح نحو (لا عالمَ متكبرٌ) و (لا علماءَ متكبرون). ويبنى على الياء إن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا، إذ إن المثنى وجمع المذكر ينصبان بالياء نحو (لا صديقَين متنافران) و (لا حاسدِين متعاونون). ومنه قول الشاعر:

تعزّ فلا إلفَين بالعيش مُتّعا ولكن لورّاد المنون تتابعُ

المعنى: تكلّف العزاء والسلوان، وتأسّ بالذين وردوا حياض الموت من قبل، فإنك لا تجد صديقين تمتعا بالبقاء، ولكن الناس يتواردون على الموت، ويتتابعون على الهلاك.

فقد بنى (إلفين) على الياء لأنه مثنى.

وقول الآخر:

يحشَر الناسُ لا بنين ولا آ باءَ إلا وقد عنتهم شؤونُ

المعنى: يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيًّا بشأن نفسه، غير قادر على التفكير في غيره.

والشاهد بناء (بنين) على الياء لأنه جمع مذكر سالم.

ويبنى على الكسر إن كان جمع مؤنث، إذ إن جمع المؤنث ينصب بالكسرة نحو (لا والداتِ قاسياتٌ). ومنه قول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجدٌ عواقبه فيه نلذ، ولا لذّاتِ للشيِّب

المعنى: إن اللذة في الشباب الذي يعطي كل شيء معنى المجد، أما الشيخوخة فلا لذة فيها ولا متعة.

والشاهد: بناء (لذات) على الكسر لأنه جمع مؤنث سالم.

وعلة بنائه تركيب (لا) مع اسمها كتركيب خمسة عشر، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين (لا) واسمها وخبرها ولو بالخبر زال البناء كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾.

وهناك من ذهب إلى أن سبب بنائه تضمنه معنى (من) الاستغراقية، لأن قولنا: (لا رجلَ في الدار) مبني على سؤال محقق أو مقدر وهو: هل من رجل في الدار؟ فتضمن (من) فبني لذلك.

ملاحظة:

قد يلتبس أحيانًا المفرد بالشبيه بالمضاف. والتفريق بينهما يكون بترك البناء في الشبيه بالمضاف. والمعنى هو الحاكم.

تقول: (لا كريمَ أبوه حاضرٌ) و(لا كريمًا أبوه حاضرٌ) والمعنى مختلف، فالأولى تنفي حضور أبي الكريم، أي ليس هناك كريم حضر أبوه، و(حاضر) خبر عن الأب. أما الثانية فمعناها أنه ليس كريم الأب حاضرًا، فـ (حاضر) خبر (لا) والكرم للأب لا للابن.

وتقول أيضًا: (لا قاتلَ في الدار) و (لا قاتلاً في الدار) والمعنى مختلف. فمعنى الأولى أنه ليس في الدار قاتل، أي لا يوجد فيه شخص حصل منه قتل سواء حصل منه قتل في الدار أم في الخارج. أما الثانية فمعناها أن الذي قتل في الدار غير موجود، فأنت تنفي وجود قاتل أوقعَ قتله في الدار. (م).

فانصب بها مضافًا او مضارعهْ وبعد ذاك الخبر اذكر رافعهْ

المعنى: انصب بـ (لا) المضاف والمضارع له، وهو الشبيه بالمضاف، وبعد المضاف والشبيه به اذكر الخبر رافعًا له.

أحكام (لا) إذا تكررت:

إذا تكررت (لا) وكان اسمها مفردًا نكرة متصلاً بها نحو (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) جاز فيه خمسة أوجه:

الوجه الأول: إعمال (لا) في الموضعين عمل (إنّ)، وبناء الاسمين على الفتح، أي: بناء المتعاطفين، نحو (لاحولَ ولا قوةَ إلا بالله) و (لا

رجلَ ولا امرأةَ في الدار) بفتح المعطوف، بتقدير: لا رجلَ موجودٌ ولا امرأةَ موجودةٌ، فيكون من باب عطف جملة على جملة. ومثلها (لا تقدمَ ولا رقيَّ مع الجهالة). وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء وابن كثير ﴿لَّا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتح بيع وخلة وشفاعة.

وهو نص في نفي الجنس، أي ليس فيها أحد من هذين الجنسين ألبتة.

الوجه الثاني: إلغاء (لا) في الموضعين ورفع الاسمين بعدها، وهذا الرفع على أساس أن (لا) عاملة عمل (ليس) نحو (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله) وقولك: (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار)، وقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]، وقوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]. ومنه قول الراعي النميري:

وما هجرتك حتى قلت معلنةً ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ

المعنى: ما قطعت حبل ودك حتى تبرأتِ مني معلنة بذلك حيث قلت: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، وهذا مثل ضربه لبراءتها منه.

والنحاة على أن هذا جواب لقولك: (أرجلٌ أم امرأةٌ في الدار؟) فتجيب (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار).

الوجه الثالث: إعمال (لا) الأولى فيكون اسمها مبنيًّا على الفتح، وإلغاء الثانية مع رفع الاسم بعدها (أي: بناء الأول ورفع الثاني) نحو (لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله)، وقولك: (لا رجلَ ولا امرأةٌ في الدار). ومنه قول رجل من بني مذحج:

هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

المعنى: قسمًا بحياتكم إن إيثار أخي عليّ هو المذلّة والهوان، وإن استمر هذا فلا أم لي ولا أب.

وفيه ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون معطوفًا على محل (لا) واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وتكون (لا) الثانية زائدة للتأكيد.

ب ـ أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس) وما بعدها هو اسمها مرفوع، وخبرها محذوف.

ج ـ أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وليس لـ (لا) عمل فيه. والجملة الثانية معطوفة على الجملة الأولى، و(لا) الثانية زائدة للتوكيد.

وتكون الأولى نصًّا في نفي الجنس، والثانية محتملة للجنس والوحدة ليس فيها نصوصية على الاستغراق.

فائدة:

يبدو أن لـ (لا) الناصبة دلالة أخرى هي توكيد النفي، وذلك أنها متضمنة معنى (من) الاستغراقية دون الأخرى، وقد ذكر النحاة ذلك فقد قالوا: إن (لا) العاملة عمل (إنّ) لتوكيد النفي وهي نظيرة (إنّ) في توكيد الإيجاب، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

فأنت ترى أنه قال في آية يونس: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ بالنصب، وقال في آية سبأ: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ بالرفع.

والنفي في سورة يونس أقوى وآكد، ويدل على ذلك قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ

عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾ بزيادة (من)، بخلاف سورة سبأ التي قال فيها: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ بدون (من)، فجاء بـ (لا) النافية للجنس مجانسة لقوة النفي وتوكيده في آية يونس، بخلافها في آية سبأ، وهو المتناسب مع السياق. وذلك أن الكلام في سورة يونس على مقدار علم الله وإحاطته بالغيب، واطّلاعه على أفعال خلقه أينما كانوا، فناسب هذه التأكيدات والاستغراق الدالة عليه (من) و(لا) النافية للجنس، بخلاف سورة سبأ التي كان الكلام فيها على الساعة.

فإذا أريد تأكيد منفي وإعطاؤه أهمية جيء بـ (لا) الاستغراقية دون المنفي الآخر، وذلك كأن تقول: (لا عدوانَ ولا إكراهٌ) أو تقول: (لا عدوانَ ولا مسٌّ بسوء) و (لا قتلَ ولا إيذاءٌ) فأنت تؤكد أحد المنفيات دون الآخر بحسب قصد المتكلم. (م).

الوجه الرابع: إلغاء (لا) الأولى ورفع الاسم بعدها، وإعمال الثانية وبناء الاسم بعدها (أي رفع الأول وبناء الثاني) نحو (لاحولٌ ولا قوةَ إلا بالله) و (لا رجلٌ ولا امرأةَ في الدار)، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... وما فاهوا به أبدًا مقيم

المعنى: تلك الجنة لا يسمع المرء فيها إلا خيرًا، فلا لغو فيها ولا وقوع في الآثام. وما يطلبه الإنسان أو يشتهيه يجده حاضرًا دائمًا.

فـ (لغو): مبتدأ حذف خبره يدل عليه خبر (لا) الثانية.

الوجه الخامس: إعمال الأولى وبناء الاسم بعدها وإلغاء الثانية ونصب الاسم بعدها (بناء الأول ونصب الثاني) وذلك بالعطف على محل اسم (لا) الأولى، لأن محله النصب نحو (لا رجلَ ولا امرأةً في الدار) ونحو (لا حولَ ولا قوّةً إلا بالله) وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف

والمعطوف لتأكيد النفي، وخبر (لا) الأولى هو الجار والمجرور فيكون من باب عطف مفرد على مفرد. ومنه قول أنس بن العباس بن مرداس:

لا نسبَ اليوم ولا خلةً اتسع الخرق على الراقع

المعنى: لم يعد ينفع اليوم ما يشدنا من نسب أو صداقة، فقد تفاقم الأمر فلا يرجى له صلاح.

فـ (خلةً) معطوف على محل اسم (لا) وهو قوله (نسب) إذ إن محله النصب.

وركّب المفرد فاتحًا كـ (لا حول ولا قوّة) والثاني اجعلا
مرفوعًا او منصوبًا او مركّبا وإن رفعت أولاً لا تنصبا

المعنى: ركب اسم (لا) المفرد مع (لا) مبنيًّا على الفتح مثل (لا حولَ ولا قوةَ)، واجعل الثاني مرفوعًا أو منصوبًا أو مبنيًّا على الفتح للتركيب. وإن جعل الأول مرفوعًا كان الثاني مرفوعًا أو مبنيًّا على الفتح ولا يجوز النصب.

نعت اسم (لا):

١ ـ إذا كان اسم (لا) مفردًا ونعت بمفرد متصل به جاز في هذا النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح، لتركبه مع اسم (لا) كتركيب خمسة عشر نحو (لا تاجرَ خدّاعَ ناجحٌ) و (لا طالبَ مجدَّ فاشلٌ).

فالبناء ـ كما قال النحاة ـ هو أن الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة وقد وقع النفي عليهما معًا. فالمنفي في قولنا: (لا رجلَ ظريفَ معنا) هو الظرافة لا الرجل، فكأن (لا) دخلت عليه، فكأنك قلت: (لا ظريف).

فالنفي هو لاستغراق الرجل المتصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم، فكأنك قلت: (لا من رجلٍ لا من ظريفٍ).

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا) نحو (لا رجلَ ظريفًا في الدار) و (لا تاجرَ خدّاعًا ناجحٌ).

ويرى بعضهم أن النصب على تقدير فعل محذوف، فإن قلت: (لا رجلَ ظريفًا معنا) كان التقدير: لا رجلَ أعني ظريفًا. أي نفيت جنس الرجال على وجه العموم أولاً، ثم بدا لك أن تبيّن للمخاطب أن ذلك ليس على وجه العموم فاستأنفت إخبارًا ثانيًا فقلت: (أعني ظريفًا). وجملة (أعني ظريفًا) استئنافية لا محل لها من الإعراب. (م).

الثالث: الرفع، مراعاة لمحل (لا) مع اسمها، لأنهما في موضع رفع، فنعتهما مرفوع كذلك نحو (لا رجلَ ظريفٌ معنا) و (لا تاجرَ خدّاعٌ ناجحٌ).

فائدة:

قد تسأل: هل ثمة فرق في المعنى بين رفع الصفة ونصبها؟ والجواب أن الرفع على تقدير أن النعت جزء من جملة اسمية تقديرها (هو ظريف)، والنصب على تقدير أنه جزء من جملة فعلية تقديرها (أعني ظريفًا) ونحن نعلم أن الاسم أثبت وأقوى من الفعل، لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت، فقولك: (محمد حافظ) أقوى وأثبت من (يحفظ محمد)، و(سعيد مجتهد) أثبت من (يجتهد سعيد). (م).

ومفردًا نعتًا لمبنيٍّ يلي   فافتح أو انصبنْ أو ارفع تعدلِ

المعنى: النعت المفرد الذي يلي اسم (لا) المبني يجوز فيه الفتح أو النصب أو الرفع.

٢ ـ إذا كان اسم (لا) مفردًا ونعت بمفرد ولم يلِ النعتُ المنعوتَ، بل فصل بينهما بفاصل لم يجز بناء النعت، فلا تقول: (لا رجلَ فيها ظريفَ)

ببناء (ظريف) على الفتح، بل يتعين رفعه أو نصبه نحو (لا رجلَ فيها ظريفٌ، أو ظريفًا) ونحو (لا تلميذَ في المدرسة كسولٌ، أو كسولاً).

وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ لتركّب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيب.

٣ ـ إذا كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والشبيه بالمضاف ـ تعين رفعه أو نصبه وامتنع البناء، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردًا أو غير مفرد، ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل. فمثال ما كان النعت مضافًا والمنعوت مفردًا قولك: (لا رجلَ صاحبَ برٍّ ـ أو صاحبُ برٍّ ـ في الدار) و (لا طالبَ ذا شرٍّ ـ أو ذو شرٍّ ـ في المدرسة) ومثله (لا طالبَ كريمَ الخلق ـ أو كريمُ الخلق ـ فاشلٌ). ومثال ما كان النعت شبيهًا بالمضاف والمنعوت مفردًا قولك: (لا رجلَ راغبًا في الشر ـ أو راغبٌ فيه ـ عندنا).

ومثال ما كان النعت مضافًا والمنعوت كذلك قولك: (لا غلامَ رجلٍ صاحبَ برٍّ ـ أو صاحبُ برٍّ ـ فيها).

وكذلك إذا كان المنعوت معربًا امتنع بناء النعت على الفتح نحو (لا طالبَ علمٍ مجدًّا ـ أو مجدٌّ ـ فاشلٌ).

وحاصل ما ذكر أنه إذا كان النعت مفردًا والمنعوت مفردًا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه البناء على الفتح والنصب والرفع، نحو (لا رجلَ ظريفَ، وظريفًا، وظريفٌ) وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء.

وغير ما يلي وغير المفردِ   لا تبن وانصبه أو الرفع اقصدِ

المعنى: إذا كان النعت لا يلي المنعوت لوجود فاصل بينهما، أو كان أحدهما أو كلاهما غير مفرد، فلا تبنِ النعت بل انصبه أو ارفعه.

العطف دون تكرار (لا):

إذا عطفت على اسم (لا) ولم تكرّرها جاز في المعطوف وجهان: النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح - وهو ما جاز في النعت المفصول الذي تقدم ذكره - فتقول: (لا رجلَ وامرأةً - أو امرأةٌ - في الدار)، ولا يجوز البناء على الفتح.

وتقول: (لا كتابَ وقلمًا - أو قلمٌ - في الحقيبة). فالرفع على اعتبار أن كلمة (قلم) معطوفة على (لا) مع اسمها، وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع، فالمعطوف عليهما مرفوع أيضًا.

والنصب على اعتبار أن كلمة (قلم) معطوفة على محل اسم (لا) المبني، لأنه مبني في اللفظ لكنه منصوب المحل.

ومن نصبه قول الشاعر يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فلا أبَ وابنًا مثلُ مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

المعنى: مدح الشاعر مروان بن الحكم وابنه عبد الملك وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه.

وإذا قلت: (لا رجلَ وامرأةٌ في الدار) برفع (امرأة) احتمل أن يكون القصد أن تنفي وجود الرجل وتثبت وجود المرأة في الدار، فالواو استئنافية أو حالية، أي لا رجل في هذه الحالة. (م).

وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، سواء تكررت (لا) نحو (لا رجلَ ولا غلامَ امرأةٍ)، أم لم تتكرر نحو (لا رجلَ وغلامَ امرأةٍ).

وكذلك إذا كان المعطوف مضافًا والمعطوف عليه كذلك جاز في المعطوف الأمران: الرفع باعتبارها معطوفة على (لا) مع اسمها، والنصب

على العطف على لفظ اسم (لا) المنصوب نحو (لا كتابَ هندسة وقلمُ رصاصٍ - أو قلمَ رصاصٍ - في الحقيبة).

وكذلك إذا كان المعطوف مفردًا والمعطوف عليه مضافًا جاز في المعطوف الرفع والنصب على الاعتبارين السالفين نحو (لا كتابَ حسابٍ وقلمٌ - أو قلمًا - في الحقيبة).

وكذلك إذا كان المعطوف مضافًا والمعطوف عليه مفردًا جاز في المعطوف الرفع أو النصب على الاعتبارين السالفين أيضًا نحو (لا كتابَ وقلمَ - أو قلمُ - رصاصٍ في الحقيبة).

والعطف إن لم تتكرر (لا) احكما … له بما للنعت ذي الفصل انتمى

المعنى: إذا لم تتكرر (لا) فحكم المعطوف كحكم النعت المفصول، ذلك الحكم الذي يقضي باختيار النصب أو الرفع دون البناء.

دخول همزة الاستفهام على (لا):

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها من العطف والنعت وغيرهما، فنقول: (ألا رجلَ قائمٌ؟) و (ألا غلامَ رجلٍ سائرٌ؟) و (ألا طالعًا جبلاً ظاهرٌ؟). وحكم المعطوف والنعت بعد دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها.

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاستفهام عن النفي - كما مثلنا - أو مقصودًا به التوبيخ. فمثال التوبيخ: (ألا رجوعَ وقد شبت؟)، وقول الشاعر:

ألا ارعواءَ لمن ولّت شبيبته … وآذنت بمشيب بعده هرم؟

المعنى: أما يكف عن القبيح ذلك الذي مضى شبابه وأنذره بشيب يسلمه إلى الهرم والضعف؟

فقد قصد بالحرفين معًا التوبيخ والإنكار.

ومثال الاستفهام عن النفي قولك: (ألا رجلَ مسافرٌ؟) وقول مجنون ليلى:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَد   إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

المعنى: إذا أصابني ما يصيب أمثالي ـ وهو الموت ـ فهل يُذهب المصاب بصبر سلمى أم تتماسك وتتجلد أمامه؟

فالهمزة للاستفهام، و(لا) للنفي، فيكون معنى الحرفين الاستفهام عن النفي.

وأعط (لا) مع همزة استفهام   ما تستحق دون الاستفهام

المعنى: إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس فلن تغير شيئًا من الأحكام التي سبق عرضها.

وإذا قصد بـ (ألا) التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من أحكام. ومذهب سيبويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ولا خبر لها.

ومن استعمالها للتمني قولهم: (ألا ماءَ ماءً باردًا) فـ (ماء) الأول اسم (لا)، و(ماء) الثاني نعت للأول لجواز النعت بالجامد الموصوف بمشتق. وخبر(لا) محذوف تقديره (موجود).

ومنه قول الشاعر:

ألا عمْرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُه   فيرأبَ ما أثأت يدُ الغفلاتِ

المعنى: يتمنى الشاعر عودة العمر حتى يصلح ما أفسدته يد الغفلات، ومعنى (أثأت): أفسدت.

حذف الخبر:

يكثر حذف خبر (لا) إذا دل عليه دليل، فإذا قيل: (هل من رجلٍ قادمٌ؟) فتجيب: (لا رجلَ) أي لا رجلَ قادم. ومنه قولهم للمريض: (لا

بأسَ) أي لا بأس عليك، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي لهم، وقوله: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علينا. ومنه قول الشاعر:

إذا كان إصلاحي لجسمي واجبًا فإصلاح نفسي ـ لا محالةَ ـ أوجبُ

أي لا محالة في ذلك.

ومنه: (لا إلهَ إلا اللهُ) فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وهو (موجود)، لا خبر، لوجوب تنكيره.

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قوله ﷺ: (لا أحدَ أغيرُ من الله).

يقول ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبرْ إذا المراد مع سقوطه ظهرْ

المعنى: كثر في باب (لا) النافية للجنس حذف الخبر إذا دل عليه دليل.

فائدة:

في قول العرب (لا أبا لك) وقع اسم (لا) منصوبًا بالألف مع أنه مفرد (أي غير مضاف) فقالوا في تأويله: إن (أبا) مضاف للكاف منصوب بالألف لأنه مضاف، واللام زائدة، والخبر محذوف والتقدير (لا أباك موجود).

لا سيما:

إن الغرض من الإتيان بلفظ (لا سيما) هو إفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعدها أكثر وأوفر من نصيب ما قبلها. فإذا قلت: (المعادن أساس الصناعة ولا سيما الحديد) فهذا يعني أن الصناعة تقوم على أساس هو المعادن كالنحاس والرصاص والفضة

وغيرها، فالحديد يشاركها في وصفها بأنها أساس، ولكنه يختلف عنها في أن نصيبه من هذا الوصف أكثر وأوفر من نصيب كل معدن آخر.

وإذا قلت: (أحب رجال الأدب ولا سيما الشعراء) فهذا يعني أن محبتك للشعراء تفوق محبتك لعموم رجال الأدب.

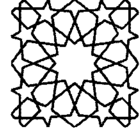
ولذا يقول النحاة: إن (سيّ) بمعنى (مثل)، فإذا قلت: (لا سيّ) فمعناها: لا مثل، يريدون أن ما بعدها ليس مماثلاً لما قبلها في المقدار الذي يخصه من الأمر المشترك بينهما، وأن ما بعدها يزيد عليها في ذلك المقدار، سواء كان الأمر المشترك محمودًا أم مذمومًا.

أما الإعراب فإذا كان الاسم الواقع بعد (لا سيما) معرفة جاز فيه الرفع والجر فتقول: (أحب رجال الأدب ولا سيما الشعراءُ، أو الشعراءِ). أما الرفع فعلى اعتبار أن (لا) نافية للجنس، و(سي) اسمها منصوب وهو مضاف، و(ما) اسم موصول في محل جر مضاف إليه. وخبر (لا) محذوف تقديره: موجود، و(الشعراء) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم الشعراء).

وأما الجر فعلى اعتبار أن (سي) اسم (لا) منصوب، وخبر (لا) محذوف تقديره (موجود)، و(ما) زائدة، و(سيّ) مضاف، و(الشعراء) مضاف إليه.

وإذا كان الاسم الواقع بعد (لا سيما) نكرة جاز فيه الرفع والجر والنصب نحو (أحسن إلى الفقراء ولا سيما فقيرٌ عاجز، أو فقيرٍ، أو فقيرًا). أما الرفع والجر فعلى الاعتبارين السالفين، وأما النصب فعلى أنه تمييز.





ظن وأخواتها

من النواسخ ما يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما معًا وهو ما يعرف بـ (ظن) وأخواتها. فهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين نحو (ظننت عليًّا أخاك) وأصلها (عليٌّ أخوك).

وتنقسم هذه الأفعال قسمين:

١ ـ أفعال القلوب نحو علم وظن وحسب.

٢ ـ أفعال التحويل أو التصيير نحو جعل واتّخذ وترك.

أفعال القلوب:

إن أفعال القلوب سميت كذلك لأنها أفعال قلبية باطنة، لا ظاهرة حسية مثل ضربَ وأكلَ ومشى.

وهذه الأفعال القلبية منها ما هو لازم كقولك: (جبُن خالد وفرح ورغب)، ومنها ما هو متعدٍّ، وهو قسمان: منها ما يتعدّى إلى مفعول واحد نحو (كرهت خالدًا) و (خفت الله)، ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين. وهذا القسم هو المقصود من هذا الباب. (م).

وتنقسم أفعال القلوب على قسمين:

١ ـ أفعال دالّة على اليقين، أي الاعتقاد الجازم نحو علم ورأى ووجد ودرى وتعلّمْ بمعنى اعلمْ.

٢ ـ أفعال دالّة على الرجحان نحو ظنّ وحسب وخال وزعم وعدّ وحجا وجعل وهبْ.

وإليك أفعال كل من القسمين ومعانيها بشيء من التفصيل:

١ ــ أفعال اليقين ومعانيها:

علم:

وهو فعل يفيد اليقين نحو (علمت محمدًا مسافرًا) و (علمت الأملَ سرَّ الحياة)، وقول الشاعر:

علمتك الباذلَ المعروفِ فانبعثت إليك بي واجفات الشوق والأمل

المعنى: علمت عنك بذل العطاء وحب الخير فانطلقت بي نحوك دواعي الشوق إليك والأمل فيك.

فنصب الفعل (علم) الدال على اليقين مفعولين: الأول الكاف، والثاني الباذل.

فائدة:

قيل: تأتي (علم) للرجحان قليلاً كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] لأنه لا سبيل إلى اليقين، فهي ههنا بمعنى (ظن).

والحق أنها للعلم لا للظن، فهناك فرق بين الظن والعلم، فقولك: (ظننته مؤمنًا) يختلف عن قولك: (علمته مؤمنًا) فإن الظن قد يكون بورود الأمر على الخاطر، وقد يكون بلا سبب يرجّحه، أو يكون السبب ضعيفًا، بخلاف العلم فإنه يكون بعد التثبّت والاطّلاع. ولذا جاء هذا القول بعد قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] أي كان ذلك بعد الامتحان والاختبار، غير أن العلم درجات وهذه إحدى درجات العلم. (م).

❋ ❋ ❋

وإذا جاءت (علم) بمعنى (عرف) تعدّت إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [الأنفال:٦]، وقوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

لعلم عرفانٍ وظنّ تُهَمهْ تعدية لواحد ملتزمهْ

المعنى: إذا كان (علم) بمعنى (عرف)، و (ظن) بمعنى (اتهم) تعديا لمفعول واحد. ومثال الظن بمعنى التهمة قولك: (اختفى المال فظننت اللص) أي اتهمته.

وهل هناك فرق في المعنى بين علم وعرف؟

الصحيح أن بينهما فرقًا، فإن العلم يتعلق بالصفات، والمعرفة تتعلق بالذوات. فهناك فرق بين قولك: (علمت خالدًا طالبًا) و(عرفت خالدًا طالبًا) فإن معنى الأولى: علمت اتصاف خالد بصفة الطالبية، أما عبارة (عرفت سعيدًا طالبًا) فمعناها: عرفت سعيدًا وهو طالب، أي عرفته حين كان طالبًا. (م).



رأى:

وهو من أفعال اليقين أيضًا بمعنى (علم واعتقد) نحو (رأيت الحقَّ منتصرًا) و(رأيت الأملَ داعيَ العمل، ورأيت اليأسَ رائدَ الإخفاق)، وقول خداش بن زهير:

رأيت اللهَ أكبرَ كل شيءٍ محاولةً وأكثرَهم جنودا

المعنى: إنني أعلم أن الله أعظم قدرة وأكثر جندًا من كل مخلوق.

فنصب (رأى) الدال على اليقين مفعولين: الأول (لفظ الجلالة)، والثاني (أكبر).

فإن كان الفعل بصريًّا لا قلبيًّا (أي بمعنى أبصر ورأى بعينه) تعدى إلى مفعول واحد نحو (رأيت سعيدًا) و (رأيت النجمَ يتلألأ).

و(رأى) الحلمية (التي مصدرها (الرؤيا) المنامية) كالقلبية تتعدى إلى مفعولين، لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن كقولك: (كنت نائمًا فرأيت الصديقَ مسرعًا إلى القطار) وكقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦] فالمفعول الأول ياء المتكلم، والمفعول الثاني جملة (أعصر خمرًا).

ولرأى الرؤيا انمِ ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى

المعنى: انسب للفعل (رأى) الذي مصدره الرؤيا المنامية ما انتمى (أي: ما انتسب وثبت) من قبل للفعل (علم) بطلب المفعولين لينصبهما.

فائدة:

إن هذا الفعل منقول من الرؤية البصرية، فأنت إذا رأيت شيئًا فقد تيقنت منه وعلمته، ثم نقل من هذا المعنى إلى الأمور القلبية، فإذا قلت مثلاً: (رأيت الباطلَ زهوقًا) كان المعنى كأنك رأيت هذا الأمر بعينك، فكما أنه ليس في الرؤية العينية شك كان هذا بمنزلته.

ويقول النحاة إنه يأتي بمعنى (ظن) أيضًا، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧] أي يظنون البعث بعيدًا، أي ممتنعًا.

والصواب أنها بمعناها، فمعنى أنهم يرون البعث بعيدًا أنهم يرونه كذلك في اعتقادهم. والإنسان قد يعتقد رأيًا ضالاً ويرى أنه عين الصواب

ويدافع عنه ويموت في سبيله. فهم يرونه ممتنعًا بغضّ النظر عما إذا كان ممتنعًا في حقيقته أم لا. (م).



وجد:

وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم واعتقد) نحو (وجدت العلمَ أعظمَ أسباب القوة) وقولك: (وجدتُ الصدقَ زينةَ العقلاء)، وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۞ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ ـ ٨].

فائدة:

إن هذا الفعل منقول من (وجد الشيء ولقيه) وأصله في الأمور الحسية ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية، فعندما تقول: (وجدت الظلمَ وخيمَ العاقبة) كان معناه أنك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور المحسوسة ليس في ذلك شك، فنقل من هذا المعنى المادي إلى الأمر المعنوي. ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمرًا يقينيًّا كان الأمر العقلي بمنزلته. (م).



درى:

يستعمل (درى) بمعنى (علمَ علم اعتقاد) نحو (دريت المجدَ قريبًا ممن يطلبه) و(دريت الطموحَ نجاحًا) وقول الشاعر:

دُريتَ الوفيَّ العهدِ يا عرو فاغتبط ... فإن اغتباطًا بالوفاء حميد

المعنى: لقد علم الناس أنك يا عروة وفيُّ العهد، فلتغتبط على مكرمتك، فالغبطة بالوفاء والمكارم محمودة.

الشاهد: أنه نصب مفعولين: الأول التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني (الوفي).

فائدة:

ذكرنا أن (درى) تستعمل بمعنى (علم)، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] وأكثر ما يستعمل (درى) معدى بالباء نحو (دريت بخالد) فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والدراية تكون بعد الجهل بالشيء ولذا لا تستعمل في حق الله تعالى. و(علم) أعم من ذلك، فقد يستعمل في ذلك وغيره. ومما يدل على اختلافهما أنه لا يجوز أحيانًا وضع أحدهما مكان الآخر وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فإنه لا يصح أن يقال: (فإن دريتموهن مؤمنات)، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٧]، فأنت ترى أنه لا يحسن إبدال فعل الدراية بفعل العلم في مثل هذه المواطن مما يدل على أن الفعلين مختلفان.

فالدراية ـ كما ذكرنا ـ تكون بعد الجهل، وفي الغالب تكون بإخبار أو بما هو بمنزلة الإخبار أن تعلم الأمر بضرب من الحيلة والتوسل، وذلك كأن يفعل شخص أمورًا لا تعلمها ثم تحاول الاطّلاع عليها بوسيلة ما، فتطّلع على ذلك فتقول: قد دريت بما يفعل فلان.



تعلَّمْ:

بمعنى اعلمْ واعتقدْ، وليس أمرًا للفعل (تعلّمَ) الذي منه (تعلّمتُ النحو

والفقه). مثاله قولك: (تعلّمْ نجاحَنا رهنًا بالإخلاص والعمل)، ومنه قول زياد بن سيار:

تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها فبالغ بلطف في التحيّل والمكر

المعنى: اعلم أن شفاء النفس منوط بهزيمة عدوها، فتلطف في تلمس الحيل، وبالغ في الخديعة والمكر حتى تبلغ من عدوك ما يشفي نفسك.

فقد ورد الفعل (تعلّم) بمعنى (اعلمْ)، ونصب مفعولين: الأول (شفاء)، والثاني: (قهر).

والكثير المشهور دخولها على (أنّ) ومعموليها نحو ما جاء في حديث الدجال (تعلّموا أنَّ ربكم ليس بأعور) وقولك: (تعلّمْ أنّ الصبرَ مفتاحُ الفرج)، فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها سدّ مسدّ مفعولَي (تعلّمْ).

وقد تدخل أفعال القلوب على (أنّ) ومعموليها، أو على (أنْ) مع الفعل ومرفوعه، فيكون المصدر سادًّا مسدّ المفعولين مثل (علمت أنّ السباحة أسلم من الملاكمة، وأظن أنّ العاقل يختار الأسلم).

فائدة:

(تعلّمْ) فعل أمر جامد لا يتصرف. أما (تعلّمْ) في نحو (تعلّمْ ما ينفعك) فهو متصرف. وهناك فرق بين الفعلين، فعندما تقول: (تعلّمْ النحو) يكون المعنى: خذ بأسباب العلم من الدرس والتحصيل. وتقول: (تعلّمْ أنّ الله يمهل الظالم ولا يهمله) ومعناه: اعلمْ ذاك. وليس المقصود به ما في الفعل الأول.

ويظهر أن بين (تعلّمْ) و (اعلمْ) فرقًا، فإن المقصود بقولك: (تعلّمْ): تلقَّ ما أخبرك به كما يتلقى المتعلم العلم عن أستاذه واحرص على معرفته

كما يحرص المتعلم على ما يتعلمه، ففي هذا الفعل مبالغة ليست في (اعلم). (م).

٢ ـ أفعال الرجحان ومعانيها:

ظنّ:

وهو لرجحان وقوع الشيء كقولك: (ظننت الدراسةَ سهلةً) وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقول الشاعر:

ظننتك ـ إن شبّت لظى الحرب ـ صاليًا فعرّدت فيمن كان فيها معرّدا

المعنى: ظننتك صاليًا الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان فيها منهزمًا.

فنصب الفعل (ظن) الدال على الرجحان مفعولين: الأول كاف الخطاب، والثاني صاليًا.

وإذا كانت (ظنّ) بمعنى (اتهم) تعدّت إلى مفعول واحد كقولك: (ظنّ القاضي فلانًا) أي: اتهمه، و(ظننت زيدًا) أي: اتهمته، والظنين والمظنون: المتهم، ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بظنين﴾ [التكوير: ٢٤] أي: بمتهم.

لعلم عرفانٍ وظنّ تهمهْ تعدية لواحد ملتزمهْ

المعنى: إذا كانت (علم) بمعنى (عرف)، و(ظنّ) بمعنى (اتهم) تعدتا إلى مفعول واحد.

فائدة:

إن الأصل في الظن أن يكون شكًّا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢] وهذا الظن يتردد بين القوة والضعف، فقد يكون ضعيفًا قريبًا من الوهم، وقد يقوى حتى يقرب من اليقين، بل يكون

يقينًا كما يقول النحاة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

والذي يبدو أن إبقاءها على معناها ما أمكن أولى، وما ذكر من معاني اليقين يمكن تأويله، فقوله تعالى مثلاً: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ﴾ يمكن أن يكون معناه: الذين وطّنوا أنفسهم على الثبات في ساحة القتال وظنّوا أنهم سيلاقون ربهم في هذه الوقعة، وقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] يعني أني ملاقيه على هذه الحال وهي حال السعادة، وهذا موطن الظن لا العلم، وقوله: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣] بمعنى أنهم لم ييأسوا من أن يخفف الله عنهم، ولكن الظن الراجح أنهم سيواقعون النار، وقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] بمعنى أنهم يطمعون في رحمة الله والتوبة عليهم، وهذا موطن ظن لا يقين، ونحوه ما ذكر في بقية الآيات وغيرها.

وأظنك تحس الفرق بين كلمتي (ظنّ) و(علم) في مثل هذه المواطن. (م).



حسب:

يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن كما يقول النحاة نحو (حسبت زيدًا صاحبَك) وقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] وقوله: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

وقد يستعمل لليقين قليلاً كقول لبيد بن ربيعة:

حسبتُ التقى والجود خيرَ تجارة رَباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

المعنى: أيقنت أن التقوى والكرم أوفر تجارة وربحًا إذا ما انقضى عهد الإنسان بالحياة.

فاستعمل الفعل (حسب) بمعنى (علم) أي دالّاً على اليقين، ونصب مفعولين: الأول (التقى)، والثاني (خير).

فائدة:

يبدو أن بين (حسب) و(ظنّ) فرقًا، فإن (حسب) القلبي منقول من (حسَب) الحسي الذي منه الحساب، ومنه (حسَب الدراهم) أي عدّها. فإن (حسب) في قولك: (حسِبت محمدًا صاحبك) فيه معنى الحساب، أي حسب ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه. وليس هذا الفعل مطابقًا للظن تمامًا، فهناك فرق بين قولك: (تحسبهم جميعًا) و (تظنهم جميعًا)، فإن قولك: (تحسبهم جميعًا) إنما يكون بعد مراقبة أحوالهم، فكأنك أجريت عملية حساب فأدّى حسابك إلى ذلك، بخلاف قولك: (تظنهم).

فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلي بخلاف الظن الذي يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب. قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، وقال: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] أي كان هذا في حسابهم.

ثم انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] ولم يقل (حسب) لأنه ظنٌّ بناه على رؤيا وليس في ذلك عمل حسابي.

ثم ألا ترى أنه لا يحسن أن تقوم إحدى الكلمتين مقام الأخرى أحيانًا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]، وقوله: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وقوله: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب:

١٠]، وقوله: ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]، وقوله: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ٦].

ألا ترى أنه لا يحسن ههنا وضع الحسبان؟ فدلّ ذلك على ما ذهبنا إليه. (م).



خال:

كقولك: (خلت السيارةَ واقفةً)، وقول الشاعر:

إخالك - إن لم تغمض الطرف - ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

المعنى: إن لم تنم وبقيت ساهرًا أرقًا، أو إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن الغواني ومحاسنهن، فإني أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله.

فنصب الفعل (إخال) مفعولين: الأول كاف الخطاب، والثاني: ذا هوى.

وقد يأتي لليقين بمعنى (علِمَ) كقول النمر بن تولب:

دعاني الغواني عمهنّ وخلتُني لي اسمٌ فلا أُدعى به وهو أوّل

المعنى: دعوني عمهن وقد علمتُ أن لي اسمًا، أفلا أُدعى به وهو أول اسم لي؟

فاستعمل الشاعر الفعل (خال) بمعنى (علم) ونصب مفعولين: الياء المفعول الأول، و(لي اسم) في محل نصب مفعول ثان.

فائدة:

قالوا: هو بمعنى (ظنّ) التي للرجحان. والحقيقة أن هذا الفعل ليس

بمعنى الظن تمامًا، وإنما هناك اختلاف بينهما، فـ (خال) مشتق من الخيال. فقولهم: (من يسمعْ يخلْ) مثلاً معناه أنه من يسمع شيئًا عن الناس استبدّ به الخيال وذهب في ذلك مبلغًا ليس له حدود. وقولك: (خلت سعيدًا أخاك) معناه أن هذا ما في خيالي أو هذا ما يخيّل إليّ.

وعلى هذا هو أضعف في الرجحان من (حسبَ) لأنه قائم على التخيل، في حين أن (حسب) مأخوذ من الحسبان الذي فيه معنى الحساب كما سبق ذكره. (م).



زعم:

الزعم هو القول بأن الشيء على صفةٍ قولاً غير مستند إلى وثوق، فقد يكون حقًّا وباطلاً نحو (زعمتَ المطرَ منهمرًا) و(زعمتَ القصيدةَ سهلةً)، وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ... فإني شريتُ الحلم بعدكِ بالجهل

المعنى: إن كان يغلب على ظنك أنني كنت نزقًا يوم أقمت بينكم فقد تغير الحال اليوم واستبدلت بذلك كله حلمًا وخلقًا كريمًا. فالياء المفعول الأول، وجملة (كنت أجهل) في محل نصب مفعول ثانٍ.

فاستعمل الفعل (زعم) للدلالة على الرجحان، ونصب مفعولين: الأول ياء المتكلم، والثاني جملة (كنت أجهل).

وقال أبو أمية الحنفي:

زعمَتني شيخًا ولست بشيخ ... إنما الشيخ من يدب دبيبا

المعنى: ظنت هذه المرأة ـ حين رأت الشيب برأسي ـ أنني قد صرت

شيخًا، وهذا منها ظن خاطئ، لأنني ما زلت متكامل القوى، ولأن الشيخ هو الذي ضعفت مشيته وتقاربت خطاه، وصار غير قادر على السير.

فنصب الفعل (زعم) مفعولين: الأول ياء المتكلم، والثاني شيخًا.

ومن استعماله في التحقيق قول أبي طالب:

ودعوتَني وزعمتَ أنّك ناصح ولقد صدقت وكنت ثَمّ أمينا

وأكثر ما يقع الزعم على الباطل، ولذا قالوا: (زعموا مطيةُ الكذب). قال تعالى: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ [الجمعة: ٦]، وقال: ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]. (م).

والأكثر تعدي (زعم) إلى (أنْ) و (أنَّ) وصلتهما كما في بيت أبي طالب والآيتين السابقتين فيسد المصدر المؤول مسد المفعولين.



عدّ:

كقولك: (عددتُ الصديقَ أخًا) وقول النعمان بن بشير الأنصاري:

فلا تعدد المولى شريكَك في الغنى ولكنما المولى شريكُك في العُدْم

المعنى: لا تحسبن الصديق الحق من يخالطك أيام يسْرك، ولكنه الذي يلزمك ويشد أزرك حين الشدة والحاجة.

فاستعمل الشاعر الفعل (تعدد) بمعنى (تظن) ونصب مفعولين: الأول المولى، والثاني شريكك.

وإذا كان الفعل بمعنى (أحصى) تعدّت إلى مفعول واحد نحو (عددتُ الدراهم) أي حسبتها وأحصيتها.

فائدة:

يبدو أن هذا الفعل منقول من (عدّ) المحسوس الذي هو بمعنى

الإحصاء نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] إلى المعنى القلبي. فعندما نقول: (كنت أعدّه فقيرًا) يكون المعنى أني كنت أحصيه في جملة الفقراء. (م).



جعل:

يأتي فعلاً من أفعال القلوب كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي ظنوهم واعتقدوهم. وهو أيضًا من أفعال التحويل كما سيأتي.



حجا:

كقولك: (حجا سعيدٌ أخاه ناجحًا)، وقول الشاعر:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألـمّت بنا يومًا ملـمـات

المعنى: كنت أحسب أبا عمرو أخًا في الشدائد يثق المرء بنجدته حتى ألمت بنا الكارثة فلم يكن أهلاً للثقة.

فاستعمل الفعل (أحجو) بمعنى (أظن) ونصب مفعولين: الأول أبا عمرو، والثاني أخا ثقة.

فائدة:

هذا الفعل مأخوذ من (الحِجا) وهو العقل والفطنة، فإذا قلت: (أحجو به خيرًا) أو قلت: (حجوتك منجدًا) كان المعنى أن هذا ما هداني إليه عقلي وحجاي، فقد يكون صحيحًا وقد يكون غير ذلك. (م).



هَبْ:

وهو فعل أمر لا يتصرف بمعنى احسبْ وظُنَّ. تقول: (هبْني فعلت هذا الأمر) أي احسبني واعددني. وتقول: (هبْ مالَك سلاحًا في يدك فلا تعتمدْ عليه وحده)، ومنه قول ابن همام السلولي:

فقلت أجرني أبا مالك ... وإلا فهبني امرءًا هالكا

المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فاعتقدني هالكًا.

فورد (هبْ) بمعنى ظُنَّ، ونصب مفعولين: الأول ياء المتكلم، والثاني امرءًا.

وهو غير (هبْ) الذي ماضيه (وهب) من الهبة فإنه ينصب مفعولاً واحدًا، ويتعدى للآخر بحرف الجر نحو قولك: (هبْ مالك لأعمال الخير)، وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]، وقوله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣].

وإذا كانت أمرًا من الهيبة تعدت إلى مفعول واحد نحو (هبْ ربَّك) أي: خفْه.



أفعال التحويل (أو التصيير) ومعانيها:

أ ـ صيّر: وهو (فعّل) من (صار) نحو (صيّرتُ الطينَ إبريقًا) و (صيّر الصائغ السبيكةَ سوارًا).

ب ـ جعل: مثاله قولك: (جعل الغازل القطنَ خيوطًا، وجعل الحائك الخيوطَ نسيجًا) وقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

فائدة:

أصل الجعل حسي، تقول: جعل الشيء يجعله جعلاً أي وضعه، وجعله: صنعه، وجعله: صيّره.

ثم نقل إلى معنى الظن والاعتقاد، فإذا قلت: (جعل البصرة بغداد) كان المعنى كأنه فعل ذلك، ولما كان هذا لا يكون؛ لأن البصرة لا تكون بغداد، فُهم من ذلك أنه أريد الظن. وكذلك إذا قلت: (جعل عليًّا أخاك) كان المعنى كأنه فعل ذلك، ولما كان هذا لا يكون لأن الرجل لا يكون أخًا بالجعل، فهم منه أنه قصد الظن.

وهذا الاستعمال لا يزال جاريًا عند العامة، تقول العامة: فلان لا يدري ما يقول، جعل خالدًا أخي ومحمدًا عمي، ويقولون أيضًا: سوّى خالد أخي، و(سوّى) بمعنى (جعل) عندهم، فنقل هذا الفعل من المعنى الحسي إلى المعنى القلبي. (م).



ج ـ اتخذ، وتَخِذ: وهما من أفعال التحويل والتصيير. قال تعالى: ﴿اتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المجادلة: ١٦]، وقال: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]. وتقول: (تَخِذت دارَك سكنًا لي) و (تخذتُك صديقًا)، وقرأ أبو عمرو بن العلاء ﴿لَتَخِذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٧] والفعلان بمعنى واحد.

د ـ ترك: وأصل (ترك) كونه بمعنى طرح وخلّى، فلها مفعول واحد فضمّن معنى (صيّر) فتعدى لاثنين نحو قولك: (ترك الموجُ الصخورَ حصى، وتركتِ الشمسُ الحصى رمالاً) وقوله تعالى: ﴿وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖ﴾ [الكهف: ٩٩]، فـ (بعضهم) مفعول أول، وجملة (يموج في

بعض) في موضع المفعول الثاني، ومنه قول فرعان بن الأعرف في ابنه العاق:

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربهْ
تغمط حقي ظالمًا ولوى يدي لوى يدَه اللهُ الذي هو غالبهْ

المعنى: تعهدت ولدي بالتربية حتى إذا ما شبّ ولحق بالرجال واستغنى عن عوني ورعايتي تنكر لي وجحد حقي ولوى يدي.

فنصب الفعل (ترك) مفعولين: الأول الهاء التي هي ضمير الغائب، والثاني: أخا.

هـ ـ ردّ: الرد صرف الشيء ورجعه إليه. تقول: (رددتُ الصبي إلى أهله) ثم ضمن معنى التصيير نحو قولك: (ردّ الأمل الوجوهَ الشاحبةَ مشرقةً، وردّ النفوسَ اليائسةَ مستبشرةً) وكقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقول ابن الزبير الأسدي:

رمى الحِدثانُ نسوةَ آل حربٍ بمقدار سمدْنَ له سمودا
فردّ شعورَهن السودَ بيضًا وردّ وجوهَهن البيضَ سودا

المعنى: رمى الدهر هؤلاء النسوة بمقدار من النوائب ملأت نفوسهن بالحزن، فابيض شعرهن الأسود من الهول، واسود وجههن الأبيض من اللطم والحزن.

فاستعمل (ردّ) بمعنى التصيير والتحويل، ونصب به ـ في كل واحد من الموضعين ـ مفعولين.

و ـ وهب: وأصله من الهبة ثم ضمن معنى التصيير وذلك نحو قولك: (وهبتِ الآلات الحديثة السنابلَ حبًّا، ووهبتِ الحبَّ دقيقًا، ووهبت الدقيقَ عجينًا)، وقولهم: (وهبَني اللهُ فداك) أي صيّرني الله فداك. ومعنى هذا القول

أن جعلَه فداءً محبوب لديه وهو بمنزلة الهبة، فدعا لنفسه أن يجعله الله فداءً له.

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ... أعني رأى خال علمتُ وجدا
ظن حسبتُ وزعمتُ مع عد ... حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهبْ تعلّمْ والتي كصيرا ... أيضًا بها انصب مبتدًا وخبرا

المعنى: انصب بالفعل القلبي المبتدأ والخبر الأفعال رأى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم وعدّ وحجا ودرى وجعل التي بمعنى اعتقد، احترازًا من (جعل) التي بمعنى (صيّر) فإنها من أفعال التحويل - كما مر - وهب وتعلمْ وأفعال التحويل.

استعمال القول بمعنى الظن:

قد تقع الجملة بعد القول ويراد بها لفظها نحو (قال محمدٌ: سعيدٌ نائمٌ) أي تلفظ بهذا الكلام، وهذه الجملة تسمى محكية، وتسمى أيضًا مقول القول. وهي في محل نصب مفعول به.

وقد يراد بها معناها لا نص ألفاظها فيكون القول بمعنى الظن، ويصبح فعل القول قلبيًّا لأنه صار بمعنى الظن، وعند ذاك ينصب المبتدأ والخبر كما ينصبهما (ظن). فقولك: (قلت: خالدٌ مسافرٌ) معناه أني قلت هذه الكلمات بألفاظها. ومعنى قولك: (قلت خالدًا مسافرًا) - عند من يجيز ذاك - ظننت خالدًا مسافرًا وليس المعنى أني تلفظت بهذه الكلمات.

وبتعبير آخر أني ذكرت معنى الجملة لا لفظها، فلا يكون النصب إلا بعد إجراء القول مجرى الظن، وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ. (م).

وعند عامة العرب أنه لا يُجرى القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة هي:

١ - أن يكون الفعل مضارعًا.

٢ ـ وأن يكون للمخاطب سواء كان مفردًا أم غير مفرد، مذكرًا أم مؤنثًا.

٣ ـ وأن يكون مسبوقًا باستفهام سواء كان حرفًا أم اسمًا.

٤ ـ أن لا يفصل بين الاستفهام وفعل القول بفاصل، باستثناء الظرف أو الجار والمجرور أو معمول آخر للفعل.

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط السابقة قولك: (أتقول سعيدًا حاضرًا؟) أي: أتظن، وقول هدبة بن خشرم العذري:

متى تقول القُلُصَ الرواسما يحملنَ أم قاسم وقاسما

المعنى: متى تظن هذه الإبل الفتية السريعة يحملن إليّ من أحب؟

فأجري (تقول) مجرى (تظن) ونصب مفعولين: الأول القلص، والثاني جملة (يحملنَ).

فإن كان الفعل غير مضارع لم ينصب فعل القول مفعولين نحو (قال محمدٌ: سعيدٌ حاضرٌ)، وكذلك إذا كان مضارعًا لغير المخاطب لا ينصب نحو (يقول محمدٌ: سعيدٌ حاضرٌ)، وكذلك إذا لم يكن مسبوقًا باستفهام نحو (أنت تقول: سعيدٌ حاضرٌ)، وكذلك إن سبق باستفهام ولكن فصل عن الفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول له نحو (أأنت تقول: سعيدٌ حاضرٌ؟)، فإن فصل بأحدها لم يضر. فمن الفصل بالظرف قولك: (أفوق السحابة تقول الطائرةَ مرتفعةً؟) و(أيوم الخميس تقول عليًّا مسافرًا)، ومن الفصل بحرف الجر قولك: (أفي الملعب تقول زيدًا راكضًا؟)، ومن الفصل بالمعمول قولك: (أعليًّا تقول مسرعًا؟). ومنه قول الكميت بن زيد الأسدي:

أجهّالاً تقول بني لؤيٍّ لعمر أبيك أم متجاهلينا

المعنى: أخبرني بحياة أبيك أتظن قريشًا جاهلة بعواقب ما تصنع من

تولية اليمنيين وإيثارهم على المضريين، أم هي تتصنع الجهل وعدم إدراك النتائج؟

فأعمل (تقول) عمل (تظن) ونصب مفعولين: فـ (بني لؤي): مفعول أول، و(جهالاً): مفعول ثان. والفاصل بين الهمزة والمضارع هو معمول الفعل، والأصل: أتقول بني لؤي جهالاً؟

والحكاية جائزة حتى مع توفر الشروط؛ لأنه الأصل، فالشروط ليست موجبة لإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، وإنما هي شروط جواز.

ومذهب سُلَيم إجراء القول مُجرى الظن في نصب المفعولين مطلقًا، سواء كان الفعل مضارعًا أم غير مضارع، وجدت فيه هذه الشروط أم لا. فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه الظن وذلك نحو (قال خالدٌ: إمامَ المسجد خطيبًا) وقول الشاعر:

قالت وكنت رجلاً فطينا ... هذا لعمر الله إسرائينا

البيت لأعرابي أتى امرأته بضب اصطاده فقالت: هذا ممسوخ بني إسرائيل لاعتقاد العرب أن الضباب من مسخ بني إسرائيل.

فأعمل (قال) عمل (ظن) ونصب مفعولين: المفعول الأول (هذا)، و(إسرائينا) المفعول الثاني. وقد جاء القول بلفظ الماضي.

وكـ (تظن) اجعل تقول إن ولي ... مستفهمًا به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عملْ ... وإن ببعض ذي فصلت يحتملْ

المعنى: اجعل (تقول) التي للمخاطب مثل (تظن) في العمل والمعنى بشرط أن يكون مسبوقًا باستفهام ولم يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر.

وأجري القول كظنٍّ مطلقا ... عند سُلَيم نحو قل ذا مشفِقا

المعنى: تجري قبيلة سليم القول مُجرى الظن في نصب المفعولين والمعنى والأحكام المختلفة مطلقًا، أي سواء كان الفعل مضارعًا أم غير مضارع، وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد نحو (قلْ ذا مشفقًا).

فائدة:

يقول النحاة: فإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين نحو (أتقول زيدًا منطلقًا؟) وجاز رفعهما على الحكاية نحو: أتقول زيدٌ منطلقٌ؟

وليس معنى هذا القول أن لك أن تقول أية عبارة متى شئت، وإنما ذلك بحسب القصد والمعنى، فإن قصدت التلفظ بالعبارة نفسها فليس لك إلا أن ترفع، وإن أردت معنى الظن، أي أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها فليس لك إلا أن تنصب. فقولك: (أتقول: زيدٌ منطلقٌ) معناه أتتلفظ بهذه العبارة؟ وقولك: (أتقول زيدًا منطلقًا؟) معناه: أتظن هذا الأمر؟

فهناك فرق بين المعنيين.

وكذلك ما يذكر بالنسبة إلى لغة سُلَيم من أنهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا ليس معناه أنهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى بل لا ينصبون إلا إذا أرادوا معنى الظن وقصدوا معنى الجملة، فإن قصدوا التلفظ بها لم يكن إلا الرفع. (م).

المتصرف وغير المتصرف من هذه الأفعال:

أفعال القلوب كلها متصرفة ما عدا (هبْ) و(تعلّمْ) فهما ملازمان للأمر، أما باقي أفعال القلوب فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف نحو (ظننت خالدًا نائمًا) و (أظن خالدًا نائمًا) و (ظُنَّ خالدًا نائمًا) و (أنا ظانٌّ خالدًا نائمًا) و (خالد مظنون أخوه نائمًا) و (عجبت من ظنِّك خالدًا نائمًا).

أما أفعال التحويل فهي متصرفة إلا (وهبَ) فهو ملازم للماضي.

الإلغاء والتعليق:

تختص الأفعال القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء. أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التصيير.

وخص بالتعليق والإلغاء ما ... من قبل (هب) والأمر (هبْ) قد ألزما

المعنى: خص بالتعليق والإلغاء ما ذكر في الأبيات الماضية من قبل (هبْ) من أفعال القلوب الأحد عشر، وألزم الفعل (هبْ) الأمر.

كذا (تعلّمْ) ولغير الماضي منْ ... سواهما اجعل كل ما له زكنْ

المعنى: وكذلك الفعل (تعلمْ) يلزم الأمر، وأما باقي الأفعال فتأتي لغير الماضي، وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر.

التعليق:

التعليق مأخوذ من قولهم: (امرأة معلّقة) أي مفقودة الزوج، فهي تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج. فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظًا، عامل معنى وتقديرًا.

والتعليق في النحو هو: إبطال عمل الفعل لفظًا لا محلاً لمانع.

ومعنى التعريف منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معًا أو لفظ أحدهما دون منعه من العمل في المحل، فهو في الظاهر ليس عاملاً النصب، لكنه في التقدير عامل نحو (ظننتُ لَسعيدٌ مسافرٌ) فقولك: (لَسعيدٌ مسافرٌ) لم تعمل فيه (ظننت) لفظًا لأجل المانع لها من ذلك وهو لام الابتداء التي لها الصدارة، لكنه في موضع نصب.

وعند الإعراب نقول: سعيد: مبتدأ، ومسافر: خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعولين.

وإذا قلت: (ظننتُ سعيدًا لهو المسافر) فإن جملة (لهو المسافر) سدت مسد المفعول الثاني.

وسبب تعليق أفعال القلوب عن العمل مجيء ألفاظ لها الصدارة، أشهرها:

١ ـ (ما) و (إنْ) و (لا) النافيات: فمثال (ما) قولك: (علمت ما زهيرٌ كسولٌ) وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فجملة ﴿هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ في محل نصب سدت مسد المفعولين. ومثال (إنْ) قولك: (ظننت إنْ فاطمةُ مهملةٌ). ومثال (لا) قولك: (حسبت لا أسامة بُطيءٌ ولا سعدٌ) و(علمت لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريطُ). والجملة الاسمية بعد (إنْ) و(لا) النافيتين سدت مسد المفعولين.

٢ ـ لام الابتداء نحو (حسبت لَمحمدٌ مسافرٌ).

٣ ـ لام القسم: نحو (علمتُ ليحاسبَنَّ المرء على عمله) وقول لبيد بن ربيعة:

ولقد علمتُ لتأتينَّ منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

المعنى: إني موقن أنني سألاقي الموت حتمًا؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبدًا.

وتوضيح ذلك أن الفعل (علم) ينصب مفعولين، ولكنه وقع قبل لام جواب القسم، ولذا علق عن العمل في لفظ الجملة، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل مفعوليه فكان يقال: (علمت منيتي آتية) مثلاً، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وهو موجود في التقدير،

فهذه الجملة لا محل لها باعتبار كونها جوابًا للقسم، ولها محل نصب باعتبار كونها سدت مسد مفعولي (علمتُ).

وعند الإعراب نقول: اللام واقعة في جواب قسم مقدر، ثم نقول: وجملة جواب القسم في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

٤ ـ الاستفهام: وله ثلاث صور:

أ ـ أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو (علمت أيُّهم أبوك؟) وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[طه: ٧١] فجملة ﴿أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾، وجملة ﴿أَيُّنَا أَشَدُّ﴾ في محل نصب.

ب ـ أن يكون أحد المفعولين مضافًا إلى اسم استفهام نحو (علمت فرسُ أيِّهم سابقٌ؟) و(علمت غلامُ أيِّهم أبوك؟).

ج ـ أن يكون أحد المفعولين دخلت عليه أداة استفهام نحو (علمتُ أعليٌّ مسافرٌ أم خالدٌ؟) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والتعليق مختص بالأفعال القلبية المتصرفة، وقد تشاركها أفعال أخرى قليلة مثل (نظر) كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] و(سأل) كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وقولك: (سلْ أيُّهم قام) برفع (أي). أما إذا قلت: (سل أيَّهم قام) بنصب (أي) فالفعل ليس معلّقًا.

والفرق بين الجملتين أن (أيًّا) الأولى استفهامية، والمعنى: سل الناس عمن قام. وبالنصب تكون (أي) موصولة، والمعنى: سل القائم. ونحو ذلك أن تقول: (سل من قام) فإنه يحتمل التعليق وغيره، فإنه يحتمل أن تكون (من) موصولة، والمعنى: سل الذي قام، والفعل غير معلق،

ويحتمل أن تكون (من) استفهامية، والمعنى: سل الناس عمن قام، والفعل يكون عند ذلك معلّقًا. (م).

العطف على الجملة المعلقة:

إن الدليل على أن التعليق هو ترك العمل لفظًا لا محلاً أنه يجوز العطف على محل الجملة. تقول: (ظننت لَمحمدٌ مسافرٌ وعليًّا حاضرًا). قال كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعاتِ القلب حتى تولّتِ

المعنى: لم أكن أعرف البكاء قبل أن أعرف عزة وأهواها، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة إلى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هنائي.

فعطف (موجعات) بالنصب على محل قوله: (ما البكا).

كما يجوز العطف مراعاة للفظ نحو قولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وعليٌّ حاضرٌ).

وتقول: (علمت لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةَ اختصارًا) بالعطف على محل الجملة. وإذا قلت: (علمت لَلبلاغةُ إيجازٌ والفصاحةُ اختصارٌ) فالعطف على اللفظ.

فائدة:

ههنا قد يعرض سؤال هو: هل معنى النصب والرفع واحد؟ هل معنى قولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدٌ راجعٌ) مماثل لقولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدًا راجعًا)؟

الذي يبدو أن بين الوجهين فرقًا. وإيضاح ذلك أن لام الابتداء تفيد التوكيد، فقولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ) آكد من قولك: (علمت محمدًا

مسافرًا). فدخول اللام أفاد معنى التوكيد وجعلها في التأكيد بمنزلة جواب القسم.

فإذا عطفت بالرفع كان المعنى على تقدير اللام فتكون بمنزلة ما قبلها في التأكيد، وإذا نصبت لم يكن المعنى على تقدير اللام فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة، فقولك: (خالدٌ راجعٌ) في (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدٌ راجعٌ) مؤكدة بمنزلة المعطوف عليه. أما قولك: (علمت لَمحمدٌ مسافرٌ وخالدًا راجعًا) فإن الجملة الأولى فيه مؤكدة بخلاف الاسمين المنصوبين.

وكذلك لو قلت: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ وخالدًا غائبًا)، فإن قولك: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ) معناه: علمت أهو حاضر أم غائب ولم تخبر عنه بل تركته لعلمك، وقولك: (وخالدًا غائبًا) معناه: وعلمت خالدًا غائبًا، فقد أخبرت عن غياب خالد ولم تخبر عن حضور محمد.

ولو عطفت بالرفع فقلت: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ وخالدٌ غائبٌ) لكانت الجملة المعطوفة داخلة في الاستفهام ولكان معنى الجملتين واحدًا.

وكذلك بالنسبة للنفي، فلو قلت: (علمت ما محمدٌ حاضرٌ وخالدًا مسافرًا) لكان المعنى أن جملة (ما محمدٌ حاضرٌ) منفية، و(خالدًا مسافرًا) مثبتة، أي: وعلمت خالدًا مسافرًا. وهذا نظير قولنا: (علمت خالدًا مسافرًا وما محمدٌ حاضرٌ) فالأولى مثبتة والثانية منفية.

فإن قلت: (وخالدٌ مسافرٌ) كانت الجملة منفية عطفًا على الأولى، أي: وما خالد مسافر. (م).

الإلغاء:

الإلغاء: هو ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع نحو (الولد ظننت نائم) فليس لـ (ظننت) عمل في (الولد نائم) لا في المعنى ولا في اللفظ.

والإلغاء يكون في الأفعال القلبية المتصرفة، أما غير المتصرفة وأفعال التحويل - وهي صيّر وأخواتها - فلا يكون فيها إلغاء.

ويجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا نحو (الولد ظننت نائم)، أو آخرًا نحو (الولد نائم ظننت) فيعود الاسمان مرفوعين على الابتداء والخبرية.

وإذا وقعت (ظننت) وسطًا كانت جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، وإذا تأخرت كانت استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وإذا توسطت أفعال القلوب فإعمالها وإلغاؤها سيّان فتقول: (خليلاً ظننت مجتهدًا) و (خليلٌ ظننت مجتهدٌ). وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء.

وإذا تأخرت عنهما جاز الإعمال والإلغاء، والإلغاء أقوى لضعفه بالتأخير نحو (المطرُ نازلٌ حسبتُ) و (الشمسُ طالعةٌ خلتُ).

أما العامل المتقدم في نحو (علمت الصدقَ نافعًا) فلا يجوز إلغاؤه، فلا تقول: (علمت الصدقُ نافعٌ) بل يجب الإعمال.

فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أوّل على إضمار ضمير الشأن كقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منكِ تنويل

المعنى: أرجو وآمل قرب الصلة من سعاد، وما أظن عطاء ولا برًّا يصل إليّ منها.

فالتقدير: (وما إخاله لدينا منك تنويل) فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و(لدينا منك تنويل) جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء.

أو على تقدير لام الابتداء كقول الشاعر:

كذاك أُدِّبت حتى صار من خلُقي إنّي وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ

المعنى: إنني أدّبت مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أكـنِـيـه حـيـن أنـاديـه لأكـرمَـه ولا أُلـقّـبـه والـسَّـوأة الـلـقـبُ

فهو أني عند ندائي الممدوح أناديه بالكنية لأجل إكرامه لا باللقب؛ لأنه كالسَّوأة والعورة في اصطلاح العرب حتى صار من طبعي، إني وجدت ما تقوم به الطبيعة وتنتظم به هو الأدب الذي من اتصف به صلح حاله.

فالتقدير في البيت: إني وجدت لَملاك الشيمة الأدب، فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء.

فائدة:

إن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، فمعنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين، ثم أدركك الشك فيما بعد. فقولك: (محمدًا قائمًا ظننتُ) مبني على الشك ابتداءً، وقولك: (محمدٌ قائمٌ ظننت) مبني على اليقين، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين رفعت.

إنك تقول:

١ ـ ظننت محمدًا قائمًا ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك.

٢ ـ محمدًا ظننت قائمًا ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن خالدًا قائمًا لا محمدًا، فقدمت له (محمدًا) لإزالة الوهم من ذهنه.

٣ ـ محمدًا قائمًا ظننت ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنك تظن أن خالدًا جالس، فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص والوصف، فقدمتهما لإزالة الوهم.

فالفرق بين هذه العبارة وما قبلها أن الشك في الأولى كان في الشخص لا في الوصف فقدمت الشخص، وفي الأخيرة كان الشك في الشخص والوصف فقدمتهما لإفادة الحصر والاهتمام.

أما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن الخبر فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل، ثم المفعول الأول ثم الثاني.

٤ ـ محمدٌ ـ ظننت ـ قائم: تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين، فإنك أردت أن تخبر أن محمدًا قائم، ثم اعترضك الظن وأنت تتكلم فقلت ما قلت. فجملة (ظننت) ههنا اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

فهناك فرق بين هذه العبارة وقولنا: (محمدًا ظننت قائمًا) كما هو واضح. إن قولنا: (محمدًا ظننت قائمًا) جملة واحدة، وقولنا: (محمد ظننت قائم) جملتان: الجملة المعقود عليها الكلام وهي (محمد قائم) والجملة الاعتراضية التي اعترضت بين المبتدأ والخبر وهي (ظننت)، وهذا نظير قول من يقول: (خالد غفر الله له مسيء) فالكلام معقود بقولنا: (خالد مسيء) واعترض المتكلم بقوله: غفر الله له، ولذا يقع الفعل الملغى شأن الجمل الاعتراضية بين الفعل ومرفوعه كقولك: (ضُرِب أحسب زيدٌ)، وبين معمولي (إنّ) نحو (إن سعيدًا أحسب مسافر) وبين سوف ومصحوبها نحو (سوف أحسب يحضر محمود)، وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو (جاء محمد وأحسب خالد) وغير ذلك.

٥ ـ محمدٌ قائم ظننت ـ تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين

وأمضيت كلامك على ذلك، أي أردت أن تخبر بقدوم محمد من دون (ظن) فأخبرت بذلك وقلت: (محمد قائم) ثم أدركك الظن في الأخير فاستأنفت كلامًا جديدًا وقلت: (ظننت).

فهناك فرق بين قولك: (محمدًا قائمًا ظننتُ) و(محمدٌ قائمٌ ظننتُ) كما أوضحناه. ففي النصب يكون الكلام جملة واحدة وقد بني الكلام على الظن. وفي الرفع يكون الكلام جملتين وقد بني على اليقين، الجملة الأولى (محمد قائم)، والجملة الثانية (ظننت) وهي من الجمل الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب. (م).

وخصَّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل هبْ، والأمر هبْ قد ألزما

المعنى: خص بالتعليق والإلغاء ما ورد ذكره قبل (هب) في الأبيات السابقة وهي الأفعال القلبية المتصرفة.

كذا تعلّمْ ولغير الماضي من سواهما اجعل كل ما له زكن

المعنى: كذلك (تعلم)، وإذا كان الناسخ غير ماض فإنه يعمل عمل الماضي وينطبق عليه حكمه. (زكن: عُلم).

وجوّز الإلغاء لا في الابتدا وانو ضمير الشان أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدما والتزم التعليق قبل نفي (ما)

و(إن) و(لا) لام ابتداء أو قسمْ كذا، والاستفهام ذا له انحتمْ

المعنى: يجوز الإلغاء على أن لا يقع الناسخ في ابتداء جملته. وإذا وردت أمثلة توهم أن الناسخ المتقدم قد ألغي عمله فقدر ضمير الشأن أو لام ابتداء. ويلتزم التعليق قبل (ما) و (إنْ) و (لا) ولام الابتداء ولام القسم والاستفهام.

حذف المعمول:

لا يجوز في هذا الباب حذف المفعولين أو حذف أحدهما إلا إذا دل

دليل على المحذوف. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: (هل ظننت زيدًا نائمًا؟) فتقول: (ظننت)، التقدير (ظننت زيدًا نائمًا) فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما. ومنه قول الكميت بن زيد الأسدي في مدح آل الرسول:

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارًا عليّ وتحسب

المعنى: بأي كتاب تستند إليه أم بأية سنة تعتمد عليها تحسب حب محمد عارًا عليّ؟

أي: وتحسب حبَّهم عارًا عليّ. فحذف المفعولين (حبهم) و(عارًا) لدلالة ما قبلهما عليهما. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] والتقدير: تزعمونهم شركائي.

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: (هل ظننت أحدًا قادمًا؟) فتقول: (ظننت خالدًا) أي: ظننت خالدًا قادمًا، فتحذف المفعول الثاني للدلالة عليه. ومنه قول عنترة:

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحَبّ المكرم

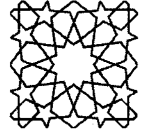
المعنى: ولقد نزلت من قلبي منزلة من يُحَبّ ويُكرَم فتيقّني من هذا واعلميه قطعًا ولا تظني غيره.

أي: فلا تظني غيرَه واقعًا. فـ (غيره) هو المفعول الأول، و(واقعًا) هو المفعول الثاني.

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

المعنى: لا تجز في هذا الباب حذف مفعولين ولا مفعول واحد إلا إذا دل على ذلك دليل.





الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل

الفعل نوعان: لازم (أي: قاصر لا ينصب بنفسه المفعول به) ومتعدٍّ ينصب بنفسه مفعولاً به أو مفعولين أو ثلاثة ولا يزيد عليها.

ولتعدية الفعل اللازم وسائل معروفة، منها وقوعه بعد (همزة التعدية)، فإذا دخلت همزة التعدية على الفعل اللازم جعلته متعديًا إلى مفعول واحد نحو (فرح الحزينُ، وأفرحتُ الحزينَ) و(خرج زيد، وأخرجتُ زيدًا)، وإذا دخلت على الفعل المتعدي لواحد جعلته متعديًا إلى اثنين نحو (لبس الفقيرُ جبةً، وألبست الفقيرَ جبةً) و (سمع سعيدٌ خبرًا سارًّا، وأسمعت سعيدًا خبرًا سارًّا)، وإذا دخلت على الفعل المتعدي إلى اثنين جعلته متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل نحو (رأى الخبراء الآثارَ كنوزًا، وأريت الخبراءَ الآثارَ كنوزًا) و (علمتُ الحرفةَ وسيلةَ الرزق، وأعلمت الغلامَ الحرفةَ وسيلةَ الرزق).

ونخص الكلام هنا على ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل وهي سبعة أفعال هي:

١ ـ أعلم: وهو في الأصل (علمَ) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو (علم الطالب الدرسَ سهلاً) فلما دخلت عليه همزة التعدية أصبح الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل فتقول: (أعلمتُ الطالبَ الدرسَ سهلاً). وقد كان المفعول الأول (الطالب) في الأصل فاعلاً لـ (علم)، والمفعولان الثاني (الدرس) والثالث (سهلاً) أصلهما المبتدأ والخبر.

٢ ـ أرى: أصله (رأى) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر نحو

(رأى خالدٌ الحقَّ منتصرًا) فلما دخلت عليه همزة التعدية أصبح الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل فتقول: (أريت خالدًا الحقَّ منتصرًا)، وقد كان المفعول الأول (خالدًا) في الأصل فاعلاً لـ (رأى)، والمفعولان الثاني (الحقَّ) والثالث (منتصرًا) أصلهما المبتدأ والخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقوله: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]، وقولك: (اللهم أرِنا الحقَّ حقًّا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطلَ باطلاً وارزقنا اجتنابه).

إلـى ثـلاثـة رأى وعـلـما عـدّوا إذا صـار أرى وأعـلـما

المعنى: عدّى النحاة الفعلين (رأى) و (علم) إلى ثلاثة مفاعيل بعد أن صارا (أرى وأعلم).

٣ ـ نبّأ: كقولك: (نبّأت الطيارَ الجوَّ مناسبًا للطيران)، وقول النابغة الذبياني:

نُبِّئْتُ زُرعةَ ـ والسفاهة كاسمها ـ يُـهـدي إلـيّ غـرائـب الأشـعـار

المعنى: نبئت عن زرعة أنه يهدي إلي غرائب الأشعار، وذلك غريب من قبَله إذ هو ليس من أهل الشعر. ويقول إن اسم السفاهة قبيح وفعلها قبيح، أي أن الذي يأتي عنها قبيح مستشنع كقبح اسمها وشناعته.

فالتاء نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول، و(زرعة) المفعول الثاني، وجملة (يهدي) في محل نصب مفعول ثالث.

٤ ـ أخبر: نحو (أخبرت المريضَ الراحةَ لازمةً) وقول الشاعر:

وما عـليـكِ ـ إذا أُخـبـِرتِـنـي دَنِـفًـا وغـاب بـعـلـكِ يـومًا ـ أن تـعـوديـنـي

المعنى: إذا أُخبرتِ أن المرض لازمني وقد غاب عنك زوجك يومًا من الأيام فليس عليك بأس في أن تعوديني.

فالتاء نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول، والياء المفعول الثاني، و(دنفًا) المفعول الثالث.

٥ ـ حدّث: نحو (حدّثتُ الصديقَ الرحلةَ طيبةً) وقول الحارث بن حلزة:

أو مَنَعتم ما تُسألون، فمن حُدِّ ثتُموه له علينا الولاء؟

المعنى: إن منَعتم ما سألناكم من المهادنة والموادعة، فمن الذي حُدِّثتم عنه أنه عزنا، أي: فأي قوم أخبرتم عنهم أنهم فضلونا؟ أي: لا قوم أشرف منا.

فضمير المخاطبين (تم) نائب فاعل وهو في الأصل المفعول الأول، والواو للإشباع، والهاء المفعول الثاني، وجملة (له الولاء) في محل نصب مفعول به ثالث.

٦ ـ أنبأ: نحو (أنبأت الرسولَ الأميرَ قادمًا) وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وأُنبِئْتُ قيسًا ولم أَبْلُهُ ـ كما زعموا ـ خيرَ أهل اليمنْ

المعنى: ترامى إلي خبرك، فزعم الزاعمون ـ وليس لي علم ـ أن قيسًا خير أهل اليمن.

فالتاء في (نبئت) نائب فاعل، وهو في الأصل المفعول الأول، و(قيسًا) المفعول الثاني، و(خير) المفعول الثالث.

٧ ـ خبّر: نحو (خبّرت البائعَ الأمانةَ خيرًا له)، وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير:

وخُبِّرتُ سوداءَ الغَميم مريضةً فأقبلت من أهلي بمصرَ أعودُها

المعنى: أخبرت أن هذه المرأة التي كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان مريضة، فتركت أهلي بمصر وأتيت إليها أعودها وأطمئن عليها.

فالتاء في (خُبِّرتُ) نائب فاعل، وهو في الأصل المفعول الأول، و(سوداء) المفعول الثاني، و(مريضة) المفعول الثالث.

ويقول ابن مالك :

وكـ (أرى) السابق نبّا أخبرا حدث أنبأ كذاك خبّرا

المعنى: مثل الفعل (أرى) السابق: نبّأ وأخبر وحدّث وأنبأ وخبّر.

أحكام المفعولين الثاني والثالث:

يثبت للمفعولين الثاني والثالث من مفاعيل (أعلم وأرى) ما ثبت لمفعولي (علم، ورأى) من الأحكام الآتية:

١ ـ أن أصلهما المبتدأ والخبر نحو (أعلمت سعيدًا محمدًا مسافرًا) فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما مبتدأ وخبر وهما (محمد مسافر).

٢ ـ وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، فمثال الإلغاء قولك: (محمدٌ ـ أعلمت سعيدًا ـ مسافرٌ)، ومثال التعليق قولك: (أعلمتُ سعيدًا لَمحمدٌ مسافرٌ).

٣ ـ جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدليل. فمثال حذفهما لدليل أن يقال: (هل أعلمتَ أحدًا عمرًا موجودًا؟) فتقول: (أعلمتُ زيدًا).

ومثال حذف المفعول الثاني لدليل أن تقول: (هل عرفتَ حال المزرعة؟) فيجاب (أعلمَني الخبيرُ جيدةً) أي: أعلمني الخبير المزرعةَ جيدةً.

ومثال حذف المفعول الثالث لدليل أن يقال: (هل أعلمتَ الوالد أحدًا قادمًا لزيارتك؟) فتجيب: أعلمته الزميلَ، أي: أعلمته الزميلَ قادمًا لزيارتي.

وما لمفعولي (علمتُ) مطلقا للثاني والثالث أيضًا حققا

المعنى: يثبت للمفعول الثاني والثالث هنا ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب (ظن).

تعدية (أعلم) و (أرى) إلى مفعولين:

تقدم أن (رأى، وعلم) إذا دخلت عليهما همزة النقل (التعدية) تعدّيا إلى ثلاثة مفاعيل، وإنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد ـ كما إذا كانت (رأى) بمعنى أبصر نحو (رأى علي الكتابَ)، و(علم) بمعنى (عرف) نحو (علم بكرٌ الحقَّ) ـ فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو (أريتُ عليًّا الكتابَ، وأعلمتُ بكرًا الحقَّ).

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (كسا، وأعطى) نحو (كسوت الفقيرَ ثوبًا) و (أعطيتُ المسكينَ درهمًا) في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: (عليٌّ الكتابُ) ولا (بكرٌ الحقُّ) كما لا تقول: (الفقيرُ ثوبٌ) ولا (المسكينُ درهمٌ). وفي كونه أيضًا أنه يصح حذفه مع الأول، أو حذفه وإبقاء الأول، أو إبقاؤه وحذف الأول، وإن لم يدل على ذلك دليل. فمثال حذف المفعولين مع (أعلم وأعطى) قولك: (أعلمتُ وأعطيتُ)، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥]، ومثال حذف المفعول الثاني وإبقاء الأول (أعلمتُ زيدًا، وأعطيتُ الرجلَ)، وقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، ومثال حذف المفعول الأول وإبقاء الثاني قولك: (أعلمتُ الحقَّ) و (أعطيتُ درهمًا)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

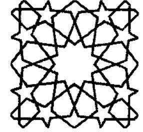
وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

المعنى: إذا تعدى (رأى) و (علم) إلى مفعول واحد قبل مجيء همزة التعدية فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا.

والثاني منهما كثاني اثني (كسا) فهو به في كل حكم ذو ائتسا

المعنى: الثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا)، فهو به في كل حكم ذو اقتداء.





الفاعل

تعريفه :

لغةً: هو من أوجد الفعل. واصطلاحًا: هو ما أُسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل وشبه الفعل، أما الفعل فقد يكون متصرفًا كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١]، أو جامدًا كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠].

وأما شبه الفعل فيشمل المصدر كقولك: (عجبتُ من إتلاف المالِ محمدٌ)، وقد يضاف المصدر إلى فاعله كقولك: (سررتُ من إكرامِ سعيدٍ خالدًا)، فالمصدر (إكرام) مضاف إلى فاعله (سعيد)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فلفظ الجلالة (الله) فاعل من حيث المعنى للمصدر (دفع) ولكن في الإعراب نقول: إنه مضاف إليه مجرور بالكسرة. ويشمل أيضًا اسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]، (فألوانه) فاعل لاسم الفاعل (مختلف)، وصيغة المبالغة نحو (الطالبُ قويمٌ خلقُه)، فـ (خلقه) فاعل بصيغة المبالغة (قويم)، والصفة المشبهة نحو (محمد حسَنٌ خلقُه)، فـ (خلقُه) فاعل بالصفة المشبهة (حسن)، واسم التفضيل نحو (جاء الأكرمُ أخوه)، فأخوه فاعل مرفوع بـ (الأكرم). واسم الفعل نحو (هيهات العقيقُ).

وقولهم: «على جهة وقوعه منه» نحو (كتب سعيدٌ الدرسَ)، و«قيامه به» كـ (مات زيد).

فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصًّا بمن أوجد الفعل، بل قد يكون ذلك وقد يكون من كان الفعل حديثًا عنه سواء قام بالفعل أم لم يقم نحو (مات زيد) و (انكسر القلم) و (وعر الطريق). (م).

والفاعل يشمل ما يأتي:

١ ـ الاسم الصريح نحو (حضر القاضي).

٢ ـ الضمير، وهو إما متصل كالتاء المتحركة من (قمتُ)، والواو من (قاموا)، والألف من (قاما)، والياء من (تقومين)، وإما منفصل: كـ (أنا) و (نحن) من قولك: (ما قام إلا أنا) و(إنما قام نحن)، وإما مستتر نحو (أقوم، وأنت تقوم، ونقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم).

٣ ـ المصدر المؤول: وهو أن يأتي الفعل ويكون فاعله المصدر المؤول من الحرف المصدري والفعل الذي بعده، مثل (أنْ) في قولك: (يسعدني أنْ تجتهدَ في دروسك) فالفاعل هنا المصدر المؤول (أن تجتهد) والتقدير: يسعدني اجتهادُك. ومثله (يسرّني أن تزورَني) فالفاعل (أن تزورَني) والتقدير: يسرني زيارتُك. ومثل (أنّ) في نحو قولك: (شاع أنّ المعادنَ كثيرةٌ في بلادنا) فالفاعل المصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها، والتقدير: شاع كثرةُ المعادن في بلادنا. ومثل (ما) في نحو قول الشاعر:

يسرّ المرءَ ما ذهب الليالي ... وكان ذهابُهن له ذهابا

المعنى: إن الإنسان يفرح بانقضاء يومه وليله ومجيء غده، ولا يشعر أن في ذلك ذهابًا لأجله.

فالفاعل المصدر المؤول من (ما) والفعل بعده، والتقدير: يسر المرءَ ذهابُ الليالي.

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ... زيد منيرًا وجهُه نعم الفتى

المعنى: استغنى المصنف عن التعريف بالأمثلة، فـ(زيد) فاعل للفعل (أتى)، و(وجهه) فاعل لـ(منير)، و(الفتى) فاعل للفعل الجامد (نعمَ).

حكمه:

حكم الفاعل الرفع، وقد يجر لفظًا بإضافة المصدر إليه كما ذكرنا نحو قولك: (سرني احترامُ خالدٍ أباه) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]. وقد يجر بحرف الجر الزائد نحو (كفى بالموت واعظًا)، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] فالباء في الآية والمثال حرف جر زائد، و(الموت) و (الله) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونحوه قوله سبحانه: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] فـ(بشير) فاعل مجرور بحرف الجر الزائد (من).

تأخيره عن عامله:

لا بد للفعل من فاعل؛ لأنهما جزءان أساسيان في الجملة الفعلية. فإن ظهر الفاعل فلا إضمار نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى المذكور كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦].

ويشترط جمهور النحاة أن يكون الفاعل متأخرًا عن عامله نحو (نام الطفل). ولا يصح تقديمه عليه، فإن قدم صار مبتدأ، فقولنا: (سعدٌ حضر) ليس (سعد) فيه فاعلاً في اصطلاح النحاة بل هو مبتدأ.

وأجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله، فإن (سعدًا) في الجملة السابقة فاعل للفعل (حضر) عندهم.

وبعد فعل فاعلٌ فإن ظهرْ فهو وإلّا فضمير استترْ

المعنى: لا بد أن يكون الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر فلا إضمار نحو (قام زيدٌ)، وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر نحو (زيد قام) أي: هو؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

فائدتان:

الفائدة الأولى: يثير المعارضون للكوفيين إشكالات متعددة في شأن تقديم الفاعل على الفعل، منها أنه لو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: (المحمدان حضر) و (المحمدون حضر) لأن أصله (حضر المحمدان) و (حضر المحمدون).

ومنها أن الفاعل يكون مرفوعًا ـ كما هو معلوم ـ فقولنا: (محمد حضر) فاعل على رأي الكوفيين، فلو أدخلنا (إنّ) لانتصب الفاعل وقلنا: (إنّ محمدًا حضر) ثم إن الاسم يصبح معمولاً لـ (إن) ويبقى الفعل بلا فاعل.

ومنها أنك تقول: (عبد الله قام) وليس في الفعل ضمير على رأي الكوفيين لأن الاسم المتقدم فاعله. ثم تقول: (رأيت عبد الله قام) فيكون (عبد الله) مفعولاً به فلا يكون للفعل (قام) فاعل، أو تضطر إلى تقدير الضمير فتعود إلى قول البصريين. وتقول: (نظرت إلى عبد الله يشتغل) فيكون (عبد الله) مجرورًا فلا يكون للفعل (قام) فاعل أيضًا. وتقول (جاء عبد الله يركض) فيا ترى أيكون (عبد الله) فاعلاً للفعلين معًا أم لواحد منهما؟

ومنها أنك تقول: (عبد الله هل قام؟) فلا يكون (عبد الله) فاعلاً لـ (قام) لأن الاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله. (م).

الفائدة الثانية: لتقديم الفاعل على الفعل أغراض منها:

١ ـ إزالة الوهم من ذهن المخاطب، فالفرق بين قولك: (حضر سعدٌ) و (سعدٌ حضر) أنك إذا قلت: (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن، ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة فأخبرته إخبارًا ابتدائيًّا. وأما إذا قلت: (سعدٌ حضر) فقدمت الفاعل فلغرض إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وذاك أنه قد يكون المخاطب يظن أن الذي حضر هو خالد لا سعد، فتقدم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه، فالسامع في الجملة الأولى لا يعلم شيئًا عن هذا الأمر، وفي جملة التقديم يعلم أن شخصًا ما حضر، ولكن يظنه خالدًا لا سعدًا، فهو يعلم الحكم لكنه لا يعلم صاحبه، بخلاف الجملة الأولى فإنه لا يعلم أصل المسألة.

٢ ـ القصر والتخصيص: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي. تقول مثلاً: (محمد سعى في حاجتك) و (خالدٌ أنجز هذا الأمر) أي ليس غيره. فإن قولك: (سعى محمد في حاجتك) يفيد أن محمدًا كان من الساعين فيها، ولا يمنع أن يكون سعى فيها غيره. ولكن قولك: (محمد سعى في حاجتك) قصرت فيه السعي على محمد دون غيره.

٣ ـ لتعجيل المسرة نحو (الحبيب حضر) و (البركة حلّت) و (الجيش انتصر)، أو لتعجيل المساءة نحو (السفاك حضر) و (المحذور وقع).

٤ ـ للتعظيم نحو (الملك أعطاني الجائزة) و (القائد منح محمدًا وسامًا)، أو للتحقير نحو (الكنّاس أهان سعيدًا).

٥ ـ للتعجب والغرابة نحو (المُقعَد مشى) و (الأخرس نطق).

٦ ـ يتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام، فلو قلت

مثلاً: (ما سعى محمد في حاجتك) لكنت نفيت السعي عن محمد ولم تثبته لغيره، ولو قلت: (ما محمدٌ سعى في حاجتك) لكان المعنى أنك نفيت السعي عن محمد وأثبته لغيره، أي ليس محمد هو الساعي في حاجتك ولكن الذي سعى غيره.

ونحو هذا أن تقول: (أأعطاك محمد الكتاب؟) فأنت تسأل أحصل هذا الأمر، أي: هل حصل إعطاء؟ ولو قلت: (أمحمدٌ أعطاك الكتاب؟) لكان السؤال عمن أعطاك الكتاب أهو محمد؟ فالإعطاء قد حصل في الجملة الثانية، أي أن السائل يعلم أن شخصًا أعطاه الكتاب، ولكن عنده الشك في المعطي، فسأل عنه أهو محمد.

ونحوه أن تقول: (أضرب محمد خالدًا؟) و (أمحمدٌ ضرب خالدًا؟) ففي الجملة الأولى حصل الشك في الضرب، وأما في الثانية فإن الضرب قد حصل، ولكن السؤال عن الضارب. (م).

إفراد الفعل في حالة تثنية الفاعل أو جمعه:

من أحكام الفاعل أن الفعل يجب أن يبقى معه بصيغة واحدة، أي مجردًا من علامة تدل على التثنية والجمع، وإن كان الفاعل مثنّى أو مجموعًا، فيكون كحاله إذا أسند إلى اسم مفرد، تقول: (اجتهد التلميذ) و(اجتهد التلميذان) و (اجتهد التلاميذ). وتقول:(تفوقت الطالبة المجتهدة) و(تفوقت الطالبتان المجتهدتان) و(تفوقت الطالبات المجتهدات).

وهذا مذهب جمهور العرب.

ومذهب طائفة من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب ـ أن الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنّى أو مجموع أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول على هذه اللغة: (اجتهد التلميذ) و(اجتهدا التلميذان)

و(اجتهدوا التلاميذ) و(اجتهدنَ التلميذات). ومن ذلك قول عبد الله بن قيس الرقيات راثيًا مصعب بن الزبير:

تولّى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم

المعنى: نهض مصعب بقتال الخوارج معتمدًا على الله ثم على بأسه وقوّته الخاصة بعد أن تخلى عنه الأعوان والأنصار قريبهم وبعيدهم.

فـ (مبعد وحميم) مرفوعان بقوله: (أسلماه)، والألف في (أسلماه) حرف يدل على كون الفاعل اثنين.

ومنه قول محمد بن عبد الله العتبي:

رأينَ الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضنَ عني بالخدود النواضر

المعنى: إن النساء الحسان المعتدّات بجمالهن أبصرنَ الشيب قد ظهر في عارضي فأعرضن وولين عني بخدودهن الجميلة.

فـ (الغواني) مرفوع بـ (رأينَ) والنون حرف يدل على جمع المؤنث.

وتكون الألف والواو والنون أحرفًا للدلالة على التثنية أو الجمع فلا محل لها من الإعراب، فحكمها حكم تاء التأنيث مع الفعل المؤنث، والاسم الظاهر هو الفاعل. وهذه اللغة هي التي يعبّر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث).

وقد ورد هذا في القرآن الكريم والحديث النبوي أيضًا، قال تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]. وفي الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).

ويعرب النحاة واو الجماعة فاعلاً، والاسم الموصول بدلاً من الواو. وفي الحديث: (ملائكة) بدل من الواو.

أو يعربون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا، والفعل المتقدم وما اتصل به خبرًا مقدمًا، فـ (أسروا) خبر مقدم، و(الذين) مبتدأ مؤخر. وفي الحديث

(يتعاقبون) خبر مقدم، و(ملائكة) مبتدأ مؤخر. لئلا يحملوا الآية والحديث على لغة (أكلوني البراغيث).

وجـرد الـفـعـل إذا مـا أسـنـدا لاثنين أو جمع كـ (فاز الشهدا)

المعنى: جرد الفعل من علامتي التثنية والجمع إذا أسند إلى اسم ظاهر مثنى أو مجموع نحو (فاز الشهداء).

وقـد يـقـال سـعـدا وسـعـدوا والـفـعـل لـلـظـاهـر بـعـد مـسـنـدُ

المعنى: وقد تزاد علامتا التثنية والجمع في بعض اللغات فيقال (سعدا) و (سعدوا) مع أن الفاعل اسم ظاهر فيقال: (سعدا الرجلان) و (سعدوا الرجال).

إضمار الفعل:

الأصل في الفعل أن يكون مذكورًا، وقد يكون محذوفًا إما جوازًا أو وجوبًا.

أ ـ حذفه جوازًا:

وذلك إذا دل عليه دليل، كأن يجاب به نفي مثل أن يقال: (ما جاء أحدٌ) فيجاب: (بلى سعيدٌ) أي: بلى جاء سعيدٌ. ومنه قول الشاعر:

تجلدتُ حتى قيل لم يعرُ قلبه من الوجد شيءٌ، قلت: بل أعظمُ الوجد

المعنى: تكلفت الصبر على هجرانكم، والقوة على احتمال دلالكم، حتى ظن الناس أني لم أذق للهوى طعمًا، ولم ينزل بي شيء من الحب، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لمستزيد.

أي: بل عراه أعظم الوجد.

أو يجاب به استفهام، مثل أن يُسأل: (من سافر؟) فيجاب (بكرٌ)، أي سافر بكرٌ. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أي:

خلقنا اللهُ. وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: خلقهنّ الله.

ب ـ حذفه وجوبًا:

قد يحذف الفعل وجوبًا إذا وقع الاسم المرفوع به بعد (إنْ) و (إذا) و(لو) الشرطية، فمثال (إنْ) قولك: (إنْ خالدٌ نجح فأكرمْه)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]. ومثال (إذا) قولك: (إذا زهيرٌ استنصرك فانصره)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وقول السموأل:

إذا المرءُ لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل

المعنى: إن الإنسان إذا لم يتدنس باكتساب اللؤم واعتياده، فأي ملبس يلبسه بعد ذلك يكون جميلاً عليه.

ومثال (لو) قولهم: (لو ذاتُ سوار لطمتني).

فالأسماء المرفوعة بعد (إنْ) و (إذا) و (لو) الشرطية: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده. وأصل الكلام: (إن نجح خالدٌ نجح) و(إن استجارك أحد من المشركين استجارك)، و(إذا استنصرك زهير استنصرك) و(إذا انشقت السماء انشقت) و(لو لطمتني ذات سوار لطمتني). وإنما وجب الحذف لأن الفعل المذكور يفسر الفعل المحذوف ويغني عنه، فهو كالعوض، ولا يجوز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

ويرفع الفاعلَ فعلٌ أضمرا ... كمثل (زيدٌ) في جواب (من قرا؟)

المعنى: الفاعل قد يكون مرفوعًا بفعل مضمر مثل أن يسأل سائل: من قرأ؟ فيجاب: زيد، أي: قرأ زيد.

فائدة:

يبدو أن الأَولى أن يعرب الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ خبره مابعده

على رأي الأخفش. أما رأي الجمهور ففيه نظر، فإنه إذا قدر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى للتقديم وأصبح معنى قولنا: (إذا جاءك محمدٌ فأكرمه) و (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه) واحدًا ولم يفد التقديم شيئًا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدًا.

والذي يبدو أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وأن ما قدم من نحو هذا فإنما يقدم لغرض من أغراض التقديم. فقد يكون التقديم للقصر كقولك: (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه). فهناك فرق بين قولك: (إذا جاءك محمد فأكرمه) و (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه) ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد ولم تنهه عن إكرام غيره، وأما قولك: (إذا محمدٌ جاءك فأكرمه) فإنه يدل على قصر الإكرام على محمد دون غيره. وهو نظير قولك: (أكرمْ محمدًا) و (محمدًا أكرمْ) فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره، والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه.

وقد يكون التقديم للتهويل كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾ [الانفطار: ١ - ٣]، وكقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التكوير: ١] فإن في تقديم المسند إليه تهويلاً لا تجده في التأخير. ألا ترى أن السماء لم يسبق لها أن انفطرت ولا الكواكب انتثرت ولا البحار فجرت ولا الشمس كورت. فهذه الأجرام مستقرة على عادتها الدهور المتطاولة والأحقاب المتوالية حتى ذهب بعض الناس إلى أنها على حالها منذ الأزل وستبقى كذلك أبدًا، ولذلك قدمها إشارة إلى الهول العظيم والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام. ألا ترى إلى قوله تعالى مثلاً: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] كيف أخر المسند إليه لأن الزلزلة معهودة مستمرة الحصول بخلاف ما سبق. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا

﴿بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٧ - ٨] ولم يقل: (وإذا القمر خسف) لأن خسوف القمر معتاد الحصول، ونحوه بريق البصر. (م).

تأنيث الفعل وتذكيره:

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء التأنيث الساكنة مثل (قامتْ فاطمة، وطلعتْ الشمس). وإذا أسند الفعل المضارع إلى مؤنث لحقته تاء المضارعة في أوله مثل (تأكل زينب، وتطلع الشمس).

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كـ (أبتْ هند الأذى)

المعنى: إذا أسند الفعل الماضي لفاعل مؤنث لحقته تاء التأنيث الساكنة مثل (أبتْ هند الأذى).

وتاء التأنيث لها حالتان: حالة وجوب وحالة جواز.

أما حالة وجوب اتصال التاء بالفعل فتكون في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا مؤنثًا حقيقي التأنيث متصلاً بفعله نحو قولك: (سافرتْ مريم)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وقوله: ﴿إِذْ تَمْشِىٓ أُخْتُكَ﴾ [طه: ٤٠].

ملاحظة:

المؤنث الحقيقي: هو ما كان له مذكر من جنسه، أو كما يقول النحاة: ما له فرج، أو ما يلد ويتناسل كالإنسان والحيوان. وقد يكون تناسله عن طريق البيض والتفريخ كالطيور. والمؤنث المجازي: ما لا فرج له، أو ما لا يلد ولا يتناسل كالشمس والأرض والثمرة والمدرسة.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، وهو قليل جدًّا، حكى سيبويه: (قال فلانة).

الثاني: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي نحو (خديجة ذهبتْ) ففاعل (ذهبتْ) ضمير مستتر يعود على مؤنث

حقيقي، ونحو (الشمس أشرقتْ) والفاعل هنا ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي. ومثله الفعل المضارع في نحو قولنا: (خديجة تذهب، والشمس تشرق).

وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثَم فاعلاً مذكرًا منتظرًا، إذ يجوز أن يقال: (هند قام أبوها) و (الشمس يشرق ضوؤها).

فإن كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء نحو (هند ما قام إلا هي).

وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر

المعنى: إن علامة التأنيث تكون لازمة في الفعل الذي فاعله ضمير متصل ـ أي: مستتر ـ يعود على مؤنث مطلقًا، وكذلك في الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي ظاهر.

ولا يجوز حذف التاء مع المؤنث المجازي إلا في الشعر كقول عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضًا نافعتين:

فلا مُزنةٌ ودقتْ ودقها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

المعنى: يصف الشاعر أرضًا عمها الخصب والنماء والتف فيها الزرع، بعد سحابة صبت مياهها، فيقول: لم نر سحابة أمطرت مثل ما أمطرت هذه السحابة، ولا أرضًا أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض.

فقد حذف الشاعر التاء من الفعل (أبقل) علمًا بأنه مسند إلى ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي.

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

فإما تَرَيني ولي لِمّة فإن الحوادث أودى بها

المعنى: يريد أنه أصيب بالصلع لأن نوازل الدهر وكوارثه أودى بشعره ولم يبق إلا اللمة وهي ما أحاط بالمنكبين من شعر الرأس.

وقد حذف الشاعر التاء من الفعل (أودى) علمًا بأن فاعله ضمير مستتر يعود على مؤنث مجازي.

والحذف قد يأتي بلا فصل ومعْ ضمير ذي المجاز في شعر وقعْ

المعنى: قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل فيقال: (قال فلانة) وهو شاذ لا يقاس عليه. ووقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميرًا يعود على مؤنث مجازي.

وأما حالة جواز حذف التاء فتكون في المواضع الآتية:

١ ـ أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا مفصولاً بينه وبين فعله بفاصل غير (إلا) نحو (حضر المجلسَ امرأةٌ) و (أتى خالدًا فاطمةُ) و (نسّق الزهرَ مهندسةٌ بارعةٌ)، إضافة إلى جواز قولنا: (حضرتْ) و (أتتْ) و(نسقتْ). والأجود الإثبات.

وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو (أتى القاضيَ بنتُ الواقف)

المعنى: يبيح الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي ترك علامة التأنيث كالمثال المذكور.

أما إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ (إلا) وجب حذف التاء عند الجمهور فنقول: (ما حضر إلا فاطمة) ولا يجوز (ما حضرتْ)؛ لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المذكّر المحذوف، إذ التقدير (ما حضر أحدٌ إلا فاطمة).

والحذف مع فصل بـ (إلا) فضّلا كـ (ما زكا إلا فتاة ابن العلا)

المعنى: إن حذف التاء مفضل على الإثبات حين يكون الفاصل كلمة (إلا) نحو المثال المذكور.

وقد جاء إثبات التاء مع (إلا) في الشعر كقول ذي الرمة:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها وما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشعُ

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السَّوق والسير في الأرض الصلبة حتى دق ما تحت غرضها ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة.

والشاهد أنه أثبت التاء مع (إلا) وهذا ما لا يجوز إلا في الشعر.

وقول الآخر:

ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم

٢ ـ أن يكون الفاعل مؤنثًا مجازيًا ظاهرًا متصلاً نحو (طلعت الشمس، وتطلع الشمس)، ويقال أيضًا: (طلع الشمس، ويطلع الشمس). ونحوه (امتلأت الحديقة بالأزهار، أو امتلأ) و (تمتلئ الحديقة بالأزهار، أو يمتلئ)، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وقوله: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

٣ ـ أن يكون الفعل من أفعال المدح والذم، والفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث نحو (نعم، وبئس) في قولنا: (نعمتْ المرأة هند، وبئستْ المرأة دعد). ويجوز: (نعم المرأة) و (بئس المرأة)، والتأنيث أجود؛ لأن (المرأة) يراد بها الجنس كله ولا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدد.

والحذف في (نعم الفتاة) استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بيّن

المعنى: استحسن النحاة حذف التاء في نحو (نعم الفتاة) لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

٤ ـ أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو مذكر نحو (قام الرجال) و(قامت الرجال)، و (ذهب الهنود) و(ذهبت الهنود)، ونحوه قولك:

(عرفتْ الفواطمُ طريق السداد، واتبعتْ الفواطمُ سبل الرشاد) ويصح (عرف) و (اتّبع).

فالتأنيث ملاحظ فيه معنى الجماعة، والتذكير ملاحظ فيه معنى الجمع. فكأنك في الحالة الأولى تقول: (عرفتْ جماعةُ الفواطم طريق السداد، واتبعتْ جماعةُ الفواطم سبل الرشاد)، وكأنك في الحالة الثانية تقول: (عرف جمعُ الفواطم، واتبع جمعُ الفواطم).

وتقول: (أسرع الرجال إلى الغريق وبادر الفتيان إلى نجدته) ويجوز: أسرعتْ وبادرتْ، فيجري التذكير والتأنيث على الاعتبارين السابقين.

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

المعنى: أن تاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعًا سوى جمع المذكر السالم - ويشمل جمع التكسير وجمع المؤنث السالم - كحكم التاء مع الفاعل الظاهر المجازي التأنيث مثل كلمة (لبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو الطوب الذي لم يطبخ بالنار، فكما تقول: (سقطت اللبنة، وسقط اللبنة)، تقول: (قام الرجال، وقامتِ الرجال).

وإذا أسند الفعل إلى جمع المذكر السالم فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فتقول: (حضر المحمدون) ولا تقول: (حضرت المحمدون).

فائدة:

قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقال: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ﴾ [يوسف: ٣٠].

ذكروا أنه أنّث الفعل مع الأعراب تنزيلاً لهم منزلة الإناث في نقصان العقل، إذ لو كملت عقولهم لدخل الإيمان في قلوبهم، وذكّر الفعل مع النسوة لأن النسوة لما وصفن امرأة العزيز بالضلال المبين وذلك من شأن العقل التام نزلنَ منزلة الذكور.

لكن ذكر الفراء أن تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ يدل على القلة بخلاف التأنيث، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥] ولم يقل انسلخت لقلتهن. وأما الأعراب فهم كثيرون ولذا أنّث الفعل معهم.

والذي يبدو صوابُ هذا القول، فقد استعمل القرآن الكريم التأنيث أحيانًا للدلالة على الكثرة بخلاف التذكير، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. فقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ﴾ بتذكير الفعل.

وقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣] فأنث الفعل.

والفرق واضح بين الأمرين، فإن الأولى خطاب لبني إسرائيل فقال لهم: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ﴾، والثانية في رسل الله جميعًا؛ لأن الكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة، فالرسل في الآية الثانية أكثر عددًا مما في الآية الأولى، فأنّث الفعل للكثرة وذكّره للقلة.

وقال أيضًا: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وهذه الآية نظيرة الآية السابقة، فإن الكلام في الآخرة أيضًا، فأنّث الرسل للدلالة على الكثرة.

وقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكر فتذكر الفعل له، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى المؤنث فتستعمله استعمال المؤنث حملاً على المعنى.

ومن أمثلة ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تذكير وتأنيث (الموعظة) فقد استعملت فاعلة في موطنين مرة مذكرًا ومرة مؤنثًا، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فاستعملها مذكرة لأنها بمعنى (النهي)، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ أي جاءه نهي فانتهى، وإلا فالموعظة ليست نهيًا فقط بل هي أوامر ونواهٍ، فالموعظة هنا معناها النهي عن الربا ولذلك ذكّرها.

وقال: ﴿هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٥٦﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٦ ـ ٥٧].

فاستعملها مؤنثة لأنها بمعناها، وليست بمعنى المذكر.

ومن ذلك تذكير وتأنيث (البينة)، فقد استعملها مذكرة كما استعملها مؤنثة. قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ١٣٣]، وقال: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٥ ـ ١٥٧] فقد أنّث البينة في آية (طه) لأنها بمعناها، أو هي بمعنى الآية والعلامة.

وذكّر الثانية لأنها بمعنى الكتاب، والكتاب مذكر، ألا ترى إلى السياق: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾ . . . إلى أن يقول: ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ

لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ أي جاءكم ما كنتم تتمنون وتطلبون، وهو الكتاب. (م).

تقديم المفعول به على الفاعل والفعل وتأخيره:

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بأن يأتي بعد الفاعل نحو (أكرم خالدٌ سعيدًا)، وقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقد يعكس الأمر فيتقدم المفعول على الفاعل نحو (أكرم سعيدًا خالدٌ)، وقوله تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معًا نحو (سعيدًا أكرم خالدٌ).

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

المعنى: الأصل في ترتيب الجملة العربية أن يلي الفاعل الفعل من غير فاصل، والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل.

وقد يجاء بخلاف الأصلِ وقد يجي المفعول قبل الفعلِ

المعنى: وقد تجيء الجملة على خلاف الأصل فيتقدم المفعول به على الفاعل. وقد يتقدم المفعول على الفعل.

فائدة:

إن مدار تقديم المفعول على الفاعل في اللغة إنما يدور على الاهتمام والعناية وإن كان موطن الاهتمام مختلفًا بحسب المقام، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤٠] فأنت ترى ههنا أنه قدم المفعول (القوم) على الفاعل (القرح) وذلك هو الوجه هنا، إذ إن هذه الآية نزلت في معركة أحد التي أصاب المسلمين فيها أذى شديد، وقتل فيها من قتل من المسلمين، وشج وجه رسول الله

ﷺ فأنزل الله هذه الآيات يواسيهم ويمسح عنهم الحزن الذي أصابهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩ ـ ١٤٠]. فأخبرهم أن القرح والأذى لم يصبهم وحدهم، وإنما أصاب أعداءهم أيضًا. وقدم العدو لأنه هو الذي يعني المسلمين ههنا، إذ ليس المهم القرح، وإنما المهم من أصاب، فقدم القوم لأن إصابة هؤلاء بأعيانهم هو الذي يواسي المسلمين ويخفف عنهم الحزن.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠] فقدم المفعول به (الذين كفروا) على الفاعل لأن السياق على الذين كفروا، وتغليظ عقوبة الكفر وبيان عاقبة الكافرين، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰؤُلَاءِ دِينُهُمْ ۗ﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ۙ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

فإن المراد بيان حال هؤلاء عند الاحتضار. ولم يقدم الملائكة؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكرهم، فإن الملائكة يتوفون بني آدم جميعًا، مؤمنهم وكافرهم، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة: ١١].

إن الغرض ههنا ـ كما ذكرت ـ بيان احتضار الكافر وأنه ليس كاحتضار المؤمن، وأنه يلقى عذابًا ومشقة في احتضاره، وأنه يبدأ صب العذاب عليه

حين التوفي، فالمقصود هنا تشنيع حالة الكفر وبيان غلظ عقوبة الكافرين، فقدم الذين كفروا، ولو قدم الملائكة في هذا الموطن لم يفد هذا المعنى.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [هود: ٦٧] وهو نظير ما مر؛ لأن الكلام على الذين ظلموا وعاقبتهم. وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] فإنه أخذ يسرد أحوال هؤلاء المكذبين ثم عاقبتهم، فكان المناسب تقديمهم.

وكذلك قوله: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] فإن المراد بيان أن إرادة الله لا تقهر ولا تغلب ولا رادّ لها، فإذا أراد الله أمرًا أنفذه، فالمناسب هنا تقديم الفاعل (الله).

وإليك مثالاً آخر يوضح الفرق بين هذه التعبيرات، تقول:

أعان محمد خالدًا، ومحمد أعان خالدًا.

وأعان خالدًا محمدٌ، وخالدًا أعان محمدٌ.

فالتعبير الأول (أعان محمدٌ خالدًا) تقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخبارًا ابتدائيًّا.

والتعبير الثاني (محمدٌ أعان خالدًا) يقال إذا كان المخاطب يعلم أن شخصًا ما أعان خالدًا، ولكنه يظن أنه سعيد مثلاً لا محمد فتقدم المسند إليه لتزيل هذا الوهم، أو تقوله بقصد الحصر، أو لغير ذلك من الأغراض.

والتعبير الآخر (أعان خالدًا محمدٌ) يقال إذا كان المخاطب يعنيه أمر خالد، كأن يكون أخاه أو صديقه فيهمه أمر المعان لا المعين، إذ المهم أن يكون خالد هو المعان لا من أعانه فأخّر الفاعل وقدّم المفعول لذلك.

وقولنا: (خالدًا أعان محمدٌ) يقال بقصد الحصر، أي أن محمدًا لم يعن غير خالد، أو يقال بقصد إزالة الوهم من ذهن المخاطب إذا كان

السامع يعلم أن محمدًا أعان شخصًا ولكنه يظنه أنه سعيد لا خالد، فقدم المفعول لإزالة هذا الوهم، أو لغير ذلك من الأغراض. (م).



وجوب تقديم المفعول به على الفعل:

يتقدم المفعول به على الفعل وجوبًا في المواضع الآتية:

١ ـ إذا كان من الأسماء التي لها الصدارة في الجملة كاسم الاستفهام نحو (من قابلتَ؟) فـ (من) مفعول به مقدم للفعل (قابلت) وتقديمه واجب؛ لأن اسم الاستفهام له الصدارة في الكلام، واسم الشرط نحو (أيَّ كتابٍ تقرأْ أقرأْ) فـ (أيَّ) مفعول به مقدم للفعل (تقرأ) وتقديمه واجب؛ لأن له الصدارة، وكذلك كم الخبرية في نحو قولك: (كم كتابٍ قرأتَ).

٢ ـ إذا كان المفعول ضميرًا منفصلاً نحو قولك: (إياكم أخاطب)، وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وجوب تقديم الفاعل على المفعول به:

يجب تقديم الفاعل على المفعول في المواضع الآتية:

١ ـ خوف اللبس الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول به لخفاء الإعراب فيهما وعدم وجود قرينة تبين الفاعل من المفعول، كأن يكون كل منهما اسمًا مقصورًا نحو (علّم موسى عيسى) فيجب كون (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً، وإذا أردت أن يكون (عيسى) فاعلاً وجب تقديمه. أو يكون كل منهما مضافًا إلى ياء المتكلم نحو (أكرم ابني أخي) فيكون (ابني) هو الفاعل.

فإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر جاز تقديم المفعول وتأخيره نحو (أكرمتْ موسى سلمى) و (وعظتْ عيسى ليلى) إذ القرينة لفظية وهي تاء التأنيث الساكنة، وأما نحو (كسر العصا عيسى)

و(أكل الكمثرى موسى) و (أرضعت الصغرى الكبرى) و(أتعبت نُعمى الحُمّى) فإن القرينة هنا معنوية تدل على أن (عيسى) فاعل في الجملة الأولى، و(موسى) فاعل في الجملة الثانية، و(الكبرى) فاعل في الجملة الثالثة، و(الحمى) فاعل في الجملة الرابعة.

٢ ـ أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً والمفعول اسمًا ظاهرًا نحو (أتقنتُ العملَ وأحكمتُ أمرَه) فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل .

وأخر المفعول إن لبس حذرْ   أو أضمر الفاعل غير منحصرْ

المعنى: يجب تأخير المفعول على الفاعل إذا خيف الالتباس، وكذلك إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور.

٣ ـ أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرًا متصلاً ولا حصر في أحدهما نحو (عاونتُك كما عاونتَني).

٤ ـ أن يكون المفعول محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) فيجب تأخيره نحو (ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ) و (إنما أفاد الدواءُ المريضَ)، و(ما أكرم سعيدٌ إلا خالدًا) و(إنما أكرم سعيدٌ خالدًا).

وجوب تقديم المفعول به على الفاعل:

يجب تقديم المفعول به على الفاعل في المواضع الآتية:

١ ـ أن يكون المفعول به ضميرًا متصلاً والفاعل اسمًا ظاهرًا نحو (أكرمني عليٌّ).

٢ ـ أن يكون الفاعل محصورًا بـ (إلا) أو (إنما) فيجب تأخيره نحو (ما أكرم سعيدًا إلا خالدٌ) و(إنما أكرم سعيدًا خالدٌ)، و(ما ينفع الإنسانَ إلا العملُ الصالح) و (إنما ينفعُ الإنسانَ العملُ الصالحُ).

وقد أجاز بعض النحاة أن يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر من غيره، وذلك إذا كان الحصر بـ (إلا) فيقولون:

(ما أكرم إلا خالدًا سعيدٌ) بتقديم المفعول المحصور بـ (إلا) على الفاعل، ويقولون: (ما أكرم إلا خالدٌ سعيدًا) بتقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول، وجاز تقديمه لعدم اللبس؛ لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور. ومن تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) قول ذي الرمة:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا عشيةَ آناءِ الديار وِشامُها

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار هذه المحبوبة وعلامات هذه الدار.

ففي قوله: (فلم يدر إلا الله ما ـ إلخ) قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول.

ومن تقديم المفعول المحصور بها قول مجنون ليلى:

تزوّدتُ من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضِعفَ ما بي كلامُها

المعنى: تزودت من ليلى قبل الفراق بتكليمها مدة من الزمن راجيًا أن يزول ما بي من اللوعة، فما زادني كلامها إلا أمثال ما أقاسيه من ذلك.

ففي قوله: (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامُها) قدم المفعول به المحصور (ضعف) على الفاعل (كلامها).

وما بـإلا أو بـإنما انحصرْ أخّر وقد يسبق إن قصد ظهرْ

المعنى: ما انحصر بـ (إلا) أو بـ (إنما) من فاعل أو مفعول وجب تأخيره. وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود، وذلك إذا كان الحصر بـ (إلا).

٣ ـ إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو (قرأ الكتابَ صاحبُه) و(صان الثوبَ لابسُه)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢].

ويلزم تقديم المفعول به على الفاعل لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.

وإذا اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول: (خاف ربَّه محمدٌ) والأصل: (خاف محمدٌ ربَّه)، وإنما جاز ذلك؛ لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة، فالضمير عائد على متأخر لفظًا متقدم رتبةً. ومنه قول جرير مادحًا عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدرًا كما أتى ربَّه موسى على قدر

المعنى: كانت الخلافة مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة، وقد أخذ الشطر الثاني من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠].

والأصل: أتى موسى ربَّه، وجاز ذلك لأن الضمير عائد على ما هو متأخر لفظًا متقدم رتبة.

ولا يجوز أن يشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود على المفعول المتأخر، فلا يقال: (قرأ صاحبُه الكتابَ) فالهاء المتصلة بـ (صاحب) الذي هو الفاعل يعود على الكتاب الذي هو المفعول؛ وسبب عدم الجواز أن فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، لأن (الكتاب) مفعول وهو متأخر لفظًا، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، فهو متأخر رتبة.

وقد ورد ذلك في الشعر كقوله:

لما رأى طالبوه مصعبًا ذُعروا وكاد ـ لو ساعد المقدور ـ ينتصر

المعنى: لما أبصر مصعبًا أعداؤه الذين يريدون قتله فزعوا وخافوا، وكاد ينتصر عليهم لو ساعده القدر في ذلك.

فالضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر (مصعبًا).

وقول أبي الأسود الدؤلي:

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

المعنى: يدعو الشاعر على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه، ثم يقول: إن الله سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

فالضمير في الفاعل (ربه) يعود على المفعول المتأخر(عدي).

قال ابن مالك:

وشاع نحو خاف ربَّه عمرْ وشذ نحو زان نَورُه الشجرْ

المعنى: كثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر، وشذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود على المفعول المتأخر نحو (زان نَوره الشجرَ). والنَّور: الزهر الأبيض.

ملاحظة:

١ ـ عود الضمير على متقدم لفظًا ورتبة نحو (زار سعيدٌ صديقَه).

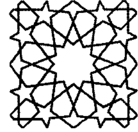
٢ ـ عود الضمير على متقدم لفظًا ومتأخر رتبة نحو (قرأ الكتابَ صاحبُه).

٣ ـ عود الضمير على متأخر لفظًا ومتقدم رتبة نحو (زار صديقَه سعيدٌ).

٤ ـ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة نحو (زار صديقُه سعيدًا).

والأوجه الثلاثة الأولى جائزة. وأما الوجه الأخير فهو غير جائز.





نائب الفاعل

تعريفه: هو المسند إليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه، فمثال الأول قولك: (يُكرَم المجتهدُ)، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ﴾ [التوبة: ٦٠] فـ (الناس) نائب فاعل لاسم المفعول (مجموع)، و(قلوبهم) نائب فاعل لاسم المفعول (المؤلَّفة)؛ لأن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول كما هو معلوم.

ويسمى مفعول ما لم يسمّ فاعله أيضًا.

ويعطى ما للفاعل من أحكام منها:

أ - لزوم رفعه.

ب - وجوب التأخر عن رافعه، فلا يجوز تقديمه عليه.

ج - أن يكون عمدة في الجملة، فإن لم يذكر فهو ضمير مستتر نحو (الرسالةُ كُتِبتْ).

د - تأنيث الفعل المسند لنائب فاعل مؤنث نحو (أُكرِمتِ الفائزةُ).

هـ - تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لمثنى أو جمع نحو (أُعطِي الفقيران) و(أُكرِم المتفوقون).

و - يجوز حذف فعله لقرينة دالة عليه مثل أن يسأل سائل (من أُكرِمَ اليوم؟) فتجيب: محمدٌ، بتقدير: أُكرِمَ محمدٌ.

ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كـ (نِيلَ خيرُ نائل)

المعنى: ينوب المفعول به عن الفاعل فيعطى ما كان للفاعل من الأحكام كقولك: (نيلَ خيرُ نائل).

الأغراض التي تدعو إلى حذف الفاعل:

قد يترك الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة:

منها لفظي كالسجع نحو قولهم: (من طابت سريرتُه حُمِدت سيرتُه) فإنه لو قال: (حمِد الناسُ سيرتَه) لاختلت السجعة.

ومنها معنوي كأن يحذف للجهل به كقولك: (سُرِق المتاعُ) إذا لم تعلم السارق، و (كُسِر البابُ) إذا لم تعلم الكاسر.

أو للعلم به، فقد يكون معلومًا للمخاطب فلا تذكره له كقوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] أي خلق اللهُ الإنسانَ.

وقد يحذف لأنه لا يتعلق غرض بذكره نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإنه لا يتعلق غرض بذكر المحصِر. ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦].

وقد يحذف للخوف منه كأن تقول: (هُدِم البناءُ) وأنت تعلم الفاعل فلا تذكره، خوفًا من أن ينالك بأذى. ومثله: (سُرِق الكتابُ).

أو للخوف عليه فتستر ذكره لئلا يناله أذى نحو قولك: (قُتِل خالدٌ) ولم تذكر القاتل خوفًا من أن يؤخذ بقولك.

أو تقصد إبهامه فلا يريد المتكلم إظهاره كقولك: (تُصُدّق على مسكين) فلا تريد إظهار الفاعل بقصد التواضع مثلاً.

أو للتحقير كقولك: (كُنِس السوقُ).

أو للتعظيم نحو قولك: (خُلِق الخنزيرُ) فتستر ذكره بجنب ذكر الخنزير تعظيمًا له. (م).

أقسام نائب الفاعل:

وهو ثلاثة أقسام: اسم صريح وضمير ومصدر مؤول، فالصريح نحو (يُحَبّ المجتهدُ)، والضمير إما متصل كالتاء من (أُكرِمتُ) و (أُخبِرتُ)، وإما منفصل نحو (ما يُكرَم إلا أنا)، وإما مستتر نحو (أُكرَم، ونُكرَم، وزهير يُكرَم، وفاطمة تُكرَم)، والمؤول نحو (دُرِي أنّ القطارَ قادم) على تأويل: دُري قدومُ القطار، و (يُحمَد أن تجتهدوا) على تأويل: (يُحمَد اجتهادُكم).

تغيير شكل الفعل المسند لنائب الفاعل:

١ ـ إذا كان الفعل ماضيًا، صحيح العين، خاليًا من التضعيف، وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره نحو (كُتِب الدرسُ) و (شُرِب الدواءُ).

٢ ـ إذا كان الفعل مضارعًا وجب ضم أوله أيضًا وفتح ما قبل آخره نحو (يُحرَّك الغصنُ) و(يُكرَم الغريبُ). وقد يكون فتح الحرف الذي قبل الآخر مقدرًا لعلة صرفية نحو (يُصامُ رمضانُ) إذ أصلها (يُصْوَم) نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو الصاد، فأصبحت متحركة، وقلب حرف العلة إلى الألف فصار (يُصام). ونحوها (يُقال) و (يُباع).

فأول الفعل اضممنْ، والمتصلْ بالآخر اكسر في مضيٍّ كوُصِلْ
واجعله من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه يُنتَحى

المعنى: إن أول الفعل المبني للمجهول يضم في الماضي والمضارع، والحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي مثل (وُصِل)، ويفتح في المضارع مثل الفعل (ينتحي) أي: يميل، فإنه يفتح ما قبل آخره فيصير (يُنتَحى).

٣ ـ إذا كان الفعل الماضي مفتتحًا بتاء المطاوعة ضم أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره نحو (تفضّل: تُفُضِّل) و (تعَلّمَ: تُعُلِّم).

والمطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقًا نحو (علّمته فتَعَلّم).

والثاني التالي (تا) المطاوعهْ كالأول اجعله بلا منازعهْ

المعنى: اجعل الحرف الثاني في الماضي مضمومًا كالأول إذا كان الأول تاء المطاوعة، ولا خلاف في ذلك.

٤ ـ إذا كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وكسر ما قبل آخره نحو (أُقتُدِر) و(أُنتُصِر) و (أُنطُلِق) و (أُستُحلي).

وثالث الذي بهمز الوصل كالأول اجعلَنّه كاستُحلي

المعنى: اجعل الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل مضمومًا كالأول مثل (أُستُحلِي).

حكم الماضي الثلاثي المعلّ العين:

إذا كان الماضي ثلاثيًا مُعلّ العين جاز في فائه ثلاثة أوجه:

١ ـ إخلاص الكسر: أي تكسر فاؤه، فينقلب حرف العلة ياء، وهو أفصحها نحو: قال قيلَ، وباع بيعَ، وصام صيمَ.

٢ ـ إخلاص الضم: أي تضم الفاء، فينقلب حرف العلة واوًا، وهو أضعف الأوجه نحو: صُومَ وبُوعَ. ومنه قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيئًا ليتُ ليت شبابًا بوعَ فاشتريتُ

المعنى: ليت الشباب يباع فأشتريه، ولكن ليت في مثل هذا التمني لا نفع لها.

٣ ـ الإشمام: وهو أن تحرك الفاء بحركة بين الضمة والكسرة، ويظهر أثر ذلك في النطق لا في الكتابة، كما في قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في (غيضَ).

والكسر أعلاها فالإشمام فالضم.

وجواز الأوجه الثلاثة مشروط بعدم اللبس، وإذا حصل التباس وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه كما سنذكر ذلك بالتفصيل.

واكسر أوَ اشمم (فا) ثلاثي أعل عينًا وضم جا كـ (بوع) فاحتمل

المعنى: اكسر أو أشمم فاء الماضي الثلاثي المعلّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم.

العدول إلى ما لا لبس فيه:

١ - إذا بني الفعل الماضي المعلّ العين للمجهول وأسند إلى ضمير تكلم أو خطاب وحصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر، وجب العدول عنه إلى وضع لا لبس فيه.

مثال: تقول: (ساد العاقلُ قومه) فإذا أسندت الفعل لضمير المخاطب قلت: (يا عاقل سُدتَ قومك) بضم السين، والتاء فاعل.

فإذا قلنا: (يا مهمل سادك النابغُ) ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل قلنا: (يا مهمل سُدتَ) بالضم أيضًا، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع ضم الحرف الأول في هذه الحالة، ونعدل إلى الكسر فنقول: (يا مهمل سِدتَ) فالتاء نائب فاعل، أي صرتَ مسودًا، أي: سادك غيرك. ويجوز أن نعدل إلى الإشمام.

وهذا مثال آخر: تقول: (قاد الضابطُ كتيبةً في الجيش) فإذا أسندت الفعل لضمير المتكلم قلت: (قُدتُ كتيبةً في الجيش) بضم القاف، والتاء فاعل.

فإذا قلنا: (قادني محمدٌ إلى البيت) ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل قلنا: (قُدتُ إلى البيت) أي هناك من قادني إلى البيت، بالضم أيضًا، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع الضم أيضًا في هذه الحالة، ونعدل إلى الكسر فنقول: (قِدتُ إلى البيت) فالتاء نائب

فاعل، أي صرت مقودًا، أي قادني غيري. ويجوز أن نعدل إلى الإشمام أيضًا. وهذا مثال الواوي.

وأما مثال اليائي فقولك: (باع خالد السيارة)، فإذا أسند إلى ضمير خطاب قلت: (بِعتَ السيارة يا خالد) بكسر الباء، والتاء فاعل.

فإذا قلنا: (يا عبد باعك سيدُك) ثم بني الفعل للمجهول قلنا: (يا عبدُ بِعتَ) بالكسر أيضًا، فيحصل اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع الكسر في هذه الحالة، فنعدل إلى الضم فنقول: (يا عبد بُعتَ)، أي وقع عليك البيع. والتاء نائب فاعل. ويجوز العدل إلى الإشمام.

٢ ـ وإن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعفًا (أي عينه ولامه من جنس واحد) مثل الفعل (عدّ) في قولنا: (عَدّ الصيرفيُّ المالَ) جاز في فائه الأوجه الثلاثة (الضم، والإشمام، والكسر)، تقول: (عُدَّ المالُ) بضم العين أو كسرها أو إشمامها. والأكثر الضم. ونحوه (رُدَّ السائلُ).

وإذا خيف اللبس في (عَدّ) و(رَدّ) وأشباههما وجب تركه إلى غيره، إذ قد يقع اللبس بينها وبين فعل الأمر، فإنه مضموم الأول أيضًا، إذ يقال: (عُدّ المال) و (رُدّ العدو)، وحينئذ لا يدرى أهو فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول أم فعل أمر؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول إلى الكسر أو الإشمام، لأن فعل الأمر لا يكون كذلك فيقال: (عِدَّ المالُ) و (رِدَّ العدوُّ).

إلا إذا كانت هناك قرينة تمنع اللبس فلا يعدل كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] لأن وقوعه بعد (لو) الشرطية قرينة تدل على أنه ليس فعل الأمر؛ لأن فعل الأمر لا يقع بعد أداة الشرط.

وإن بشكل خيف لبس يجتنب — وما لباع قد يرى لنحو حب

المعنى: إذا أدى وجه من الأوجه السالفة إلى لبس وجب اجتنابه إلى

وجه آخر لا لبس فيه. وما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة عند بنائه للمجهول يثبت لنحو (حبّ) من كل فعل ماض ثلاثي مضاعف.

حكم الماضي المعل العين إذا كان على وزن (افتعل) أو (انفعل):

إذا كان الفعل الماضي المُعَلّ العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) جاز فيما تليه العين الأوجه الثلاثة المذكورة آنفًا وهي: الضم والكسر والإشمام، مثل (اختار، وانقاد) وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضم نحو (أُختُور، أُنقُود)، والكسر نحو (اِختير، اِنقيد)، كما يجوز الإشمام. وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف.

وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي

المعنى: ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة يثبت كذلك للحرف الذي تليه عين الفعل من نحو (اختار) و (انقاد) وشبههما من كل فعل على وزن (افتعل) أو (انفعل).

ماينوب عن الفاعل:

١ ـ **المفعول به**: ففي نحو قولنا: (كَتب الطالبُ الدرسَ) عند البناء للمجهول تصبح الجملة (كُتِب الدرسُ). وفي نحو (يَعرف العاقلُ الصوابَ) نقول: (يُعرَف الصوابُ).

ويرى النحاة أنه إذا وجد المفعول به في الكلام فلا ينوب عن الفاعل غيره لأنه أولى من غيره بالنيابة، فيرتفع هو على النائبية وينتصب غيره. ففي نحو قولنا: (أكرم الأستاذُ زهيرًا يومَ الجمعة أمامَ التلاميذ بجائزة سنية إكرامًا عظيمًا) نقول عند البناء للمجهول: (أُكرِم زهيرٌ يومَ الجمعة أمامَ التلاميذ بجائزة سنية إكرامًا عظيمًا). وفي نحو قولنا: (ضربَ الرجلُ خالدًا ضربًا شديدًا يومَ الخميس أمامَ الأمير في داره) نقول عند البناء للمجهول:

(ضُرِب خالدٌ ضربًا شديدًا يومَ الخميس أمامَ الأمير في داره)، ولا يجوز إقامة غيره من المنصوبات الأخرى مع وجوده.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده فتقول: (ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيدًا) واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر ـ وهو من القراء العشرة ـ ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فناب (بما كانوا) مناب الفاعل مع وجود المفعول به وهو (قومًا).

ومنه قول الشاعر:

لم يعنَ بالعلياء إلا سيدًا ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو الهدى

المعنى: لم يجعل الله أحدًا يعتني بالعلياء إلا من له سيادة، ولا يشفي ذا الضلال إلا ذو الهدى.

فـ (بالعلياء) نائب فاعل مع وجود المفعول به وهو (سيدًا).

فائدة:

الذي يبدو أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، مفعولاً أو غيره. ففي مثل (خطف اللصُّ الحقيبةَ من يد صاحبتها أمام الراكبين في السيارة) تكون نيابة الظرف (أمام) أَوْلى من نيابة غيره فيقال: (خُطِف أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من يد صاحبتها) لأن أهم شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين وبحضورهم وهم جمع كبير يشاهد الحدث فلا يدفعه ولا يبالي بهم اللص.

وقد تكون الأهمية للجار والمجرور فتكون له النيابة نحو (سُرِق في ديوان الشرطة السلاحَ).

وما سوى النائب مما علقا ... بالرافع النصب له محققا

المعنى: النائب عن الفاعل سيصير مرفوعًا لتعلقه بالفعل الرافع له، وما سوى هذا النائب فحكمه النصب، فإذا وجد في الكلام مفعول به أو

أكثر ومعه شيء يصلح للنيابة عن الفاعل فالذي وقع عليه الاختيار للإنابة يرتفع، وما عداه ينصب.



وإذا كان الفعل متعديًا لمفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا فلك أن تنيب الأول أو الثاني، ففي نحو قولنا: (أعطيتُ الفقيرَ درهمًا) يمكنك إنابة الأول أو الثاني فتقول: (أُعطيَ الفقيرُ درهمًا) و (أُعطي درهمٌ الفقيرَ). وفي نحو قولنا: (كسا سعيدٌ زيدًا جبةً) تقول: (كسي زيدٌ جبةً) و (كسي جبةٌ زيدًا).

وهذا مشروط بعدم حصول اللبس، فإذا حصل لبس وجب إنابة الأول، ففي قولك: (أعطيتُ محمدًا فريقًا من الأعوان) لا يصح إنابة غير الأول فتقول: (أُعطي محمدٌ فريقًا من الأعوان)، ولا يجوز إنابة الثاني لئلا يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذًا، فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني؟ بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقديمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

ونحوه (أعطيت زهيرًا هشامًا) فيجب إنابة الأول فتقول: (أعطي زهيرٌ هشامًا) ولا يجوز إنابة الثاني؛ لأن كلاًّ منهما يصلح أن يكون آخذًا.

وباتفاق قد ينوب الثاني منْ باب (كسا) فيما التباسه أُمِنْ

المعنى: اتفق النحاة على جواز إنابة المفعول الثاني في باب (كسا)، وهو الفعل الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأً وخبرًا، إذا أُمن الالتباس.

فائدة:

ما ذكره النحاة في إنابة أي المفعولين صحيح، غير أنه ينبغي أن لا

ننسى أن ذلك بحسب المعنى، فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أَوْلى بالعناية والاهتمام. فإذا قلت مثلاً: (أُعطي محمدٌ دينارًا) كان اهتمامك منصبًّا على (محمد) والحديث يدور عنه، وإذا قلت: (أُعطيَ دينارٌ محمدًا) كان الحديث منصبًّا على الدينار وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيرًا أو لغير ذلك.

ونحو ذلك أن تقول: (مُنِح خالدٌ الجائزةَ) إذا كان الاهتمام منصبًّا على من أخذ الجائزة. وتقول: (مُنِحتْ الجائزةُ خالدًا) إذا كان الاهتمام منصبًّا على (الجائزة) لا على الآخذ. فإذا كانت حصلت منافسة بين أقران مثلاً لنيل جائزة وكان الناس مهتمين بهؤلاء الأقران معنيين بأمرهم، فشخص يرى أنه سيأخذها محمد والآخر خالد وهكذا ولا يهمهم أمر الجائزة بقدر ما يهمهم صاحبها قلت: (مُنِح خالدٌ الجائزةَ)، وإذا كان الناس معنيين بأمر الجائزة لأنها جائزة فريدة ثمينة ولا يهمهم آخذها قلت: (مُنِحتْ الجائزةُ خالدًا) فجعلتها هي المتحدث عنه.

ونحو ذلك أن تقول: (أُعطي هشامٌ الكتابَ) إذا كان يعنيك شأن الآخذ، أو تقول: (أُعطي الكتابُ هشامًا) إذا كان يعنيك شأن الكتاب. (م).



وإذا كان الفعل متعديًا لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كـ (ظنّ) وأخواتها وجب عند النحاة إنابة الأول ويمتنع إنابة الثاني، ففي نحو قولنا: (ظننتُ الشمسَ طالعةً) يجب إنابة المفعول الأول فتقول: (ظُنّتْ الشمسُ طالعةً) ولا يجوز عندهم أن تقول: (ظُنّتْ الشمسَ طالعةٌ). وفي نحو (ظننتُ الدرسَ سهلاً) يجب أن تقول: (ظُنَّ الدرسُ سهلاً) بإنابة المفعول الأول.

أما إذا كان الفعل متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل وجب عند النحاة إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني والثالث نحو (أُخبر الثوارُ العدوَّ جبانًا) والأصل: (أخبرتُ الثوارَ العدوَّ جبانًا)، ونحوه (أُعلِمَ سعيدٌ فرسَك مسرجًا) وأصله: (أعلم خالدٌ سعيدًا فرسَك مسرجًا).

ولا يتعين عند ابن مالك إنابة الأول، بل يجوز على مذهبه إنابة الثاني في باب (ظن) وأخواتها، وإنابة الثاني والثالث فيما كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل بشرط أن لا يحصل لبس، فيجوز ـ على مذهبه ـ أن تقول: (ظُنَّ زيدًا قائمٌ) بإنابة المفعول الثاني (قائم)، وأن تقول فيما كان متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل: (أُعلمَ سعيدًا فرسُك مسرجًا) و (أُعلمَ سعيدًا فرسَك مسرجٌ).

فإن حصل لبس وجب إنابة الأول، فتقول في نحو (ظننتُ محمدًا سعيدًا): (ظُنَّ محمدٌ سعيدًا) ولا تقول: (ظُنَّ محمدًا سعيدٌ). وتقول في نحو (أعلمتُ زيدًا خالدًا مسافرًا): (أُعلِم زيدٌ خالدًا مسافرًا)، ولا تقول: (أُعلِم زيدًا خالدٌ مسافرًا).

في باب (ظن) و (أرى) المنع اشتهرْ ولا أرى منعًا إذا القصد ظهرْ

المعنى: اشتهر منع إنابة المفعول الثاني في بابي (ظن) و (أرى)، وابن مالك لا يوافق على المنع إذا كان القصد يتضح ويظهر بالثاني.



٢ ـ الجار والمجرور: نحو (نُظِر في الأمر)، فشبه الجملة في محل رفع نائب فاعل. والأصل: نظرتُ في الأمر. ونحوه (تُوُكِّل على الله)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِى أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

ويشترط لإنابتهما أن يكون المجرور معرفة أو مضافًا أو موصوفًا. ومن

أمثلته: (أُخذ من حقل ناضج) و (جُلِس في دار الضيافة) و (أُقيمت الصلاةُ) فلا يصح: أُخِذ من حقل، أو جُلِس في دار.



٣ ـ الظرف المتصرف المختص: الظرف المتصرف هو ما استعمل ظرفًا وغير ظرف، بمعنى أنه لا يلتزم النصب على الظرفية، بل يقبل الرفع والنصب والجر كيوم ومكان، فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفًا وغير ظرف، فمثال الظرف قولك: (سرت يومًا) و (جلست مكانًا). ومثال غير الظرف مجيئهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين نحو قولك: (يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ ـ قضيت يومًا طيبًا ـ تطلعت إلى يومٍ طيبٍ). ونحوه (مكان) فتقول: (مكانُك مريح ـ إنّ مكانَك مريحٌ ـ سأتجه إلى مكانِك).

وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفًا، فهو يلازم النصب على الظرفية وحدها، ومن أمثلته: قَطُّ، وعَوضُ، والآن، وسحر (بشرط أن يراد به سحر يوم بعينه ليكون ظرفًا ملازمًا للنصب) فلا يصح أن يقع واحد من هذه الظروف وأشباهها نائب فاعل، فلا يقال: (ما كُتِب قطُّ ـ لن يُكتبَ عوضُ) لئلا يخرج الظرف عن الظرفية إلى غيرها.

وكذلك إذا كان ظرفًا شبيهًا بالمتصرف (وهو الذي لا يفارق النصب على الظرفية إلا إلى الجر بـ (من) غالبًا مثل: عند ـ ثَمّ ـ لدى ـ مع، أو الجر بـ (إلى) مثل (متى)، أو الجر بـ (من، وإلى) كـ (أين)، وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل لأنه لا يسند إليه، بمعنى أنه لا يأتي إلا ظرفًا، فكيف تحوله من ظرف إلى نائب فاعل؟ إنك إذا فعلت هذا فكأنك حرفته من طبيعته التي طبع عليها، وعلى هذا فلا يقال (قرئ عندُك).

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصًا. والمراد باختصاصه أن يضيف معنى جديدًا ليزول الغموض والإبهام. وهو

يختص إما بالوصف نحو (قُضِي شهرٌ جميلٌ في المصايف) و (قُطِع يومٌ كاملٌ في السفر)، أو بالإضافة نحو (سُهِرتْ ليلةُ القدر) و(أُذِّن وقتُ الصلاة)، أو بالعلَمية نحو (صيم رمضانُ).



٤ ـ المصدر المتصرف المختص:

والمراد بالمتصرف عدم التزامه النصب على المصدرية، وإنما يتأثر بالعوامل المختلفة، فتارة يكون مرفوعًا وأخرى منصوبًا أو مجرورًا على حسب حالة الجملة، مثل: (فَهْم ـ جلوس) نحو قولك: (الفَهمُ ضروري للتعلم ـ إن الفهمَ ضروري ـ اعتمدت على الفهمِ).

وأما غير المتصرف فهو ما يلازم النصب على المصدرية نحو (معاذَ الله، وسبحانَ الله) فإن (معاذ) و (سبحان) ملازمان النصب على المصدرية فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل.

ويشترط أن يكون المصدر المتصرف مختصًا. والمراد بالاختصاص هنا أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائدًا على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد ليكون في الإسناد إليه فائدة، فلا يصح أن يقال: (وُقِف وقوفٌ) أو (عُلِم عِلْمٌ) لأنه لا يفيد معنى جديدًا بل لا بد من اختصاصه.

والاختصاص إما أن يكون بالوصف نحو (وُقِف وقوفٌ طويلٌ) و (فُهِم فهمٌ عميقٌ)، أو بيان العدد نحو (نُظِر في الأمر نظرتان) و (قُرِئ عشرون قراءةً)، أو الإضافة نحو (سِيرَ سيرُ الصالحين) و (فُهِم فهمُ العباقرة).



وإذا فقد المفعول به من الكلام جازت نيابة كل واحد من المجرور

والمصدر والظرف على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣]، ومن نيابة المجرور أن تقول: (يشاد بذكر العاملين إشادةً عظيمةً) فـ (بذكر) في محل رفع نائب فاعل، ومن نيابة الظرف قولك: (يصلّى يومُ الجمعة في الجامع الكبير) فـ (يوم) نائب فاعل.

فائدة:

إذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر والظرف والمجرور فالذي عليه الأكثرون أنها متساوية في النيابة ولا يفضل بعضها بعضًا كما ذكرنا. تقول: (جُلِس في الدار جلوسًا طويلاً يومَ الجمعة) إذا جعلت المجرور هو النائب، وتقول: (جُلِس في الدار جلوسٌ طويلٌ يومَ الجمعة) إذا جعلت المصدر هو النائب، وتقول: (جُلِس يومُ الجمعة في الدار جلوسًا طويلاً) إذا جعلت الظرف نائبًا.

والحق أن يقال إنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب، وإذا كان المصدر هو المهم أنيب، وإذا كان الظرف هو المهم أنيب.

وإيضاح هذا الأمر أن المتكلم قد يعنيه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف دون أن يعنيه ما وراء ذلك فيقتصر عليه، فيقول مثلاً: (جُلس في الدار) و (اقتُتل يومُ الخميس). قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر: ٦٨]، فإن المهم هو المجرور، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]. ونحوه (اجتُمع يومُ الخميس) إذا لم يعنك من اجتمع.

وكذلك الأمر بالنسبة للمصدر فتقول: (انطُلق انطلاقٌ شديدٌ).

وقد يعنيه عدة أمور بعضها أهم من بعض، فيجعل مدار حديثه ما كان

أدخل في عنايته نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فالمصدر الدالّ على المرة هنا هو الأهم لا المجرور كما في الآيات السابقة، ولذلك أنابه عن الفاعل.

ومما يدل على أن الاهتمام منصبّ على المصدر الدال على المرة قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] فقد جاء بالمصدر الدالّ على المرة أيضًا.

وقد يجري الفعل المتعدي في ذلك مجرى اللازم إذا لم يتعلق غرض بذكر مرفوعه نحو قولك: (أُكرم في الحفل) و (حُفِظ في الدار) إذا لم يعنك ما أُكرم ولا من أُكرم، ولا ما حُفظ. (م)

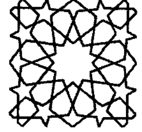
وقابل من ظرف او من مصدر أو حرف جر بنيابة حري

المعنى: إذا كان اللفظ ظرفًا أو مصدرًا أو جارًّا ومجرورًا كان هذا اللفظ جديرًا بالنيابة عن الفاعل.

ولا ينوب بعض هذي إن وجدْ في اللفظ مفعول به وقد يردْ

المعنى: لا يصح إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به، وقد يرد إنابة غير المفعول به مع وجوده.





تعدي الفعل ولزومه

ينقسم الفعل التام إلى متعدٍّ ولازم.

أ ـ الفعل المتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه نحو (فتح طارقٌ الأندلسَ).

علامة الفعل المتعدي:

للفعل المتعدي علامتان:

الأولى: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به. وطريقة ذلك أن يوضع الفعل في جملة تامة وقبله اسم جامد أو مشتق، بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر، وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم، فإن صحّ التركيب واستقام المعنى فالفعل متعدٍّ بنفسه، وإلا فهو فعل لازم.

فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل (أخذ) من ناحية التعدي واللزوم وضعنا قبله اسمًا غير مصدر، وجعلنا بعد الفعل ضميرًا يعود على ذلك الاسم فنقول: (الصحفَ أخذتُها) فنرى المعنى سليمًا والتركيب صحيحًا، فنحكم بأن هذا الفعل متعدٍّ ينصب المفعول به بنفسه.

ومثل هذا يتّبع في الفعل (قعد)، حيث نقول: (الغرفة قعدتُها) فندرك سريعًا فساد الأسلوب والمعنى، ولا سبب لهذا الفساد اللغوي إلا عدم تعدية الفعل (قعد) تعدية مباشرة، لهذا نحكم عليه بأنه لازم.

وإنما اشترطوا في الاسم السابق أن يكون غير مصدر؛ لأن هاء

المصدر تتصل بالفعلين المتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي (الضربُ ضربتُه زيدًا) أي: ضربتُ الضربَ زيدًا، ومثال المتصلة باللازم (القيامُ قمتُه) أي: قمتُ القيامَ.

الثانية: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام بحيث لا يحتاج إلى حرف جر نحو (الواجب مكتوب).

علامة الفعل المعدّى أن تصلْ   ها غير مصدر به نحو (عمِلْ)

المعنى: علامة الفعل المتعدي إلى مفعوله أن تصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول نحو (الواجبُ عملتُه).

حكم الفعل المتعدي:

حكم الفعل المتعدي أنه ينصب المفعول به إن لم ينب عن فاعله.

فانصب به مفعوله إن لم ينب   عن فاعل نحو (تدبرتُ الكتب)

المعنى: انصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل نحو (تدبرتُ الكتبَ).



ب ـ الفعل اللازم: هو ما ليس بمتعدٍّ. وقد يتعدى بحرف جر نحو (مررتُ بسعيدٍ) و(ذهبت بالورق إلى المطبعة)، أو لا يكون له مفعول نحو (ركض المتسابقون) و (قام محمدٌ). ويسمى أيضًا الفعل القاصر.

علامة الفعل اللازم:

ذكرنا أن اللازم هو ما ليس بمتعدٍّ، فلا تتصل به هاء المفعول به، ولا يصاغ من مصدره اسم مفعول تام.

والجدير بالذكر أن هناك من الأفعال ما يستعمل لازمًا ومتعديًا والمعنى واحد مثل: نصح، وشكر، فنقول: (نصحته، ونصحت له)

و(شكرته، وشكرت له). قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: ١٩]، وقال: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢].

ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يأتي:

أ ـ أن يكون الفعل دالًّا على السجايا، أي الطبائع، وهي الصفة اللازمة لصاحبها ولا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر نحو (شرُف، كرُم، نَهِم، ظرُف).

ب ـ أن يكون الفعل دالًّا على هيئة نحو طال، قصر.

ج ـ أن يكون الفعل على وزن (افعَلَلَّ) نحو (اقشعَرَّ، اطمأَنَّ، اشمأَزَّ).

د ـ أن يكون الفعل مطاوعًا لفعل متعدٍّ لمفعول واحد نحو (مددتُ الحديدَ فامتدّ) و (دحرجتُ الكرة فتدحرجتْ) و (كسرتُ الخشبةَ فانكسرتْ).

والمطاوعة: قبول الأثر من فاعل فعل ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقًا.

هـ ـ أن يكون الفعل على وزن (افعلَّ) نحو (احمرَّ، اصفرَّ)، أو على وزن (افعالَّ) نحو (ادهامَّ، ازوارَّ، احمارَّ)، أو على وزن (افعنللَ) نحو (احرنجم القوم، أي: اجتمعوا ـ اقعنسس الجمل، أي: أبى أن ينقاد)، أو على وزن (فعُل) نحو (كرُم، وعظُم).

و ـ أن يكون دالًّا على نظافة نحو (طهُر الثوب، ونظُف المكانُ)، أو على دنس نحو (دنِس الثوب ووسِخ وقذِر).

ز ـ أن يكون دالًّا على عَرَض: وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت دائمًا، نحو (مرِض فلان، وكسِل، ونشِط، وفرِح، وحزِن، وشبع، وعطِش).

ح ـ أن يكون دالّاً على عيب كـ (عوِر، وعمِش)، وعلى حلية كـ (نجِل، ودعِج).

ولازم غير المعدّى وحتمْ لزوم أفعال السجايا كـ (نهمْ)

المعنى: اللازم هو ما ليس بمتعدّ. ويتحتم اللزوم في كل فعل دالّ على سجية نحو (نهمَ).

كذا افعللَّ والمضاهي اقعنسسا وما اقتضى نظافة أو دنسا

المعنى: وكذلك كل فعل جاء على وزن (افعلَلّ) أو وزن يشابه وزن (اقعنسس)، أو دل على نظافة أو دنس.

أو عرَضًا أو طاوع المعدّى لواحدٍ كمدّه فامتدّا

المعنى: أو دل على عرَض أو كان مطاوعًا لما تعدى إلى مفعول واحد نحو (مدّه فامتدّ).

سقوط حرف الجر من الفعل المتعدي بواسطة:

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه، وأن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر نحو (مررت بسعيد)، فالجار والمجرور مفعول من حيث المعنى. وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى مفعوله بنفسه فيقال: (مررتُ سعيدًا)، قال الشاعر:

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليّ إذن حرامُ

والمعنى: مررتم بديار أحبتي ولم تقيموا مدة من الزمان، لهذا فقد حرّمت على نفسي كلامكم مجازاةً لكم.

والأصل: تمرون بالديار. فحذف حرف الجر وهو منصوب على نزع الخافض.

وحذف حرف الجر وإعمال الفعل في الاسم مباشرة مقصور على

السماع عن العرب نحو قولهم: توجهتُ مكةَ، وذهبتُ الشامَ، بدلاً من: توجهت إلى مكة، وذهبت إلى الشام.

ولا يقاس عليه، فلا يقال: توجهت المسجد، وذهبت الدار مثلاً؛ لأنه لم يسمع في غير مكة والشام.

ويجوز حذف حرف الجر قياسًا مطّردًا مع (أنْ، وأَنَّ) إذا أُمن اللبس كقولك: (سررت من أنّ الناشئ راغب في العلم حريص على أنْ يزداد منه) فبعد حذف حرف الجر تصير الجملة (سررت أنّ الناشئ راغب... حريص أن يزداد). ونحوه (عجبت أنك نائم) أي: من أنك نائم، وكقوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: من أن جاءكم، وقوله: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢] أي: من أن جاءهم، لأن الأصل: عجب من كذا، قال تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣]، وكقوله سبحانه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنّه، لأن الأصل: شهد بكذا، قال تعالى: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

فإن حصل لبس امتنع الحذف، ففي نحو قولك: (رغبت في أن أزورَك) لا يجوز أن تقول: (رغبت أن أزورك) لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا أردت: أرغبت في الزيارة، أم رغبت عنها، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد.

ومثله قولك: (رغبت في أن يفيض النهر) فلا يصح حذف حرف الجر (في) فلا يقال: (رغبت أن يفيض النهر) إذ لا يتضح المراد بعد الحذف أهو: رغبت في أن يفيض النهر أم رغبت عن أن يفيض؟

إلا إذا كان الإبهام مقصودًا لتعمية المعنى المراد على السامع، أو

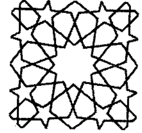
لاحتماله المعنيين كقوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فالآية تحتمل الرغبة في النكاح والرغبة عنه.

واختلف النحاة في محل (أنَّ، وأنْ) ـ عند حذف حرف الجر ـ فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين. ومذهب الكسائي هو الأقيس لضعف الجار عن العمل محذوفًا.

وعدّ لازمًا بحرف جرٍّ — وإن حذف فالنصب للمنجرِّ
نقلاً وفي أنّ وأنْ يطّردُ — مع أمن لبس كـ (عجبت أن يدوا)

المعنى: عدّ الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب للمجرور سماعًا. ويطّرد حذف حرف الجر قبل (أنّ) و(أنْ) بشرط أمن اللبس نحو (عجبتُ أن يدوا) بتقدير: عجبت من وديهم، أي: إعطائهم الدية.





المفعول به

تعريفه: هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل إثباتًا أو نفيًا، فالإثبات نحو (بريتُ القلمَ) والنفي نحو (ما بريت القلمَ).

وقد يتعدد المفعول به في الكلام إن كان الفعل متعديًا إلى أكثر من مفعول واحد نحو (أعطيت الفقيرَ درهمًا، وظننت الأمرَ واقعًا، وأعلمت سعيدًا الأمرَ جليًّا).

حكم المفعول به:

وجوب نصبه. وعلامات النصب إما الفتحة وذلك في الاسم المفرد وجمع التكسير نحو (علّمتُ طالبًا) و(علّمتُ طلابًا)،أو الكسرة وذلك في جمع المؤنث السالم نحو (علمتُ الطالباتِ)، أو الألف وذلك في الأسماء الخمسة نحو (علمتُ أخاك)،أو الياء وذلك في المثنى وجمع المذكر السالم نحو (هنأت الطالبَين، قابلتُ المهندسِين).

أقسام المفعول به:

المفعول به قسمان: ظاهر نحو (فتح سعدٌ العراقَ)، وضمير، وهو قسمان: متصل نحو (أكرمتُكَ، وأكرمتُهم)، ومنفصل نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

تعدي الفعل إلى مفعولين:

قد يتعدى الفعل إلى مفعولين، وهو بهذا ينقسم قسمين:

القسم الأول: ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر وهو ظن وأخواتها كما مر سابقًا.

والقسم الثاني: ما يتدعى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا وهي أفعال كثيرة منها: أعطى ومنح ومنع وكسا وألبس وآتى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، وقوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولك: (هو يعطي السائلين الدنانيرَ، ويطعم المحتاجين القوتَ، ويمنح طلابَ العلم الكتبَ، ويكسو الفقراءَ الثيابَ).

تقديم المفعول به:

الأصل في الجملة التي تحتوي مفعولاً به أن يؤتى بالفعل فالفاعل فالمفعول به نحو (ينصر اللهُ المجاهدينَ).

وقد يتقدم المفعول به على الفاعل نحو (ينصر المجاهدين اللهُ) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا۟ رَبَّهُم﴾ [الروم: ٣٣]، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

وقد يتقدم المفعول به على الفعل نحو قولك: (محمدًا أكرمْ)، وقولك: (المجاهدين ينصر اللهُ).

فائدة:

لتقديم المفعول على الفعل أغراض أهمها:

أ - الاختصاص: فقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ معناه نخصك بالعبادة، ونحوه قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦].

وهو كما تقول: (أكرمْ محمدًا) و (محمدًا أكرمْ)، فإن معنى قولك: (أكرمْ محمدًا) أن تطلب لمحمد الإكرام من المخاطب، ولا تطلب حصر الإكرام به. أما (محمدًا أكرمْ) فمعناه: خصَّ محمدًا بالإكرام.

وكذلك الأمر في النفي نحو قولك: (ما شتمت خالدًا) و (ما خالدًا

شتمت)، فإنك في الجملة الأولى نفيت الشتم عن خالد ولم تثبته لغيره، فقد تكون شتمت غيره أو لا تكون. أما قولك: (ما خالدًا شتمت) فإن معناه أنك نفيت الشتم عن خالد وأثبتّ وقوعه على غيره، أي: أنا لم أشتم خالدًا بل شتمت غيره.

ولذا يصح أن تقول: (ما شتمت خالدًا ولا غيره) ولا يصح أن تقول: (ما خالدًا شتمت ولا غيره) لأنه تناقض، إذ قولك: (ما خالدًا شتمت) معناه أنك شتمت غيره، فكيف يصح أن تقول: (ولا غيره)؟

ب ـ أو للمدح والثناء: كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقوله: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦].

فهذا ليس من باب التخصيص والحصر، إذ ليس معناه ما هدينا إلا نوحًا من قبل، وإنما هو من باب المدح والثناء.

ج ـ أو للعناية بالمتقدم لأهميته: كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤].

د ـ أو للحذر منه: كقوله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].

هـ ـ أو لتعظيمه: كقولك لمن سأل الله: عظيمًا سألت.

و ـ أو للتوجيه والإرشاد: كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠]. فهذا ليس من باب الحصر كما هو واضح، إذ ليس المراد به جواز قهر غير اليتيم ونهر غير السائل، وإنما هو من باب التوجيه، فإن اليتيم ضعيف، وكذلك السائل، وهما مظنة القهر، فقدمهما للاهتمام بشأنهما والتوجيه إلى عدم استضعافهما.

إلى غير ذلك من الأغراض. (م).

تقديم أحد المفعولين على الآخر:

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو (أعطيتُ محمدًا دينارًا) فالأصل تقديم المفعول الأول (محمد)؛ لأنه فاعل في المعنى، لأنه هو الآخذ للدينار.

وكذلك قولك: (كسوتُ زيدًا جبةً) فـ (زيدًا) مفعول أول، و(جبة) مفعول ثان، والأصل تقديم (زيدًا) على (جبة) لأنه هو اللابس، فهو الفاعل في المعنى.

وعلى هذا فالترتيب فيما يتعدى إلى مفعولين ليس الثاني منهما خبرًا في الأصل أن يتقدم الفعل ففاعله ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى ثم المفعول الثاني.

ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وهو المفعول الثاني لكنه خلاف الأصل فتقول: (أعطيتُ دينارًا محمدًا) و (كسوتُ جبةً زيدًا).

فائدة:

ذكرنا أن الأصل أن يتقدم الفعل فالفاعل ثم المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ثم المفعول الثاني نحو (منح سعيد خالدًا أرضًا) ويقال هذا إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن الموضوع بجملته.

وقد يتقدم المفعول الثاني على الأول لغرض بلاغي يقتضيه المقام نحو (منح سعيد أرضًا خالدًا) إذا كان الاهتمام منصبًّا على الأرض لا على الآخذ.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [غافر: ٥٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] ففي الآية الأولى قدّم ﴿بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ وهو المفعول الأول على (الكتاب)، وفي آية

فاطر قدم (الكتاب) على ﴿ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ ولذلك سبب واضح يتبين من سياق الآيتين، ففي آية فاطر الكلام جارٍ على الكتاب ولذلك قدّمه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ . . . وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ . . . ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ﴾ [فَاطِر: ٢٩-٣٢] فناسب تقديم الكتاب.

أما في سورة غافر فالكلام على حَمَلة الكتاب فلذلك قدّمهم، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَوَلَمۡ تَكُ تَأۡتِيكُمۡ رُسُلُكُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِۖ قَالُواْ بَلَىٰۚ . . . إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ﴿٥١﴾ . . . وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡهُدَىٰ وَأَوۡرَثۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [غافر: ٥٠ ـ ٥٣]. فناسب أن يتقدم الحَمَلة على الكتاب بخلاف الآية الأولى كما هو واضح. (م).

ويلزم الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ في مواضع منها:

١ ـ خوف اللبس نحو (أعطيتُ محمدًا عليًّا) فلا يجوز تقديم الثاني، لأنه لا يعلم كونه آخذًا إلا بتقديمه.

٢ ـ أن يكون المفعول الثاني واقعًا عليه الحصر نحو (ما أعطيت محمدًا إلا دينارًا) و(إنما أعطيت محمدًا دينارًا)، ونحو (ما كسوت خالدًا إلا ثوبًا) و (إنما كسوت خالدًا ثوبًا).

٣ ـ أن يكون المفعول الأول ضميرًا متصلاً والمفعول الثاني اسمًا ظاهرًا نحو (منحتُك الودَّ) و(أعطيتك درهمًا).

وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يكون المفعول الأول ـ أي الفاعل المعنوي ـ متصلاً بضمير يعود على المفعول الثاني نحو (أعطيت الدرهمَ صاحبَه) فلا يجوز تقديم

(صاحبه) وإن كان فاعلاً في المعنى لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

٢ ـ أن يكون المفعول الأول محصورًا نحو (ما أعطيتُ المكافأةَ إلا المستحقَّ) و (ما منحتُ الجائزةَ إلا عمرًا).

٣ ـ أن يكون المفعول الثاني ضميرًا متصلاً، والمفعول الأول اسمًا ظاهرًا نحو (الدرهمَ أعطيته محمدًا) و (الودَّ منحته الطفلَ).

والأصل سبق فاعل معنًى كـ (مَن) من (ألبِسَنْ من زاركم نسج اليمن)

ويلزم الأصل لموجب عرى وترك ذاك الأصل حتمًا قد يرى

المعنى: إذا تعدى الفعل إلى مفعولين أحدهما فاعل في المعنى فالأصل أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره مثل (ألبسنْ من زاركم نسج اليمن).

ومراعاة هذا الأصل ـ وهو تقديم الفاعل في المعنى ـ قد تلزم بسبب موجب لمراعاتها قد عرى ـ أي وجد ـ وذلك كخوف اللبس مثلاً. وترك مراعاة الأصل لمانع يقتضي تأخير ما هو فاعل في المعنى قد يرى أمرًا محتومًا، أي: واجبًا.

حذف المفعول به:

إذا اختل المعنى بحذف المفعول به فلا يجوز حذفه، كأن يكون المفعول جوابًا عن سؤال نحو (ماذا أكلتَ؟) فيجاب: أكلتُ فاكهةً، ونحو (من قابلتَ؟) فتجيب (قابلتُ المديرَ).

أو يكون محصورًا نحو (ما أكلتُ إلا الفاكهةَ) و(ما قابلتُ إلا المديرَ).

إذ لو حذفت المفعول من الأول فلا يحصل جواب، ولو حذفته من الثاني لانتفى معنى الحصر.

وحذفَ فضلة أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جوابًا أو حصر

المعنى: يجوز حذف الفضلة (المفعول به) بشرط ألّا يضرّ حذفها، فإن ضرّ الحذف لم يجز كما إذا وقع المفعول جواب سؤال أو وقع محصورًا.

فائدة:

قد يحذف المفعول به من الكلام لفظًا لكنه مراد معنى وتقديرًا، وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اختصارًا) وذلك إذا دل على حذفه دليل كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] أي: من خلقته؛ لأن الاسم الموصول لا بد له من عائد، وكقوله: ﴿ٱذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] أي: أنعمتُها، وكقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٤] أي: فإن لم تفعلوا الإتيان ولن تفعلوه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه: ٧٩] أي: وما هداهم، غير أن الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الإيجاز، وذلك أنه أخرجه مخرج العموم، أي أن فرعون لم يتصف بصفة الهداية ألبتة، وذلك أنه لو قال: (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدًا بقومه، إذ يحتمل أنه هدى غيرهم، لكنه قال: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ أي: ما هدى أحدًا.

ويذكر النحاة أن المفعول قد يحذف لتناسب الفواصل كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] أي: وما قلاك، غير أن الذي نراه أن الحذف هنا للإكرام والتعظيم، لأنه تعالى لم يرد أن يواجه رسوله بالقلى فيقول: (وما قلاك) وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكرامًا لرسول الله من أن يناله الفعل. ونحو هذا يجري في كلامنا، كأن يقول أحد لآخر: بلغني

عنك أنك شتمت وقلت، فيقول: لا والله ما شتمت ولا قلت، فحذف المفعول من الفعلين تعظيمًا له من أن يناله الفعل.

أما ذكر مفعول التوديع في (ما ودعك) فللإكرام، ذلك أن التوديع إنما يكون بين المتحابين بخلاف القلى. (م).

كما يجوز حذف المفعولين أو حذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، فمثال حذف المفعولين قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾ [الليل: ٥] فقد حُذف مفعولا (أعطى) للإيجاز، و حذف مفعول (اتقى) أي: اتقى الله.

وأما حذف أحدهما فمثال حذف المفعول الأول قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: يعطوكم الجزية، ومثال حذف المفعول الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] وإنما حذف المفعول الثاني ليشمل كل ما أعطاه الله لنبيه عليه الصلاة والسلام من خير الدنيا والآخرة.

حذف الناصب:

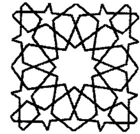
الأصل في ناصب المفعول به أن يكون مذكورًا. ويجوز أن يحذف إذا دل عليه دليل كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] أي: أنزل خيرًا، ويقال لك: (من أُكرم؟) فتجيب: العلماءَ، أي: أكرمِ العلماءَ.

وقد يكون الحذف لازمًا كما في الاشتغال نحو (محمدًا أكرمتُه) والتحذير والإغراء نحو (إياك والشرَّ).

ويحذف النّاصبها إن عُلِما وقد يكون حذفه ملتزما

المعنى: يجوز حذف ناصب المفعول إذا دل عليه دليل، وقد يكون حذف الناصب لازمًا لا بد منه.





التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه. والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة:

أولها: المحذِّر، وهو المتكلم الذي يوجّه التنبيه لغيره.

وثانيها: المحذَّر، وهو الذي يتجه إليه التنبيه.

وثالثها: المحذَّر منه، وهو الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه.

وللتحذير صور وأنماط مختلفة يمكن عرضها على النحو الآتي:

١ ـ ذكر المحذَّر منه وحده على أن يكون اسمًا ظاهرًا دون تكرار ولا عطف مثيل له عليه، كتحذير الطفل من النار بأن يقال له: (النارَ).

حكمه:

نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه. فكلمة (النار) يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازًا تقديره مثلاً: (احذر النارَ) والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق مثل: اجتنبِ النار.

ويجوز أن تقول: (احذر النار) بإظهار الفعل، وفي تلك الحالة يخرج التركيب من إطار أسلوب التحذير؛ لأن الشرط الأساسي في هذا الأسلوب عدم ذكر الفعل.

فائدة:

الداعي للحذف هو ضيق الوقت؛ لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع لينتبه المخاطب قبل فوات الفرصة كي لا يصيبه المكروه بفواتها.



٢ ـ ذكر المحذَّر منه اسمًا ظاهرًا إما مكررًا، وإما معطوفًا عليه مثله بالواو، فمثال الأول (البردَ البردَ)، ومثال الثاني (البردَ والمطرَ).

حكمه:

وجوب نصب الاسم في الصورتين بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبًا. ففي المثال الأول تكون (البردَ) الأولى مفعولاً به، والثانية توكيد لفظي. وفي المثال الثاني يكون (البرد) مفعولاً به، و(المطر) معطوفًا. ولا يجوز أن تظهر الفعل فتقول: (احذر البردَ البردَ) أو (احذر البردَ والمطرَ).



٣ ـ ذكر المحذَّر اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى كاف الخطاب، كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل: (يدَك)، وقد يكون مكررًا فتقول: (يدَك يدَك) أو معطوفًا فتقول: (يدَك وملابسَك).

حكمه:

إذا كان الاسم منفردًا فيكون مفعولاً به لفعل محذوف جوازًا تقديره (أبعدْ يدَك). وأما المكرر والمعطوف فالعامل فيهما محذوف وجوبًا.



٤ ـ ذكر المحذَّر اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى كاف الخطاب مع عطف المحذَّر منه عليه نحو (يدَك والسكينَ ـ رأسَك وحرارةَ الشمس ـ يدَك والمدادَ).

فالمعطوف هنا محذَّر منه والمعطوف عليه محذَّر، فإذا قلت: (يدَكَ والسكينَ) فالمحذَّر (يدك) والمحذَّر منه (السكين)، بخلافه في النوع السالف الذي يكون فيه المعطوف والمعطوف عليه محذَّرًا.

حكمه:

الأسهل اختيار عاملَين مناسبين، أحدهما للمعطوف عليه، والآخر للمعطوف، كأن يقال: صنْ يدَك وأبعدْ السكينَ - قِ رأسَك واحذرْ حرارةَ الشمس - باعدْ يدَك واحذر المدادَ. فيكون كل من المعطوف والمعطوف عليه مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا، وبذا تعطف جملة على جملة.



ويمكن أن تكون الواو للمعية، أي احفظ يدك من السكين ومصاحبته.

٥ - ذكر المحذَّر ضمير نصب منفصل للمخاطب هو (إياك) وفروعه. وبعده المحذَّر منه مسبوقًا بالواو نحو (إياك والكذبَ).

حكمه:

تكون (إيا) مفعولاً به لفعل محذوف وجوبًا تقديره (أحذّر)، والواو حرف عطف، و(الكذب): مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (تجنبْ)، فهو عاطف جملة على جملة أيضًا.

وقد تكون الواو للمعية، والمعنى: إياك وممارسة الكذب، أو التلبس به، أو مصاحبته.

٦ - ذكر المحذَّر ضمير نصب منفصل للمخاطب هو (إياك)، وبعده المحذَّر منه مجرور بـ (من) نحو (إياك من الكذب).

٧ - ذكر المحذَّر ضمير نصب منفصل للمخاطب هو (إياك)، دون أن يكون مسبوقًا بالواو أو بحرف الجر (من) نحو (إياكم اتباع هوى النفس)، على تقدير: إياكم أحذّر اتباع هوى النفس، فيكون (اتباع) مفعولاً به ثانيًا.

ويجوز تكرار الضمير (إياك) كقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

فإياك إياك المراءَ فإنه ... إلى الشر دعّاء وللشر جالب

المعنى: يحذر الشاعر من المراء وهو الجدال، ويبين أنه سبب للشر.

قال ابن مالك:

إيّاك والشرَّ ونحوه نصبْ ... محذِّرٌ بما استتاره وجبْ

ودون عطف ذا لـ (إيا) انسب وما ... سواه ستر فعله لن يلزما

إلا مع العطف أو التكرار ... كالضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري

المعنى: (إياك والشر) ونحو هذا الأسلوب يجب نصبه على التحذير بعامل مستتر وجوبًا.

وانسب هذا الحكم - وهو النصب بعامل محذوف وجوبًا - لـ (إيا) أيضًا عند عدم العطف عليها بأن تقول: (إياك الشرَّ).

وإن كان بغير (إياك) فلا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف نحو (رأسَك والسيفَ) أو التكرار نحو (الضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري).

فائدة:

ذهب النحاة إلى أنه إذا كان أسلوب التحذير بـ (إيا) ففعله واجب الحذف مطلقًا سواء كررت أم لم تكرر. تقول: (إياك والكذب) ولا يصح أن تقول: (إياك أحذّر والكذب) أو (أحذّرك والكذب). وكذلك إذا كان بغير (إيا) إذا كان مكررًا أو معطوفًا نحو (النارَ النارَ) و(الكذبَ والخيانةَ)، فإنه لا يصح أن تقول: (احذر النار النار) و (احذرِ الكذب والخيانة). وإذا لم يكرر المعمول جاز إظهار عامله اتفاقًا.

وفي هذه المسألة بحث، فإنه عند جمهور النحاة حذف الفعل واجب في نحو (إياك من المراء) و (إياك من الكذب) وفي نحو (الكذب والخيانة). ولكن ألا يصح أن نقول: (أحذّرك من المراء) و (احذرِ الكذب

والخيانة)؟ ألا يصح أن نقول: (أحذّرك من هذا الأمر) و (أحذّرك العقوق والظلم)؟

إن هذه التعبيرات صحيحة بلا شك، وإذا حذفنا الفعل من هذه الجمل كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة. فمثلاً قولنا: (أحذّرك من المراء) إذا حذفنا الفعل منه كان (إياك من المراء)، و (أحذّرك من هذا الأمر) إذا حذفنا الفعل منه كان (إياك من هذا الأمر). وإذا حذفنا الفعل من قولنا: (احذرِ الكذب والخيانة) قلنا: (الكذبَ والخيانةَ)، فإذا كانت هذه الجمل مع ذكر الفعل صحيحة فلماذا يقول النحاة إن الحذف واجب؟

إنه يصح أن تقول: (أحذّرك من هذا الأمر) و (إياك من هذا الأمر). قال تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [النور: ١٧] فذكر فعل التحذير (يعظ)، ولو حذفه لكان القول (إياكم أن تعودوا لمثله أبدًا)، وقال: ﴿إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦] فذكر فعل التحذير، ولو حذفه لقال: (إياك أن تكون من الجاهلين)، وقال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ولو حذفه لقال: (الله والأرحام)، وقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ٣٢] ولو حذف فعل الإغراء لكان القول: (الله والرسول)، وقال: ﴿وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الأنعام: ٥] ولو حذف فعل الإغراء لقال: (الكيل والميزان).

فهذه كلها من أساليب التحذير والإغراء الواجبة حذف الفعل عند النحاة، وقد ذكر الفعل معها، فكيف نفسر قول النحاة بوجوب الحذف مع أن الذكر وارد في القرآن الكريم وفي غيره؟

والجواب أن (إيا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء معناها (بعّد) أو (باعد) أو (احذرْ) أو (احفظ نفسك) أو (قِ نفسك)

ونحو ذلك من معاني التحذير والكاف للخطاب. وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه وتسدّ مسدّه.

ولكن لو أظهرته لتغير المعنى ولأصبح التحذير بالفعل المذكور لا بـ (إياك)، فلو قلت: (إياك من الكذب) لكان التحذير بـ (إياك) وحده، ولو قلت: (أحذرك من الكذب) لكان التحذير بالفعل (أحذر) لا بالضمير. وكذلك لو قلت: (إياك أحذّر من الكذب) لكان التحذير بالفعل لا بـ (إيا) وقدمت الضمير للاختصاص، وعند ذلك لا يكون (إيا) كناية عن التبعيد والمنع ولا نائبًا عن فعل التحذير. وإذا قلت: (أحذّرك إياك أن تفعل) كانت (إيا) ليست تحذيرًا وإنما هي بدل من ضمير الخطاب على رأي الجمهور أو توكيد له على رأي آخرين.

فأنت لا تذكر الفعل إذا كانت (إيا) تقوم مقام فعل التحذير، ولو ذكرت الفعل كانت ضمير نصب غير مكنيّ به عن التحذير.

ثم إن التحذير بـ (إيا) هو منع عام بصيغة التبعيد المطلق، في حين أن التحذير بالفعل مقيّد بمعنى ذلك الفعل، فقولك: (أحذّر) مقيد بمعنى فعل التحذير، و(أعظك) مراد منه معنى الوعظ، و(أنهاك) مراد به معنى النهي. . . وهكذا.

وقد ذكروا أن سبب الحذف هو أن الوقت يضيق عن ذكر غير المحذور منه.

ويبدو أن الأمر فيه تفصيل وهو أنه ليس كل مكرر واجب الحذف ولا كل مفرد جائز الحذف، وإنما الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام. فإذا كان ذكر اللفظ من المحذر والمحذر منه نائبًا عن فعل التحذير مفهومًا منه التحذير بما يرى من الحال وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله

ولا يذكر، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير كما في (إيا) سواء كان مكررًا أم غير مكرر، وإلا جاز ذكره.

وإيضاح ذلك أنك تقول لصاحبك: (احذرْ زيدًا) ثم ترى أنه لم يسمع كلمة (زيد) أو ذهب ذهنه إلى خالد فتؤكد زيدًا، وهذه من فوائد التوكيد اللفظي فتقول: (احذر زيدًا زيدًا). فإذا كان زيد قريبًا منه وهو له عدو ينوي قتله وكان الوقت يضيق عن ذكر غير المحذر قلت: زيدًا، أو زيدًا زيدًا، أي احذرْه فهو قريب. فكلمة (زيد) الأولى أعني في (احذر زيدًا) ليست نائبة عن فعل التحذير، بخلاف الثانية فإنها نائبة عنه ومفهمة معناه.

وهذا مثال آخر، فإنك تقول: (الحية والعقرب) إذا كان الزمان يتقاصر عن ذكر الفعل فيحذف الفعل وجوبًا، وتقول: (احذر الحية والعقرب) إذا لم يكن كذلك. (م).



وحق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم، فلا يقال: (إياي وإهمال الواجبات) لأن الإنسان لا يحذر نفسه لعدم الفائدة؛ لعلمه بما يحذر، ومن الشاذ قولهم: (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب). وأشذ منه مجيئه للغائب، فلا يقال: (إياه وإهمال الواجبات)؛ لأن الإنسان لا يأمر ولا ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع، ومن الشاذ قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ) ولا يقاس على شيء من ذلك.

وشـــذ إيـــاي وإيـــاه أشـــذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

المعنى: حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم نحو (إياي)، وأشذ منه مجيئه للغائب نحو (إياه)، ولا يقاس على شيء من ذلك، ومن قاس ابتعد عن الصواب.

الإغراء :

هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله نحو (المروءةَ والنجدةَ) و(أخاك والإحسانَ إليه) و (أخاك أخاك).

وأسلوب الإغراء يحتاج إلى ثلاثة أشياء :

أولها : المغري، وهو المتكلم.

وثانيها : المُغرَى : وهو المخاطب.

وثالثها : المغرَى به : وهو الأمر المحمود أو الشيء المحبوب.

وللإغراء صور مختلفة يمكن عرضها على النحو الآتي :

١ ـ ذكر المغرى به وحده نحو (العملَ فإنه طريق النجاح).

حكمه :

نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه. فكلمة (العمل) يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازًا تقديره مثلاً : (الزم).

٢ ـ ذكر المغرى به اسمًا ظاهرًا إما مكررًا، وإما معطوفًا عليه مثله، فمثال الأول (العملَ العملَ)، ومثال الثاني (الجدَّ والعزمَ).

فالاسمان الأولان في هذين المثالين مفعول به لفعل محذوف تقديره (الزمْ) ونحوه، أما كلمة (العمل) الثانية فهي توكيد لفظي. وأما كلمة (العزم) فمعطوفة على الجد، ويجب حذف الفعل إذا كان الاسم مكررًا أو معطوفًا عليه.

٣ ـ ذكر المغرى به مضافًا إلى ضمير المخاطب كقول مسكين الدارمي :

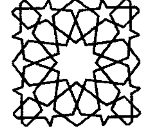
أخاك أخاك إنّ من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ والتمسك بوداده؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

وكمحذّر بلا (إيا) اجعلا مغرًى به في كل ما قد فصّلا

المعنى: إن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذر منه الذي بغير (إيا) في كل ما قد فصل من الأحكام.





الاختصاص

تعريفه: اسم ظاهر معرَّف بـ (أل) أو (أي) أو بالإضافة يذكر بعد ضمير المتكلم غالبًا لبيان المقصود منه. ويمكن توضيح التعريف بالأمثلة الآتية:

١ ـ تقول: (نحن ـ الشبّانَ ـ نجلّ آراء المجربين) و (نحن ـ الطلبةَ ـ شعارنا المجد). إذا قلت: (نحن) عرف السامع أنك تتكلم عن طائفتكم، ولكنه قد لا يعرف الطائفة التي تُنسب إليها وتتحدث بلسانها، فإذا قلت: (نحن الشبّان) أو (نحن الطلبة) بيّنت المقصود من الضمير ووضحت للسامع نوع الطائفة التي أنت منها.

ونشهد في عصرنا كثيرًا من المتعاقدين يبدأون عقود البيع والشراء والمداينة وغيرها بجملة شاعت بينهم هي (نحن ـ الموقعين أدناه ـ نقر ونعترف بكذا وكذا) فكلمة (الموقعين) هي الاسم الظاهر المعرفة الذي جاء لإزالة ما في الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما في المدلول.

وهذا يسمى بـ (الاختصاص) والاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أخصّ) فهو في الحقيقة مفعول به.

وقد يكون الاسم المختص معرفًا بـ (أل) نحو (نحن العربَ أقرى الناس لضيف)، أو بالإضافة نحو (إنّا بني منقر قوم ذوو حسب)، أو علمًا نحو (بنا تميمًا يكشف الضباب).

٢ ـ قد يكون أسلوب الاختصاص مكونًا من (أي) مبنية على الضم متلوّة بـ (ها) مثلها في النداء المحلى بـ (أل). وتستعمل مع الاسم المحلى

بـ (أل) نحو (عليّ أيُّها الكريمُ يُعتمَد) و (أنا أيُّها الراحل أحمل عنك ما تريد) و(اعفُ عنا ـ أيَّتُها الفئة النادمة).

وأيُّها وأيتُها مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوبًا تقديره (أخصّ). وهما متبوعان باسم مقرون بـ (أل) مرفوع على أنه نعت تابع في إعرابه للفظ (أيّ) لا لمحله.

فائدة:

إن النحاة يخصون هذا المصطلح بما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحًا لذلك الضمير ومبينًا له نحو قولنا: (نحن المسلمين نفي بالعهود) و (عليّ خالدًا يعتمد) وفي الحديث (أيام منى عيدنا أهلَ الإسلام) و (سلمان منّا أهلَ البيت) و (فينا أصحابَ بدر نزلت آية الأنفال حين اختلفنا في النفل).

ولا يصح أن يوضح الضميرَ في هذا الباب نكرةٌ ولا اسمٌ مبهم، فلا يصح أن يبين باسم إشارة ونحوه من المبهمات، قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول: (إني هذا أفعل كذا وكذا) ولكن تقول: (إني زيدًا أفعل) ولا يجوز أن تذكر إلا اسمًا معروفًا؛ لأن الأسماء إنما تذكر هنا توكيدًا وتوضيحًا للمضمر وتذكيرًا، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر» [سيبويه ١/ ٣٢٨ بولاق].

وإيضاح ذلك أن الضمائر قد تحتاج إلى إيضاح لأنها كنايات عن المتكلم والمخاطب والغائب، ولذلك سميت (ضمائر)، فالضمير فعيل بمعنى (مُفْعَل) أي مُضْمَر، من (أضمر)، و(أضمر): أخفى، وأضمر خيراً أو شرّاً، أي أخفى ذلك في نفسه. قالوا: وسمي ضميراً لأنه يستتر، أي يخفى. وهناك من يرى أنه سمي ضميرًا لأنه يُستَر تحته الاسم الصريح

ويخفى، فإذا قلت: (أنا) فأنت لم تصرح باسمك، وإنما أخفيته تحت الضمير.

والغرض الأساسي من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم وتبيينه، ولذلك لا يجوز هنا أن تذكر إلا اسمًا معروفًا كما قال سيبويه، فلا يصح أن نأتي باسم إشارة ولا موصول؛ لأنها كنايات أيضًا وليست تصريحًا، وإذا جئت بها فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، فلو قلت: (إني هذا أفعل وأفعل) لم يكن (هذا) تبيينًا للضمير ولا توضيحًا له. وكذلك لا يصح أن تأتي بنكرة، فلا تقول: (إنّا معشرًا نفعل كذا وكذا) لأن الضمير معرفة والنكرة أعم منه فلم تبينه، وإنما جئت بما هو أغمض منه وأخفى، ولم توضح المقصود. بخلاف ما لو قلت: (إنّا معشرَ العراقيين أو معشر الأدباء) ونحو ذلك.

فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه وتخليصه من غيره وتمييزه عنه.

والباعث على الاختصاص الفخر نحو (عليّ أيُّها الكريمُ يُعتمَد) ونحو (بنا تميمًا يكشف الضباب)، أو التواضع نحو (أنا المسكينَ محتاجٌ إلى إعانتك)، أو بيان المقصود نحو (إنّا معاشرَ الأنبياء لا نورَث) ونحو (نحن الطلبةَ نريد حقوقنا).

والأصل فيه أن يكون للمتكلم كما ذكرنا، فلا يقع بعد ضمير غائب، فلا يقال: (بهم معشرَ العرب ختمت المكارم)، ولا بعد اسم ظاهر نحو (بزيد العالمَ يقتدى). ويقل بعد ضمير الخطاب نحو (بك اللهَ نرجو الفضل).

ومن هذا يتبين أن المقصود به المتكلم، فقولك: (عليَّ أيها الكريم يعتمد) المقصود بالكريم هو المتكلم، وقولك: (أنا أيها الراحل أحمل

عنك ما تريد) الراحل فيه هو المتكلم وليس المخاطب، فإن قصد المخاطب فهو نداء وليس اختصاصًا.

وقد أوضح سيبويه أن العرب في الاختصاص لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ولكن ما بعده محمول على أوله نحو قوله: (إنّا بني منقر قوم ذوو حسب) فإنه لم يرد أن يخبر بأنهم بنو منقر، وإنما أراد أن يخبر بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير فقال: (إنّا بني منقر) أي أعني بني منقر. ولو رفع فقال: (إنّا بنو منقر) لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عن نفسه وجماعته بأنهم بنو منقر. وكذلك لو قلت: (نحن الطلبةَ نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أن تخبر عنكم بأنكم طلبة، وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ثم بيّنت من أنتم؟ ونحوه لو قلت: (أنا خالدًا أقوم بهذا الأمر) فإنك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد، وإنما أردت أن تخبر بأنك تقوم بالأمر ثم بينت نفسك. (م).

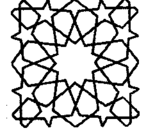
الاختصاص كنداء دون (يا) ... كـ (أيها الفتى) بإثر (ارجونيا)

وقد يرى ذا دون (أي) تلو (ألْ) ... كمثل (نحن العُرْبَ أسخى من بذلْ)

المعنى: الاختصاص يشبه النداء، لكنه لا يستعمل معه حرف النداء نحو (ارجوني أيها الفتى).

وقد يرى الاختصاص مستعملاً من غير كلمة (أي) فيه، وإنما يكون الاسم مشتملاً على (أل) نحو (نحن العُرْبَ أسخى من بذل).





الاشتغال

معناه: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو ما يشبهه كاسم الفاعل واسم المفعول يعمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، والسببي: هو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، وهو كل ما له علاقة أو صلة بالاسم وذلك من حيث القرابة أو الصداقة أو الزمالة في العمل أو غير ذلك من الروابط بين الاسمين.

ومعنى التعريف أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما، فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه نحو (خالدًا أكرمته) و (خالدًا أنا مكرمُه). فالفعل (أكرم) نصب ضمير خالد، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد، ولو لم يكن هذا الضمير موجودًا لنصب الاسم المتقدم فقيل: (خالدًا أكرمتُ).

والاشتغال له صور، منها ما ذكرت، ومنها أن يشتغل بمتعلقه نحو (خالدًا أكرمت أخاه) و(سعيدًا ضربت صديقَه).

وقد يصح تسلط الفعل على الاسم المتقدم بنفسه كما ذكرت، وقد لا يصح تسلطه عليه بنفسه نحو (خالدًا سلمتُ عليه) و (أخاكَ مررتُ به) وكقوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [الإنسان: ٣١] فـ (أعدّ) متسلط على (عذاب) ولا يصح أن يتسلط على (الظالمين) بنفسه هنا.

ولا بد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما رأيت، وهذا الضمير قد يكون منصوبًا بالفعل المتقدم نحو (خالدًا أكرمته) وقد

يكون مجرورًا بحرف جر نحو (خالدًا سلمت عليه) ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ وقد يكون مضافًا إليه نحو (خالدًا أكرمت أخاه). (م)

وأركان الاشتغال ثلاثة: المشغول عنه: وهو الاسم المتقدم، والمشغول به: وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل مثل هاء (أكرمته) في قولنا: (خالدًا أكرمته)، والمشغول: وهو العامل المتأخر.

ناصبه:

ذهب جمهور البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا مماثل للفعل المذكور نحو (خالدًا أكرمته) أي: أكرمت خالدًا أكرمته، فـ (خالدًا): مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور.

ويناسبه في المعنى في نحو (خالدًا سلمت عليه) والتقدير: حيّيت خالدًا سلمت عليه، و(خالدًا مررتُ به) والتقدير: جاوزتُ خالدًا مررتُ به، و(خالدًا ضربت أخاه) والتقدير: أهنت خالدًا ضربت أخاه.

وقد أضمر وجوبًا لأنه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

فائدة:

إن هذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب، لأن كل منصوب لا بد له من ناصب عند النحاة، ولما لم يجدوا ناصبًا للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.

إن التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى مفسد للجملة، فإن الجملة تتمزق وتنحلّ بتقديرنا (أكرمت خالدًا أكرمته) و(سررت خالدًا أحببت رجلاً يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات.

فتقدير الجمهور متمشٍّ مع الصنعة الإعرابية إلا أنه مفسد للمعنى مفسد للجملة.

وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضًا معينًا في اللغة. ومما يدل على ذلك قولهم: (محمدًا سلمت عليه) و(خالدًا أكرمت أخاه) و (سعيدًا انطلقت مع أخيه) فأي اشتغال في هذا؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم؟ فإن الفعل قد يكون لازمًا كما نرى.

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوبًا ولا داعي لأن تذكر له ناصبًا؛ لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها. فإنه يمكن أن يقال إن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، والمشغول عنه منصوب... وهكذا، ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا. وإذا كان لا بد من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه. (م).

إن مضمر اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتمًا موافقٍ لما قد أظهرا

المعنى: إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن ذلك الاسم السابق لفظًا أو محلّاً، فانصب الاسم السابق بفعل مضمر وجوبًا، ويكون الفعل المضمر موافقًا للفعل المذكور.

وجوب نصب الاسم السابق:

يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط نحو (إن وحيثما) فتقول: (إنْ زيدًا أكرمتَه أكرمك) و (حيثما زيدًا تلقَه فأكرمْه) فيجب نصب (زيدًا) في المثالين وما أشبههما.

ومثل أدوات الشرط أدوات العرض والتحضيض لاختصاصهما بالفعل مطلقًا، فمثال التحضيض قولك: (هلّا الخيرَ فعلته)، ومثال العرض

قولك: (ألا جارَك زرتَه). ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ لأن هذه الأدوات مختصة بالأفعال.

وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على أنه فاعل أو نائب فاعل كقول النمر بن تولب مخاطبًا زوجته بعد أن لامته على إنفاقه على أصدقائه:

لاتجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

المعنى: لا تحزني إذا أنفقت خيار مالي في إكرام الضيوف، وإنما يحق لك أن تحزني إذا أنا فارقت الحياة. تقديره (إن هلك منفسٌ).

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

المعنى: يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعدما يختص بالفعل كأدوات الشرط.

وجوب رفع الاسم السابق:

يرى النحاة أنه يجب رفع الاسم السابق فيما يأتي:

١ ـ إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الاسم ولا يقع بعدها فعل مثل (إذا) الفجائية نحو (خرجت فإذا الجوُّ يملؤه الضباب) و(تأملت فإذا الشعوبُ ينهضها الأمل) فيجب رفع كلمتي (الجو) و(الشعوب) ولا يجوز نصبهما؛ لأن (إذا) الفجائية لا يقع بعدها الفعل مطلقًا لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا.

وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه أبدا

المعنى: إن وقع الاسم السابق بعد لفظ يختص بالابتداء كـ (إذا) التي للمفاجأة فإنك تلتزم رفعه.

٢ ـ إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير قبل أداة لها الصدارة، أي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض و(ما) النافية ولام الابتداء وكم الخبرية، فكل ذلك لا يعمل ما

بعده فيما قبله، فيجب رفع الاسم السابق نحو (محمدٌ إن لقيتَه فأكرمْه، وكلامُك إن قلته فزنه) و (المقالةُ هل كتبتها؟) و (حسنٌ ما لقيتُه) و (خالدٌ هلّا دعوتَه) و (حسينٌ لأَنا أستقبله) و (حاتمٌ كم ضربته)... الخ.

فالاسم في ذلك كله مبتدأ، والجملة بعده خبر، وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور؛ لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجد

المعنى: كذلك يجب الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده.

ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها فقال: (زيدًا ما لقيت) أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدّر فيقول: (زيدًا ما لقيته).

ونرى أنه ما يجب فيه الرفع فليس من باب الاشتغال لأنه لم ينطبق معنى الاشتغال عليه، وذلك أنهم قالوا لو فرغ الفعل من الضمير لنصب الاسم وذلك ممتنع في وجوب الرفع نحو (خرجت وإذا أخوك يكلمه خالد). (م).

ترجيح نصب الاسم السابق:

يختار النصب في المواضع الآتية:

أ ـ إذا وقع بعد الاسم فعل دالّ على طلب كالأمر والنهي والدعاء نحو (خالدًا أكرمْه) و (الكريمَ لا تهنْه) و (خالدًا هداه الله) و(اللهم أمري يسّره وعملي لا تعسّره) فيجوز رفع (خالد والكريم وأمري وعملي) ونصبها، والمختار النصب؛ لأن الرفع يترتب عليه الإخبار عن المبتدأ بالطلب وهو قليل وخلاف القياس.

ب ـ إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام

نحو (أسعيدًا زرته؟) وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤] بالنصب والرفع، والمختار النصب؛ لأن نصب الاسم يوجب تقدير فعل بعدها.

ومثل همزة الاستفهام النفي بـ (ما) نحو (ما صديقًا أهنتُه).

ج - إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدّمته جملة فعلية، ولم يُفصَل بين العاطف والاسم نحو (نام محمدٌ والوالد أيقظته) فيجوز رفع (الوالد) على أنه مبتدأ، ونصبه بتقدير فعل، أي: وأيقظت الوالدَ.

والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ لأنه في حالة الرفع تعطف جملة اسمية على جملة فعلية فيكون المتعاطفان متخالفين، وتخالفهما قليل جدًّا في العربية. ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٤ - ٥] فـ (الأنعام) منصوب بفعل محذوف، أي: وخلق الأنعام. وحسنَ النصب لتعطف جملة فعلية (والأنعامَ) على جملة فعلية تقدمت وهي ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾.

فإن وجد فاصل بين العاطف والاسم المشغول عنه، صار الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو (نام محمدٌ وأما الوالد فأيقظته) فيجوز رفع (الوالد) ونصبه والمختار الرفع؛ لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون ما بعدها مستأنفًا.

إلا إذا وجد ما يرجح النصب كقولك: (نام محمدٌ وأما الوالدَ فأيقظْه) فيختار النصب؛ لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دالّ على طلب.

واختير نصب قبل فعل ذي طلبْ ... وبعد ما إيلاؤه الفعل غلبْ

وبعد عاطف بلا فصل على ... معمول فعل مستقرٍّ أولا

المعنى: يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دالّ على الطلب

كالأمر والنهي والدعاء. وكذلك إذا وقع الاسم بعد أداة غلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام.

وكذلك يترجح النصب إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل مستقر أولا ، أي مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

جواز الرفع والنصب:

ويكون هذا إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين. وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو (خالدٌ نام ومحمدٌ أيقظته) فيجوز رفع (محمد) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وتعطف جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصبه بفعل مقدر مراعاة للعجز، فتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، أي أن الفعل المحذوف مع فاعله يشكلان جملة معطوفة على (نام) الواقعة خبرًا لـ (خالد).

وإن تلا المعطوف فعلاً مخبرا   به عن اسم فاعطفن مخيّرا

المعنى: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

ترجيح الرفع:

ويكون هذا في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجّح نصبه ولا ما يجوّز فيه الأمرين على السواء نحو (العالمُ احترمتُه) فيجوز رفع (العالم) ونصبه، والمختار رفعه.

هذا ما يقوله النحاة.

والرفع في غير الذي مر رجحْ　　　فما أبيح افعل ودع ما لم يبحْ

المعنى: يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام العرب افعله واترك ما لم يبح.

فائدة:

الحق أن معنى النصب غير معنى الرفع، فإن (محمدًا) في قولك: (محمدًا أكرمته) فضلة، و(محمد) في (محمدٌ أكرمته) عمدة، فهل تكون الفضلة كالعمدة؟

والسؤال: ما الفرق بين الرفع والنصب؟

تقول: (خالدًا أكرمته) و (خالدٌ أكرمته) فما الفرق بين التعبيرين؟

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ﴾ [النحل: ٥] بالنصب، وقال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] بالرفع فلم ذاك؟ وما وجه الاختلاف بينهما؟

من الواضح أن المتحدث عنه في نحو قولك: (محمدٌ أكرمته) هو محمد، وفي (محمدًا أكرمته) هو المتكلم. وكذلك في نحو (زيدٌ سلمت عليه) الإخبار فيه عن زيد، وفي نحو (زيدًا سلمت عليه) الإخبار عن المتكلم.

وبتعبير آخر أنت قدمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ؛ لأن المبتدأ متحدث عنه، والحديث يدور عليه أساسًا. بخلاف المشغول عنه، فإن الحديث يدور على غيره أساسًا. فالفرق بين قولنا: (محمدًا أكرمته) و (محمدٌ أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدًا وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام. أما الأولى فقد قدمت فيها محمدًا للاهتمام، قدمته لتتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإن الإخبار

عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمدًا بحديث. وأما (محمدًا أكرمت) فللاختصاص.

ونحوه (محمدٌ سلمت عليه) و (محمدًا سلمت عليه) ففي الأولى المتحدث عنه محمد والجملة الصغرى إخبار عنه، وأما في الثانية فقد قدمته للاهتمام به، وجئت بالضمير في (عليه) لإرادة الإخبار عنه بصورة ثانوية وإنما الحديث على المتكلم. (م).

أحوال المشغول به:

للفعل المشغول به ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصل به الضمير نحو (زيدًا أهنته).

الثانية: أن ينفصل منه بحرف جر نحو (خالدًا مررت به).

الثالثة: أن ينفصل عنه بإضافة نحو (محمدًا أكرمت أخاه).

وفصل مشغول بحرف جر ... أو بإضافة كوصلٍ يجري

المعنى: إنْ فصلَ الفعل المشغول عنه بحرف جر أو بالإضافة فإنه يجري مجرى اتصال الفعل بالضمير.

الوصف العامل كالفعل:

ليس من اللازم أن يكون العامل فعلاً، فقد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول، ولكن يشترط في هذا الوصف أن يكون صالحًا للعمل، فيخرج عما ذكرنا الوصفُ الذي لا يعمل كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي نحو (محمدٌ أنا ضاربه أمس).

فمثال الوصف العامل (الأمين أنا مشاركه) و (الدرهم أنت معطاه) فيجوز نصب (الأمين والدرهم) ورفعهما، كما يجوز ذلك مع الفعل. فإن نصب فهو معمول لوصف محذوف يفسره المذكور، فالتقدير في المثال الأول: (أنا مشاركٌ الأمينَ)، وأما رفعه فعلى الابتداء وما بعده خبر.

كما يخرج عما ذكرنا الوصف الذي دخل عليه مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلت الألف واللام نحو (زيدٌ أنا الضاربه) فلا يجوز نصب (زيد) لأن ما بعد (أل) الموصولة لا يعمل فيما قبلها فلا يفسّر عاملاً فيه.

وسوّ في ذا الباب وصفًا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل

المعنى: سوّ في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل، إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

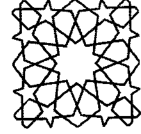
تنزيل الأجنبي منزلة السببي بشرطه:

إن العلاقة بين الفعل والمشغول عنه كما تتم بالسببي (وهو الاسم المضاف لضمير الاسم السابق) تتم بالأجنبي إذا أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق. فكما تقول: (خالدًا ضربت غلامه)، والتقدير: أهنت خالدًا ضربت غلامه، تقول: (خالدًا ضربت رجلاً يحبه). فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق، وهي جملة (يحبه). وهكذا يقال في عطف البيان نحو (خالدًا ضربت عمرًا أخاه) أو عطف نسق بالواو خاصة نحو (خالدًا ضربت عمرًا وأخاه).

وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع

المعنى: إن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسببي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السببي إذا أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق.





التنازع

هو أن يتوجه عاملان متقدمان أو أكثر إلى معمول واحد، وبتعبير النحاة أن يتنازع عاملان معمولاً واحدًا نحو قولهم: (حضر واستمع خالد)، ففي هذا المثال طلب كل من الفعلين (حضر) و(استمع) الفاعل خالدًا. ولما كان لا يمكن أن يكون الفعل بلا فاعل، كما أنه لا يمكن أن يكون الاسم فاعلاً للفعلين معًا قالوا تنازع الفعلان هذا الفاعل، كلٌّ منهما يطلبه.

وورد عنهم نحو قولهم: (أعظمتُ وأكرمتُ عليًّا)، ففي هذا المثال طلب كل من الفعلين (أعظم) و (أكرم) المفعول (عليًّا)، ولما كان (عليًّا) لا يصلح أن يكون مفعولاً للفعلين معًا قالوا إن عليًّا قد تنازعه الفعلان، والمعنى: أعظمت عليًّا وأكرمتُ عليًّا.

وورد عنهم نحو قولهم: (أكرمني وأكرمت سالمًا) والمعنى: أكرمني سالمٌ وأكرمت سالمًا، فأضمر الفاعل استغناءً عنه بالمفعول، فالفعل الأول طالب للفاعل، والثاني طالب للمفعول، ولا يمكن أن يكون (سالم) معمولاً لهما لأنه لا ينبغي أن يكون فاعلاً ومفعولاً في آن واحد، أي مرفوعًا ومنصوبًا وهذا لا يكون.

ولا يقع التنازع إلا بين فعلين متصرفين نحو (سمعتُ وقرأتُ الأخبارَ)، أو اسمين يشبهانهما نحو (أنا سامعٌ وقارئٌ الخبرَ)،أو فعل

متصرف واسم يشبهه، أو عاملين مختلفين كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقد يكون التنازع بين عاملين وقد يكون بين أكثر، والمتنازع فيه قد يكون واحدًا، وقد يتعدد نحو (شرب وأكل ونام الطفلُ). ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين)، فـ (دبر): منصوب على الظرفية، و(ثلاثًا وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق تنازعه ثلاثة عوامل.

ويشترط في العاملين أن يتقدما على المعمول كما ورد ذلك في الأمثلة السابقة.

وقد ذهب النحاة إلى أن أحد العاملين يعمل في الاسم الظاهر والآخر في ضميره ويسمى (المهمل).

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك، لكن الخلاف في الأَوْلى بالعمل، فقال البصريون: الثاني أَولى لقربه من المعمول، وقال الكوفيون: الأول أَولى لتقدمه.

وأجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف في الأولى منهما، فإن أعملت الأول في الظاهر أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإذا أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع والمنصوب العمدة ولا يضمر غير ذلك.

تقول: (قام وقعدا أخواك) على إعمال الأول في الاسم الظاهر والثاني في ضميره، أي: قام أخواك وقعدا.

وتقول: (قاما وقعد أخواك) على إعمال الثاني فتضمر في الأول الفاعل.

وتقول: (أكرمت وأعظمته سعيدًا) بإعمال الأول في الاسم الظاهر وقد أضمرت في الثاني ما يحتاجه كأنك قلت: (أكرمت سعيدًا وأعظمته).

وتقول: (أكرمت وأعظمت سعيدًا) بإعمال الثاني ولا تضمر في الأول المفعول لأنه فضلة.

وتقول: (أكرمني وأكرمته سعيدٌ) على إعمال الأول في الاسم الظاهر وتسليط الثاني على ضميره على معنى (أكرمني سعيدٌ وأكرمته).

وتقول: (أكرمني وأكرمت سعيدًا) على إعمال الثاني في الاسم الظاهر والفاعل مضمر في الأول.

وإعمال الثاني هو الأولى عند الجمهور وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾ [الكهف: ٩٦] ولو أعمل الأول لقال (أفرغه عليه). (م).

إن عاملان اقتضيا في اسم عملْ قبل فللواحد منهما العملْ
والثان أولى عند أهل البصرهْ واختار عكسًا غيرهم ذا أسرهْ

المعنى: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله، فلواحد منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين لقربه، واختار غيرهم العكس، أي إعمال الأول لسبقه.

فائدة:

هناك من لا يعتقد أن تعبيرًا ههنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، ويرى أن الراجح أن ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

١ ـ ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢ ـ ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته.

وإيضاح ذلك أنك تقول: (أغضبت وأهنت سعيدًا) و(أغضبت وأهنته سعيدًا) والفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة، ولذا جعلت

لها الاسم وحذفت مفعول الأول. وأما في قولك: (أغضبت وأهنته سعيدًا) فإن الاهتمام فيه بالإغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وأما الإهانة فقد أعملتها في ضميره، والاسم الظاهر أقوى من الضمير.

قال تعالى في السد الذي صنعه ذو القرنين: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦].

فإن الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود، فجعل (القطر) معمولاً للإفراغ، ولو جعله للأول لقال: (آتوني أفرغه عليه قطرًا).

وقال في أصحاب اليمين: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، جعل (الكتاب) مفعولاً للقراءة ولم يجعله لاسم الفعل لأن القراءة والاطلاع على الكتاب أهم من مجرد المناولة، لأن فيه فلاحه وفوزه، أما المناولة فلقصد القراءة واطلاعهم عليه.

ولو أعمل المناولة لقال: (هاؤم اقرؤوه كتابيه) فيكون عند ذلك أعمل المناولة في الظاهر والقراءة في الضمير، وهو خلاف المقصود.

وتقول: (حضروا واستمع الرجال) فالاهتمام ههنا بالاستماع؛ لأنك أسندته إلى الاسم الظاهر، أما الحضور فقد أسندته إلى الضمير، والظاهر أقوى من الضمير، ولو قلت: (حضر واستمعوا الرجال) لكان اهتمامك بالحضور أشد وكنت به أعنى.

وتقول: (أكرمني وأكرمت محمدًا) و(أكرمت وأكرمني محمدٌ) فما ذكرته وصرحت به أهم عندك مما حذفته ودللت عليه بالآخر، وإيضاح ذلك أنك في الأولى ذكرت نفسك وذكرت الشخص الذي أكرمته صريحًا ظاهرًا، فإخبارك عن إكرامك محمدًا أهم عندك من إكرام محمد لك، ولذا سترت الفاعل من (أكرمك) وأظهرت نفسك.

وأما الثانية فبالعكس، فإن العناية بمن أكرمك لا بمن أكرمته، ولذا أظهرت مفعول إكرامه وحذفت مفعول إكرامك. (م).

حكم العامل المهمل إذا كان مطلوبه مرفوعًا وغير مرفوع:

إذا أعمل أحد العاملين في الاسم الظاهر وأُهمل الآخر عن العمل فيه فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم.

ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من الحالات الآتية:

الأولى: أن يكون معموله مرفوعًا يلزم ذكره كأن يكون فاعلاً أو نائب فاعل، فيلزم الإضمار - أي الإتيان بالضمير - مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول - كما هو رأي البصريين - نحو (قاما وقعد أخواك) فـ (أخواك) فاعل (قعد)، وفاعل (قام) الألف. ومثله (يحسنان ويسيء ابناك) فـ (ابناك) فاعل (يسيء)، وفاعل (يحسن) الألف، أم كان المهمل هو الثاني - كما هو اختيار الكوفيين - نحو (قام وقعدا أخواك) فـ (أخواك) فاعل (قام)، وفاعل (قعد) الألف. ونحوه (بغى واعتديا عبداك) فـ (عبداك) فاعل (بغى)، وفاعل (اعتدى) ألف الاثنين.

وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما
كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

المعنى: إذا أُعمل واحد وأُهمل الآخر، فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، مع التزام ما التزمه النحاة أو العرب من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل. ثم مثل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني جرى على رأي الكوفيين بإعمال الأول وإهمال الثاني.

❋ ❋ ❋

الثانية: أن يكون معموله منصوبًا، وتحت هذا قسمان:

الأول: أن يكون المنصوب عمدة في الأصل كمفعولي (ظنّ) وأخواتها.

فإذا كان عمدة في الأصل - إذ إنه في الأصل مبتدأ أو خبر - فلا يخلو إما أن يكون الفعل الطالب للمفعول هو الفعل الأول أو الثاني، فإن كان الفعل الأول وجب إضمار مفعوله مؤخرًا، أي أن الضمير لا يحذف وإنما يبقى ويوضع متأخرًا عن المعمول فتقول: (ظنني - وظننت زيدًا قائمًا - إياه) فـ (إياه) هو المفعول الثاني لـ (ظن) الأولى، والياء مفعول أول [ومعناه: ظننت زيدًا قائمًا وظنني زيد قائمًا].

ونحوه قولك: (أظنهما - ويظن محمدٌ سعيدًا وخالدًا مخلصَين - إياهما) فالفعلان تنازعا كلمة (مخلصَين) لتكون المفعول الثاني، فجعلناها للفعل الثاني، وأعملنا الفعل الأول في الضمير العائد إليهما وجعلناه متأخرًا.

والمراد: يظن محمدٌ سعيدًا وخالدًا مخلصَين، وأظنهما إياهما، أي: أظن سعيدًا وخالدًا مخلصَين، فـ (سعيدًا) مفعول أول للفعل (يظن)، و(خالدًا) معطوف عليه، و(مخلصَين) مفعول ثان للفعل (يظن)، و(أظنهما) فعل وفاعل ومفعول أول، و(إياهما) المفعول الثاني الذي جاء متأخرًا.

وإن كان الطالب للمفعول هو الفعل الثاني وجب إضمار المفعول - متصلاً كان أو منفصلاً - فتقول على الاتصال: (ظننتُ وظنَّنيه زيدًا قائمًا) فالياء مفعول أول، والهاء مفعول ثانٍ جاء متصلاً، و(زيدًا قائمًا) مفعولا الفعل (ظننتُ)، وتقول على الانفصال: (ظننتُ وظنَّني إياه زيدًا قائمًا) فـ (إياه) هي المفعول الثاني للفعل (ظنني) جاء منفصلاً.

الثاني: أن يكون المنصوب ليس عمدة في الأصل كالمفعول به.

فإذا كان المنصوب ليس عمدة في الأصل، وكان الطالب للإضمار هو العامل الأول لم يجز الإضمار فتقول: (ضربتُ وضربني زيدٌ) ولا تضمر، فلا تقول: (ضربته وضربني زيد) لأن هذا الضمير فضلة، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز.

وقد جاء الإضمار في الشعر كقوله:

إذا كنتَ ترضيه ويُرضيك صاحبٌ ... جهارًا فكن في الغيب أحفظ للعهدِ

وألغ أحاديث الوشاة فقلما ... يحاول واشٍ غير هجران ذي ودِّ

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الشاهد: أن (صاحب) تنازعه الفعلان (تُرضي) و(يُرضي)، الأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء. والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألّا يُعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير ـ بالنسبة للعامل الأول ـ فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر غير جائز كما ذكرنا.

وإذا كان الطالب للإضمار هو العامل الثاني وجب الإتيان بالضمير فتقول: (ضربَني وضربتُه زيدٌ)، ولا يجوز الحذف، فلا تقول: (ضربني وضربتُ زيدٌ).

ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها، واستشهدوا على ذلك بقول عاتكة بنت عبد المطلب تصف سلاح قومها:

بـعـكـاظ يُـعـشـي الـنـاظـريـ ـن - إذا هـمُ لـمـحـوا - شـعـاعُـهْ

المعنى: إن السلاح في هذا السوق المسمى بعكاظ موصوف بأنه يعشي شعاعه الناظرين، بحيث لا يمكنهم عند رؤيته الإبصار.

الشاهد: أن الفعلين (يُعشي) و(لمحوا) تنازعا (شعاعه)، فالفعل (يعشي) يطلبه فاعلاً، والفعل (لمحوا) يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول وهو (يُعشي) بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني وهو (لمحوا) في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين (يعشي الناظرين شعاعُه إذا هم لمحوه) ثم صار بعد تقديمها (يعشي الناظرين - إذا هم لمحوه - شعاعُه) ثم حذفت الهاء من (لمحوه) فصار كما نرى في البيت.



الثالثة: أن يكون معموله مجرورًا:

إذا كان الضمير مجرورًا وأمن اللبس فالأحسن الحذف نحو (مررت ومرّ بي الصديق) ولا تضمر، فلا تقول: (مررت به ومر بي الصديق)؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهذا لا يجوز.

ولا تـجـئ مـع أول قـد أهـمـلا بـمـضـمـر لـغـيـر رفـع أوهـلا

بل حذفه الزم إن يكن غير الخبرْ وأخّـرنْـه إن يـكـن هـو الـخـبـرْ

المعنى: لا تأت مع الفعل الأول المهمل بضمير لغير الرفع (كضمير النصب والجر)، بل يلزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخرًا إن يكن أصله عمدة.



وهناك مسألة من مسائل الباب لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض العامل الثاني المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

وضابط ذلك أن يكون الفعل المهمل محتاجًا إلى مفعول به لا يصح حذفه لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الإتيان به ضميرًا، إذ لو أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر نحو (أظن ويظنني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين) فـ (زيدًا): مفعول أول لأظن، و(عمرًا): معطوف عليه، و(أخوين): مفعول ثان لأظن، وإلى هنا استوفى الفعل (أظن) مفعوليه، ويبقى الفعل الأخير المهمل (يظنان) وهو محتاج إلى مفعولين كذلك، فأين هما؟

إن الياء: مفعول أول ليظنان، وبقي مفعوله الثاني، فلو أتيت به ضميرًا أيضًا فقلت: (أظن ويظنناني إياه زيدًا وعمرًا أخوين) أي: أظن زيدًا وعمرًا أخوين ويظنناني إياه، لكان (إياه) مطابقًا في الإفراد للياء التي هي المفعول الأول، فتتحقق المطابقة بينهما، على اعتبار أن أصلهما مبتدأ وخبر، كما هو الشأن في مفعولي (ظن) وأخواتها، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو (أخوين) إذ (إياه) ضمير للمفرد، ومرجعه دالّ على اثنين، و(أخوين) مثنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه.

ولو أتيت بالضمير الثاني مثنى فقلت: (أظن ويظنناني إياهما زيدًا وعمرًا أخوين) لحصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما مبتدأ وخبر.

فلما كان الإضمار يوقع في الخطأ وجب العدول عنه إلى الإظهار الذي يحقق الغرض ولا يوقع في الخطأ، فتقول: (أظن ويظنناني أخًا زيدًا

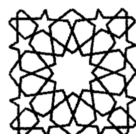
وعمرًا أخوين) أي: أظن زيدًا وعمرًا أخوين ويظناني أخًا، فـ (زيدًا) و(أخوين): مفعولا أظن، والياء المفعول الأول لـ (يظنان)، و(أخًا) مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة - حينئذ - من باب التنازع، لأن كلًّا من العاملين عمل في الظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين في الرخا

المعنى: يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرًا في الأصل عما لا يطابق المفسر، كما إذا كان في الأصل خبرًا عن مفرد، ومفسره مثنى نحو (أظن ويظناني أخًا زيدًا وعمرًا أخوين).





المفعول المطلق

سبب التسمية:

سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق عن القيود، أي غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها. فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فُعل به الفعل، والمفعول فيه مقيد بـ (في)، أي الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة، والمفعول له الذي حصل لأجله الفعل. أما المفعول المطلق فهو غير مقيد، بخلاف غيره من المفعولات. (م).

تعريفه:

الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فـ (قام) يدل على أمرين: الحدث وهو القيام، والزمن وهو الماضي، و(يقوم) يدل على القيام والزمن وهو الحال أو الاستقبال. فالقيام: هو أحد مدلولي الفعل - وهو المصدر - فالمصدر اسم الحدث كـ (أمْنٍ) فإنه أحد مدلولي الفعل (أمِنَ).

المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كـ (أمنٍ) من أمن

المعنى: المصدر هو اسم يطلق على ما سوى الزمان من المدلولين اللذين يدل عليهما الفعل مثل (أمْن) من الفعل (أمِن).

والمفعول المطلق: مصدر فضلة يذكر بعد فعل من لفظه تأكيدًا لعامله أو بيانًا لعدده، أو بيانًا لنوعه. وسنوضح هذا في أنواع المفعول المطلق.

عامل النصب في المفعول المطلق:

يعمل في المفعول المطلق أحد العوامل الثلاثة الآتية:

١ ـ الفعل التام المتصرف، وهو الأصل نحو (ضحك محمد ضحكًا) و (أتقنْ عملَك إتقانًا).

٢ ـ المصدر نحو قولك: (فرحت باجتهادك اجتهادًا حسنًا) وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

٣ ـ الوصف، ويشمل اسم الفاعل نحو (أنا مكرمٌ خالدًا إكرامًا عظيمًا) وقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، والصفة المشبهة نحو (هذا حزينٌ حزنًا شديدًا) و(أنا فرِحٌ بك فرحًا عظيمًا)، واسم المفعول نحو (الخبزُ مأكول أكلاً).

والمصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه.

بمثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلاً لهذين انتخب

المعنى: قد ينصب المصدر بمصدر مثله أو بفعل أو بوصف، واختير المصدر أصلاً للفعل والوصف.

أنواعه:

١ ـ المؤكد لعامله نحو (أكلت أكلاً) وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣].

٢ ـ المبين للنوع نحو (ضحكت ضِحكةَ زيد) و (سرت سيرَ الواثقين) فـ (ضحكة) و (سير) كل منهما مفعول مطلق، جاء الأول يبين نوع الضحكة، فهي ضحكة زيد، وجاء الثاني يبين نوع السير، فهو سير الواثقين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقوله: ﴿تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨].

وكثيرًا ما نجد أن المفعول المطلق المبين للنوع إما أن يأتي موصوفًا أو مضافًا، كالأمثلة السابقة، أو محلى بأل العهدية نحو (سرت السير) أي المعهود بينك وبين مخاطبك.

٣ ـ المبين للعدد، أي عدد مرات حدوث الفعل سواء كان العدد معلومًا أم مبهمًا، فالأول نحو (ضربته ضربتين)، والثاني نحو (ضربته ضرباتٍ.

توكيدًا او نوعًا يبين أو عدد كـ (سرت سيرتين سيرَ ذي رشد)

المعنى: قد يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا للنوع أو للعدد كالمثال المذكور.

النائب عن المصدر:

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه. ويعطى حكمه في كونه منصوبًا على أنه مفعول مطلق. وما يصلح للإنابة عن المصدر ما يأتي:

١ ـ اسم المصدر: وهو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر نحو (أعطيتك عطاءً) والمصدر: إعطاء، و(اغتسلت غسلاً) والمصدر: اغتسالاً، و(كلّمتك كلامًا) والمصدر: تكليمًا، و(افترق الأصدقاء فُرقةً) والمصدر: افتراقًا، و(توضأ وضوءًا) والمصدر: توضّؤًا، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧] والمصدر: إنباتًا.

٢ ـ صفة المصدر المحذوف نحو (سرتُ أحسنَ السير) وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [الأنفال: ٤٥]. فالأصل: سرتُ سيرًا أحسنَ السير، واذكروا الله ذكرًا كثيرًا.

فائدة:

إن من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى، فالإتيان بنائب المصدر

قد يوسع المعنى توسيعًا لا يؤديه ذكر المصدر وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه، فأنت إذا حذفت المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديدًا لم يكن ذكر المصدر يفيده ولا يحتمله نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَـٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١] فهنا تحتمل كلمة (كثير) أن يراد بها الدلالة على المصدر، أي ذكرًا كثيرًا، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت، أي زمنًا كثيرًا. فهذا تعبير يحتمل معنيين في آن واحد. بخلاف ما لو ذكرت الموصوف فإنه لا يدل إلا على معنى واحد. وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي ذكرًا كثيرًا زمنًا كثيرًا فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢] فإنه لما حذف الموصوف احتمل معنيين: المصدرية أي ضحكًا قليلاً، والزمن أي زمنًا قليلاً. (م).

٣ ـ ضميره العائد إلى المصدر نحو (اجتهدت اجتهادًا لم يجتهده غيري) و (تجملْ بالفضيلة تجملاً كان يتجمله السلف الصالح) وأصل الأولى: لم يجتهد الاجتهادَ، وأصل الثانية: يتجمل التجملَ، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذب العذابَ أحدًا من العالمين.

٤ ـ مرادفه، أي المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور ـ بأن يكون من غير لفظه مع تقارب المعنى ـ نحو (قمتُ وقوفًا سريعًا لأستاذي) و(قعدتُ جلوسًا) و (افرحْ الجذلَ) فالأصل (قمت قيامًا) و(قعدت قعودًا) و(افرحْ الفرحَ) ثم حذف المصدر الأصلي وناب عنه مصدر آخر من غير لفظه، ولكنه يرادفه من جهة المعنى، فالوقوف نائب مناب القيام لمرادفته

له، والجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له، والجذَل نائب مناب الفرح لمرادفته له.

٥ ـ ما يدل على نوع المصدر نحو (قعد القُرفصاء ـ رجع القهقرى ـ جلس الاحتباء ـ سرت الهوينى). والأصل: قعد القِعدة القرفصاء، ورجع الرجوع القهقرى، وكذا الباقي، فحذف المصدر وأقيم مقامه لفظ دال على نوع منه.

٦ ـ ما يدل على عدده نحو (أنذرتك ثلاثًا) و (يدور عقرب الساعة في اليوم والليلة أربعًا وعشرين دورةً، ويدور عقرب الدقائق في الساعة ستين دورةً) و(قرعت الجرس خمسَ قرعات) وقوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. والأصل: فاجلدوهم جلدًا ثمانين جلدة، فحذف المصدر وأنيب عنه (ثمانين).

٧ ـ الآلة المستعملة لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف نحو (ضربت اللص سوطًا) والأصل (ضربته ضربَ سوط)، و(رشقت العدو سهمًا) أي: رشقَ سهمٍ، و(طعنته سكينًا) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

٨ ـ لفظ (كل) و(بعض) و(أي) مضافات إلى مثل المصدر المحذوف نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقول مجنون ليلى:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كلَّ الظن أن لا تلاقيا

المعنى: إن الله قادر على أن يجمع الشمل المشتت بعدما قنطوا من اللقاء.

وقولك: (أهمل الطالب بعضَ الإهمال) و (اجتهدت أيَّ اجتهاد).

والأصل: فلا تميلوا ميلاً كل الميل، وأهمل الطالب إهمالاً بعض الإهمال، واجتهدت اجتهادًا أيَّ اجتهادٍ، وكذا الباقي.

٩ - اسم الإشارة مشارًا به إلى المصدر نحو (قلت ذلك القولَ) و(ضربته ذلك الضربَ) و(أكرمتُ الضيف ذلك الإكرامَ).

وقد ينوب عنه ما عليه دل　　كـ (جد كلَّ الجد، وافرح الجذل)

المعنى: قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل مضافة إلى المصدر كـ (جدّ كلَّ الجدِّ)، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور كـ (افرحِ الجذلَ).

أحكام المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع:

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه، بل يجب إفراده فتقول: (ضربتُ ضربًا) وتقول: (جلستُ جلوسًا) ولا تقول: (جلستُ جلوسين)، وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

أما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو (ضربته ضربتين، وضرباتٍ).

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو (سرت سيرَي زيد وعلي) أي أنك سرت سير زيد مرة وسير علي مرة أخرى. وتقول: (قمت قيامين طويلاً وقصيرًا) وأنت تريد نوعين من القيام.

وما لتوكيد فوحّد أبدا　　وثنّ واجمع غيره وأفردا

المعنى: المصدر المؤكد لعامله يجب إفراده، أما غيره فيجوز إفراده وتثنيته وجمعه.

حذف عامل المصدر:

ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد، وذلك لأنه جيء به لتقوية المؤكَّد وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك.

وأما عامل المصدر المبين للنوع والعدد فجائز الحذف بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان: مقالي أو حالي.

١ ـ الدليل المقالي: كأن يقال: (ألم تهن المقصر؟) فتقول: بلى إهانةً بالغةً. أو كأن يقال: (ما جلستَ) فتقول: (بلى جلوسًا طويلاً، أو بلى جلستين) والتقدير: بلى جلستُ جلوسًا طويلاً.

٢ ـ الدليل الحالي: كقولك لمن تراه ينوي السفر: سفرًا قاصدًا، ولمن قدم من السفر: قدومًا مباركًا، أو خيرَ مقدم، ولمن عاد من الحج: حجًّا مبرورًا.

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

المعنى: المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف منافٍ لذاك. وهناك متسع للحذف في غير عامل المؤكد عند وجود دليل على المحذوف.

حذف عامل المصدر وجوبًا:

هناك مواضع ينوب فيها المصدر عن عامله المحذوف وجوبًا. ويمكن عرضها من خلال النقاط الآتية:

١ ـ أن يكون المصدر المؤكد النائب عن فعله دالاًّ على الأمر أو النهي أو الدعاء.

فمثال الأمر (إقدامًا) بتقدير: أقدمْ إقدامًا، إذ هو مصدر منصوب نائب عن الفعل (أقدمْ)، و(صبرًا جميلاً) فـ (صبرًا) مصدر منصوب، وهو نائب عن الفعل (اصبرْ). ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقول أعشى همدان:

يمرون بالدهنا خِفافًا عيابُهم ... ويرجعنَ من دارِين بُجْر الحقائبِ

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم ... فندلاً زريقُ المال ندلَ الثعالبِ

المعنى: هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء (وهو موضع معروف لبني تميم) في حين ذهابهم إلى دارين (وهي قرية بالبحرين مشهورة بالمسك وفيها سوق) وحقائبهم فارغة من المتاع، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه الحقائب وقد انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بانشغالهم بأمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضًا: اخطف خطفًا سريعًا وكن خفيف اليد سريع الروغان. والندل: هو الخطف في خفة وسرعة.

فـ (ندلاً): مصدر نائب عن فعل الأمر (اندلْ).

ومثال النهي قولك: (قيامًا لا قعودًا) أي: قمْ قيامًا ولا تقعدْ قعودًا، وهما مصدران نائبان عن فعليهما. ونحوه (اجتهادًا لا كسلاً)، و (سكوتًا لا كلامًا)، و (صبرًا لا جزعًا).

ومثال الدعاء (سقيًا لك) أي سقاك الله سقيًا، فهو مصدر منصوب نائب عن فعله. ونحوه (اللهم نصرًا لعبادك المتقين وسحقًا لأعدائهم) أي: انصر عبادك نصرًا، واسحق أعداءهم سحقًا.

والحذف حتم مع آتٍ بدلا   من فعله كـ (ندلاً) اللذ كـ (اندلا)

المعنى: الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله مثل المصدر (ندلاً) ومعناه (خطفًا) الذي هو كـ (اندل) في الدلالة على الطلب. وهو يشير إلى البيت السابق.

فائدة:

هنا قد يعرض سؤال وهو أنه ألا يصح أن يقال: قم قيامًا، وأقدمْ إقدامًا، واصبرْ صبرًا جميلاً؟

إنه جائز بلا شك، قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، وقال:

﴿وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠] إذن فلماذا يقول النحاة: إن هذا محذوف الفعل وجوبًا وهو كما نرى جائز؟

والحقيقة أنه يمكن أن يقال: (صبرًا جميلاً) كما يقال: (اصبرْ صبرًا جميلاً). ويقال: (إقدامًا في المعركة) كما يقال: (أقدمْ في المعركة إقدامًا) ولكن ليس القولان بمعنى واحد.

فهناك فرق بين قولنا: (إقدامًا) وقولنا: (أقدمْ إقدامًا)، و(صبرًا جميلاً) و (اصبرْ صبرًا جميلاً).

إن قولنا: (إقدامًا يا فلان) معنى المصدر فيه معنى الأمر، ولكن إذا قلنا: (أقدمْ إقدامًا يا فلان) كان المصدر مؤكدًا للفعل وليس دالّاً على الأمر.

وكذلك إذا قلنا: (صبرًا جميلاً) كان معنى المصدر فيه (اصبرْ)، لكنا إذا قلنا: (اصبرْ صبرًا جميلاً) كان المصدر مبينًا للنوع وليس نائبًا عن فعل الأمر ولا يؤدي معناه.

فإنه يحق لك أن تقول العبارتين ولكن كلّاً بمعنى، فإذا أردت أن ينوب المصدر عن فعل الأمر جئت بالمصدر فقط، وإذا لم ترد ذلك وإنما أردت أن يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا أتيت بعامله.

وهذا الأمر نفسه جارٍ في الدعاء، تقول: (سقيًا لك) و (رعيًا له)،وتقول: (سقاك الله سقيًا) و(رعاه الله رعيًا) فالمصدر في التعبيرين الأخيرين لا يراد به الدعاء، وإنما هو مؤكد للفعل، فإذا أردت أن يكون المصدر نفسه للدعاء جئت بالمصدر بلا فعل.

فاتضح بهذا أن المصدر المؤكد غير النائب، كلٌّ يؤدي معنى، ووظيفتهما مختلفة في الجملة.

وقد تقول: وما الفرق بين قولنا: (اصبرْ يا خالد) و (صبرًا يا خالد)، و(سقاك الله) و(سقيًا لك)؟

والجواب عن ذلك أن (صبرًا) مصدر و(اصبرْ) فعل، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل. ثم إن المصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن. فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده.

ثم إن الفعل لا بد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل، وإنما يتعلق بالحدث المأمور به، أو المدعو به، وهو المصدر نحو (سقيًا لك) و (سقاك الله)، فإذا قلت: (سقاك الله) و (سقتك الغوادي) فقد ذكرت الفاعل؛ لأنه تعلق غرض بذكره. ونحوه إذا قلت: (قوما وقوموا وقمنَ).

وربما لم يتعلق غرض بذكره فلا تأتي به نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمد: ٨] فهو دعاء بالتعس غير مقيد بزمن ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام. ونحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] فهذا دعاء بالهلاك غير مقيد بزمن ولا فاعل.

وأما رفع المصادر هذه فللدلالة على الثبوت والاستقرار. تقول: (صبرًا جميلاً) إذا أمرت بالصبر، فإن قلت: (صبرٌ جميلٌ) كان أمرًا بالصبر الدائم الطويل، وهو بمعنى المصدر المنصوب إلا أنه أثبت وأدوم.

ولتوضيح ذلك نقول:

اصبرْ صبرًا جميلاً، صبرًا جميلاً، صبرٌ جميلٌ

اسمعْ يا سعيد، سمعًا يا سعيد، سمعٌ يا سعيد

أنت ترى أن الجمل الأولى مبدوءة بفعل، والجمل الثانية استغنينا فيها عن الفعل وجئنا بمصدر منصوب نائب عن فعله، وفي هذه الحالة يجب

حذف الفعل، والمصدر هنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا. والجمل هذه لا تزال فعلية.

أما الجمل الثالثة فهي كالثانية إلا أن المصادر مرفوعة، أي عدل بها من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت والدوام.

فالجمل الفعلية هي الأصل لما بعدها، والجمل الثانية مبدوءة بمصادر حذف فعلها وجوبًا لأنها نابت منابه وتؤدي معناه، والجمل الثالثة مصادر حذف مبتدؤها وجوبًا، وهي لا تحتاج إلى المبتدأ لأنها في معنى الفعل، وكما حذف الفعل وجوبًا في هذه المصادر حذف المبتدأ وجوبًا في هذا الخبر الذي هو يشبه الفعل.

قال تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فلأصبرْ صبرًا جميلاً، قالها بالرفع، ولم يقل: (صبرًا جميلاً) بالنصب؛ لأنه أراد الدلالة على الثبات والدوام، أي: صبرٌ دائمٌ ثابت لا صبر موقوت. فقد أمر نبي الله نفسه بالصبر الثابت الدائم، الصبر الطويل الذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النصب. تقول: (صبرًا يا فلان على هذه المسألة) إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصبر الطويل الدائم قلت: صبرٌ يا فلان.

وتقول: (سمعٌ وطاعةٌ) الأصل: أسمع سمعًا وأطيع طاعةً، حذف الفعل اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] ولم يقل: فضربُ الرقاب بالرفع؛ لأن الضرب موقوت بالوقعة وليس دائمًا ثابتًا، ولذلك جاء بها على الحالة الأصلية.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُۢ بِإِحْسَٰنٍۗ﴾

[البقرة: ١٧٨] فرفع إمساكًا وتسريحًا للدلالة على الدوام وعلى أنها ليست حالة موقوتة. (م).



٢ ـ يحذف أيضًا عامل المصدر وجوبًا إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه من جملة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] فـ (منًّا وفداءً) ذكرا تفصيلاً وتوضيحًا لما هو مبهم ومجمل وهو الأمر بشد الوثاق. وهما مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: فإمّا أن تمنوا منًّا وإما أن تفدوا فداءً.

ونحوه قولك: (إن أساء إليك الصديق فاسلك مسلك العقلاء فإما عتابًا كريمًا وإما صفحًا جميلاً) فسلوك مسلك العقلاء أمر مبهم مجمل لا يعرف المقصود منه، فهو مضمون جملة محتاجة إلى إيضاح وتفصيل وإبانة عن المراد، فجاء بعدها الإيضاح والتفصيل والبيان من المصدرين (عتابًا) و(صفحًا) المسبوقين بالحرف الدال على التفصيل وهو (إمّا)، وهما منصوبان بفعلين محذوفين وجوبًا، وقد ناب كل مصدر عن فعله في بيان معناه، والتقدير (فإما أن تعتب عتابًا كريمًا أو تصفح صفحًا جميلاً).

وما لتفصيل كـ (إمّا مَنّا) عامله يحذف حيث عنّا

المعنى: يحذف عامل المصدر حيث عرض بشرط أن يدل المصدر على تفصيل أمر مبهم مجمل قبله. وقوله: (إمّا منًّا) إشارة إلى الآية الكريمة.

٣ ـ أن يكون المصدر نائبًا عن فعل أسند لاسم عين مكررًا أو محصورًا. فمثال المكرر (المطرُ سحًّا سحًّا) والتقدير: يسحّ سحًّا، فحذف (يسحّ) وجوبًا لقيام التكرير مقامه. ومثال المحصور (ما الأسد مع فريسته إلا فتكًا) والتقدير: يفتك فتكًا. فحذف عامل المصدر في المثالين؛ لأنه

مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يسحّ، يفتك) وقع خبرًا عن المبتدأ (المطر، الأسد) وكل منهما اسم عين.

فإن لم يكن مكررًا ولا محصورًا جاز ذكر الفعل وعدمه نحو (أنت سيرًا).

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

المعنى: كذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر نائبًا عن فعل محذوف استند لاسم عين، أي أخبر به عن اسم عين، بشرط تكرار المصدر أو حصره.

فائدة:

هناك من يرى أن اشتراط أن يكون المصدر نائبًا عن فعل أسند لاسم عين، غير سديد؛ لأنه لا يجب أن يكون ذاك، وإنما الذي يجب هو أن يكون المصدر لا يصح الإخبار به عن المبتدأ، سواء كان اسم معنى أم اسم ذات نحو (المنون تقريعًا تقريعًا) و (ما الدهر إلا تقلبًا)، و(الامتحان اقترابًا اقترابًا) و (الخوف انتشارًا انتشارًا) وهذه ليست أسماء أعيان.

وأما اشتراط التكرار لوجوب الحذف فلا يرونه سديدًا أيضًا؛ لأن قولك: (محمد سيرًا) أصله عند النحاة (محمد يسير سيرًا) حذف فعله جوازًا فأصبح (محمد سيرًا)، غير أن النحاة لا يجيزون حذف الفعل من نحو قولنا: (محمد يسير سيرًا) لأنه مؤكد، وهذا تناقض، فمرة يقولون هو ممتنع الحذف ومرة يقولون هو جائز الحذف. ويرون أن الصواب أن هذا المصدر نائب عن الفعل وليس مؤكدًا، وأنه واجب الحذف لا جائزه؛ لأنه لو ذكر لأصبح مؤكدًا لا نائبًا. ومثله المكرر فإنه يصح أن نقول: (محمد يسير سيرًا سيرًا) ولكن المصدر هنا مؤكد والثاني توكيد له، وليس المصدر

هنا نائبًا عن الفعل، بخلاف قولنا: (محمد سيرًا سيرًا) فهذا تعبير وذاك تعبير وليسا متماثلين ولا يؤديان غرضًا واحدًا.

إننا نقول: (محمد سيرًا) بحذف الفعل إذا كان الحدث مستمرًّا متصلاً، أي إذا كان متصفًا بالسير الطويل. (م).



٤ ـ أن يكون المصدر مؤكدًا لنفسه أو غيره.

أ ـ المؤكد لنفسه: هو المصدر الواقع بعد جملة مضمونها كمضمونه، أي إذا كانت قبله جملة معناها مثل معناه نحو (سعدتُ بزيارتك حقًّا) أي: أحقّ حقًّا، فـ (حقًّا): مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أحقّ حقًّا، ويسمى مؤكدًا لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر، فالمراد من (سعدتُ بزيارتك) هو المراد من المصدر (حقًّا)، فالسعادة بالزيارة هي الحق، والحق هو السعادة بالزيارة.

ومن أمثلته (أنت تعرف لوالديك فضلهما يقينًا) أي: توقن يقينًا، فجملة (تعرف لوالديك فضلهما) هي في المعنى اليقين المذكور بعدها؛ لأن الأمر الذي توقنه هنا هو الاعتراف بفضل والديك، والاعتراف بفضل والديك هو الأمر الذي توقنه، فكلاهما مساوٍ للآخر من حيث المضمون.

ب ـ المؤكد لغيره: وذلك بأن يقع المصدر بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره، ويأتي المصدر بعدها للدلالة على معنى واحد فقط نحو (أنت ابني حقًّا) فـ (حقًّا) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا، والتقدير (أحقّه حقًّا). وسمي مؤكدًا لغيره لأن جملة: (أنت ابني) تحتمل أن يكون ابنه حقيقة، وأن يكون مجازًا على معنى: أنت عندي في الحنوّ بمنزلة ابني، فلما قال (حقًّا) صارت الجملة نصًّا في أن المراد البنوّة حقيقة.

ومثله قولك: (هذا بيتي قطعًا) أي: أقطع برأيي قطعًا، فلولا مجيء

المصدر (قطعًا) لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة أقربها أنه بيتي حقًّا، أو أنه ليس بيتي حقيقة ولكنه بمنزلة بيتي لكثرة ترددي عليه. فمجيء المصدر بعد الجملة أزال أوجه الاحتمال.

ومنه ما يدعونه مؤكدا　　لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له عليّ ألف عرفا　　والثاني كابني أنت حقًّا صرفا

المعنى: من المصدر المحذوف عامله وجوبًا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، فالنوع الأول الذي بدئ به هو المؤكد لنفسه نحو (له عليّ ألف عرفًا)، والثاني وهو المؤكد لغيره نحو (أنت ابني حقًّا صرفًا) أي: حقًّا خالصًا لا شبهة فيه.



٥ ـ أن يكون المصدر تشبيهيًّا، وذلك إذا كان من الأفعال الظاهرة واقعًا بعد جملة فيها فاعل المصدر في المعنى، وفيها معنى المصدر، وليس فيها ما يصلح للعمل نحو (للمقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد) فـ (زئيرَ الأسد) مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير (يزأر زئيرَ الأسد)، وقبله جملة وهي (للمقاتل زئيرٌ) وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو (المقاتل)؛ لأن المراد بالفاعل هنا الفاعل المعنوي.

ومثله (للمغني صوتٌ صوتَ بلبل) بتقدير (يصوت). ومثله (للمهموم أنينٌ أنينَ الجريح) بتقدير: يئنّ، وقولك: (لزيدٍ بكاءٌ بكاءَ الثكلى).

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو (صوتُه صوتُ البلبل ـ بكاؤه بكاءُ الثكلى). وكذلك يجب الرفع لو لم يشتمل على فاعل المصدر في المعنى نحو (هذا صوتٌ صوتُ بلبل ـ هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى).

فائدة:

يجوز مع توفر الشروط رفع الثاني بدلاً مما قبله، أو صفة له، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف نحو (له بكاءٌ بكاءُ الثكلى). ومعنى النصب غير معنى الرفع.

فمعنى النصب في نحو قولك: (له بكاءٌ بكاءَ الثكلى) أنك مررت به وهو يبكي، وكذلك (له قفزٌ قفزَ الأرنب) معناه أنك مررت به وهو يقفز، أي يقوم بالعمل.

بخلاف الرفع، فإنه ليس معناه ذلك، وإنما أردت التشبيه، لا أنه يقوم به في أثناء مرورك، فكأنك قلت: (قفزُه قفزُ الأرنب) أي أردت أن تخبر عن قفزه.

إنك إذا قلت: (له بكاءٌ بكاءُ الثكلى) بالرفع كان المعنى أنك وصفت بكاءه بذلك، وهو أمر قد علمته قبل أن تخبر عنه بهذا الخبر، وليس المعنى أنه كان يبكي في أثناء مرورك به. (م).

كذاك ذو التشبيه بعد جملهْ ... كـ (لي بكًا بكاءَ ذات عضلهْ)

المعنى: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة نحو (لي بكاء مثل بكاء ذات عضلة)، أي بكاء من أصابتها داهية.

المصادر المثناة:

وردت مصادر منصوبة بصيغة التثنية مضافة إلى الضمير، وهذه المصادر وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنما يراد بها التكثير، ومن هذه المصادر:

١ ـ **حنانيك**: ومعناه تحنن بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه.

٢ ـ **لبيك**: معناه (لزومًا لطاعتك) أي تلبية بعد تلبية، وإقامة بعد إقامة، وإجابة بعد إجابة.

٣ ـ **سعديك**: وهو مأخوذ من المساعدة والمتابعة،أي مساعدة بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة نحو (لبّيك وسعديك).

٤ ـ **دواليك**: من المصادر المثناة للدلالة على المبالغة والتكثير. ومعناه: تداول بعد تداول.

٥ ـ **حذاريك**: معناه ليكن منك حذر بعد حذر.

ولنا عودة إلى هذه المصادر في موضوع الإضافة.

فائدة:

ذهب النحاة إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة: المؤكد لعامله والمبين لنوعه والمبين لعدده.

وذهب بعضهم إلى أن هذا التقسيم فيه نظر؛ لأنهم يرون أنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق أولاً، ولأنه لو اقتصرنا على هذه الأقسام لأوقعنا ذلك في إشكالات لا مفر منها.

من ذلك على سبيل المثال قولهم: (أنت ابني حقًّا) و (له عليّ ألف دينار اعترافًا) فهذا في أي الأقسام التي ذكرها النحاة يدرج؟ أهو يدرج في المؤكد لعامله، وهذا لا يمكن، لأن حذف عامل المؤكد ممتنع كما يقول النحاة، وهو ليس مبينًا للنوع ولا للعدد.

وقد جعل النحاة هذا من المؤكد لنفسه أو المؤكد لغيره، والسؤال: أفالمؤكد لنفسه أو لغيره غير المؤكد لعامله أم هو نفسه؟ فإن كان غيره كان صنفًا آخر، وإن كان إياه نفسه فقد انتقض الحكم القائل بعدم جواز حذف عامل المؤكد.

ونحو قولهم: (خالدٌ سيرًا) و (خالدٌ سيرًا سيرًا) مما لا يصح أن يكون المصدر فيه خبرًا عن المبتدأ، وهو ما قال فيه ابن مالك:

كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

فهم يقولون: إننا إذا كررنا المصدر في نحو هذا كان الحذف واجبًا، وإن لم نكرره كان الحذف جائزًا. ففي قولنا: (خالدٌ سيرًا) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين. فأصل (خالد سيرًا) هو (خالد يسير سيرًا) ولكنا لو قلنا لأحد من المنتسبين إلى هذا العلم: احذف العامل (يسير) من هذه الجملة لقال لنا: هذا ممتنع لأنه لا يجوز حذف عامل المؤكد، وهذا تناقض، فهم يقولون: هو جائز الحذف، وهم يمنعون حذفه.

ولذا يرى من يعترض على هذا التقسيم أن أقسام المفعول المطلق ثلاثة:

١ ـ المفعول المطلق المؤكد.

٢ ـ المبين.

٣ ـ النائب عن الفعل.

وإليك بيان كل قسم:

١ ـ المفعول المطلق المؤكد:

وليس المقصود به هنا المؤكد لعامله فحسب ـ كما يقول النحاة ـ بل هو أوسع من ذلك، إذ يدخل فيه المؤكد لعامله ويدخل فيه غيره من المؤكد لمضمون الجملة، وهو ما يسميه النحاة: المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره نحو (أنت ابني حقًّا)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] فإنه حين أمر بالتمتيع علم أن ذلك حق لهنّ، وأكّد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] فهذا توكيد لمضمون الجملة. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [التوبة: ١١١] فلما ذكر أن الله ضمن للمجاهدين

في سبيله الجنة علم أن هذا وعد منه، وقد أكد ذلك بقوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، فالجبال كما نعلم من صنع الله وأكد هذا الأمر بقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] فلما ذكر أن النفس لا تموت إلا بإذن الله علم أن ذلك بأجل منه، وقد أكده بقوله: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾.

فهذه وأمثالها مؤكدة لمضمون الجملة، وليست مؤكدة لعاملها، إذ لو كانت مؤكدة لعاملها ما جاز حذفه، لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة.

فهو إذن ليس مؤكدًا لعامله ولا مبينًا للنوع ولا للعدد، وإنما هو قسم برأسه يفيد التوكيد. والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع دل على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة.

٢ ـ المبين:

قسم النحاة المصدر المبين إلى مصدر مبين لنوع عامله ومبين لعدده.

والحق أن التبيين لا يختص بهذين القسمين، بل يكون مبينًا لهما ولغيرهما، فقد يكون المصدر مبينًا للنوع والعدد، وقد يكون مبينًا للمقدار أيضًا. فمن المبين للمقدار قولنا: (أنا لا أظلمك ذرةً من الظلم أو مثقالاً من الظلم).

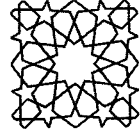
ويجعل من هذا القسم ما كان دالّاً على كلية المصدر وبعضيته نحو (ضربته كلَّ الضرب، وضربته بعضَ الضرب، وشيئًا من الضرب، وجزءًا منه، ونصيبًا منه) فهذا ليس مبينًا لنوع الضرب ولا لعدده، وإنما هو لبيان مقدار الضرب.

٣ ـ النائب عن الفعل:

وهو قسم مستقل برأسه، وليس مؤكدًا أو مبينًا للنوع كما يذهب

النحاة، وذلك نحو (إقدامًا يا سعيد) فإن معناه الأمر، أي أقدم. ولو قيل: (أقدم إقدامًا يا سعيد) لم يفد المصدر معنى الأمر، وإنما يفيد التوكيد. ونحوه (إكرامًا الضيفَ). (م).





المفعول له (المفعول لأجله)

تمهيد:

تقول: (زرتُ المريض اطمئنانًا عليه). إن هذه الجملة تصلح أن تكون سؤالاً معه جوابه على النحو الآتي: ما السبب في أنك زرت المريض؟ والجواب: الاطمئنان.

ونحوه (ضربتُ ابني تأديبًا) إذ يصح أن يقع في جواب (لمَ ضربت ابنك؟)، ومنه قولك: (فعلتُ ذلك ابتغاءَ مرضاة الله)، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

تعريفه:

يعرّف النحاة المفعول له بأنه «المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل» نحو قولك: (سافرت رغبةً في طلب العلم).

فالرغبة مصدر يبين العلة التي من أجلها سافرت، فإن سبب السفر هو الرغبة في العلم. وقد شارك الفعلُ (وهو سافر) المصدرَ (وهو رغبة) في الزمان والفاعل. فإن زمن الرغبة هو زمن السفر، وفاعل الرغبة هو فاعل السفر وهو المتكلم. ومثل ذلك (ضربتُ ابني تأديبًا).

وعلى هذا فالمفعول له هو ما اجتمعت فيه أربعة شروط :

١ - أن يكون مصدرًا مذكورًا للتعليل، فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه نحو قولك: (جئتك للسَّمن) وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ ـ أن يكون المصدر قلبيًا، أي: من أفعال النفس الباطنة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجز نصبه نحو (جئت للقراءة) و(أتيتك لحراثة الأرض).

ملاحظة:

المراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدرًا لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواسّ الباطنة كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل ونحوها. وهو يقابل أفعال الجوارح (أي الحواسّ الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقيام والقعود والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة ونحوها.

٣ ـ أن يكون المصدر مشاركًا لعامله في الزمان، ففي قولك: (ضربت ابني تأديبًا) زمن الضرب هو زمن التأديب، وفي قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] زمن جعل الصواعق هو زمن الحذر. ولا يصح أن تقول: (خرجت اليوم مخاصمةَ خالد غدًا).

٤ ـ أن يكون المصدر مشاركًا لعامله في الفاعل، أي يجب أن يكون فاعلهما واحدًا، ففي قولك: (ضربت ابني تأديبًا) فاعل الضرب والتأديب واحد. ولا يصح أن تقول مثلاً: (جاء محمد إكرامَ خالد له) لأن فاعل المجيء والإكرام مختلفان.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

فإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف جر يفيد التعليل كاللام ومن وفي، فاللام نحو (جئت للكتاب)، و(من) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١]، و(في) كالحديث (دخلت امرأة

النار في هرة حبستها، لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض).

ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو (سافرت لطلب العلم) و (قنِع هذا لزهد).

ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً كـ (جدْ شكرًا ودِن)

المعنى: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له إن أبان تعليل ما قبله مثل: جدْ شكرًا، أي: لأجل الشكر. ومعنى (دن): كن صاحب دين واستقامة.

وهو بما يعمل فيه متحدْ وقتًا وفاعلاً وإن شرط فقدْ

فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ (لزهد ذا قنع)

المعنى: يكون المصدر مفعولاً لأجله بشرط أن يكون متحدًا مع عامله في الوقت والفاعل. فإن فقد شرط فاجرره بحرف يدل على التعليل. ولا يمتنع الجر بالحرف مع استيفاء الشروط مثل (قنِع هذا لزهدٍ) أو (قنع هذا زهدًا).

فائدة:

ذهب بعضهم إلى أنه لا يشترط في المفعول له إلا كونه مصدرًا فضلة مفيدًا للتعليل، أما الشروط الأخرى ففيها نظر. فقد ذكر السيوطي في الهمع أنه لم يشترط سيبويه ولا أحد من المتقدمين مشاركة المصدر لفعله في الوقت والفاعل، فيجوز عندهم (أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك) و(جئت حذرَ زيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] ففاعل الإراءة هو الله، والخوف والطمع من الخلق.

ولا يرون سببًا مقبولاً في منع نحو (قصدت مكة أداءً لفريضة الحج) فزمن القصد غير زمن أداء الفريضة. قال تعالى: ﴿... وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾

مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣ - ٤]، ومن المعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال وإنما هي بعده، فالتوراة أنزلت على سيدنا موسى عليه السلام ثم أصبحت فيما بعد هداية للناس، وكذلك الإنجيل، فزمن الإنزال غير زمن الهداية.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢] فالتثبيت والهداية والبشرى بعد التنزيل لا وقته.

وأما المشاركة في الفاعل فليست ضرورية، وهو الذي ذهب إليه ابن خروف تمسكًا بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ حيث إن فاعل الإراءة هو الله، والخوف من المخاطبين.

ومن عدم الاتحاد في الفاعل أيضًا قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٢ - ٤٣] ففاعل زيادة النفور: النذير، وفاعل الاستكبار: الكفار، فالفاعل مختلف. وقال تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤] ففاعل الجري: السفينة، وفاعل الجزاء هو الله.

ولا يشترط كذلك أن يكون قلبيًّا كما ذهب إلى ذلك قسم من النحاة، وإن كان الكثير أن يكون قلبيًّا، فإنه لا مانع من أن تقول: (فعلت هذا إطفاءً لنار الفتنة) وهو غير قلبي، كما لا يمتنع أن تقول: (فعلت هذا عملاً بنصيحتك) و (أخطب كل يوم في داري تمرينًا للساني وتعويدًا له على الأداء السليم) وهذه كلها ليست قلبية. قال تعالى: ﴿وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠] والافتراء ليس قلبيًّا. (م).

أحوال المفعول لأجله:

ينقسم المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

١ ـ أن يتجرد من (أل) والإضافة، أي يكون نكرة، وإذا كان كذلك فالأكثر نصبه نحو (وقف الناس احترامًا للعالم)، وقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

ويجوز جره أيضًا فتقول: (لاحترام العالم).

٢ ـ أن يقترن بـ (أل)، والأكثر جره نحو (سافرت للرغبة في العلم) و(ضربت ابني للتأديب) ويجوز النصب فتقول: (سافرت الرغبةَ في العلم) و(ضربت ابني التأديبَ). ومنه قول الشاعر:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء

المعنى: لا أقعد عن الحرب خوفًا وفزعًا لاتصافي بالشجاعة ولو تتابعت عليّ الأعداء جماعة بعد جماعة.

فـ (الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه مقترنًا بـ (أل).

٣ ـ أن يكون مضافًا، ويجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء، تقول: (تركت المنكر خشيةَ الله، أو لخشية الله). ومن النصب قوله تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وقول حاتم الطائي:

وأغفر عوراءَ الكريم ادّخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

المعنى: أصفح عن الكريم إذا أساءني بكلمة قبيحة لأتخذه ذخيرة لي عند الحاجة إليه، ولا أؤاخذ اللئيم إذا سبني تكرمًا عليه وتفضلاً.

ومن الجر قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

وقلّ أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب (أل) وأنشدوا

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

المعنى: قلّ دخول حرف الجر على المجرد من (أل) والإضافة، وأما المقترن بـ (أل) فهو بالعكس، إذ يكثر فيه الجر مثل قول الشاعر: لا أقعد الجبنَ. . .

فائدة:

المفعول لأجله في الاصطلاح هو المنصوب نحو (جئت رغبةً في الخير) أما المجرور نحو (جئت لرغبةٍ في الخير) فلا يسمى مفعولاً له اصطلاحًا.

وهنا قد يعرض سؤال وهو: هل هناك فرق في المعنى بين إظهار حرف التعليل وإسقاطه؟ هل هناك فرق في المعنى بين قولنا: (دعوته طمعًا في رضاه) و (دعوته لطمع في رضاه)؟

والجواب أنه لا بد من الاختلاف بين معنيي التعبيرين، إذ إنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى. ومن أوجه الخلاف بينهما:

١ ـ أن المجيء بحرف الجر هو نص في التعليل بخلاف إسقاطه فإنه لا يكون نصًا في التعليل، بل هو محتمل له وللحالية أو لغيرهما وذلك نحو قولك: (جئت لرغبة في الخير) فهذا نص في التعليل.

أما إذا قلت: (جئت رغبةً في الخير) فهذا يحتمل التعليل ويحتمل الحالية، أي جئت راغبًا في الخير، ويحتمل المفعولية المطلقة، أي جئت مجيء رغبة، فالأول تعبير نصي، والثاني تعبير احتمالي.

ونحوه قولك: (ينفق ماله رئاءً) و (ينفق ماله لمراءاة الناس) ففي الجملة الثانية جعلت المراءاة علة، وفي الجملة الأولى أفدت ثلاثة معان في آن واحد، وهي العلة، أي ينفق ماله للمراءاة، والحالية أي ينفق ماله مرائيًا، والمفعولية المطلقة، أي ينفق ماله إنفاق رئاء، أو يرائي رئاء.

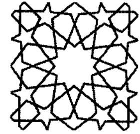
٢ ـ أن الأصل في إتيان المفعول له منصوبًا أن يدل على حصول العلة وحدوثها، أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه. ومن ذلك على سبيل المثال قولك: (فعل ذلك عدوانًا) و(فعل ذلك لعدوان) فإن الأولى معناها أن العدوان حصل، أما قولك: (فعله لعدوان) فقد يحتمل وقوع العدوان، ويحتمل أيضًا أنه أراد أنه فعله تمهيدًا لعدوان أو سببًا لإيقاع عدوان فيما بعد. وعلى هذا المعنى الأخير فالعدوان لم يقع بعد، ألا ترى أنه يصح أن تقول: (فعل ذلك لعدوان يبيّته) ولا يصح مثل ذلك في المنصوب.

ونحوه أن تقول: (فعلت هذا اختبارًا له، ولاختبار له) فالجملة الأولى أفادت أن الاختبار حصل، أما الثانية فتحتمل ذلك، وتحتمل أنه فعله لاختبار سيجريه عليه، ألا ترى أنه يصح أن تصرح بذلك فتقول: (فعلت هذا لاختبار أجريته عليه) و (فعلت هذا لاختبار سأجريه عليه) ولا يصح ذلك في المنصوب.

٣ ـ في حالة النصب تكون العلة محدودة معلومة، بخلاف الجر نحو (ضربك ظلمًا) و (ضربك لظلم) فإن مدى الظلم في الأولى محدود بالضرب، وأما في الثانية فقد يحتمل غير ذلك كأن يكون ضربه لقصد ظلم سيوقعه به، فإنّا لا نعلم مدى الظلم الذي سيلحقه به.

٤ ـ في حالة النصب يكون فاعل الحدث والعلة واحدًا ما لم يدل على خلاف ذلك. وأما في حالة الجر فإنه يحتمل الاتحاد في الفاعل وعدمه ابتداء نحو أن تقول: (عرضت له عدوانًا) و(عرضت له لعدوان) فالأولى العارض والمعتدي واحد، وأما الثانية فتحتمل أن يكون العارض من شخص، والعدوان من شخص آخر أو من جهة أخرى. (م).





المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا

يسمي النحاة البصريون المفعول فيه ظرفًا. والظرف هو الوعاء الذي توضع فيه الأشياء كالجراب والأواني، وتسمى ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها. وقيل للأزمة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها.

وهي تسمية مجازية، وذلك لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود، المتناهي الأطراف كالقارورة والحُبّ وسائر الآنية، وليس هذا كذلك، فإن كلمة (فوق) و (تحت) و (زمن) و(حين) ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية، وإنما سميت بذلك؛ لأن الأحداث تكون فيها وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية. (م).

والظرف عند النحاة اسم ينتصب على تقدير (في) يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه.

أو: هو زمان أو مكان ضمن معنى (في) الظرفية باطّراد.

الظرف وقت أو مكان ضمّنا (في) باطراد كـ (هنا امكث أزمنا)

والظرف قسمان: ظرف زمان وظرف مكان. فظرف الزمان: ما يدل على وقت وقع فيه الحدث نحو (سافرت يومَ الخميس وعدت ليلةَ السبت)، وظرف المكان: ما يدل على مكان وقوع الحدث نحو (وقفت تحتَ الشجرة). ومن الأمثلة للظرفين معًا قولنا: (جاءت السيارة صباحًا ووقفتْ يمينَ الطريق).

تضمن الظرف معنى (في):

لا يسمي النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفًا حتى يتضمن معنى (في) الظرفية وذلك نحو (سرت يمينَك) فالسير كان في جهة اليمين، ونحو (قدمت صباحَ اليوم) فالقدوم كان في الصباح، أي كان اليمين ظرفًا للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء، والصباح كان ظرفًا للقدوم، أي وقع فيه، كما تحتوي الآنية ما فيها.

فإن لم يتضمن معنى (في) فلا يسميه النحاة ظرفًا، كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأً أو خبرًا نحو (يومُ الجمعة يومٌ مبارك) فإنه لا يسمى ظرفًا والحالة هذه، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] فـ (يومًا) ليس ظرفًا؛ لأن الاتقاء ليس واقعًا فيه، بل هو قبله، فكيف يكون ظرفًا للاتقاء وهو لم يقع فيه؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]، فيوم الحسرة وهو يوم القيامة ليس ظرفًا؛ لأن الإنذار ليس في يوم القيامة، وإنما هو قبل يوم القيامة، فلا يكون ظرفًا له بل هو مفعول به، وقوله: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

ونحوه لو قلت: (أخاف يوم القيامة) فهو مفعول به لا ظرف؛ لأن الخوف ليس واقعًا في يوم القيامة بل قبله. ولو قلت: (أخاف أعمالي يوم القيامة) كان ظرفًا لأن الخوف واقع فيه.

ونحوه لو قلت: (أتذكر يوم سافرنا قبل عامين) كان اليوم مفعولاً به وليس ظرفًا؛ لأن الذكر واقع بعد يوم السفر لا فيه. ولو قلت: (اذكرني يوم سفرك) كان ظرفًا. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ

شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] فالنسيان ليس في يوم الحساب بل قبله، فهو ليس ظرفًا له.

ونحوه أن تقول: (نسيت يوم السفر) فهو ليس ظرفًا، ولكن لو قلت: (نسيت الكتاب يوم السفر) لكان ظرفًا؛ لأن النسيان وقع في يوم السفر.

ومما لم يتضمن معنى (في) قولك: (يومُنا مشرق) فإنك لم تذكر حدثًا وقع فيه وإنما هو مبتدأ. ونحوه أن تقول: (ذهب وقتُ الشباب بما فيه) فإنه فاعل وليس متضمنًا معنى (في)؛ لأن الوقت هو الذي ذهب لا أن شيئًا ذهب فيه.

فإن صرّح بـ (في) لم يسمّ ظرفًا في الاصطلاح نحو (نحن في وقت طيب) و (جئت في الساعة الثالثة).

ومعنى التضمن أن يكون الحرف مقدرًا في الكلام وإن لم يصح التصريح به أحيانًا. فقد يمتنع التصريح بـ (في) وهو مع ذلك متضمن معنى (في) عند النحاة نحو قبل وبعد ومع وإذا وفوق وتحت وإذ. فأنت تقول: (جئت قبلَ محمد) ولا يصح أن تقول: (في قبل محمد)، وتقول: (الكتاب فوقَ المنضدة) ولا يصح أن تقول: (في فوق المنضدة)، ولكن المعنى أنه جاء في الزمان الذي سبق مجيء محمد، وأن الكتاب حالّ في هذا المكان. فـ (قبل محمد) احتوى المجيء وكان ظرفًا له لأن الحدث وقع فيه، و(فوق المنضدة) احتوى الكتاب وقد حلّ فيه... وهكذا.

ولا بد أن يذكروا أنه فضلة، وإلا فنحو (أُنطُلق يومان) و (سوفر يومُ الخميس) متضمن معنى (في) وليس ظرفًا وإنما هو نائب فاعل.

ومعنى الاطّراد هو أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف. وإيضاح ذلك أنك تقول: (جلست فوق المنضدة) و (نمت فوق السرير) و (أكلت فوق السطح) و (بعت الحاجة فوق الحصان) و (صببت

الماء فوق رأسه)، فإنّا نجد أن كلمة (فوق) تعدّت إليها أفعال متعددة وقد بقيت متضمنة لمعنى (في).

بخلاف قولك: (دخلت البيت) فالمعنى (دخلت في البيت)، فـ (البيت) هنا متضمن معنى (في)، ولكنه غير مطّرد في سائر الأفعال، فلا تقول: (بعت البيت) بمعنى: بعت في البيت، ولا (أكلت البيت) بمعنى: أكلت في البيت، ولا (نمت البيت) بمعنى: نمت في البيت، ولا (قرأت البيت) بمعنى: قرأت في البيت، فالبيت لا يسمى ظرفًا لأنه لا يتضمن معنى (في) باطّراد، أي في جميع الأفعال. ونحوه (سكنت الدار) فالمعنى (سكنت في الدار) ولكنه غير مطرد في سائر الأفعال، إذ لا يقال: (أكلت الدار) بمعنى: أكلت في الدار، ولا (نمت الدار) بمعنى: نمت في الدار.

وعلى هذا يلزم إخراج أسماء المقادير من الظرفية كالفرسخ والمِيل، فإنها لا يطرد تعدي الأفعال إليها، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصًا، فإنك تقول: (سرت ميلاً) و (ركضت فرسخًا) ولا تقول: (بعت ميلاً) ولا (جلست ميلاً) ولا (نسيت ميلاً).

كما يلزم إخراج نحو (جلست مجلس محمد)، أي ما صيغ من أسماء الزمان والمكان، فإنها لا تنصَبُ على الظرفية إلا إذا تعدى إليها ما اجتمع معها من مادتها، فلا يقال: (نمت مجلس محمد) ولا (أكلت مجلس محمد).

وهما مستثنيان عند النحاة. (م).

فائدة:

ذكرنا أن الظرف عند النحاة ما تضمن معنى (في) باطراد. وهناك من يذهب إلى أن في هذا نظرًا، ويرى أن من الظروف ما لا يتضمن معنى (في)، بل إذا قدرت هذا الحرف معه تغير المعنى وذلك نحو قوله تعالى:

﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩] فإنه لا يصح أن تقول: (يعمّر في ألف سنة)؛ لأن المعنى إنما هو يعمر ألف سنة لا في ألف سنة. والفرق واضح بين المعنيين، فإنك إذا قلت: (عمرت الدار في سنتين) كان المعنى أنه استغرق لتعميرها مدة سنتين، وأما (يعمر ألف سنة) فمعناه أنه يبقى ألف سنة. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] فليس المعنى أنه لبث في يوم أو في بعض يوم. ومثله أن تقول: (جلست في القاعة خمسين دقيقة)، فلا يصح أن يقال: (في خمسين). وتقول: (سرت خمسة أميال) ولا يصح: في خمسة أميال. ونحوه أن تقول: (فعلت هذا سبعة أيام) و (فعلت هذا في سبعة أيام) فإن معنى الجملة الأولى أنني كررت الفعل سبعة أيام، ومعنى الثانية أنه استغرق فعله سبعة أيام. ونحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، فالأولى معناها يسبحون الأبد لا ينقطعون ولا يفترون، والثانية معناها أنهم يسبّحون في هذين الوقتين، كما تقول: (أنام في الليل والنهار) أي: في هذين الوقتين، و(أدرّس في الليل والنهار) أي في هذين الوقتين، وليس التدريس مستمرًّا لا يفتر، بخلاف قولك: (أدرّس الليل والنهار) فإن معناه الاستمرار.

فليس الظرف إذن ما يتضمن (في) باطراد فحسب، فهذا نوع واحد من الظرف، وإنما الظرف على ثلاثة أقسام فيما يرى صاحب هذا الرأي:

١ ـ ما تضمن معنى (في) أي ما حلّ فيه الحدث، وذلك نحو (جئت يوم الخميس وسافرت يوم الجمعة).

٢ ـ ما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾

[البقرة: ٩٦] و (سرت يومين) و(سرت ميلين) و(فسح له مدَّ البصر) و(انتظرني صلاة ركعتين)أي مقدار زمان ذلك أو مكانه.

٣ ـ ما دل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته، نحو أن تقول: (فعلت هذا سبعة أيام) أي تكرر الحدث في سبعة أيام، فهذا ليس مبينًا لمدة الحدث وإنما لعدد أزمنة الحدث. ونحو (جلست خمسة مجالس) أي تكرر الحدث في خمسة أمكنة. قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

والذي ينطبق عليه حد النحاة هو القسم الأول، وأما الثاني والثالث فلا ينطبق عليهما الحد. ولذا يرى أن الأَوْلى أن يحد الظرف بما يأتي:

«اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث أو مقدارهما أو عددهما».

فحد النحاة لا يشمل إلا ثلث المفعول فيه وهو القسم الأول.

ويرى أن تسمية هذا الباب بـ (الزمان والمكان) أولى من تسمية الظرف لما ذكر في أول الباب. (م).

ناصب الظرف (أي العامل فيه):

الظرف لا يكون إلا منصوبًا. وناصب الظرف: هو الحدث الواقع فيه من فعل أو شبهه. وهو إما أن يكون ظاهرًا أو محذوفًا.

فالظاهر يشمل ما يأتي:

١ ـ الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

٢ ـ المصدر نحو (الجري وراء السيارات يعرض المرء للأخطار).

٣ ـ الوصف نحو (أنا زائرٌ سعيدًا اليوم) و (أنا واقفٌ لديك) و (خالدٌ

مسافرٌ يومَ السبت)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥].

وقد يكون العامل محذوفًا: وقد يكون محذوفًا جوازًا وذلك إذا دل عليه دليل نحو أن يقال لك: (متى جئتَ؟) فتجيب: (يومَ الخميس)، أو يقال: (كم سرتَ؟) فتجيب: (فرسخين) والتقدير (جئت يوم الخميس، وسرت فرسخين) ونحوه (أين وضعت الكتاب؟) فتجيب: (فوق الطاولة).

وقد يكون محذوفًا وجوبًا وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن يقع الظرف صفة نحو (مررت برجل عندك) بتقدير: كائن عندك.

٢ ـ أن يقع حالاً نحو (مررت بمحمد عندك)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَـٰٓفَّـٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩].

٣ ـ أن يقع خبرًا نحو (الكتاب عندك)، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

٤ ـ أن يقع صلة نحو (أكرمت الذي عندك) بتقدير (استقر عندك).

فانصبه بالواقع فيه مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدّرا

المعنى: انصب الظرف بالعامل الذي معناه يقع في هذا الظرف وهو الفعل أو شبهه، وإن لم يكن العامل مذكورًا فقدّره.

ما ينصب على الظرفية من اسمي الزمان والمكان:

أولاً: اسم الزمان:

وهو يقبل النصب على الظرفية مبهمًا كان أو مختصًّا.

والزمان المبهم: ما دل على زمان غير مقدّر ولا حد له يحصره، أي يدل على زمن غير محدود، بمعنى أنه غير مقدّر ببداية معينة ونهاية معينة نحو (حين وزمن ووقت ومدة).

وينتصب على أنه ظرف مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل نحو (سرت حينًا ومدةً) فالسير لا يكون إلا في مدة. ونحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ [الدخان: ٢٣]؛ لأن الإسراء لا يكون إلا في الليل.

أما الزمان المختص فهو ما يدل على زمن محدد، أي له نهاية تحصره بأن يكون معلوم الوقت أو المقدار مثل يوم وليلة وشهر ويوم الجمعة والصيف والشتاء. والمختص إما أن يختص بإضافة مثل (سافرت يومَ الجمعة)، أو بوصف مثل (سرت يومًا طويلاً)، أو بعدد نحو (سرت يومين).

ومن أسماء الزمان المختصة أيضًا أسماء الشهور والفصول وأيام الأسبوع وما أضيف من الظروف المبهمة إلى ما يزيل إبهامه مثل (زمان الربيع ووقت الصيف).

ثانيًا: اسم المكان:

لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا ثلاثة أقسام:

١ ـ المبهم: مثل الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين ويسار وأمام وخلف كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقوله: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

والمراد بالمبهم هنا ما ليس له حدود محصورة، فعندما نقول: (هو فوقك) ليس للفوق حدود، فهو يمتد من رأسك إلى أعلى، فالسقف فوقنا والسماء فوقنا، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [ق: ٦]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] ثم هذه الجهات

نسبية، فما يكون فوقًا لك قد يكون تحتًا لشيء آخر، وما يكون يمينًا لك قد يكون شمالاً لشيء آخر، فهي تختلف باختلاف الكائن.

أما المختص أو المحدود فهو ما له حدود محدودة محصورة ونهايات مضبوطة كالدار والمدرسة والسوق والمسجد، فلا تكون ظروفًا، فلا يصح أن تقول: (نمت البيت) ولا (بعت السوق) ولا (صليت المسجد) بل لا بد أن تأتي بـ (في) فتقول: (نمت في البيت، وبعت في السوق، وصليت في المسجد). (م).

٢ ـ المقادير: مثل ميل وبريد وفرسخ (وهو ثلاثة أميال)، فهي عند الجمهور مبهمة وعند بعضهم ليست مبهمة لأنها معلومة المقدار، نحو (سرت فرسخًا) و (مشيت في المزرعة ميلاً).

والصواب أنها شبه مبهمة، فهي معلومة المقدار غير أنها تشبه المبهم في عدم التعيين، وذلك أن الميل مثلاً يختلف مكان بدئه ونهايته وجهته. فهو ليس كالدار والمدرسة والمسجد فإن لها حدودًا معلومة ونهايات محصورة، ولا كالجهات لأنها لا تنتهي، فأنت تبدأ بالمقدار من أي مكان وإلى أي جهة، فقد تبدأ به من هنا أو هناك وإلى جهة اليمين أو اليسار أو الأعلى، غير أن مسافته مضبوطة محدودة، ولذا فهو شبه مبهم. (م).

٣ ـ ما صيغ على وزن (مَفعَل) أو (مَفعِل) للدلالة على المكان، بشرط أن يكون الوزن جاريًا على عامله، أو بتعبير آخر: ما كان عامله من لفظه نحو (قعدتُ مقعَد زيد) و (وقفتُ موقِف الخطيب)، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بـ (في) مثل (جلست في مرمى زيد) و (نمت في مجلس سعيد)، فلا تقول (جلست مرمى زيد).

فهذه الأماكن مختصة معلومة لأنها محدودة، غير أن العرب أجرتها مُجرى غير المختص.

وشذ من ذلك قولهم: (هو مني مقعَد القابلة): أي قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة، و(مزجَر الكلب): أي بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب، و(مناط الثريا): أي في مكان بعيد كبعد الثريا، وهو كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة.

والقياس: هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، ولكن نُصب شذوذًا ولا يقاس عليه.

وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان إلا مبهما
نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

المعنى: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية مبهمًا كان أو مختصًّا. أما اسم المكان فلا يقبله إلا في حال كونه مبهمًا نحو أسماء الجهات وأسماء المقادير وما صيغ من مصدر الفعل مثل: (مرمى) من مصدر الفعل (رمى).

وشرط كون ذا مقيسًا أن يقع ظرفًا لما في أصله معه اجتمع

المعنى: شرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسًا أن يقع ظرفًا لما اجتمع معه في أصله، أي: ينصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد، كمجامعة (جلست): (مجلس) في الاشتقاق من الجلوس.

الظرف المتصرف وغير المتصرف:

ينقسم ظرفا الزمان والمكان إلى متصرف وغير متصرف.

أولاً: الظرف المتصرف:

هو ما يستعمل ظرفًا وغير ظرف مثل: يوم، ومكان. فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفًا نحو (سرت يومًا) و (جلست مكانًا). ويستعمل مبتدأ

نحو (يومُ الجمعة يومٌ مبارك) و (مكانُك حسنٌ)، وفاعلاً نحو (جاء يومُ الجمعة) و (ارتفع مكانُك) وغير ذلك.

ثانيًا: الظرف غير المتصرف:

وهو نوعان:

١ ـ ما لا يستعمل إلا ظرفًا، نحو (قَطُّ) و(عَوْضُ)، أما (قَطُّ) فهو ظرف لما مضى من الزمان، وهو مبني على الضم، ولا بد أن يكون مسبوقًا بالنفي نحو (ما كلمته قَطُّ).

وأما (عَوْضُ) بفتح العين وتسكين الواو فهو ظرف لاستغراق الزمان المستقبل، ولا بد أن يكون مسبوقًا بالنفي نحو (لا أكلمه عوضُ).

ومن ذلك (سحَر) إذا أريد به سحر يوم بعينه. تقول: (خرجت يوم الجمعة سحَرَ). فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف. قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]. ومثله صباحًا ومساء وعشية وليلاً ونهارًا وذات يوم وذات ليلة.

٢ ـ ما لا يفارق الظرفية إلا إلى الجر بـ (من). بمعنى أنه يلازم النصب على الظرفية، وقد يفارقها إلى الجر بـ (من) نحو (فوق)، قال تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوۡقَهُمۡ﴾ [ق: ٦]، وقال: ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦].

ونحوه (تحت)، قال تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ أَلَّا تَحۡزَنِي قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا﴾ [مريم: ٢٤].

ومثله (بعد)، قال تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٞ قَدِيرٞ﴾ [النحل: ٧٠]، وفي موطن آخر: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـًٔاۚ﴾ [الحج: ٥].

ومثله (قبل)، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٖ﴾ [سبأ: ٤٤]، وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم﴾ [يوسف: ١٠٩].

ومثله (عند)، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٞ لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ [البقرة: ١٠١].

ونحوه (حول)، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ جِثِيّٗا﴾ [مريم: ٦٨]، وقال: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر: ٧٥].

فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن (من) تدخل عليها، إذ لم تخرج من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها وهي الجار والمجرور.

وما يرى ظرفًا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

المعنى: ما يستعمل ظرفًا وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة.

وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

المعنى: وغير المتصرف هو ما لزم الظرفية، أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر بـ (من).

الظرف المؤسس والمؤكد:

من الظروف ما يكون مؤسسًا ومنها ما يكون مؤكدًا، فالمؤسس هو الذي يفيد مكانًا أو زمانًا جديدًا لا يفهم من عامله نحو (صفا الجو اليوم فقضيته حولَ المياه المتدفقة وبين الأزهار المتفتحة). فكل واحد من الظروف (اليوم، حول، بين) يسمى ظرفًا مؤسِّسًا؛ لأنه أسس وأنشأ معنى جديدًا لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف.

وأما المؤكد فهو الذي لا يأتي بزمن جديد ولا مكان جديد، وإنما يؤكد زمانًا أو مكانًا مفهومًا من عامله نحو قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾ [الإسراء: ١]، فالظرف (ليلاً) تأكيد لزمن الأسراء، إذ الإسراء

لا يكون إلا ليلاً. وقولنا: (صعد الخطيب فوق المنبر) فالظرف (فوق) تأكيد لعامله (صعد)، فمعنى العامل يدل على الارتفاع والفوقية.

ما ينوب عن الظرف:

قد يحذف الظرف وتنوب عنه بعض الكلمات وهي على النحو الآتي:

١ ـ صفة الظرف، ومن ذلك (جلستُ شرقيَّ البحر) أي جلست مجلسًا شرقيَّ البحر، قال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] أي: زمنًا قليلاً.

٢ ـ عدده، مثل (سرت عشرين يومًا) و (صمت ثلاثةَ أيام) و (مشيت خمسةَ أميال) وقوله تعالى: ﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٣ ـ كلية الظرف وجزئيته، مثل (مشيت كلَّ النهار، وجميعَ اليوم، وكلَّ المسافة)، قال تعالى: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]. ومنه قولك: (سرت بعضَ الميل) و (أقابل صديقي بعضَ الأحيان).

٤ ـ اسم الإشارة: نحو (عملت ذلك اليومَ بجد) و (خرج محمد هذه الساعة) و (سرت هذه المسافة).

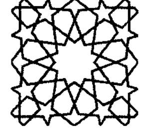
٥ ـ المصدر: ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً كقولك: (جلست قربَ المدفأة) أي: مكانَ قربِ المدفأة، فحذف المضاف وهو (مكان) وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية، ولا ينقاس ذلك، فلا تقول: (آتيك جلوسَ زيد) تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو (آتيك طلوعَ الشمس، وقدومَ الحاج، وخروج زيد) والأصل: وقتَ طلوعِ الشمس، ووقتَ قدومِ الحاج، ووقتَ خروجِ زيد، فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

وقـد يـنـوب عـن مـكـان مـصـدر   وذاك فـي ظـرف الـزمـان يـكـثـر

المعنى: ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً، ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان.





المفعول معه

تمهيد:

إذا سألك سائل: أين المتحف؟ فقد يكون الجواب: تسير مع طريقك هذا فينتهي بك إليه. ليس المراد أنه يسير والطريق يسير معه حقيقة وإلّا كان المعنى فاسدًا لأن الطريق لا يمشي، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق، ويقرن المشي به حتى يصل. ولو كان الجواب (تسير وطريقَك هذا) لكان التعبير سليمًا والمراد واحدًا في الجوابين.

فإن كان السؤال (أين مجمع الباصات؟) فإن الجواب قد يكون: تمشي مع الأبنية التي أمامك فتنتهي بك إلى ميدان فسيح فيه المجمع. ليس المراد أن يمشي وتمشي معه الأبنية فعلاً وإلا فسد المعنى إذ الأبنية لا تمشي، وإنما المراد أن يلتزم المشي الذي يقارنها حتى يصل إلى غايته. ولو كان الجواب (تمشي والأبنيةَ التي أمامك) لصح المعنى.

تعريفه:

هو اسم فضلة تالٍ لواو المصاحبة. أو: اسم مفرد فضلة وقع بعد واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل نحو (سرت والشارعَ) و (مشيت والنهرَ) و (أنا سائرٌ والنيلَ).

ينصب تالي الواو مفعولاً معهْ في نحو (سيري والطريقَ مسرعهْ)

المعنى: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في نحو (سيري والطريقَ مسرعةً).

شروط النصب على المعية:

يتبين من التعريف السابق أن المفعول معه هو ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون فضلة (أي: يصح انعقاد الجملة بدونه).

فإن كان الاسم التالي للواو عمدة نحو (اشترك سعيدٌ وخالدٌ) لم يجز النصب على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة. وإنما كان (خالد) هنا عمدة لوجوب عطفه على (سعيد) الذي هو عمدة.والمعطوف له حكم المعطوف عليه. وإنما وجب عطفه لأن فعل الاشتراك لا يقع إلا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مسندًا إليهما معًا.

٢ ـ أن يكون ما قبله جملة، فإن سبقه مفرد نحو (كلُّ امرئ وشأنُه) كان معطوفًا على ما قبله.

٣ ـ أن تكون الواو التي تسبقه بمعنى (مع)، فإن تعين أن تكون الواو للعطف لعدم صحة المعية نحو (جاء خالد وسعيد قبله، أو بعده) لم يكن ما بعدها مفعولاً معه؛ لأن الواو هنا ليست بمعنى (مع).

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط (سار علي والجبلَ، وما لك وسعيدًا؟ وكيف أنت والنحوَ؟).

معنى المصاحبة:

يعني النحاة بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعية مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لا. فقولك: (جئت ومحمدًا) معناه أنكما جئتما في وقت واحد. وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف. فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه

بالزمان أم لم يقترن، وأما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا.

وإيضاح ذلك أنك حين تقول: (جاء محمدٌ وخالدًا) بالنصب فقد أردت التنصيص على المصاحبة، أي أنهما جاءا في وقت واحد، وإن قلت: (جاء محمدٌ وخالدٌ) فقد أفدت أنهما اشتركا في المجيء ولم تنص على أنهما جاءا في وقت واحد. فبالعطف يحتمل أنهما جاءا معًا، ويحتمل أن محمدًا جاء قبل خالد، ويحتمل أن خالدًا جاء قبل محمد، بخلاف المعية. ولذا لا يصح أن يقال: (جاء محمد وخالدًا قبله أو بعده) لأن المعية ستكون مفقودة، وإنما هذا متعين العطف.

فإذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت، وإن لم ترد التنصيص على ذلك رفعت.

وقد يقع بعد الواو ما لا يصح اشتراكه في الحكم مع ما قبلها نحو (سرت والجدارَ) و(مشيت والطريقَ) فهذا معية لا عطف؛ لأنه لا يصح أن يشترك الجدار والاسم السابق في السير، ولا الطريق مع ما قبله في المشي.

فالمعية هي المصاحبة سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا، والعطف هو الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لا.

وأما قولك: (ضربت زيدًا وعمرًا) فإنه يحتمل المصاحبة وعدمها، فإذا أريد معنى المصاحبة فهو مفعول معه وإلا فهو معطوف. (م).

العامل في المفعول معه:

ينصب المفعول معه ما تقدم عليه من فعل أو اسم يشبه الفعل. فالفعل نحو (سرت والليلَ)، والاسم الذي يشبه الفعل كاسم الفاعل نحو (أنا

ذاهب وخالدًا) و (زيد سائرٌ وشاطئَ البحر) والمصدر نحو (أعجبني سيرُك والطريقَ) واسم المفعول نحو (هذا مقتولٌ وطلوعَ الشمس).

وقد يكون العامل مقدرًا وذلك بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين نحو (ما أنت وسعيدًا؟) و(كيف أنت وقصعةً من ثريد؟) و (كيف أنت والسفرَ غدًا؟) فالمفعول معه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: (ما تكون وسعيدًا؟) و(كيف تكون وقصعةً من ثريد؟).

واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله ولا على مصاحبه، فلا يقال: (والنيلَ سرتُ) ولا (سار والجبلَ خالدٌ).

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

المعنى: الناصب للمفعول معه يكون سابقًا عليه كالفعل وشبهه، ولا يكون الناصب هو الواو في الرأي الأحق بالمتابعة.

وبعد (ما) استفهام او (كيف) نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

المعنى: سمع من كلام العرب نصب المفعول معه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بالفعل. وخرجه النحاة على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون.

أحوال الاسم الواقع بعد الواو:

للاسم الواقع بعد الواو ستة أحكام: وجوب النصب على المعية، ووجوب العطف، ورجحان النصب، ورجحان العطف، وجواز الوجهين، وامتناع الوجهين:

١ ـ وجوب النصب على المعية، بمعنى أنه لا يجوز العطف، وذلك إذا لزم من العطف فساد في المعنى نحو (مشى المقاتلون ومنتصفَ الليل) و(قمت وطلوعَ الشمس).

والنصب إن لم يجز العطف يجب

٢ ـ وجوب العطف، وذلك نحو (جاء محمد وخالدٌ قبله)، ونحو (كل رجل وعملُه) و (كل مقاتلٍ وسلاحُه) لعدم المصاحبة في الأولى، ولعدم تقدم جملة على الواو في الثانية.

٣ ـ ترجيح النصب على المعية، مع جواز العطف على ضعف، وذلك في موضعين:

الموضع الأول: أن يلزم من العطف ضعف في التركيب، كأن يلزم منه العطف على الضمير المتصل المرفوع البارز أو المستتر، من غير فصل بالضمير المنفصل، أو بفاصل، أي فاصل، نحو (جئت ومحمدًا) و (اذهبْ وسعيدًا). ويضعف أن يقال: (جئتُ وخالدٌ) و(اذهبْ وسعيدٌ) بعطف (خالد) على التاء في (جئتُ)، وعطف (سعيد) على الضمير المستتر في (اذهبْ)، وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر إلا أن يفصل بينهما بفاصل، أي فاصل نحو (جئت اليوم وخالدٌ، واذهبْ غدًا وسعيدٌ).

والنصب مختار لدى ضعف النسق

والأفضل أن يكون الفاصل ضميرًا منفصلاً يؤكد به الضمير المتصل أو المستتر نحو (جئت أنا وخالدٌ، واذهبْ أنت وسعيدٌ).

وإن على ضمير رفع متصل　　　عطفت فافصل بالضمير المنفصل

الموضع الثاني: أن تكون المعية مقصودة من المتكلم فتفوت بالعطف نحو (لا يغرنّك الغنى والبطرَ، لا يعجبنّك الأكل والشبعَ، لا تقبلْ رغد العيش والذلَّ) فإن المعنى المراد ـ كما ترى ـ ليس النهي عن الأمرين، وإنما هو النهي عن الأول مجتمعًا مع الآخر. ومنه قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم　　　مكان الكليتين من الطحال

المعنى: كونوا أنتم مع إخوتكم متقاربين ومتصلين كاتصال الكليتين وقربهما من الطحال.

٤ ـ **ترجيح العطف**: يذهب النحاة إلى أن العطف أرجح من المعية إذا أمكن بغير ضعف من جهة التركيب ولا من جهة المعنى نحو (جاء محمدٌ وخالدٌ) و (سار الأميرُ والجيشُ) و (سرت أنا وخالدٌ) و (كيف أنت وسعيدٌ؟).

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

ويبدو أن العطف لا يكون أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن قصد التنصيص على المصاحبة نصب، وإن لم يقصد ذلك عطف. ففي قولك: (جاء محمد وخالدٌ) لا يكون العطف أرجح وإنما هو بحسب المعنى والقصد، فإن أراد أن ينص على أنهما جاءا في وقت واحد نصب لا غير، وإن أراد أنهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف. وكذلك ليس قولك: (كيف أنت ومحمد؟) بالرفع أرجح من النصب، وإنما هو بحسب المعنى، فإن قصدت السؤال عنه وعن محمد، أي: كيف أنت وكيف محمد عطفت لا غير، وإن أردت السؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير. (م).

٥ ـ **ما يجوز فيه الأمران على السواء (أي: العطف والمفعول معه)**: وذلك نحو (رأسَك والحائطَ) أي: خلِّ أو دع. ونحو (شأنَك والحجَّ) أي: عليك، بمعنى الزمْ، و(امرءًا ونفسَه). وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعية والعطف جائزان. والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر.

٦ ـ **امتناع الأمرين**: نحو قول الشاعر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا   حتى غدتْ همّالة عيناها

المعنى: علفت هذه الدابة تبنًا وسقيتها ماءً باردًا حتى صارت دموع عينيها كثيرة الجريان.

فإن العطف ممتنع لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، إذ لا يسمى الماء علفًا فلا يقال: (علفتها ماءً). والمعية ممتنعة لانتفاء المصاحبة للأول فإنه لا بد من تقدم أحدهما. فـ (ماءً) منصوب على إضمار فعل يليق به، والتقدير (وسقيتها ماءً باردًا). ومنه قول الآخر:

إذا ما الغانيات برزن يومًا   وزججن الحواجبَ والعيونا

المعنى: إذا خرجت الغانيات وبرزن في يوم من الأيام ودققن حواجبهن وكحلن عيونهن تعلق بهن من ينظر إليهن.

فإن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن التزجيج هو التدقيق والتطويل. وعلى هذا يكون التقدير (وكحلن العيونا). وهذا كقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ فقوله: ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾ لا يجوز عطفه على ﴿أَمْرَكُمْ﴾ لأن العطف على نية تكرار العامل، إذ لا يصح أن يقال: (أجمعت شركائي) وإنما يقال: (أجمعت أمري وجمعت شركائي) فشركائي منصوب بفعل يليق به والتقدير (فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم).

والنصب إن لم يجز العطف يجب   أو اعتقد إضمار عامل تصب

المعنى: يجب النصب على المعية إن لم يجز عطفه، أو على إضمار عامل يليق به.

الواو ومع:

يذكر النحاة أن الواو في نحو (سرت ومحمدًا) بمعنى (مع). فهل من فرق بين قولنا: (سرت ومحمدًا) و (سرت مع محمد)؟ أو بعبارة أخرى: هل هناك فرق بين واو المعية ومع؟

١ ـ إن الفارق الرئيس بين واو المعية ومع، أن (مع) مكان أو زمان. فالأول نحو (جئت مع سعيد) و (أنا معك)، والثاني نحو (جئت مع الغروب) بل الأكثر أن تكون للمكان، وقد وردت في القرآن الكريم في ١٦٠ موطنًا كلها للمكان، أما الواو فهي حرف يفيد المصاحبة والاقتران وليست مكانًا أو زمانًا، ولذا قد يختلفان في المعنى وفي ورودهما في التعبير.

ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢] فهناك فرق بين قوله: ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ وقولنا: (ومن تاب وإياك)، فمعنى (من تاب معك) هنا: من تاب كائنًا معك أو صائرًا معك، فهي مكان. ولو أبدل الواو بها لتغير المعنى، فلو قال: (ومن تاب وإياك) لكان المعنى أنكما اقترنتما في التوبة، أي تبتما في وقت واحد.

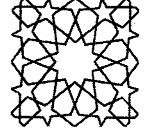
ومثله قوله: ﴿ٱلَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] والمعنى: هاجرن كائنات معك، أو صائرات معك، ولو قال: (هاجرن وإياك) لاختلف المعنى. فقولنا: (هاجرن وإياك) معناه أنكم اقترنتم في الهجرة أو تصاحبتم في الهجرة أي في وقت واحد. ومن المعلوم أنه لا يصح القول: (هاجرن وإياك) لأنهن لم يصحبنه في الهجرة وإنما صحبه أبو بكر فقط. ومع ذلك فإن (مع) تحتمل معنى الواو إلا أنها هنا لا تحتمل إلا ما ذكرنا. فقولنا: (هاجرن معك) يحتمل معنيين: الصحبة في الهجرة، أي الاقتران. ويحتمل أنهن هاجرن صائرات معك، أما الواو فلا تحتمل إلا المعنى الأول.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤] أي كائنة مع سليمان أو صائرة معه، ولا تصلح الواو هنا، فلو قال: (وأسلمت وسليمان) لكان المعنى أنهما اقترنا في دخول الاسلام، أي دخلا في الإسلام في وقت واحد، وهو غير صحيح لأن سليمان سبقها في الإسلام.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] أي توفنا داخلين مع الأبرار، ولا تصلح الواو هنا، فلو قلنا: (توفنا والأبرارَ) لكان المعنى أنهم يقترنون في الوفاة، أي يتوفون في وقت واحد وليس هذا المقصود.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فلا يصح أن يقال: (اتبعوا النور الذي أنزل وإياه) لأنهما لم يشتركا في الإنزال ولم يقترنا فيه، فإن الرسول لم ينزل أصلاً. (م).





فهرس الموضوعات

